وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الادارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

أثر الصدمات النقدية في الاستقرار الاقتصادي تجارب دول مختارة

اطروحة مقدمة من الطالبة

إيمان عبد الرحيم كاظم

إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد في جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات

نيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية

بـــإشراف

الأستاذ الدكتور

هاشم مرزوك الشمري

الأستاذ الدكتور

مناضل عباس الجواري

1437 هـ

2016 م

بسم الله الرحمن الرحيم

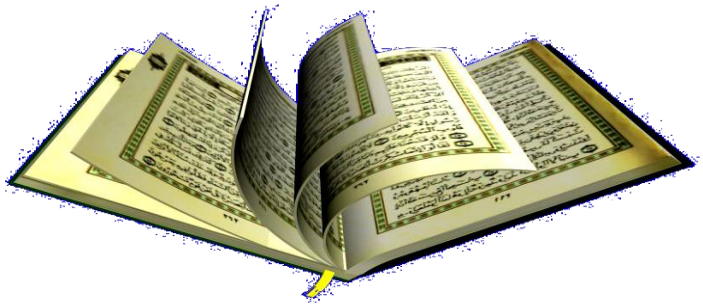

﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَداً آمِناً وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُم بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ﴾

صدق الله العلي العظيم

(البقرة : 126)

الإهداء

إلى الذي لاتشرق الشمس إلاّ من مشارقه . . .ولاتغيب عنه إلاّ وهي تبتهل . . .إلى بدئي وخاتمتي. . .إلى العراق. . . إلى مرفأ الأوجاع أجمعها . . .

إلى من قاسمني الجهد والعناء . . .زوجي

أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحثة

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين ..

لا يسعني وقد انتهيت من اعداد اطروحتي إلا ان أتقدم بوافر شكري وتقديري إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور هاشم مرزوك الشمري الذي تفضل بالإشراف على هذه الاطروحة و اولاها اهتماما وعناية فائقة ولجهوده القيمة وملاحظاته الدقيقة وصبره الجميل الذي لمسته طوال مدّة اعداد الاطروحة.

كما أتقدم بشكري وتقديري إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور مناضل عباس الجواري الذي تفضل بالإشراف على هذه الاطروحة ولجهوده القيمة وملاحظاته الدقيقة وصبره الجميل الذي لمسته طوال مدة اعداد الاطروحة.

وأتقدم بشكري وامتناني إلى السيد رئيس قسم الاقتصاد الأستاذ الدكتور سرمد عبد الجبار لمساعدته لي في انجاز هذه الاطروحة ولرعايته العلمية المتواصلة لطلبة الدراسات العليا .

ويطيب لي ان أتقدم بالشكر الجزيل لأساتذتي في قسم الاقتصاد الذين كانوا لي خير عون في تقديم النصيحة والمشورة .وأتقدم بالشكر الخالص إلى الاساتذة من الكليات الاخرى الذين ساعدوني في اتمام الاطروحة فأتقدم بالشكر للدكتور عبد الحسين الغالبي من كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة و الدكتورة ثريا عبد الرحيم الخزرجي من كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد .

كما وأتقدم بخالص الشكر والتقدير للسيد رئيس واعضاء لجنة المناقشة المحترمين لتفضلهم قبول مناقشة الاطروحه و تجشمهم عناء السفر,والشكر الموصول للمشرف على السلامة اللغوية الدكتور مشكور الطالقاني كما اقدم شكري للخبير العلمي .

ولا أنسى شكري لزميلاتي اللواتي قدمن لي الدعم والمساعدة طوال مدة الدراسة فخالص شكري وامتناني لزميلاتي الاء نوري وسوزان علي مرزه,وسعدية هلال حسن.

وخالص شكري إلى كل الاقرباء و الاصدقاء الذين دعموني في الوصول إلى انجاز هذه الاطروحة ولجميع من شارك ولو بكلمة في مساعدتي لإتمام هذه الاطروحة ومن الله التوفيق والسداد.و التمس العذر لكل من لم يذكر في هذه العُجالة الا ان الصورة بقيت في الذاكرة.

الباحثة

المستخلص

تعد الصدمات النقدية مؤشراً مهماً لتقييم اداء السياسة النقدية (monetary policy) في اي دولة فكلما قل تعرض الاقتصاد الوطني للدولة الى صدمات نقدية , كلما دل ذلك على وضوح الرؤى المستقبلية لصناع السياسة النقدية ودراسة ومعرفة حالة الاقتصاد , ويستطيع متخذو القرار النقدي التدخل من خلال التحكم بالعديد من المتغيرات النقدية و تحقيق الاستقرار النقدي , الا ان الاخفاق في الاستقرار النقدي يتسبب في حدوث الصدمات النقدية ومالذلك من آثارعلى الناتج والاسعار والاستخدام , وتشمل الصدمات النقدية على انواع عدة منها صدمات عرض نقد و صدمات الطلب على النقود وصدمات اسعار فائدة وصدمات اسعار صرف , وينعكس تأثير الصدمات النقدية في الاسواق فقد يقوم بعض المشاركين بتعديل ارصدتهم النقدية من خلال اسواق السلع والخدمات , في حين يعدل اخرون ارصدتهم من خلال الاسهم والسندات في سوق الاوراق المالية , ويتباين تأثير تلك الصدمات على الناتج والاسعار والاستخدام لكون هذه المتغيرات تتأثر بشكل غير متكافيء بالصدمة النقدية وحسب الوقت الذي تحدث فيه الصدمة النقدية من العام وكذلك على مدى استقلالية السياسة النقدية .

وقد تعرضت الدراسة الى أبرز المشاكل النقدية في اقتصادات دول العينة (اليابان , كوريا , العراق) الاوهي الصدمات النقدية واثرها على الناتج المحلي الاجمالي وقد توصلت الدراسة الى ان صدمات عرض النقد وسعر الفائدة وسعر الصرف تحدث تقلبات في الناتج المحلي الاجمالي في اليابان , واما في كوريا , فقد اتضح ان صدمات سعر الصرف تحدث تقلبات في التضخم , وصدمات سعر الفائدة تحدث تقلبات في البطالة , وصدمات عرض النقد تحدث تقلبات في النمو الاقتصادي . بينما اتضح في العراق بان صدمات الطلب على النقود تحدث تقلبات في النمو الاقتصادي و الناتج المحلي الاجمالي , وصدمات اسعار الفائدة تحدث تقلبات في النمو الاقتصادي.

المحتويات Contents

الموضوع	الصفحة
الآية	أ
الأهداء	ب
الشكر والتقدير	ت
قائمة المحتويات	ج
قائمة الجداول	خ
قائمة الاشكال والرسوم البيانية	ر
المقدمة	1-8
الفصل الاول : الاطار المفاهيمي والنظري للصدمات النقديةوالاستقرار الاقتصادي	9
المبحث الاول : الاطار المفاهيمي للصدمات النقدية	11
اولا: مفهوم الصدمات النقدية	11
ثانيا : الصدمة والمقاربات الاخرى	12
ثالثا :الصدمات الاقتصادية والصدمات النقدية	14
رابعا: اسباب الصدمات النقدية	15
خامسا: انواع الصدمات النقدية	16
1 : صدمات عرض النقد	17
2 : صدمات الطلب على النقد	21
3: صدمات سعر الفائدة	24
4 : صدمات سعر الصرف	29
المبحث الثاني : الاستقرار الاقتصادي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المحددة له	34
اولا : مفهوم الاستقرار الاقتصادي	34
ثانيا : اهمية الاستقرار الاقتصادي	38
ثالثا : سياسات الاستقرار الاقتصادي	39
رابعا: الجدل الفكري حول سياسات الاستقرار الاقتصادي	42
خامسا: اهم متغيرات الاستقرار الاقتصادي	43
1 : الناتج المحلي الاجمالي(GDP)	44
2 : النمو الاقتصادي	46
3: التضخم الاقتصادي	49
4: البطالة	54
سادسا : أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاستقرار الاقتصادي	57
المبحث الثالث : تحليل أثر الصدمات النقدية في متغيرات الاستقرار الاقتصادي	60
اولا : أثر صدمات عرض النقد في متغيرات الاستقرار الاقتصادي	60
ثانيا : - اثر صدمات الطلب على النقد في متغيرات الاستقرار الاقتصادي	63
ثالثا : - اثر صدمات سعر الفائدة في متغيرات الاستقرار الاقتصادي	66
رابعا : - اثر صدمات سعر الصرف في متغيرات الاستقرار الاقتصادي	69
الفصل الثاني : تفسيرات تحليلية لفعالية السياسة النقدية في معالجة الصدمات النقدية والتقلبات الاقتصادية في بلدان العينة	73
المبحث الاول : عرض و تحليل بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في بلدان العينة	75
أولا : الاقتصاد اليابان	75
ثانيا : الاقتصاد الكوري	81
ثالثا : الاقتصاد العراقي	86
المبحث الثاني :فعالية السياسة النقدية في معالجة الصدمات النقدية في بلدان العينة	93
اولا : اليابان	93
ثانيا : كوريا	98
ثالثا : العراق	103
المبحث الثالث :العبر والدروس المستنبطة من التجربتين (اليابانية والكورية) في معالجة الصدمات النقدية للاستفادة منها في الاقتصاد العراقي	110

الموضوع	الصفحة
اولا : تقييم السياسة النقدية في اليابان	110
ثانيا :تقييم السياسة النقدية في كوريا	112
ثالثا : تفعيل السياسة النقدية في العراق في ضوء تجربتي اليابان وكوريا	114
الفصل الثالث :قياس تأثير الصدمات النقدية في متغيرات الاستقرار الاقتصادي في بلدان العينة	118
المبحث الاول : التأطير النظري للاساليب القياسية المستخدمة	120
اولا: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	120
ثانيا: اختبار التكامل المشترك	122
ثالثا: اختبار السببية	124
رابعا : اختبار متجه الانحدار الذاتي (VAR)	126
خامسا : السلوك الحركي للانموذج	127
سادسا :فترات الابطاء المثلى	129
المبحث الثاني : عرض وتحليل نتائج الانموذج القياسي في دول العينة	131
اولا : اليابان	131
ثانيا : كوريا	158
ثالثا : العراق	182
المبحث الثالث : تحليل ومقارنة النتائج	207
اولا : اليابان	207
ثانيا :كوريا	208
ثالثا : العراق	209
الاستنتاجات والتوصيات	211
اولا : الاستنتاجات	212
ثانيا : التوصيات	214
المصادر	216
الملاحق	228
اولا: الملاحق الاحصائية	229
ثانيا: الملاحق القياسية	234

قائمة الجداول Table List

ت	عنوان الجدول	الصفحة
1	مقارنة بين الصدمة وبعض المصطلحات الاخرى ذات العلاقة	13
2	مقارنة بين اراء المدرسة النقدية فيما يتعلق بسياسات الاستقرار الاقتصادي	43
3	معدلات النموالسنوية المركبة لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في اليابان للمدة (1991-2014) %	80
4	معدلات النموالسنوية المركبة لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في كوريا للمدة (1991-2014)%	85
5	معدلات النموالسنوية المركبة لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (1991-2014) %	91
6	الرموز المستخدمة في التحليل القياسي	131
7	نتائج أختبار جذر الوحدة للناتج المحلي الاجمالي وعرض النقد في اليابان للفترة (1991-2014)	132
8	نتائج أختبارات جوهانسن –جيسلس (Johansen- Juselius Test) المتعدد المتغيرات	134
9	أحتساب فترات التباطؤ المثلى لأنموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) في اليابان	134
10	نتائج تحليل أنموذج الانحدار الذاتي (VAR) في اليابان	135
11	اختبار LM test للكشف عن الارتباط الذاتي للانموذج المقدر في اليابان	136
12	نتائج اختبار السببية (granger – causality) وانموذج الانحدار الذاتي في اليابان	136
13	اختبار السببية (granger – causality) واختبار (F-test) في اليابان	137
14	الانحرافات المعيارية لتجزئة التباين لتفسير التغير في الناتج المحلي الاجمالي في اليابان	137
15	تقديرات نبضات الاستجابة للناتج المحلي الاجمالي في اليابان	139
16	نتائج اختبار ديكي فولير للناتج المحلي الاجمالي والعرض النقدي وسعر الفائدة في اليابان للفترة (1991-2014)	141
17	نتائج اختبار التكامل المشترك (Cointegration test) جوهانسن – جيسلس للعلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي وسعر الفائدة والعرض النقدي في اليابان للفترة (1991-4014)	142
18	أختبار عدد فترات التباطؤ لأنموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) في اليابان	143
19	نتائج اختبار أنموذج الانحدار الذاتي للعلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والعرض النقدي وسعر الفائدة في اليابان للمدة (1991-2014)	144
20	اختبار LM test للكشف عن الارتباط الذاتي للانموذج المقدر في اليابان	144
21	نتائج اختبار السببية (granger–causality)وانموذج الانحدار الذاتي (VAR)	145
22	اختبار السببية (granger – causality) واختبار (F-test) في اليابان	146
23	الانحرافات المعيارية لتجزئة التباين لتفسير التغير في الناتج المحلي الاجمالي في اليابان	147
24	تقديرات نبضات الاستجابة للناتج المحلي الاجمالي في اليابان	148
25	نتائج اختبار ديكي فولير للناتج المحلي الاجمالي والعرض النقدي وسعر الفائدة في اليابان للفترة (1991-4014)	150
26	نتائج اختبار التكامل المشترك (Cointegration test) جوهانسن – جيسلس للعلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي وسعر الفائدة والعرض النقدي في اليابان للفترة (1991-4014)	151
27	أختبار عدد فترات التباطؤ لأنموذج متجه الانحدار الذاتي(VAR) في اليابان	152
28	نتائج اختبار أنموذج الانحدار الذاتي للعلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والعرض النقدي وسعر الفائدة في اليابان للمدة (1991-2014)	153
29	اختبار(LM test) للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للانموذج المقدر في اليابان	153
30	نتائج اختبار السببية (granger–causality) وانموذج الانحدار الذاتي (VAR)	154
31	اختبار السببية (granger – causality) واختبار (F-test) في اليابان	155
32	الانحرافات المعيارية لتجزئة التباين لتفسير التغير في الناتج المحلي الاجمالي في اليابان	156
33	تقديرات نبضات الاستجابة للناتج المحلي الاجمالي في اليابان	157
34	نتائج أختبارجذرالوحدة للناتج المحلي الاجمالي وعرض النقد في كوريا للفترة (1991-2014)	159
35	نتائج أختبارات جوهانسن –جيسلس (Johansen- Juselius Test)المتعدد المتغيرات	160
36	أختبار عدد فترات التباطؤ لأنموذج متجه الانحدار الذاتي في كوريا	160

ت	عنوان الجدول	الصفحة
37	نتائج تحليل أنموذج الانحدار الذاتي في كوريا	161
38	اختبار (LM test) للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للانموذج المقدر في كوريا	162
39	نتائج اختبار السببية (granger–causality) وانموذج الانحدار الذاتي (VAR)	163
40	اختبار السببية (granger – causality) واختبار (F-test) في كوريا	163
41	الانحرافات المعيارية لتجزئة التباين لتفسير التغير في التضخم الاقتصادي في كوريا	164
42	تقديرات نبضات الاستجابة للناتج المحلي الاجمالي في كوريا	165
43	نتائج أختبار جذر الوحدة للنمو الاقتصادي وعرض النقد في كوريا للفترة (1991-2014)	166
44	نتائج أختبارات جوهانسن –جيسلس (Johansen- Juselius Test) المتعدد المتغيرات	168
45	أختبار عدد فترات التباطؤ المثلى لأنموذج متجه الانحدار الذاتي في كوريا	168
46	نتائج تحليل أنموذج الانحدار الذاتي في كوريا	169
47	اختبار (LM test) للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للانموذج المقدر في كوريا	170
48	نتائج اختبار السببية (granger – causality) وانموذج الانحدار الذاتي (VAR)	170
49	اختبار السببية (granger – causality) واختبار (F-test) في كوريا	171
50	الانحرافات المعيارية لتجزئة التباين لتفسير التغير في النمو الاقتصادي في كوريا	171
51	تقديرات نبضات الاستجابة للنمو الاقتصادي في كوريا	173
52	نتائج أختبار جذر الوحدة للبطالة وسعر الفائدة في كوريا للفترة (1991-2014)	174
53	نتائج أختبارات جوهانسن –جيسلس (Johansen- Juselius Test) المتعدد المتغيرات	176
54	أختبار عدد فترات التباطؤ لأنموذج متجه الانحدار الذاتي في كوريا	176
55	نتائج تحليل أنموذج الانحدار الذاتي في كوريا	177
56	اختبار (LM test) للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للانموذج المقدرفي كوريا	178
57	نتائج اختبار السببية (granger–causality)وانموذج الانحدار الذاتي (VAR)	178
58	اختبار السببية (granger – causality) واختبار (F-test) في كوريا	179
59	الانحرافات المعيارية لتجزئة التباين لتفسير التغير في معدل البطالة في كوريا	180
60	تقديرات نبضات الاستجابة للمعدل البطالة في كوريا	181
61	نتائج أختبار جذر الوحدة للنمو الاقتصادي وسعر الفائدة في العراق للفترة (1991-2014)	182
62	نتائج أختبارات جوهانسن –جيسلس (Johansen- Juselius Test) المتعدد المتغيرات	184
63	أختبار عدد فترات التباطؤ المثلى لأنموذج متجه الانحدار الذاتي في العراق	184
64	نتائج تحليل أنموذج الانحدار الذاتي في العراق	185
65	اختبار (LM test) للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للانموذج المقدر	186
66	نتائج اختبار السببية (granger–causality)وانموذج الانحدار الذاتي (VAR)	187
67	اختبار السببية (granger – causality) واختبار (F-test) في العراق	187
68	الانحرافات المعيارية لتجزئة التباين لتفسير التغير في النمو الاقتصادي في العراق	188
69	تقديرات نبضات الاستجابة للنمو الاقتصادي في العراق	189
70	نتائج أختبارجذرالوحدة للنمو الاقتصادي والطلب النقدي في العراق للفترة (1991-2014)	190
71	نتائج أختبارات جوهانسن –جيسلس (Johansen- Juselius Test) المتعدد المتغيرات	192
72	أختبار عدد فترات التباطؤ المثلى لأنموذج متجه الانحدار الذاتي في العراق	192
73	نتائج تحليل أنموذج الانحدار الذاتي للنمو الاقتصادي والطلب النقدي في العراق	193
74	نتائج نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة بين النمو الاقتصادي والطلب النقدي في العراق للمدة (1991-2014)	194
75	اختبار (LM test) للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للانموذج المقدر	195
76	نتائج اختبار السببية (granger–causality) وانموذج الانحدار الذاتي (VAR)	195
77	اختبار السببية (granger – causality) واختبار (F-test)	196
78	الانحرافات المعيارية لتجزئة التباين لتفسير التغير في النمو الاقتصادي في العراق	196
79	تقديرات نبضات الاستجابة للنمو الاقتصادي في العراق	197
80	نتائج أختبارجذرالوحدة للناتج المحلي الاجمالي وعرض النقد في العراق للفترة (1991-2014)	199
81	نتائج أختبارات جوهانسن–جيسلس(Johansen- Juselius Test)المتعدد المتغيرات	200
82	نتائج تحليل أنموذج الانحدار الذاتي	202

ت	عنوان الجدول	الصفحة
83	نتائج نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والطلب النقدي في العراق للمدة (1991-2014)	203
84	اختبار (LM test) للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للانموذج المقدر	203
85	نتائج اختبار السببية (granger–causality)وانموذج الانحدار الذاتي (VAR)	204
86	اختبار السببية (granger – causality) واختبار (F-test)	204
87	الانحرافات المعيارية لتجزئة التباين لتفسير التغير في الناتج المحلي الاجمالي في العراق	205
88	تقديرات نبضات الاستجابة للناتج المحلي الاجمالي في العراق	206

قائمة الاشكال Figures List

ت	عنوان الشكل	الصفحة
1	صدمة عرض النقد الاسمية كمتغير خارجي	20
2	دالة عرض النقد الاسمية كمتغير داخلي	21
3	صدمة دالة الطلب النقدي	24
4	صدمة سعر الفائدة المحدثة (توازن (IS- LM)	28
5	صدمات سعر الصرف	33
6	التوازن الكلي باستخدام أنموذج IS-LM	37
7	الحالات المختلفة لاستقرارية النظام الاقتصادي	38
8	تغير العرض الكلي (AS)واثره على الناتج المحلي الاجمالي والاسعار	45
9	العلاقة بين النمو الاقتصادي والزمن	49
10	التضخم الناشئ عن جذب الطلب	51
11	التضخم الناشئ بدفع النفقة	52
12	البطالة وتناقص الطلب الكلي (AD)	56
13	اثر المتغيرات الكلية على الاستقرار الاقتصادي	59
14	أثر صدمة عرض النقد في متغيرات الاستقرار الاقتصادي	63
15	اثر صدمة طلب النقد في الدخل النقدي	65
16	أثر صدمة طلب النقد على الناتج والاسعار	66
17	العلاقة بين سعر الفائدة والاستثمار والطلب الكلي	68
18	اثر حدوث صدمة سعر الفائدة على الناتج والاسعار	69
19	اثر صدمات سعر الصرف في متغيرات الاستقرار الاقتصادي	72
20	الناتج المحلي الاجمالي في اليابان للمدة (1991-2014) (بليون دولار)	76

21	متوسط نصيب الفرد من الناتج في اليابان للمدة (1991-2014) (مليون دولار)	78
22	التضخم الاقتصادي في اليابان للمدة (1991-2014)	79
23	معدل البطالة في اليابان للمدة (1991-2014)	81
24	الناتج المحلي الاجمالي في كوريا للمدة (1991-2014) (بليون دولار)	82
25	متوسط نصيب الفرد من الناتج في كوريا للمدة (1991-2014) (دولار)	83
26	التضخم الاقتصادي في كوريا للمدة (1991-2014)	85
27	معدل البطالة في كوريا للمدة (1991-2014)	86
28	الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (1991-2014) (مليار دولار)	87
29	متوسط نصيب الفرد من الناتج في العراق للمدة (1991-2014) (بالدولار)	89
30	التضخم الاقتصادي في العراق للمدة (1991-2014)	90
31	معدل البطالة في العراق للمدة (1991-2014)	92
32	تطورات اسعار الفائدة واسعار الصرف في اليابان للمدة (1991-2000)	95
33	تطورات اسعار الفائدة واسعار الصرف في اليابان للمدة (2001-2010)	97
34	تطورات اسعار الفائدة واسعار الصرف في كوريا للمدة (1991-1997)	100
35	تطورات اسعار الفائدة واسعار الصرف في كوريا للمدة (1998-2014)	103
36	تطورات اسعار الفائدة واسعار الصرف في العراق للمدة (1991-2002)	107
37	تطورات اسعار الفائدة واسعار الصرف في العراق للمدة (2003-2014)	109
38	التمثيل البياني للسلاسل الزمنية للناتج المحلي الاجمالي والعرض النقدي في اليابان للفترة (1991-2014)	133
39	التمثيل البياني لتجزئة التباين للعلاقة بين العرض النقدي والناتج المحلي الاجمالي في اليابان	138
40	التمثيل البياني لدوال استجابة النبضات للأنموذج المقدَّر في اليابان	140
ت	عنوان الشكل	الصفحة
41	التمثيل البياني للسلاسل الزمنية للناتج المحلي الاجمالي والعرض النقدي وسعر الفائدة في اليابان للفترة (1991-2014)	141
42	التمثيل البياني لتجزئة التباين التباين للعلاقة بين العرض النقدي والناتج المحلي الاجمالي وسعر الفائدة في اليابان	147
43	التمثيل البياني لدوال استجابة النبضات للأنموذج المقدر في اليابان	149
44	التمثيل البياني للسلاسل الزمنية للناتج المحلي الاجمالي وسعر الفائدة وسعرالصرف في اليابان للفترة (1991-2014)	150
45	التمثيل البياني لتجزئة التباين للعلاقة بين سعر الصرف وسعر الفائدة والناتج المحلي الاجمالي في اليابان	156
46	التمثيل البياني لدوال استجابة النبضات للأنموذج المقدر في اليابان	158
47	التمثيل البياني للسلاسل الزمنية للتضخم الاقتصادي وسعر الصرف في كوريا للفترة (1991-2014)	159
48	التمثيل البياني لتجزئة التباين للعلاقة بين سعر الصرف والتضخم الاقتصادي في كوريا	164
49	التمثيل البياني لدوال استجابة النبضات للنموذج المقدَّر في كوريا	165
50	التمثيل البياني للسلاسل الزمنية للعرض النقدي والنمو الاقتصادي في كوريا للفترة (1991-2014)	167
51	التمثيل البياني لتجزئة التباين للعلاقة بين العرض النقدي والنمو الاقتصادي في كوريا	172
52	التمثيل البياني لدوال استجابة النبضات للأنموذج المقدَّر	173
54	التمثيل البياني للسلاسل الزمنية لسعر الفائدة والبطالة في كوريا للفترة (1991-2014)	175
55	التمثيل البياني لتجزئة التباين للعلاقة بين سعر الفائدة ومعدل البطالة في كوريا	180
56	التمثيل البياني لدوال استجابة النبضات للنموذج المقدَّر في كوريا	181
57	التمثيل البياني للسلاسل الزمنية لسعر الفائدة والنمو الاقتصادي في العراق للفترة (1991-2014)	183
58	التمثيل البياني لتجزئة التباين للعلاقة بين سعر الفائدة والنمو الاقتصادي في العراق	188

59	التمثيل البياني لدوال استجابة النبضات للنموذج المقدَّر	189
60	التمثيل البياني للسلاسل الزمنية للطلب النقدي والنمو الاقتصادي في العراق للفترة (2014-1991)	191
61	التمثيل البياني لتجزئة التباين للعلاقة بين الطلب النقدي والنمو الاقتصادي في العراق	197
62	التمثيل البياني لدوال استجابة النبضات للأنموذج المقدَّر	198
63	التمثيل البياني للسلاسل الزمنية للطلب النقدي والناتج المحلي الاجمالي في العراق للفترة (2014-1991)	199
64	التمثيل البياني لتجزئة التباين للعلاقة بين الطلب النقدي والناتج المحلي الاجمالي في العراق	205
65	التمثيل البياني لدوال استجابة النبضات للأنموذج المقدَّر	206

المقـــــدمة

يحظى موضوع العلاقات النقدية باهتمام واضعي السياسات الاقتصادية ولا سيما واضعي السياسة النقدية . أذ تعتبر السياسة النقدية احدى اهم مجالات السياسة الاقتصادية ' فهي تتخذ من المتغيرات النقدية موضوعا لدراستها اخذة بعين الاعتبار علاقة النقود بالنشاط الاقتصادي الكلي من جهة وما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة النشاط الاقتصادي من جهة اخرى . ولايخفى ان الكثير من السياسات النقدية ولاسيما في الدول النامية تكون من اهم اسباب الاختلال وعدم التوازن الاقتصادي الداخلي او الخارجي , الى جانب المتغيرات الاقتصادية الاخرى , وبما ان اهم اهداف السياسة النقدية هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي نوعا ما في ظل النمو المتوازن , فهذا يعني ان هناك ارتباطاً وثيقاً بين النشاط الاقتصادي والنقدي ويظهر ذلك من خلال ارتباط المشاكل الاقتصادية و من بينها البطالة والتضخم . فضلا عن ذلك لابد من توفر التناسق بين السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية الكلية وذلك من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي . كما ان الاهتمام بموضوع الصدمات النقدية وما يرتبط بها من أثر في متغيرات الاقتصاد الكلي المحددة للاستقرار الاقتصادي يستند اساسا الى فاعلية السياسة النقدية في معالجة الصدمات النقدية والتقلبات الاقتصادية , ونتيجة للاثار التي تتركها الصدمات النقدية على الاستقرار الاقتصادي الكلي حاول العديد من الاقتصاديين وضع نماذج قياسية تحاول الكشف عن تلك الصدمات من اجل وضع المعالجات لما لها من تاثير مباشر على مستوى الرفاه الاقتصادي في البلد وقد ساعد في ذلك التطورات الحديثة في عالم الحواسيب والالكترونيات .

وبما ان موضوع الصدمات النقدية اصبح اليوم من المواضيع التي تشغل واضعي السياسة النقدية على مستوى دول العالم لما لهذه الصدمات من آثارعلى العديد من متغيرات الاستقرار الاقتصادي , لذا فقد تعرضت الدراسة الى ابرز المشاكل النقدية في اقتصاد اي دولة الاوهي الصدمات النقدية مثل (صدمة عرض النقد , صدمة الطلب على النقد 'صدمة سعر الفائدة و صدمة سعر الصرف) واثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (كالناتج والاسعار والاستخدام و النمو الاقتصادي) في دول مختارة هي (اليابان , كوريا الجنوبية و العراق) لما يكتنف تلك العلاقة من غموض وعليه فقد سعت الدراسة الى تحديد كيفية انتقال التأثير بين المتغيرات قيد الدراسة .

1- اهمية البحث :

ترتبط المتغيرات الاقتصادية الكلية فيما بينها بمجموعة من العلاقات التي تكون لها انعكاسات ايجابية متمثلة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لاي بلد لذا يتوجب على صانعي السياسة النقدية الاخذ بنظر الاعتبار بالترابط بين المتغيرات الاقتصادية الكلية عند رسم السياسة النقدية من اجل تقليل هذه الاثار السلبية عند تلافي حدوث الصدمات النقدية والاستفادة من الدراسات الستراتيجية النقدية الهامة والفاعلة للمشاكل النقدية داخل هذه الاقتصادات الوطنية , وتعد الدراسات المقارنة بين الدول في الاقتصاد من الدراسات المهمة في الوقت الحاضر لما لها من اهمية في الاستفادة من تجارب دول اخرى مرت بالمشكلة نفسها او مقارنة التطور الحاصل بين هذه الدول , لذا تطرقت الدراسة الى تجربيتي اليابان وكوريا الجنوبية , اذ تمتاز اقتصاديات هذه الدول بالتنوع الاقتصادي والتطور المالي الكبير , كما انها تتمتع باستقلالية السياسة النقدية فيها مما امكنها من التصدي للصدمات النقدية ,لذا حاولنا الاستفادة من تجربتيهما في العراق من خلال التعرف على الوسائل التي استخدمتها هذه الدول في معالجة الصدمات وسبل تطبيقها في العراق وما هي اهم المعوقات التي تمنع استخدام بعض الوسائل كي يتم معالجتها .

2- مشكلة البحث:

تبرز مشكلة البحث من خلال :

ان ظهور العولمة وارتباط الدول بعضها مع البعض الاخر بعلاقات اقتصادية ونقدية تتفاوت فيما بينها جعل اثار الازمات التي تظهر في دولة ما يترك اثره في الدول الاخرى خصوصا عندما يكون الارتباط قوي فيما يتعلق بالتبادل التجاري وحرية حركة رؤوس الاموال وغيرها . ان حدوث الصدمات النقدية في الاقتصادات الوطنية للدول هو خلل بارز في آلية عمل (Mechanism) السياسة الاقتصادية ولا سيما السياسة النقدية لما لذلك من اثار سلبية على متغيرات الاقتصاد الكلي والتحكم بمصير المتغيرات الاقتصادية الكلية بالمستقبل وضعف الاداء الاقتصادي بشكل عام والسياسة النقدية بشكل خاص .

3- هدف البحث :

يسعى البحث الى تحقيق الاهداف الاتية :

أ- التعريف بالصدمات النقدية من حيث المفهوم والانواع والاسباب .

ب- تحليل الطبيعة الاقتصادية والنقدية لدول العينة (اليابان , كوريا الجنوبية, العراق) .

ت- التحليل القياسي للتعرف على انواع الصدمات النقدية التي تعاني منها دول العينة .

ث- اجراء مقارنة بين دول العينة للاستفادة من تجربتي اليابان وكوريا الجنوبية في العراق.

4- فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها :

"تمارس الصدمات النقدية تأثيرا سلبيا وايجابيا في متغيرات الاستقرار الاقتصادي لدول العينة (اليابان , كوريا الجنوبية, العراق) , وتتفاوت من وقت الى اخر حسب طبيعة هذه الصدمات النقدية والوقت الذي تنشأ فيه "

5- اسلوب البحث

تم اعتماد اسلوب الجمع بين الاسلوبين الوصفي من خلال دراسة الافكار والاطر النظرية في ما يتعلق بالصدمات النقدية واثرها في المتغيرات الاقتصادية الكلية قيد الدراسة .والاسلوب القياسي من خلال بيان اثر الصدمات النقدية في المتغيرات الاقتصادية الكلية قيد الدراسة في دول العينة.

6- نطاق البحث

تضمن نطاق الدراسة اتجاهين هما

الحدود المكانية :تقتصر هذه الدراسة على بيان اثر الصدمات النقدية في متغيرات الاستقرار الاقتصادي في كل من (اليابان, كوريا الجنوبية الجنوبية , والعراق) وقد تم اختيار هذه الدولمن بين عدة دولتم اجراء اختبارات بخصوص وجود الصدمة او عدم وجودها وقد اخذت هذه الدوللوجود وضوح في تأثير الصدمات النقدية على متغيرات الاستقرار الاقتصادي .

الحدود الزمانية : اعتمدت الدراسة على سلسلة زمنية امدها (24) سنة اي للمدة (1991-2014) تم تقسيمها على مدد زمنية مختلفة حسب الظروف التي مرت بها كل دولة من دول العينة .

7- هيكلية البحث

تحقيقا لهدف البحث وأثباتا لمدى صحة الفرضية فقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة فصول تناول الفصل الاول الاطار النظري والمفاهيمي للصدمات النقدية والاستقرار الاقتصادي متضمنا

ثلاثة مباحث خصص المبحث الاول لدراسة الصدمات النقدية ومفهومها وانواعها واسبابها ,ودرس المبحث الثاني الاستقرار الاقتصادي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المحددة له , وركز المبحث الثالث على تحليل اثر الصدمات النقدية في المتغيرات الاقتصادية الكلية قيد الدراسة .

وكرس الفصل الثاني لدراسة التفسيرات التحليلية لفاعلية السياسة النقدية في دراسة الصدمات النقدية والتقلبات الاقتصادية في دول العينة من خلال ثلاثة مباحث ايضا , اختص الاول بعرض وتحليل بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في دولالعينة , بينما تناول المبحث الثاني فعالية السياسة النقدية في معالجة الصدمات النقدية في دولالعينة , اما المبحث الثالث فقد ركز على العبر والدروس المستنبطة من التجربتين اليابانية والكورية في معالجة الصدمات النقدية للاستفادة منها في الاقتصاد العراقي .

وخصص الفصل الثالث لبيان اثر الصدمات النقدية في متغيرات الاستقرار الاقتصادي ومن خلال ثلاثة مباحث تناول الاول التأطير النظري للاساليب القياسية المستخدمة في التحليل القياسي (Econometric–analysis) وخصص الثاني لعرض وتحليل نتائج الانموذج القياسي المقدر (Estimated model) في دولالعينة , وكرس الثالث لمقارنة وتحليل النتائج .

8- الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة

تناول العديد من الكتاب والباحثين موضوع الصدمات النقدية ومن زوايا مختلفة يذكرمنهم :

أ- دراسة (Marcel Kasumovich) في عام 1996[1]

قام (Marcel Kasumovich) عام 1996 في كندا بدراسة (Interpreting Money–Supply and Interest–Rate Shocks as Monetary–Policy Shocks) , في هذه الدراسة تم تحليل اثنين من الصدمات النقدية باستخدام البيانات الكندية : صدمة عرض النقد ("M–صدمة")، وصدمة أسعار الفائدة ("R–صدمة"). وتستمد صدمات عرض النقد من استخدام قيود طويلة الاجل على اساس مقترحات المدى الطويل للنظرية النقدية . وهكذا، ويمثل (M–صدمة) الابتكار المتعامد في الاتجاه تتقاسمها النقود والأسعار. ويمثل (صدمة– R) الابتكار المتعامد في سعر الفائدة بين عشية وضحاها. قد تفسر أي نوع من الصدمة بمثابة صدمة السياسة النقدية. وتوصلت الدراسة الى ان اي زيادة دائمة في الاسهم الاسمية لل M1 (عرض النقد

([1]) Marcel Kasumovich, Interpreting Money-Supply and Interest-Rate Shocks as Monetary-Policy Shocks, Bank of Canada Working Paper 96-8, Canada, July 1996.

الضيق) يولد انخفاض مؤقت في أسعار الفائدة، بما يتفق مع تأثير السيولة. ارتفاع مؤقت في الناتج الحقيقي و زيادة دائمة في مستوى الأسعار والاستهلاك الدائم لسعر الصرف الاسمي. على الرغم من عدم التحكم في السلوك M1 مباشرة من قبل البنك المركزي، فإن الافتراض بان البنك المركزي يتحكم في الاتجاه على المدى الطويل في النقود والأسعار وليس له تأثير على المدى الطويل على الناتج الحقيقي يبدو معقولا تماما.كما ان صدمة إيجابية مؤقتة في المعدل الحقيقي للفائدة يولد انخفاضاً مؤقتاً في النقد، والناتج، الا ان الأسعار ترتفع في البداية ("لغز الأسعار") ثم تنخفض في نهاية المطاف. كل من M shock و R– نماذج تتسق مع الدور النشط للنقد في انتقال السياسة النقدية .

ب- دراسة (Giuseppe De Arcangelis and Giorgio Di Giorgio) في عام 1999[2]

قام كل من (Giuseppe De Arcangelis and Giorgio Di Giorgio) في عام 1999في ايطاليا بدراسة (Monetary Policy Shocks and Transmission in Italy: A VAR Analysis) . هذه الدراسة وفرت تحديث الأدلة التجريبية حول الآثار الحقيقية والاسمية للسياسة النقدية في إيطاليا، وذلك باستخدام تحليل VAR الهيكلي. وتناقش المناهج التجريبية المختلفة التي استخدمت من أجل تحديد الصدمات الخارجية للسياسة النقدية. وترى هذه الدراسة إن البيانات تدعم الرأي القائل بأن بنك إيطاليا، على الأقل في السنوات الأخيرة، تم استهداف سعر الفائدة على القروض بين البنوك لليلة واحدة. ولذلك، فإنها تفسر الصدمات إلى معدل سعر الفائدة بين عشية وضحاها إذ انها تقدم دراسة صدمات السياسة النقدية الخارجية و مدى اختلاف رد فعل متغيرات الاقتصاد الكلي لمثل هذه الصدمات . كما ترى هذه الدراسة بان التحديدالصحيح يمكن الحصول عليه عن طريق الربط بين التحليل القياسي مع وصف تفصيلي للاجراءات المؤسسية التي يستخدمها البنك المركزي في سوق المال , وعلى وجه الخصوص يسمح هذا التحليل للباحث تفادي الحاجة تعسفا لاختيار مقياس لصدمات السياسة النقدية , إذ ان نظم السياسات النقدية المختلفة يمكن ان تتداخل في نفس النموذج ويتم اختبارها بشكل مباشر بحيث يتم تحديد التمثيل الصحيح لصدمات السياسة النقدية الخارجية من البيانات نفسها . وقد توصلت الدراسة الى ان استجابة النبضة متماسكة تماما مع التأثير المتوقع نتيجة صدمة السياسة

(2) Giuseppe De Arcangelis and Giorgio Di Giorgio, Monetary Policy Shocks and Transmission in Italy: A VAR Analysis, Paper presented at the 9th edition of the Conference "Ricerche Quantitative perla Politica Economica", sponsored by the Bank of Italy and CIDE, Perugia, Italy, 15th-18th December 1999.

.

النقدية على الناتج والتضخم , ولاسيما انخفاض الانتاج بعد صدمة انكماشية , في حين يبقى مستوى السعر ثابتاً . وقد فسرت الدراسة المقدرة حوالي 20% من تقلبات الانتاج ولكن القليل جداً من تقلبات الاسعار الناتجة من حدوث صدمة سياسة نقدية .

ت- دراسة (Georgios Karras and Houston H. Stokes) في عام 1999[3]

قام كل من الباحثين (Georgios Karras and Houston H. Stokes) في عام 1999في الولايات المتحدة الاميركية بدراسة عنوانها – (Why are the effects of money supply shocks ? Evidence from Prices, Consumption, and Investment) . تبحث هذه الدراسة في اسباب عدم التماثل لتاثيرات النقود على الناتج . وتبين هذه الدراسة ان منهجية ((1992) Cover's) هي حالة خاصة من نموذج اعم والتي تمكننا من التميز بين مجموعتين من النظريات تتفق مع عدم تماثل الناتج . وترى هذه الدراسة ان اثار النقود على الاسعار متماثلة وهو ما يتسق مع كلتا المجموعتين من النظريات كونه ناشط في آن واحد , وترى ايضا ان الاستهلاك يستجيب بشكل متناظر للنقود في حين يتميز باستجابة الاستثمارات الثابتة والتي يكون فيها التماثل مشابه جدا لتلك التي تؤثر على الانتاج . وقد تحققت هذه الدراسة من الاثار غير المتماثلة لصدمات العرض النقدي باستخدام البيانات الربع سنوية من عام 1960–1993 والتي اكدت منهجية ((1992) Cover's) بان النتائج غير متماثلة : الصدمة السلبية لعرض النقد تقلل بشكل ملحوظ احصائيا الانتاج , في حين ان تأثير الصدمات الايجابية غير ذات اهمية احصائيا .

ث- دراسة (Giuseppe De Arcangelis and Giorgio Di Giorgio) في عام 2000[4]

قام كل من الباحثين(Giuseppe De Arcangelis and Giorgio Di Giorgio) في عام 2000 في ايطاليا بتقديم دراسة عنوانها (Measuring Monetary Policy Shock in a Small Open Economy) . قدمت هذه الدراسة مواصفات مختلفة من نموذج انحدار

([3]) Georgios Karras and Houston H. Stokes, Why are the effects of money –supply shocks ? Evidence from Prices, Consumption, and Investment, Journal of Macroeconomics Volume 21, Issue 4, Autumn 1999, Pages 713-727, USA,1999.

([4]) Giuseppe De Arcangelis and Giorgio Di Giorgio, Measuring Monetary .1 Policy Shock in a Small Open Economy, 2000.

المتجه الذاتي (SVAR) التي يمكن استخدامها لتحديد انظمة التشغيل للسياسة النقدية وصدمات السياسة النقدية في اقتصاد صغير ومفتوح , وقد ركزت هذه الدراسة على الاقتصاد الايطالي في عقد التسعينيات ومحاولة تحديد ما اذا تم تحديد صدمات السياسة النقدية بشكل افضل باستخدام اسعار الصرف او احتياطيات النقد الاجنبي كمتغير تكيف لاطار اقتصاد صغير ومفتوح . وتستند منهجية الدراسة على استراتيجية بحث قدمه (Strongin 1995) وتطويرها من قبل برنانكي وميهوف (1998) بالنسبة للولايات المتحدة . بتعبير أدق، تعطي محتوى الهيكلي للنماذج VAR عن طريق الربط بين التحليل الاقتصادي القياسي مع المعرفة المؤسسية في السوق و كيف تعمل احتياطيات البنوك في إيطاليا. وتحديدا يتوقف ذلك على وصف تفصيلي للإجراءات التشغيل المستخدمة من قبل بنك إيطاليا. الاستفادة من هذا الإجراء هو أنه يتيح للاختبار المباشر للبدائل النماذج المختلفة التي تتداخل في نفس المواصفات، دون فرض آلية لتحديد هوية اي واحدة منها. ثم يتم تحديد المقياس الصحيح لصدمة السياسة النقدية من خلال البيانات نفسها.وقد اكدت الدراسة بان بنك ايطاليا استهدف سعر الفائدة على القروض بين البنوك في عقد التسعينيات , لذلك فان تفسير الصدمات لسعر الفائدة هي صدمة سياسة نقدية خارجية بحته ودراسة الكيفية التي تؤثر فيها على الاقتصاد , وفي هذا النموذج ومع سعر الصرف وبعد تقييد السياسة النقدية , فان الانتاج يظهر انخفاض يعتد به احصائيا لمدة سنة واحدة وبعد 7-8 اشهر . على الرغم من ان هذه الدراسة لم تشمل اسعار السلع الاساسية .

ج- دراسة (Lawrence J. Christiano) في عام 2004[5]

قام كل من الباحثين (Lawrence J. Christiano,Martin Eichenbaum, Charles L.Evans) في عام 2004 بدراسة عنوانها (Monetary policy shocks : what haven we learned and to what end ?) . تستعرض هذه الدراسة البحوث التي اجريت مؤخرا والتي تتصدى لسؤال التالي : ما الذي يحدث بعد الصدمة الخارجية للسياسة النقدية ؟ وترى هذه الدراسة ان هذا السؤال مهم لانه يقع وسط نهج معين لتقييم المعقولية التجريبية للنماذج الاقتصادية الهيكلية والتي يمكن استخدامها للتفكير في التغيرات المنهجية في مؤسسات السياسة النقدية وقواعدها , وترى هذه الدراسة ان الكتابات لم تلقي لحد الان على مجموعة معينة من الافتراضات لتحديد الاثار المترتبة على الصدمات الخارجية للسياسة النقدية . ومع ذلك ترى هذه

([5]) Lawrence J. Christiano,Martin Eichenbaum, Charles L.Evans , Monetary policy shocks : what haven we learned and to what end ? , national bureau of economic research 1050 massachusetts Avenue cambridge february 1998.

الدراسة ان هناك اتفاقاً واسعاً حول التأثيرات النوعية لصدمة السياسة النقدية, كما توثق هذه الدراسة هذا الاتفاق لانه يتعلق بالمجاميع الاقتصادية الرئيسة .

ح- دراسة (Chrlstina D. Romer and David H. Romer) في عام 2004[6]

قام كل من الباحثين (Chrlstina D. Romer and David H. Romer)في عام 2004 في اميركا بدراسة (Anew Measure of Monetary shock Derivation and Implication the American Economic) . تستخدم هذه الدراسة مقياس صدمات السياسة النقدية الامريكية للمدة 1969-1996 والتي تعد خالية نسبيا من الحركات الذاتية الاستباقية . وتستخدم هذه الدراسة السجلات الكمية والسرد لاستنتاج نوايا مجلس الاحتياطي الاتحادي لتحديد سعر الفائدة على الاموال الاتحادية من خلال اجتماعات اللجنة الفدرالية . وتراجع سلسلة من التوقعات الداخلية للاحتياطي الفدرالي لاستخلاص مقياس خالٍ من الردود المنهجية للمعلومات حول التطورات المستقبلية , وتراجع التقديرات باستخدام الاجراء الجديد . وتشير هذه الدراسة الى ان السياسة النقدية لها اثار كبيرة وسريعة نسبيا وذات دلالة احصائية في كل من الانتاج والتضخم . وهذه الاثار هي اقوى واسرع بكثير من تلك التي تم الحصول عليها باستخدام المؤشرات التقليدية .

خ- دراسة (Lawrence J. Christiano and Martin Eichenbaum) في عام 2005[7]

قام كل من الباحثين (Lawrence J. Christiano and Martin Eichenbaum) في عام 2005 في جامعة شيكاغو بتقديم دراسة (Nominal Rigidities and the Dynamic Effects of a Shock to Monetary Policy) , إذ تقدم هذه الدراسة نموذجاً يجسد كميات معتدلة من الجمود الاسمي والتي تمثل الجمود الملحوظ في التضخم والاستمرار في الانتاج . والملامح الرئيسة في نموذج هذه الدراسة هي تلك التي تحول دون ارتفاع حاد في التكاليف الحدية بعد الصدمة التوسعية للسياسة النقدية ومن هذه الميزات المتداخلة واهمها عقود الاجور التي لديها متوسط مدة ثلاثة ارباع من العام واستخدام راس المال المتغير . واعتمدت الدراسة في تقديراتها على الاستجابة الديناميكية للاقتصاد الاميركي لصدمات السياسة النقدية , وعلى وجه

([6]) Chrlstina D. Romer and David H. Romer, , Anew Measure of Monetary shock Derivation and Implication the American Economic Review Vol.94.No.4 september (2004)

([7]) Lawrence J. Christiano and Martin Eichenbaum, Charles L. Evans, Nominal Rigidities and the Dynamic Effects of a Shock to Monetary Policy, Journal of Political Economy, vol. 113, no. by The University of Chicago, 2005.

التحديد فان النموذج يولد رد فعل بالقصور الذاتي في التضخم , وردا على شكل تحدب مستمر في الانتاج بعد صدمة السياسة النقدية. فضلا عن ذلك فان النموذج يولد ردود على شكل تحدبات في الاستثمار ,الاستهلاك ,التوظيف , الارباح ,الانتاجية , كذلك استجابة صغيرة في الاجور الحقيقية . وكما ان معدل الفائدة ومعدل نموالنقود تتحرك باستمرار في اتجاهات متعاكسة بعد صدمة السياسة النقدية . ومن النتائج الرئيسة التي توصلت لها الدراسة ان الحساسية في الاجور الاسمية بالغ الاهمية لاداء النموذج , بينما الحساسية في الاسعار تؤدي دوراً صغيراً نسبيا .

د- دراسة (Elke Hahn) في عام 2007[8]

قام الباحث (Elke Hahn) في عام 2007 في المانيا بدراسة عنوانها (The Impact of Exchang Rate shock on Sectoral Activity and prices in the Euro Area) , تبحث هذه الدراسة في اثر صدمات سعر الصرف في النشاط القطاعي والاسعار في منطقة اليورو باستخدام انموذج VAR والذي يقدم دليلا على حجم وسرعة تأثير صدمات سعر الصرف في النشاط الاقتصادي في جميع القطاعات الرئيسة في منطقة اليورو وفي اسعار المنتج في مجموعة واسعة من القطاعات الفرعية للصناعة (باستثناء البناء) . ويتم تحديد التباين الكبير في تأثير صدمات سعر الصرف في مختلف القطاعات سواء من حيث النشاط والاسعار . ووفقا للنتائج التي توصلت اليها الدراسة بين القطاعات الرئيسة في منطقة اليورو فان صدمة اسعار الصرف لديها اقوى تأثير على القيمة المضافة في الصناعة (باستثناء البناء) والخدمات التجارية والنقل . وضمن الصناعة وبدون ضريبة القيمة المضافة للبناء , فقد تبين في هذه الدراسة ان اهم القطاعات الفرعية في التأثير على الانتاج ياتي عن طريق التصنيع . في حين تبين ان الانتاج ورأس المال والسلع الوسيطة يستجيبوا بشدة في التجمعات الصناعية الرئيسة . وفيما يتعلق باثر ذلك في الاسعار , وبين القطاعات الفرعية للصناعة (باستثناء البناء) , تأثير اكبر على اسعار المنتجين في الكهرباء والغاز وامدادات المياه , وتماشيا مع اسعار المنتجين في مجال الطاقة فهم الاكثر حساسية لصدمة اسعار الصرف .

ذ- دراسة (محمد صالح سلمان) في عام 2010[9]

([8]) Elke Hahn , The Impact of Exchang Rate shock on Sectoral Activity and prices in the Euro Area , European Central Bank , NO.796.2007.

([9]) محمد صالح سلمان , قياس وتحليل الصدمة النقدية في الاقتصاد العراقي للمدة (1980-2005) ,مجلة العلوم الاقتصادية والادارية , جامعة بغداد , المجلد 16, العدد58, 2010.

قام الباحث (محمد صالح سلمان) في عام 2010 في جامعة بغداد بدراسة قياس وتحليل الصدمة النقدية في الاقتصاد العراقي للمدة (1980–2005) , هدفت هذه الدراسة الى قياس وتحليل الصدمات النقدية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي للمدة (1980–2005) وبيان اثر هذه الصدمات وسبل مواجهتها . واظهرت الدراسة ان محاولة تثبيت سعر الصرف سواء من خلال اتباع سياسة سعر الصرف الثابت التي اتبعت في عقد الثمانينات او سياسة سعر الصرف المدار من قبل البنك المركزي كما هو الحال بعد عام 2003 يساعد على امتصاص الصدمات النقدية , وبالمقابل ان اتباع سعر الصرف المعوم او المرن كما حصل بشكل اساسي في عقد التسعينات ساعد الاقتصاد العراقي في امتصاص الصدمات النقدية بالرغم من الاصدار النقدي غير المنضبط في تلك المدة . كما ساعد انتشار ظاهرة الدولرة في الاقتصاد العراقي في امتصاص الصدمات النقدية من خلال تحوط الافراد واحتفاظهم بالعملة الاجنبية بدلا من العملة المحلية وجعلها مخزن للقيمة , إذ اظهرت الدراسة توجه الطلب على النقود نحو احلال النقود الاجنبية (الدولار) بدلا عن العملة المحلية (الدينار) . وقد اكدت نتائج النموذج القياسي ان هناك علاقة عكسية بين الطلب الحقيقي على النقود وبين سعر الصرف وعلاقة طردية بين الطلب على النقود وبين الناتج المحلي الاجمالي مما يدعم النظرية الاقتصادية والمنطق الاقتصادي .

ر- دراسة (Ekaterina V. Peneva) في عام 2013[10]

قام الباحث (Ekaterina V. Peneva) في عام 2013 في واشنطن بدراسة (Effects of Monetary policy shocks across time and across sectors) , تقييم هذه الدراسة البحوث التجريبية التي اجراها كل من (Olivei and Tenreyro 2007) التي توضح ان تاثير صدمات السياسة النقدية على الانتاج والاسعار تعتمد على توقيت الصدمة : في الولايات المتحدة الاميركية صدمة السياسة النقدية التي تحدث في النصف الاول من العام لديها تأثير اكبر على الناتج منه على الاسعار في حين ان العكس هو الصحيح في النصف الثاني من السنة . ويقول كل من (Olivei and Tenreyro) ان هذه النتيجة تعكس حقيقة ان الجزء الاكبر من معدلات الاجور يتم التعاقد فيها في النصف الثاني من العام مما يعني ان الاجور (و الاسعار) هي اقل مرونة في النصف الاول من العام . وهذه الدراسة تقييم هذا التفسير في ضوء العديد من النتائج التجريبية والاهم من ذلك اثبات انه في غضون سنوات الاختلافات في ردود افعال الانتاج والاسعار في اعقاب صدمة السياسة النقدية هي لم تكن اكثر وضوحا في قطاع

([10]) Ekaterina V. Peneva, Effects of Monetary policy shocks across time and across sectors , Finance and economics discussion series Division of Research & Statistics and Monetary Affairs Federal Reserve Board , Washington , D.C., 2013.

انتاج الخدمات حيث تمثل تكاليف العمالة اكبر جزء من اجمالي تكاليف الانتاج . كما تجد هذه الدراسة ان التغيرات في الاسعار بعد تعرضها للصدمة النقدية تميل الى تغيرات الاجور .

ز- دراسة (عبد الحسين الغالبي وليلى بديوي) في عام 2013[11]

قام كل من الباحثين (عبد الحسين جليل الغالبي وليلى بديوي) في عام 2013 في جامعة الكوفة بدراسة (الصدمات النقدية واثرها في اسعار الصرف لمصر والعراق دراسة تحليلية). استهدفت هذه الدراسة تقدير اثر الصدمات النقدية ودراسة العلاقة السببية بينها وبين اسعار الصرف للدول المدروسة (مصر والعراق) وبيان فيما اذا كانت هذه العلاقة باتجاه واحد او باتجاهين او عدم وجود علاقة بين المتغيرين .وقد توصلت الدراسة الى انعدام تأثير الصدمات النقدية واسعار الصرف على بعضهما خلال المدة المدروسة (1980-2010) باستثناء المدة الجزئية الممتدة من (1981-1991) إذ كان سعر الصرف يمارس تأثيرا على الصدمات النقدية ليكون سببا في توليد تلك الصدمات . اما في العراق فقد انعدمت العلاقة بين الصدمات النقدية وسعر الصرف الموازي خلال المدة المدروسة (1980-2010) فضلا عن انعدامها للفترتين الجزئية الاولى (1980-2003) والمدة الجزئية الثانية (2003-2010).

س- دراسة (Calin-Vlad Demian and Filippo di Mauro) في عام 2015[12]

قام كل من الباحثين (Calin-Vlad Demian and Filippo di Mauro) في عام 2015 بدراسة (The Exchange rate, asymmetric shocks and asymmetric distributions) . وتناولت هذه الدراسة مرونة الصادرات الى تقلبات اسعار الصرف باستخدام مجموعة بيانات جديدة على اساس المعلومات على مستوى القطاع وعلى مستوى الشركات , وتوصلت هذه الدراسة الى ان مرونة سعر الصرف هي ضعف في الحجم عندما يتم اخذ بلد وقطاع محدد و توزيع الانتاجية ثابت بعين الاعتبار في التقديرات التجريبية , فضلا عن ذلك تظهرهذه الدراسة ان الصادرات تكون حساسة في حلقات التقدير , ولكن لم تتأثر قيمتها ,واخيرا يبدو ان التغيرات كانت كبيرة في سعر الصرف .

([11]) ليلى بديوي خضير , الصدمات النقدية واثرها في اسعار الصرف لمصر والعراق دراسة تحليلية , اطروحة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد في جامعة الكوفة لنيل درجة الدكتوراه في الفلسفة الاقتصادية , جامعة الكوفة , 2013.

([12]) Calin-Vlad Demian and Filippo di Mauro, The Exchange rate, asymmetric shocks and asymmetric distributions, ECB Working Paper 1801, June 2015 .

وتختلف دراستنا عن الدراسات السابقة في عدة امور منها طريقة تقدير الصدمات النقدية بالاعتماد على صدمات النقدية الاربعة (صدمة عرض النقد ,صدمة الطلب على النقد ,صدمة سعر الفائدة , وصدمة سعر الصرف) ومن ثم معرفة اثرها في بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي (الناتج المحلي الاجمالي , متوسط نصيب الفرد(النمو الاقتصادي) , التضخم , والاستخدام) فضلا عن اختيار عينة البحث المدروسة وهي (اليابان , كوريا الجنوبية, والعراق).

الفصل الأول
الاطار المفاهيمي والنظري للصدمات النقدية والاستقرار الاقتصادي

المبحث الأول
الاطار المفاهيمي للصدمات النقدية

المبحث الثاني
الاطار المفاهيمي للاستقرار الاقتصادي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المحددة له

المبحث الثالث
تحليل أثر الصدمات النقدية في متغيرات الاستقرار الاقتصادي

تمهيـد :

تعد عملية التصدي للأزمات والمشاكل الاقتصادية من الموضوعات التي تحظى باهتمام كبير على المستويين الاقليمي والعالمي إذ إن هذا الاهتمام المتزايد دفع الاقتصاديون لتلافي وقوع الاقتصاد في خضم التقلبات الاقتصادية المفاجئة والصدمات ، وعليه فان المهمة الكبرى الملقاة على عاتق السياسة الاقتصادية هو حسن ادارة المتغيرات الاقتصادية الكلية ورصد اتجاهاتها المختلفة لتجنب وقوع الاقتصاديات الوطنية في اي تعرض سلبي (Negative Exposure) ، ومنذ اقدم العصور والنقود تمثل ركناً اساسياً من اركان سيادة الدولة ورمزاً من رموزها المادية والمعنوية ، ومنذ اكتشاف النقود وانتقال الاقتصاد من طابعه العيني القائم على المقايضة إلى الطابع النقدي ومع التطورات النقدية المتلاحقة اصبح للنقود تأثيرات كبيرة على النشاط الاقتصادي ، ومن ثم فان التغير في المتغيرات النقدية او حدوث صدمات نقدية (Monetary shocks) يمكن ان يكون سبباً اساسياً لعدم الاستقرار الاقتصادي ومن هنا يمكن للسياسة النقدية ان تساهم في الاستقرار الاقتصادي . وتعد صدمات السياسة النقدية مؤشر اً مهماً لجودة اداء السياسة النقدية في اي بلد ، فكلما انخفض تعرض البلد إلى صدمات نقدية كلما كان ذلك دليل لوضوح الرؤى المستقبلية لصناع السياسة النقدية ومعرفة حالة الاقتصاد .ويتباين تأثير الصدمات النقدية على الناتج (Product) والاسعار (Prices) والاستخدام (Employment) كون هذه المتغيرات تتأثر بشكل غير متساوٍ بالصدمة النقدية حسب الوقت الذي تحدث فيه في السنة .

ولاجل توضيح العلاقة بين الصدمات النقدية ومتغيرات الاستقرار الاقتصادي (النمو ، الناتج ،التضخم الاقتصادي ، سعر الفائدة ،الاستخدام .....الخ) سيتم عرض الافكار الاساسية ذات الصلة بهذا الموضوع واهمها مفهوم الصدمات النقدية وانواعها واسبابها ،ثم تحليل اثرها على متغيرات الاستقرار الاقتصادي.

المبحث الأول
الاطار المفاهيمي للصدمات النقدية

أولاً : مفهوم الصدمات النقدية (The concept of monetary shock)

أصبحت مشكلة التعرض للصدمات الاقتصادية بصورة عامة والصدمات النقدية بصورة خاصة في الوقت الحاضر مشكلة عالمية مشتركة بين الدول سواء كانت دول نامية أم متقدمة ويمكن القول بانه لاتوجد دولة في عالم اليوم بمعزل عن هذه المعضلة التي يجب ايجاد حلول مناسبة لها ، فقد اصبحت تشغل عقول العاملين في مجال السياسة الاقتصادية .

الصدمة لغة هي مفردة صدَمات ، و اصطلاحاً : هي نازلة او مصيبة تفاجئ الانسان فتقلقه والصدمة النفسية هي مجمل الاضطرابات الناتجة من انفعال او تأثر شديدين [1] .والصدمة اقتصادياً تعني الحدث الذي يؤدي إلى انخفاض في رفاهية الافراد او المجتمع او منطقة معينة كأزمة في الاقتصاد الكلي [2].

وتعد الصدمات النقدية احد اشكال الصدمات الاقتصادية ذات المصدر الداخلي (Internal source) كما يمكن ان يكون سببها مصدرا خارجيا (External source) وعادة ما تأخذ شكل زيادة او نقصان في الطلب على النقود نسبة إلى المعروض منها ولكن هناك من يصل إلى احتسابها عن طريق سلوك البنك المركزي من خلال التدخل في عرض النقد في عمليات السوق المفتوحة [3] . وهناك تعاريف متعددة للصدمات النقدية فقد عرفها باري سيجل بأنها (التغير غير المتوقع في العرض النقدي الأسمي) [4] . كما عرفت بإنها ابتكارات احصائية تمثل عوامل خارجية بحته لاتخضع لعقلانية التوقع [5] . وقد عرفها كل من فريدمان وشوارتز (Milton Friedman&Ann Schwartz) 1965 بإنها الحركة التي لم تكن لتحدث في فترات اخرى

---

(1)احمد مختار عمر ، معجم اللغة العربية المعاصرة ، المجلد الاول ، الطبعة الاولى ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2008، ص 1284.

(2) "Defintion and types of shocks and strategies to Bemonitored", Angelo King Institute for Economic and Business Studies , Network coordinating team , Technical Workshop on "Monitoring Household Coping Strategies during Complex Crises" , March 21,2011, p **2.**

(3)عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية نظرية وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر،عمان، 2011، ص118.

(4)باري سيجل ، النقود والبنوك والاقتصاد ، ترجمة طه عبد الله منصور واخرون ، دار المريخ للنشر ، السعودية ، 1986 ،ص 486.

(5)Giuseppe De Arcangelis and Giorgio Di Giorgio, Measuring Monetary Policy Shock in a Small Open Economy, 2000,p1.

او ظروف اخرى نظرا لنمط النشاط الحقيقي وهذا التعريف لايعني ان الصدمة النقدية هي حركة نقدية بعيدة عن التطورات الاقتصادية الكامنة . و عرّفت أيضا بإنها تغير غير متوقع في السياسة النقدية [1].

وترى مدرسة التوقعات العقلانية (rational expectiations school) ان الصدمة النقدية هي تغير غير متوقع يؤدي إلى اثار حقيقية في الاجل القصير وبدون ان يتوقف ذلك على حالة الاقتصاد ،حيث ان السلوك الذي يتم تعديله بناء على تفكير ذكي وهو جوهر الفرضية القائلة بان صانعي القرار الاقتصادي لديهم توقعات رشيدة وان التغير المنظم في معدل النمو النقدي ليس له اثراً حقيقياً في الاجل الطويل [2]. وقد عرفت ايضا بانها الفرق بين السياسة المدركة للسلطات النقدية والسياسة المتوقعة من وحدات اتخاذ القرار فعلى سبيل المثال اذا كانت سوق الاسهم كفوءة فسيكون الجزء غير المتوقع من السياسة النقدية هو المؤثر الوحيد على اسعار الاسهم[3].

ومن خلال ما تقدم نرى ان الصدمات النقدية هي التذبذبات التي تحصل للمتغيرات النقدية خارج سيطرة السلطات النقدية عليها التي تكون لها اثار اً مباشرة وغير مباشرة على النشاط الاقتصادي .

ثانيا : الصدمة والمصطلحات الاخرى ذات العلاقة

مما لاشك فيه ان موضوع الاقتصاد النقدي موضوع مهم يتعلق بجوانب مهمة في حياتنا فقد اضحت المشاكل النقدية اليوم اهم واخطر المشكلات التي تواجهها الدول والمجتمعات لاسيما بعد التطور النقدي الهائل والتوسع المالي الضخم في العقديين الاخيرين. فقد ادى التقدم الكبير الذي احرزه الانسان في المجالات العلمية والتكنولوجية وتوسع الاسواق المالية إلى ظهور مشاكل في القطاع النقدي وانتقالها إلى القطاع الحقيقي مما ادى إلى الشعور بضرورة ايجاد الحلول لهذه المشكلات . فقد تكون المشاكل الاقتصادية متشابهه في ظاهرها الا انها مختلفه

(1)Erick Lahura , Measuring the Effects of Monetary Policy using Market Expectations , Central Reserve Bank of peru,(peru), 2012,p2.

(2)السيد متولي عبد القادر ، اقتصاديات النقود والبنوك ، الطبعة الاولى ، دار الفكر ، عمان ، الاردن ، 2010 ، ص 269.

(3) حمد بن سليمان البازعي و علي زاوي ديابي ، السياسة النقدية وكفاءة سوق الاسهم : دليل قياسي من سوق الاسهم السعودية ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز :الاقتصاد والادارة ، م11، السعودية ،1998،ص 93.

في جوهرها ، والجدول (1) يوضح اوجه الاختلاف بين مصطلح الصدمة والمصطلحات الاخرى ذات العلاقة .

جدول (1) مقارنة بين مفهوم الصدمة ومفاهيم المصطلحات الاخرى ذات العلاقة

المصطلح	وجهة الاختلاف
الازمة (crise)	وهي اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في بلد ما او بلدان متعددة وهي تطلق بصفة خاصة على الاختلال الناشيء عن اختلال التوازن بين الانتاج والاستهلاك والتحول الحاد إلى الركود، وبمعنى اخر ميل الربح إلى الانخفاض الشديد وينشأ من عناصر بنيوية في الرأسمالية باعتبارها نمط الإنتاج والنظام الاجتماعي الأساسي[1].
الحادثة incident (accidental)	هو امر فجائي وغير مرغوب فيه ينقضي اثره فور وقوعه فلا يتسم بالاستمرارية ولا بالامتداد وكان يمكن تجنبه لو تم الاعتراف بالظروف التي ادت إلى وقوع الحادث واتخاذ اجراءات بشأنها قبل وقوعه ، وان نجمت عنه ازمة فانها لاتمثله في الحقيقة وانما هي احدى نتائجه [2].
الكارثة (Disaster)	هي اضطراب خطير في سير العمل في المجتمع وينطوي على خسائر اقتصادية او بيئية او بشرية على نطاق واسع وهو ما يتجاوز قدرة المجتمعع المتضرر على مواجهتها باستخدام موارد خاصة [3].
المشكلة (problem)	تعد الباعث الرئيسي الذي يسبب الازمة من الحالات غير المرغوب فيها وتحتاج إلى جهد كبير ومنظم بصدد التعامل معها والمشكلة قد تكون سبب الازمة ولكنها لاتكون هي ذاتها ازمة والمشكلة تاخذ موقفا حادا ومعقدا وغير محسوب النتائج[4].
الدورة (cycle)	هي الحركة الهبوطية والتصاعدية في الناتج المحلي الاجمالي حول اتجاه النمو على المدى الطويل وتختلف الدورة عن الازمة إذ إن الازمة تدل على الاضطراب في حين الدورة تدل على الانتظام في التعاقب الذي تخضع له الظواهر وتعد من السمات المميزة لاقتصاديات السوق[5].

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد :

(1) Kliman, Andrew The Great Recession and Marx's Crisis Theory. American Journal of Economics and Sociology,Vol 74 , America, 2015, p.241.

(2)Roberson ,ls , Insury Epidemiology : Fourth Edition Rebert 2015.Free online at: www.nanlee .net .

(3)Quarantelli E.l (editor) "where Have Been and Where we Might Go" What is a Dsaster? : A Dozen perspectives on the Question, Routledge 1 edition, London , 1998, p 146-159.

(4) د.ابو سريع احمد عبد الرحمن علي ، المنظومة المتكاملة لادارة الازمات والكوارث بناء المنظومة ،الطبعة الاولى ،مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر ، القاهرة ،مصر ،2008، ص18 .

(5)Pami Dua , Anirvan Banerji , Business Cycles in India, Economic Cycle Research Institute Centre for Development Economics Department of Economics, Delhi School of Economics, India, Working Paper No. 146, August 2006, p 1.

ثالثا: الصدمات الاقتصادية و الصدمة النقدية (Economic & Monetary shocks)

تتعرض معظم دول العالم إلى صدمات اقتصادية مختلفة وتختلف هذه الصدمات باختلاف الطبيعة الاقتصادية للدولة وعلاقاتها الدولية . وهذه الصدمات تكون ذات مصادر مختلفة وذات اثر واسع وشامل على الاقتصاد حيث تعرف بانها الاحداث التي تؤثر على الاقتصاد التي يكون مصدرها خارجيا او داخليا ، وتعد الصدمة النقدية احدى المصادر الداخلية للصدمات الاقتصادية ، حيث يمكن تقسيم الصدمات الداخلية إلى صدمات (نقدية) وصدمات (حقيقية) وعادة ما تأخذ الصدمات النقدية شكل الزيادة او النقصان في الطلب على النقود نسبة إلى المعروض النقدي [1]، اما الصدمات الحقيقية فانها تأخذ شكل التذبذب في الناتج المحلي الاجمالي وتقسم الصدمات الحقيقية إلى صدمة طلب (demand shok) و صدمة عرض (supply shock)، و تعرف صدمة الطلب بانها حدث مفاجيء يزيد او يقلل من الطلب على السلع او الخدمات بشكل مؤقت وسبب هذا النوع من الصدمات هو التغيرات التي تحصل في معدلات الضرائب او عرض النقد او الانفاق الحكومي ، وغيرها من العوامل الاخرى [2].اما صدمة العرض فهي الحدث الذي يزيد او ينقص فجأة من المعروض من سلعة او خدمة ما او من السلع والخدمات بشكل عام وهذا التغير المفاجيء يؤثر في سعر التوازن للسلعة او الخدمة او المستوى العام للاسعار في الاقتصاد ، وصدمة العرض قد تكون ايجابية (positive) او سلبية(negative)، فصدمة العرض السلبية يمكن ان تسبب الركود التضخمي نتيجة لتزامن ارتفاع الاسعار وهبوط الانتاج في نفس الوقت ، وبالعكس من ذلك يمكن ان تجعل صدمة العرض الايجابية الانتاج اكثر كفاءة ومن ثم زيادة في الانتاج [3] . فضلا عن وجود نوع أخر من الصدمات قد يكون محليا (local) او خارجيا (external) ويعرف بالصدمات التكنولوجية والتي هي عبارة عن احداث تغير دالة الانتاج كما انها تعد تغير مفاجيء من الناحية الاقتصادية فعندما يكون هناك تغير مفاجيء في التكنولوجيا يؤدي إلى تفاقم النشاط الاقتصادي

(1)عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية نظرية وتطبيقات، مصدر سابق ، ص118.

(2) Guido Lorezoni , A Theory of Demand Shocks ,Department of Economics, Massachusetts Institute of Technology, Cambridge,and National Bureau of Economic Research, November ,2008,p.2-3.

(3)Robert Hall ,Marc Lieberman Economics: Principles and Applications , sixth edition ,Cengage Learning, South-Western,U.S.A , (2012), p. 849.

، و هذا النوع من الصدمة له أثار كبيرة على الشركات التي تعتمد فقط على التكنولوجيا كمصدر رئيس ، مثل تصنيع النبات او استخراج النفط او الطاقة [1]. اما فيما يخص الصدمات الخارجية فانها تسلك طريق الدورات الاقتصادية ، او انها تعبر عن طريق الازمات الاقتصادية العالمية إلى الاقتصاد المحلي ، وتحدث الصدمة الخارجية في كل الاقتصادات سواءً أكانت متقدمة أم نامية ، فمثلا تنتقل الازمات المالية في الاسواق المالية للاقتصادات بطريقة مباشرة اوغير مباشرة ومع ذلك تؤثر على هذا النوع من الصدمة حجم التجارة الثنائية [2] وهناك مَنْ يرى ان وجود روابط قوية بين الدول ليس بالضرورة ان تؤدي إلى انتقال الصدمات عبر الدول بل يعتمد انتقال الصدمات إلى زيادة في روابط السوق بينها والتي من الصعوبة معرفتها من قبل كل من النموذج النظري والعمل التجريبي [3]. ونلاحظ هنا ان الصدمات النقدية تعد جزء من الصدمات الاقتصادية ومن جهة اخرى يمكن تحول الصدمات النقدية إلى صدمات حقيقية مما يحّولها إلى ازمة اقتصادية حقيقية [4] ،بل ان الاقتصادي مليتون فريدمان (Milton Fridman) ارجع ازمة الاسواق المالية التي حدثت عام 1929 إلى خطأ تقدير القائمين على صياغة السياسة النقدية الملائمة فهم بدلا من ان يقوموا على زيادة عرض النقد نجدهم يقلصونه في الوقت الذي كان فيه الاقتصاد الراسمالي الاميركي ينحدر إلى الانكماش [5].

رابعا: أسباب الصدمات النقدية :

تنشأ الصدمات النقدية نتيجة عوامل عشوائية (Stochastic Factors) وغير مقصودة تؤثر على قرارات السياسة النقدية كالاختلاف في وجهات النظر لصناع السياسة النقدية فضلا عن اثار العوامل السياسية للبلد والعوامل الفنية المتمثلة في اخطاء القياس في استخدام البيانات

(1)Jordi Galí and Pau Rabanal, Technology Shocks and Aggregate Fluctuations:How Well Does the Real Business Cycle Model Fit Postwar U.S. Data?, IMF Working Paper, WP/04/234,USA, December 2004,p.4.

(2)Robert Kollmann ."International Financial Contagion: The Role of Banks" ,Working papers, Universite Librede Bruxelles , London , 2011, p 2.

(3)Kristin J. Forbes and Robert Rigobon , No Contagion , Only Interddependence : Measuring Stock Market Comovements , The Journal of Finance , **New York**, Vol . 57, No 5, , 2002, p 2223 – 2261.

(4)وشاح رزاق ، ملاحظات حول استقلالية ومركزية البنوك المركزية ، جسر التنمية، العدد (112)، الكويت ، 2012 ، ص 3.

(5) د. مصطفى مهدي حسين ، ازمات سوق المال والاثار المحتملة على اقطار مجلس التعاون الخليجي والدور الوقائي للمصارف المركزية ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة ، العدد 14 ، البصرة ، العراق ، 2004 ، ص 2.

المتوفرة من صانعي السياسة ، ويمكن ادراج بعض العوامل التي تتسبب في حدوث الصدمات النقدية في النقاط الاتية[1]:

1 –قد تنشأ الصدمات النقدية نتيجة استخدام البنوك المركزية لمقاييس لاتتسم بالدقة ولاسيما عند الاعتماد على القياس الكمي كونها مقاييس تقليدية .

2– استخدام اجراءات غير مناسبة قد تخفي وجود علاقة بين السياسة النقدية والمتغيرات الاقتصادية الاخرى الموجودة في الواقع ، او خلق مظهر لعلاقة لا تتضمن علاقة سببية صحيحة.

3– عيوب في المقاييس التقليدية للسياسة النقدية منها احتمال الحركة الذاتية للمعروض النقدي على سبيل المثال يميل العروض النقدي للارتفاع في الاوقات الجيدة لان المضاعف النقدي يرتفع .

4– مشكلة اخرى للمقايس التقليدية هي انها تحتوي على نحو شبه مؤكد تحركات استباقية لتجنب مشكلة النمو الداخلي فمثلا كان هدف استخدام مجلس الاحتياطي الاتحادي الامريكي لبعض المتغيرات مثل سعر الفائدة على الاموال او الاحتياطيات غير المقترضة كمقياس للسياسة النقدية [2] مما ادى إلى استخدام البنك المركزي ادواته للحفاظ على على ذبذبات اسعار الفائدة ضمن نطاق محدد وقد يؤدي استخدام اسعار الفائدة كهدف إلى حركة غير متوقعة وعكسية في الاحتياطيات والمجاميع النقدية [3].

5– تمارس سمعة البنك المركزي دورا مهماً في نجاح او فشل السياسة النقدية ، فعندما يكون البنك المركزي ذا سمعة جيدة ومصداقية سوف يكون له دور اً حاسماً في تحديد الاسواق كما ان الوكلاء (المستهلكين والشركات) عندما يعتقدون بان صناع القرار ملتزمون بخفض التضخم فانهم يتوقعون بان الاسعار المستقبلية سوف تكون اقل اما اذا كان البنك لا يمتلك السمعة الجيدة ولا المصداقية في اعلاناته فإن السياسة النقدية ستفشل وتكون عرضة للصدمات [4].

---

(1)Romer and Romer , Anew Measure of Monetary shock Derivation and Implication the American Economic Review Vol.94.No.4 september (2004) .p 1055

(2)Romer and Romer , Anew Measure of Monetary shock Derivation and Implication the American Economic Review Vol.94.No.4 september (2004) .p 1055

(3)باري سيجل ، النقود والبنوك والاقتصاد ، ترجمة طه عبد الله منصور واخرون ،ممصدر سابق ،ص 311.

(3) Petra M.Geraats, and others,"Does Central Bank Transparency Reduce Interest Rates? " University of Oxford and at the CEPR/Bancode Espana European Summer Symposium in International Macroeconomics (ESSIM) in Tarragona for helpful commentsy Faculty of Economics United Kingdom.April 2006،p1.

6- الاقتصادات االمفتوحة سوف تجعل من السياسة النقدية تفاضل بين الاهداف المحلية على سبيل المثال (الانتاج والتضخم) مقابل الاهداف الخارجية المتمثلة باستقرار المتغيرات الخارجية مثل (التبادل التجاري او تقليص فجوة الطلب) مما يجعلها تحول اهتمامها لمعالجة اختلال الطلب او تصحيح الاسعار النسبية الدولية على حساب التضخم وهذا الامر سوف يزيد من صعوبة عمل السياسة النقدية مما يجعلها عرضة للصدمات [1].

خامسا : أنواع الصدمات النقدية (Types of Monetary Shocks)

تقسم الصدمات النقدية إلى انواع متعددة ، فقد تكون صدمات نقدية كمية او صدمات نقدية سعرية .فالصدمات النقدية الكمية هي الصدمات الناجمة عن التغيرات غير المنتظمة في الكميات المعروضة او المطلوبة من النقود ، اما الصدمات النقدية السعرية فهي الصدمات الناجمة عن التغير غير المنتظم في اسعار الفائدة او اسعار الصرف ، وبشكل عام تنشأ الصدمات النقدية نتيجة عوامل عشوائية وغير مقصودة تؤثر على قرارات السياسة النقدية ، إذ إن التدابير التقليدية للسياسة النقدية لديها بعض العيوب ، منها احتمال الحركة الذاتية للمتغيرات النقدية على سبيل المثال ميل العرض النقدي للارتفاع في اوقات الانتعاش ،لأن المضاعف النقدي يرتفع ، كما ان سعر الفائدة الذي يعد مؤشر لاجراءات السياسة النقدية في دراسة اثار السياسة النقدية يتغير لاسباب ليس لها علاقة بالسياسة النقدية [2]، وفيما يأتي توضيح لكل نوع منها :-

1 : صدمات عرض النقد (Monetary Supply Shocks):

تعرف صدمات عرض النقد بأنها التغير غير المتوقع في المعروض النقدي الأسمي (Nominal Money Supply) [3] وقد تكون هذه الصدمات ايجابية او سلبية فالصدمة النقدية الايجابية هي زيادة غير متوقعة في المعروض النقدي التي تؤدي الى زيادة الاستثمار ومن ثم الناتج اما الصدمة النقدية السلبية فهي الانخفاض غير المتوقع في المعروض النقدي والذي

(1) Ismaila, Mohammed," Monetary Policy and Balance of Payments Stability in Nigeria", International Journal of Academic Research in Public Policy and Governance ,Januaruy 2015, Vol. 2 , No. 1 ISSN 2312 – 4040, Nigeria ,p2.

(2)Romer and Romer , Anew Measure of Monetary shock Derivation and Implication the American Economic, op.cit.p (1055)

(3)باري سيجل ، النقود والبنوك والاقتصاد ، ترجمة طه عبد الله منصور واخرون ،ممصدر سابق ،ص 488.

يؤدي الى انخفاض الناتج . وتؤثر التغيرات في عرض النقد على المستوى العام للاسعار والتضخم وسعر الصرف ودورة الاعمال من خلال عدة قنوات سيتم تناولها لاحقاً [1] . ويعتبر متغير عرض النقد الأسمي (Ms) متغيرا خارجيا (Exogenous) يتحدد بقرارات واجراءات البنك المركزي وتكتب دالة العرض الأسمي للنقود بالصيغة الآتية [2]:-

$$Ms=Ms_0 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (1-1)$$

واذا كان العرض الأسمي للنقود قليلاً جدا فان البنك المركزي يستطيع اتخاذ اجراءات لازمة لزيادته باستخدام ادواته المباشرة وغير المباشرة ، وبالعكس اذا كان العرض الأسمي للنقود كبيرا جدا فان البنك المركزي يستطيع ان يتخذ اجراءاته لتخفيضه .

تعد الودائع تحت الطلب جزء اً من المعروض النقدي بمعناه الضيق لانها يمكن ان تستخدم عن طريق الشيكات والحوالات كوسيلة لدفع ثمن السلع والخدمات وتسوية الديون وعادة ما تتكون الكتلة النقدية في معظم بلدان العالم من ودائع تحت الطلب بالاضافة إلى العملة التي يحتفظ بها الافراد. وتسمى بالاحتياطيات النقدية او (القاعدة النقدية) و بتغير القاعدة النقدية (ΔH) يستطيع البنك المركزي ان يغير عرض النقد .كما تقوم البنوك التجارية بالاحتفاض بنقود حاضرة وودائع في البنك المركزي وتسمى هذه الاحتياطيات بالاحتياطيات القانونية وتستخدم نسبة الاحتياطي القانوني في بعض الاحيان كأداة في السياسة النقدية والتأثير على معدلات الاقتراض والفائدة في البلد عن طريق تغيير حجم الاموال المتاحة للبنوك لتقديم القروض . وتعرف الاحتياطيات التي تزيد عن هذا الاحتياطي بالاحتياطيات الاضافية وتعد هذه الاحتياطيات ذات اهمية حيوية في عملية خلق الودائع تحت الطلب في النظام المصرفي . حيث ان الزيادات في الودائع تحت الطلب تستمر إلى ان يختفي الاحتياطي الفائض ونتيجة لذلك فان التغير المبدئي في الاحتياطيات (ΔH) يصبح في النهاية تغيرا في الاحتياطي القانوني (ΔR) وبالتالي فان :

---

(1)The money supply , Federal Reserve Bank of New York .https://www.**newyorkfed**.**org**

(2)انظر في ذلك:

- مايكل ابدجمان ، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور ، مراجعة عبد الفتاح عبد الرحمن ، الاقتصاد الكلي النظرية و السياسة ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، السعودية ، 1999،ص209-223 .

– ساموبلسن،نودرهاوس، علم الاقتصاد ، الطبعة الاولى، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت –لبنان ، 2006 ، ص 541-548.

– JESÚS HUERTA DE SOTO Translated by Melinda A.Stroup," Money, Bank Credit, and Economic Cycles", First English edition, Ludwig von Mises Institute, 518 West ،Magnolia Avenue Auburn, Alabama, Austria ,2006.

$(\Delta H) = (\Delta R)$ .....(1-2)

ووفقاً لذلك فان التغير في الاحتياطي القانوني (ΔR) يعادل نسبة التغير في الاحتياطي القانوني للودائع تحت الطلب (r) مضروبة في الزيادة الكلية للودائع تحت الطلب (ΔD) وبالتعويض في المعادلة (2) نحصل على :

$\Delta H = r\Delta D$ .....(1-3)

حيث إن

ΔD : تمثل التغير الكلي في الودائع تحت الطلب ، ΔH : التغير المبدئي في الاحتياطي ، r: نسبة الاحتياطي القانوني للودائع تحت الطلب .

وبما ان الودائع تحت الطلب تعدّ جزءا من عرض النقد و الناس لايضيفون إلى ارصدتهم النقدية اثناء عملية التوسع لذا فان الزيادة الكلية في عرض النقود تساوي الزيادة الكلية في الودائع تحت الطلب . الا ان البنوك التجارية ولا سيما الصغيرة تحتفظ باحتياطي اضافي اذ يشعر المسؤولون في هذه البنوك ان الاحتياطي القانوني غير كافٍ لتعويض خسائرهم المحتملة من الودائع وعليه فانهم سوف يحتفظون باحتياطي اضافي ليوفروا السيولة وهذه العملية تعد تسربا من عملية التوسع في خلق الودائع فاذا احتفظت البنوك بنسبة ثابتة لاحتياطي الاضافي (e) من ودائعها تحت الطلب فان التسرب يساوي $(e\Delta D)$ وسوف تنقسم الزيادة المبدئية في الاحتياطي (ΔH) إلى التغير في الاحتياطي القانوني $(r\Delta D)$ والاحتياطي الاضافي($e\Delta D$)

$\Delta H = r\Delta D + e\Delta D$ .....(1-4)

كما ان الافراد قد يضيفون إلى ما في حوزتهم من نقود حاضرة وودائع لاجل اثناء عملية التوسع في خلق الودائع وهذا الاجراء سوف يفقد البنوك احتياطياتها وبالتالي سوف يحد فقدان الاحتياطيات من حجم القروض التي تمنحها البنوك ومن ثم من الزيادة في الودائع تحت الطلب.

لذا فإن الزيادة في الارصدة النقدية يمثل تسربا من عملية التوسع في الودائع واذا كان الافراد سيحتفظون بنسبة ثابتة بين النقود الحاضرة (c) وودائعهم تحت الطلب فان هذا التسرب يعادل $(c\ \Delta D)$ ولا بد ان تنقسم الزيادة المبدئية في الاحتياطي (ΔH) إلى تغير في الاحتياطي القانوني والاحتياطي الاضافي والنقود الحاضرة في حوزة الافراد .

$\Delta H = r\Delta D + e\Delta D + c\ \Delta D$ .....(1-5)

اما اذا قام الافراد بالاضافة إلى ودائعهم (لاجل) خلال عملية التوسع في الودائع وفي هذه الحالة فان البنوك لن تفقد احتياطياتها لان البنوك يجب عليها الاحتفظ باحتياطي لتغطية الودائع لاجل والودائع تحت الطلب ، ولها فان جزء من الزيادة المبدئية في الاحتياطي يجب ان يستخدم كأحتياطي للودائع لاجل ، ومن ثم سيكون هناك احتياطي اقل لتغطية ودعم الودائع تحت الطلب وسوف تكون هناك زيادة اصغر في الودائع لاجل تمثل تسربا من عملية خلق الودائع وعليه فانه اذا احتفظ الافراد بودائعهم لاجل في شكل نسبة ثابتة (t) من ودائعهم تحت الطلب واذا كانت (r) تمثل الاحتياطي القانوني للودائع لاجل فان التسرب يساوي (rtΔD) .وبالتالي فان الزيادة المبدئية في الاحتياطي (ΔH) سوف تنقسم في النهاية إلى التغير في الاحتياطي القانوني للودائع تحت الطلب(r) والاحتياطي الاضافي (e) ، النقود الحاضرة لدى الافراد (c) ، والاحتياطي القانوني للودائع لاجل (rt).

$$\Delta H = r\Delta D + e\Delta D + c\,\Delta D + rt\Delta D \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1-6)$$

ان التغير في عرض النقد يتكون من التغيرات في القاعدة النقدية (ΔH) المتكونة من الودائع تحت الطلب والنقود الحاضرة التي يحتفظ بها الافراد خارج الجهاز المصرفي ، وبما ان الافراد يحتفظون بنسبة ثابتة من النقود الحاضرة في حيازتهم وودائعهم تحت الطلب فان التغير في الارصدة النقدية يساوي(c ΔD) وهكذا فان التغير في عرض النقود (ΔMs) يساوي التغير في الودائع تحت الطلب (ΔD) مضاف إليه الرصيد النقدي (c ΔD) او

$$\Delta Ms = \Delta D + c\,\Delta D \ldots\ldots\ldots\ldots(1-7)$$

$$\Delta Ms = (1 + c)\,\Delta D \ldots\ldots\ldots\ldots(1-8)$$

وبما ان

$$\Delta D = \frac{\Delta H}{r+e+c+rt} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1-9)$$

وبتعويض المعادلة (9) في المعادلة (8) نحصل على :

$$\Delta Ms = \frac{(1+c)\Delta H}{r+e+c+rt} \ldots\ldots\ldots(10)$$

ومبدئيا فان (ΔH) تمثل التغير في القاعدة النقدية التي غالبا ما تسمى بالنقود المدارة ، لأن كل زيادة في القاعدة النقدية بوحدة نقدية واحدة تؤدي إلى زيادة عدة وحدات في عرض النقود . وعليه فان مضاعف عرض النقد (m) هو (1+c/ r+e+c+rt) يستخدم في تقدير التغير في

عرض النقد الناتج عن التغير في القاعدة النقدية . مما سبق يمكن كتابة العلاقة بين عرض النقود والقاعدة النقدية التي تمثل دالة عرض النقد الأسمية كالاتي :

$$Ms = mH \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1-11)$$

وبتغير القاعدة النقدية يستطيع البنك المركزي ان يغير عرض النقد . وممكن ان نقدر عرض النقد الناتج عن التغير في القاعدة النقدية اذا كان مضاعف النقود ثابتا ، إلاّ ان هذه العلاقات المختلفة في مضاعف النقود ليس بالضرورة ان تكون ثابتة ، بالاضافة إلى ذلك ممكن ان يتغير مضاعف النقود وممكن ان تحدث صدمة عرض النقد . فعلى سبيل المثال فإن الاحتياطيات الاضافية ترتبط بعلاقة سالبة مع سعر الفائدة فكلما زاد سعر الفائدة يكون الاحتفاظ بالاحتياطي الاضافي اكثر كلفة وهكذا مع الزيادة في سعر الفائدة تعقد البنوك التجارية مزيدا من القروض وبذلك تنخفض نسبة الاحتياطي الاضافي إلى الودائع تحت الطلب ويؤدي هذا الانخفاض إلى زيادة مضاعف عرض النقود . وكذلك شأن نسبة النقد المتداول إلى الودائع تحت الطلب التي تتحدد من قبل الافراد فهي تتغير مع سعر الفائدة . إذ إن زيادة سعر الفائدة تزيد من نسبة العملة إلى الودائع تحت الطلب وينخفض مضاعف النقود . كما ان نسبة الودائع لاجل إلى الودائع تحت الطلب مع سعر الفائدة فاذا زاد سعر الفائدة فان الودائع تحت الطلب تنخفض بالنسبة للودائع لاجل وينخفض بالنسبة للودائع لاجل وينخفض مضاعف النقود . وبما ان نسب الاحتياطي الاضافي والعملة والودائع لاجل إلى الودائع تحت الطلب تتغير مع سعر الفائدة فان مضاعف النقود ذاته يتغير مع سعر الفائدة . ومضاعف النقود يرتبط بعلاقة موجبة مع سعر الفائدة . وللتأكيد على اهمية سعر الفائدة في تحديد مضاعف النقود ومن ثم عرض النقد فان دالة عرض النقد قد تكتب على النحو الاتي :

$$Ms = f(H,i) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1-12)$$

ووفقاً لدالة عرض النقد الجديدة فان عرض النقود الأسمية يرتبط بعلاقة ايجابية بكل من القاعدة النقدية وسعر الفائدة. وتحدث صدمة عرض النقد عندما يكون هناك تغير غير متوقع في دالة عرض النقد والتي يمكن قياسها من خلال حجم التغيرات التي تحدث في المتغير العشوائي نتيجة سلوك البنك المركزي او البنوك التجارية ، ونلاحظ ان هذه التغيرات سوف تنقل دالة عرض النقد بالكامل فاذا كانت تلك التغيرات ايجابية سوف تنتقل الدالة جهة اليمين لتمثل الزيادة في كمية عرض النقد ، اما اذا كانت التغيرات سلبية فانها سوف تنقل الدالة جهة اليسار لتمثل النقصان

في كمية عرض النقد . والشكل البياني (1) يوضح حدوث صدمة عرض النقد الايجابية والتي تؤدي إلى انتقال منحنى عرض النقد بالكامل إلى جهة اليمين وافتراض ثبات منحنى الطلب على النقد فان سعر الفائدة سوف ينخفض .

شكل (1) صدمة عرض النقد الأسمية كمتغير خارجي

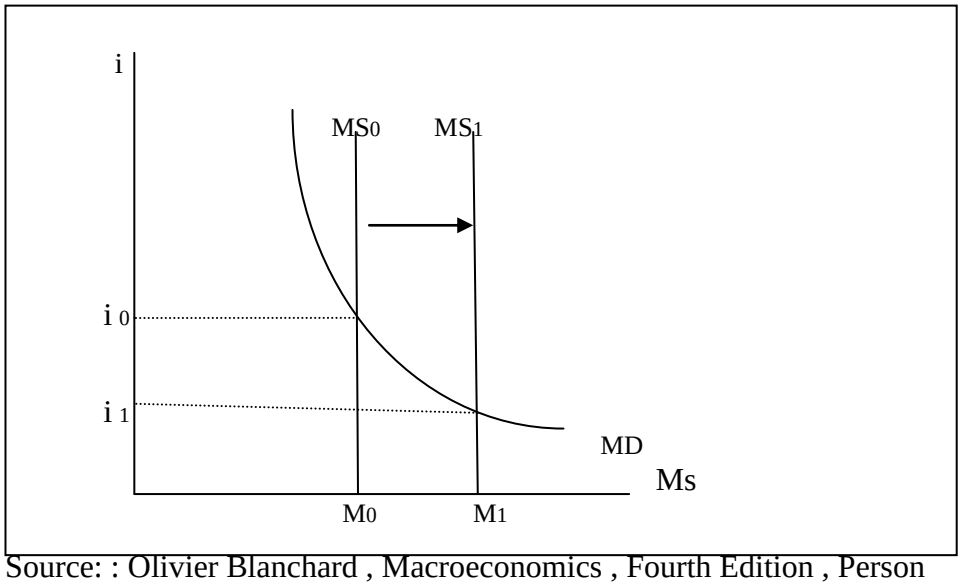

Source: : Olivier Blanchard , Macroeconomics , Fourth Edition , Person Education , Inc,india, 2006,p73..

فيما سبق عرضنا دالة عرض النقود كمتغير خارجي وعليه فان البنك المركزي قد يغير عرض النقود عن طريق تغير القاعدة النقدية ، وقد يتغير عرض النقود ايضا من خلال افعال البنوك التجارية والجمهور (من خلال التأثير على سعر الفائدة) ، إلاّ إن هذا العرض قد يكون في أوقات اخرى متغيراً داخلياً (endogenous) وهنا يعتمد عرض النقد الأسمي Ms على القاعدة النقدية (H) ومعدل الفائدة (i) فتكون دالة عرض النقد الأسمية في صورتها الرياضية الاتية[1] :

$$Ms = Ms(H,i) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1-13)$$

وبهذا التحديد يعتمد عرض النقد الأسمي جزئيا على سعر الفائدة ويرتبط بعلاقة موجبة معه، اذ كلما زاد سعر الفائدة زاد عرض النقد الأسمي مع افتراض ثبات المستوى العام للاسعار ، وكنتيجة لذلك فانه عندما ترسم دالة عرض النقد الأسمي فانها تنحدر إلى اعلى نحو اليمين

(1)مايكل ابدجمان ، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور ، مراجعة عبد الفتاح عبد الرحمن ، مصدر سابق ،ص252 .

وتحدث صدمة عرض النقد كما تحدث في حالة كون عرض النقد متغيرا خارجياً حيث تحدث نتيجة التغير في المتغير العشوائي الذي يصعب التنبؤ به [1]،ويوضح الشكل البياني (2) منحنى العرض الأسمي كمتغير داخلي :

شكل (2) دالة عرض النقد الأسمية كمتغير داخلي

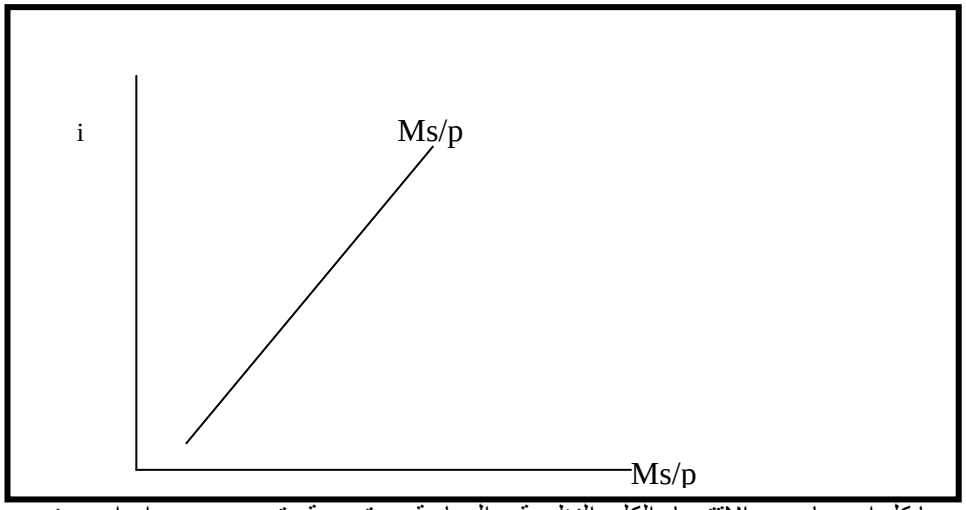

المصدر : مايكل ابدجمان ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور ، مراجعة عبد الفتاح عبد الرحمن ، ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، السعودية ، 1999، ص 253.

2 : صدمات الطلب على النقود (Monetary Demand Shocks)

تعرف صدمات طلب النقد بأنها التغيرات العشوائية في الطلب على النقود نتيجة للتغيرات في طلب الافراد والمؤسسات والقطاع الحكومي والقطاع الخارجي على النقود والناجمة عن عوامل مختلفة كتغيرات الدخل وسعر الفائدة والاسعار فعلى سبيل المثال ان ارتفاع المستوى العام للاسعار يزيد من الطلب على النقود لتغطية العجز في القوة الشرائية ويحصل العكس في حالة انخفاض مستويات الاسعار . كما ان ارتفاع الدخول يزيد من نسبة الاحتفاظ بالنقود اي بمعنى زيادة الطلب على النقود كذلك بالنسبة لسعر الفائدة فانه يعد عاملا رئيسا في التأثير على الطلب النقدي ويرتبط بعلاقة عكسية مع الطلب النقدي فارتفاع سعر الفائدة يخفض من الطلب النقدي إذ يستثمر الافراد والمنشآت الارصدة النقدية في سندات قصيرة الاجل للحصول على

(1)مايكل ابدجمان ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ، مصدر سابق ،ص252.

العائد المرتفع ويحصل العكس في حالة انخفاض سعر الفائدة [1] . وقد تكون هذه الصدمات ايجابية او سلبية فالصدمة النقدية الايجابية هي زيادة غير متوقعة في الطلب النقدي اما الصدمة النقدية السلبية فهي الانخفاض غير المتوقع في الطلب النقدي.

ويميز الكينزيون بين ثلاثة دوافع رئيسة للاحتفاظ بالنقود الحاضرة ، او بمعنى اخر ثلاثة انواع للطلب على النقود ، وهي الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط ، والمضاربة[2] .ولتحليل هذه الدوافع يكون من الملائم تصنيف المعاملات إلى دافع الدخل ودافع الاعمال وفيما يأتي توضيحاً لدوافع الطلب على النقود [3]:

1 – دافع المعاملات

أ – دافع الدخل : تعد الفترة الفاصلة بين الحصول على الدخل وانفاقه احد اسباب الاحتفاظ بالنقود ، وتعتمد قوة هذا الدافع بالاحتفاظ بمقدار معين من النقود على مقدار الدخل وطول المدّة الفاصلة بين الحصول عليه وانفاقه .

ب – دافع الاعمال : يحتفظ الافراد بالنقد لتغطية الفترة الفاصلة بين وقت تحمل كلفة الاعمال ووقت الحصول على عوائد البيع ويدرج في هذه الفئة ايضا النقد الذي يحتفظ به المتعاملون في اسواق المال لتغطية المدّة الفاصلة بين الشراء والبيع . وتعتمد قوة هذين النوعين من الطلب على الدخل الحالي وعلى سرعة الدوران الدخلية (عدد الايدي التي يمر من خلالها).

2 – دافع الحيطة والحذر : سبب هذا الدافع هو الاستعداد للظروف الطارئة التي تتطلب مصروفات فجائية ولفرص الشراء التي لم تكن متوقعة مسبقا . وتعتمد قوة هذه الدوافع المختلفة على كلفة وسائل الحصول على النقد وامكانية الاعتماد عليها عند الحاجة عن طريق شكل من اشكال الاقتراض المؤقت ولاسيما السحب على المكشوف او ما يعادله . فالاحتفاظ بالنقد غير مستخدم لا مبرر له اذا كان بالامكان الحصول عليه فور الاحتياج له وبسهولة . فضلاً عن التكلفة النسبية للاحتفاظ بالنقود افترضنا فلو انه ليس بالامكان حيازة النقود الا بالتخلي عن احد

(1)Lawernce J. Ghristiano , Martin Eichenbaum and Charles L.Evans , Monetary Policy Shocks: What Have we Learned and to what End ? , 1998 , p20.

(2)Frederic S. Mishkin , The Economics of Money , Banking , and Financial Markets,Eighth Edithon , America, 2007,p6.

(3)جون ماينرد كينز ، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، ترجمة إلهام عيداروس ، الطبعة الاولى ،هيئة ابو ظبي للثقافة والتراث ، ابو ظبي ، الامارات العربية المتحدة ، 2010،ص240.

الاصول المربحة فسوف تزيد التكلفة ومن ثم يضعف الحافز على الاحتفاظ بمقدار معين من النقد .

3 – دافع المضاربة : وهذا الدافع يحتاج تحليل مختلف عن الدوافع السابقة اذ ان هناك كمية من النقود تطلب لغرض اشباع حاجات المضاربة إلى جانب حاجات المعاملات والاحتياط ،حيث ان باعث الطلب على النقود لغرض المضاربة هو نتيجة رغبة الافراد في الاحتفاظ بالنقد بصورة ارصدة عاطلة بهدف تحقيق مكسب راسمالي او تجنب خسارة راسمالية عن طريق التنبؤ بالتغيرات المحتملة في معدل الفائدة على السندات . ففي الظروف الاعتيادية يتحدد مقدار النقود المطلوبة لاشباع دافع المعاملات والاحتياط بموجب النشاط الاقتصادي ومستوى الدخل النقدي لكن بممارسة دافع المضاربة يمكن للادارة النقدية التأثير في النظام الاقتصادي ، ونلاحظ ان الطلب على النقود لاشباع الدوافع السابقة عادة لايكون حساسا لاي تأثير ما عدا حدوث تغير فعلي في النشاط الاقتصادي العام ومستوى الدخل ، بينما الطلب على النقود لاشباع دافع المضاربة عادة ما يستجيب بشكل متواصل للتغيرات التدريجية في سعر الفائدة .

فقد اشار لها كينز (Keynese) إلى دوافع الطلب على المعاملات والاحتياط (Mt) هو دالة لمستوى الدخل النقدي (py) [1]:

$$Mt = f(py) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1-14)$$

أما دافع الطلب على النقد لغرض المضاربة (Mp) فهو دالة لسعر الفائدة (i) :

$$Mp = f(i) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1-15)$$

وبجمع المعادلتين السابقتين نستطيع ان تكون المعادلة الكلية للطلب على النقود (Md) كالاتي :

$$Md = Mt + Mp = f(py) + f(i) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1-16)$$

إلاّ انه في خمسينيات القرن الماضي اوضح كل من (وليم بامول) و(جيمس توبن) (W.Baumol and J. Tobin) ان الطلب على النقد من اجل المعاملات والحيطة والحذر يعتمد ايضا على سعر الفائدة ، حيث لاحظا ان الافراد والشركات يتقاضون الدخل الذي يحتاجون إلى انفاقه كله او جزء منه في فترات لاحقة لاغراض مختلفة ، وقد بينا انه ليس هناك

(1)Richard T.Froyen , Macroeconomics Theories and Policies , Ninth Edition , Person Education ,Inc.,Upper saddle River , New Jersy , 2009,p103.

حاجة للاحتفاظ بالنقود لفترة كاملة بين استلام الدخل والمعاملات التي هم بصددها ، لذا يجد الافراد انه من الافضل لو يقومون بشراء سندات الخزانة العامة او بعض الاصول ذات العائد وبيعها قبل تواريخ المعاملات بدلا من الاحتفاظ بالنقود عاطلة . وميزة هذه الطريقة هي كسب فائدة على هذه الاصول . وبسبب هذا الاختيار فان كمية النقود المطلوبة بدافع المعاملات سوف تعتمد على سعر الفائدة . ويعتمد ذلك على سعر الفائدة فكلما كان سعر الفائدة اعلى كان احتمال قيام القطاع العائلي والمنشآت بشراء سندات الخزانة العامة او الاصول الاخرى مما ينتج عنه انخفاض متوسط الارصدة النقدية التي يحتفظون بها . وبناء على ماسبق فان الافراد سوف يحاولون تدنية التكلفة المصاحبة لحيازة الارصدة في شكل ودائع تحت الطلب وهذه التكلفة لها جانبان : الاول ، تكلفة مرتبطة بتحويل الاعتمادات المالية من ودائع لاجل إلى ودائع تحت الطلب (bn) وقد حصلنا عليها بضرب تكلفة تحويل (b) في عدد التحويلات (n) وبما ان (n) تساوي (T/c) اذا تكلفة التحويل هي b(T/c). والثاني ، دخل الفائدة المضحى به بسبب الاحتفاظ ببعض المبالغ في الحساب الجاري i(C/2) وقد حصلنا عليها بضرب تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود المتمثلة في سعر الفائدة (i) في متوسط الارصدة النقدية المحتفظ بها في الحساب الجاري (C/2) . وبما ان (C) عملة نقدية قد حولة عند بداية الفترة الفرعية الاولى وقد انفقت خلال المدة ، فان الارصدة الاولية والنهائية هي (C) وصفر من العملات النقدية على التوالي . وبما ان الارصدة النقدية تنفق بالتساوي خلال المراحل المختلفة للمدة الزمنية المحددة فان الرصيد المتوسط هو متوسط الرصيد الاول والرصيد الصفري الاخير بمعنى اخر (C/2) واذا قمنا بجمع التكلفتين فاننا نحصل على الاتي [1]:

$$TC = b(T/C) + i(C/2) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1-17)$$

حيث ان TC هي التكلفة الكلية ، واذا فاضلنا التكلفة الكلية بالنسبة لـ (C) واعتبرنا النتيجة تساوي صفر وحل المعادلة الناتجة فاننا نجد التكلفة الكلية تصل إلى حدها الادنى عندما :

$$C = \sqrt{2bT/i} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1-18)$$

(1)انظر في ذلك:
-عوض فاضل الدليمي ، النقود والبنوك ، دار الحكمة ، الموصل ، العراق ، 1990 ،ص 555-558 .
- عبد المنعم السيد علي ، نزار سعد الدين العيسى ، النقود والمصارف والاسواق المالية ، الطبعة الاولى ،عمان ،الاردن، 2004،ص 243-248.
- Yamden Pandok Bitrus, The determinants of the demand for money in developed and developing countries, Journal of Economics and International Finance Vol. 3 (15) , 7 December, 2011, p. 771–779.

إذ إن الكمية المتوسطة للنقود المحتفظ بها من قبل الافراد تساوي (C/2) فاننا نستطيع ان نقسم على (2) لكي نحصل على :

$C/2 = \sqrt{bT/i}$ .....(1-19)

وهذه المعادلة تمثل الطلب على النقود من اجل المعاملات وتشير هذه المعادلة إلى ان كمية النقود المطلوبة لاغراض المعاملات تعتمد على سعر الفائدة وتكلفة تحويل الارصدة النقدية والدخل . وعليه فان كمية النقود المطلوبة لغرض المعاملات في الاجل القصير تتغير طرديا مع الدخل وعكسيا مع سعر الفائدة . وباتباع التطبيقات الحديثة التي افترضت ان الطلب على النقد لغرض المعاملات والاحتياطي وكذلك المضاربة يعتمد على سعر الفائدة ، لذا فان الطلب الحقيقي على النقود هو دالة في الدخل الحقيقي وسعر الفائدة وتكون دالة الطلب على النقود في صورتها النهائية بالصيغة الآتية :

$Md/p = L(y,i)$ .....(1-20)

حيث ان Md/p تمثل الكمية الحقيقية للنقود المطلوبة ، y الدخل الحقيقي ، i سعر الفائدة . ويتناسب المقدار الحقيقي للنقود المطلوبة تناسبا طرديا مع الدخل الحقيقي وعكسيا مع سعر الفائدة . [1] وبعد ان توصلنا إلى دالة الطلب على النقد بقي ان نعرف ان صدمة الطلب على النقد تحدث نتيجة التغير غير المتوقع في كمية الطلب على النقد نتيجة التغير في المتغيرات غير التفسيرية في الدالة المتمثلة بالمتغير العشوائي ، فاذا كانت التغيرات ايجابية سوف تنقل الدالة إلى اليمين ، اما اذا كانت التغيرات سلبية فانها ستنقل دالة الطلب إلى اليسار والشكل البياني (3) يوضح صدمة الطلب السلبية والايجابية حيث ينتقل منحنى الطلب إلى اليسار في حالة صدمة الطلب السلبية وسوف تنخفض عليه اسعار الفائدة بثبات عرض النقد ، بينما ينتقل منحى الطلب على النقد إلى اليمين في حالة صدمة الطلب الايجابية مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة بثبات عرض النقد .

(1)Olivier Blanchard , Macroeconomics , Fourth Edition , Person Education , Inc, india, 2006,p68.

شكل (3) صدمة دالة الطلب النقدي

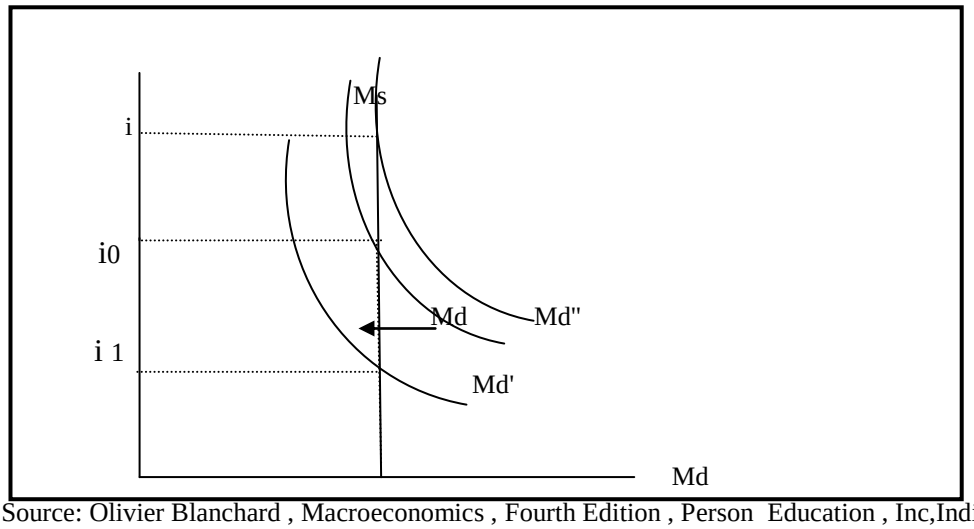

Source: Olivier Blanchard , Macroeconomics , Fourth Edition , Person Education , Inc,India, 2006,p73.

3: صدمات سعر الفائدة (Interest Rate Shocks)

تعد صدمات سعر الفائدة احدى الصدمات النقدية السعرية ،وتعرف صدمة سعر الفائدة بأنها التغيرات العشوائية التي تحدث في دالة سعر الفائدة التي تؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي ، وقد تكون هذه الصدمات ايجابية او سلبية ايضا ، فالصدمة النقدية الايجابية هي زيادة غير متوقعة في سعر الفائدة أما الصدمة النقدية السلبية فهي الانخفاض غير المتوقع في سعر الفائدة، وسعر الفائدة هو مقدار الفائدة في فترة محددة كنسبة مئوية من المبلغ الاصلي التي تدفع لاقتراض النقود [1] . ويعد سعر الفائدة اداة حيوية للسياسة النقدية وتؤخذ في الاعتبار عند التعامل مع المتغيرات مثل الاستثمار والتضخم والبطالة ، البنوك المركزية للدول عموما تميل إلى خفض معدلات الفائدة عندما يرغبون في زيادة الاستثمار والاستهلاك في اقتصاد البلاد . ومع ذلك فان انخفاض سعر الفائدة كسياسة اقتصاد كلي يمكن ان يكون محفوفا بالمخاطر وقد يؤدي إلى خلق فقاعة اقتصادية [2] . وقبل ان نتحدث عن صدمة سعر الفائدة لابد من التطرق إلى مكونات دالة سعر الفائدة ، وقد مرت دالة سعر الفائدة بمراحل عدة قبل ان تصل إلى صيغتها النهائية فتبعا للنظرية الكلاسيكية يعد سعر الفائدة هو الثمن الذي يدفع لاستخدام رأس المال ، لذا

(1)J.Bradford Delong , Martha L.Olney,"Macroeconomics" , Second Edition ,McGraw Hill,Americas,New York,2006, p284.
(2)Richard T.Froyen , Macroeconomics Theories and Policies, op.cit,p60.

فان سعر الفائدة يتحدد بطلب المدخرات وعرضها او برأس المال وتكون دالة سعر الفائدة هي :[1]

$$R=f(I,S).....(1-21)$$

الا ان الاقتصادي السويدي الشهير (Knut Wicksell) قد طور نظرية سعر الفائدة عندما ادخل النقود كعامل حيوي في تحديد سعر الفائدة نتيجة الدور المهم الذي تمارسه النقود في الاقتصاد الحديث واخذ الائتمان المصرفي كمكون للنقود المعروضة مما يؤثر على سعر الفائدة . كما ان هناك دور للاكتناز (الارصدة النقدية العاطلة) كعامل مؤثر في الطلب على الارصدة المعدة للاقتراض مع عرض الارصدة المعدة للاقتراض اذ يتحدد سعر الفائدة بتقاطع طلب الارصدة المعدة للاقتراض مع عرض الارصدة المعدة للاقتراض . وعليه فان تذبذبات سعر الفائدة تنشأ من التغيرات اما في طلب القروض اوعرض النقود او ارصدة الائتمان المتوفرة للاقتراض حيث ان عرض الائتمان او الارصدة المعدة للاقتراض تتأثر بمدخرات الافراد وبمقدار النقود الجديدة المضافة إلى عرض النقود اي ان عرض الارصدة المعدة للاقتراض يتكون من الادخار (S) مضاف اليه النقود الجديدة (M) ويدعى العرض الكلي للارصدة المعدة للاقتراض . اما جانب الطلب للارصدة المعدة للاقتراض فيتحدد بطلب الاستثمار مضاف اليه طلب اكتناز النقود . وتجدر الاشارة هنا انه اذا زاد طلب الافراد لاكتناز النقود فسيقابل ذلك نقص في مقدار المعروض من الارصدة والعكس صحيح ، وبذلك فان الطلب على الارصدة المعدة للاقتراض يتكون من الانفاق الاستثماري (I) مضاف اليه الاكتناز الصافي (H) وتدعى بالطلب الكلي للارصدة المعدة للاقتراض . ونلاحظ ان سعر الفائدة يرتبط بعلاقة موجبة مع عرض الارصدة المعدة للاقتراض (S+M)وسالبة مع طلب على الارصدة المعدة للاقتراض (I+H) ويتحدد سعر الفائدة عندما يتساوى (S+M)مع (I+H) . وعليه فان نظرية الارصدة المعدة للاقتراض تنظر لسعر الفائدة بانه دالة في اربع متغيرات هي الادخار والاستثمار والرغبة في الاكتناز وعرض النقود وكما يأتي :

$$R=f(I,S,M,H) .....(1-22)$$

---

(1)انظر في ذلك :

-عوض فاضل الدليمي ، النقود والبنوك ، مصدر سابق، ص 421-426.

-Thomas M. Humphrey, Fisher and Wicksell on the Quantity Theory, Federal Reserve Bank of Richmond Economic Quarterly Volume 83/4 Fall 1997

اما كينز(Keynes) فانه يرى ان الفائدة هي ظاهرة نقدية بحتة بمعنى ان سعر الفائدة يتحدد بطلب وعرض النقود ، فطلب السيولة مع عرض النقود يحددان سعر الفائدة والفائدة هي مكافأة تدفع للتنازل عن السيولة اذ هي مكافأة لعدم الاكتناز . وعليه فان سعر الفائدة لا يتحدد طبقا لنظرية الارصدة القابلة للاقتراض وانما بمقدار عرض وطلب الادخار والعامل الاساس والمهم هو مقدار الدخل القومي ، بحيث ان دور سعر الفائدة ينحصر في تحديد القدر من الاصول التي يخصصها الافراد في دولة ما للاحتفاظ بالنقد بشكل سائل والقدر الذي يفضلون الاحتفاظ به في شكل غير سائل كالسندات مثلا . ومن هنا فان معدل الفائدة يتوقف على قوة التفضيل النقدي لدى الافراد اذا بقيت الكميات النقدية على حالها فمعدل الفائدة هو دالة للتفضيل النقدي فكلما ازداد التفضيل النقدي كلما ارتفع ثمن التخلي عن السيولة النقدية (ارتفاع اسعار الفائدة) والعكس صحيح . كما ادخل كينز لاول مرة النقود في الرابطة السببية التي ندرسها الان واصبح قادرا على القاء نظرة اولية على التغيرات التي تعمل بها التغيرات في كمية النقود في النظام الاقتصادي . فبالرغم انه من المتوقع ان تؤدي الزيادة في كمية النقود (بافتراض ثبات العوامل الاخرى) إلى تقليل سعر الفائدة فانه لن يحدث هذا لو كانت تفضيلات السيولة لدى الافراد تزداد اكثر من كمية النقود ، بينما يتوقع ان يؤدي الانخفاض في سعر الفائدة (وبافتراض ثبات العوامل الاخرى) إلى زيادة مقدار الاستثمار ولن يحدث هذا اذا كان جدول الكفاية الحدية لرأس المال ينخفض بسرعة اكبر من سعر الفائدة . اذ اوضح كينز ان سعر الفائدة دالة في عرض النقد والطلب عليه فقط لان الادخار والاستثمار لايعتمدان على سعر الفائدة[1] :

$$R= f(Ms,Md).....(1-23)$$

وقد طور الكينزيون الجدد أنموذج سعر الفائدة التي اطلق عليها بأنموذج هيكس – هانسن (Hicks– Hansen approach) وتقوم هذه النظرية بجمع النظريتين السابقتين ، نظرية الارصدة المعدة للاقتراض و نظرية كينز ، حيث يقوم هذا الأنموذج بجمع كل العوامل الاربعة (الادخار ، تفضيل السيولة ، الاستثمار ، كمية النقود) في نظرية متكاملة فهي تجمع العوامل النقدية مع العوامل الحقيقية وذلك للتوصل إلى تفسير عملي في تحديد سعر الفائدة فوضع التوازن لهذه المتغيرات الاربعة معا انما يحدد سعر الفائدة ، ووفقا لهانسن فان حالة التوازن تتحقق عندما يكون مقدار حجم الارصدة النقدية التي يحتفظ بها الافراد في المجتمع انما تساوي

(1)جون ماينرد كينز ، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، ترجمة إلهام عيداروس ، مصدر سابق ،ص218.

كمية النقود ، كذلك عندما تكون الكفاية الحدية لرأس المال تساوي سعر الفائدة . وفي الحقيقة فان هدف النظرية الحديثة هو الجمع بين القطاع الحقيقي وبين القطاع النقدي . وعليه فان النظرية الكنزية الحديثة اسفرت عن جدولين هما جدول (LM,IS) فالجدول الاول (IS) يوضح تجميعات مختلفة من مستويات الدخل (Y) وسعر الفائدة (i) والذي يتحقق عندها التوازن بين المدخرات الكلية الحقيقية والاستثمارات الكلية الحقيقية ويوضح التوازن بين المتغيرات في القطاع الحقيقي وهي تعبير عن نظرية الارصدة المعدة للاقتراض . اما الجدول الثاني (LM) فانه يوضح التوازن للمتغيرات في القطاع النقدي وهو مستنتج من نظرية كينز في تفضيل السيولة فقد اوضحوا ان دالة تفضيل السيولة (L) وعرض النقد (M) انما تكّون علاقة ايضا بين الدخل وسعر الفائدة . وتجدر الاشارة هنا بان منحنى (IS) ينحدر إلى الاسفل باتجاه اليمين وذلك لانه عند المستويات الاعلى من الدخل فان الادخار يكون اكبر لكن كلما زادت المدخرات انخفض سعر الفائدة ، وعندما ينخفض سعر الفائدة فان الاستثمار يزيد حتى تتساوى المدخرات مع الاستثمار . اما منحنى (LM) فانه ينحدر إلى اعلى باتجاه اليمين لسبب بسيط وذلك لانه عندما يزداد الدخل فان تفضيل السيولة او طلب النقود سوف يزداد وبالتالي فان سعر الفائدة يزداد ايضا والعكس صحيح .فضلا عن ذلك فانه عند المستويات المرتفعة من الدخل سيكون هناك طلب معاملات كبير بالنسبة للكمية الثابتة من عرض النقد وعليه فان سعر الفائدة سيرتفع بشدة الآمر الذي يجعل منحنى (LM) غير مرن بدرجة كبيرة بالنسبة لسعر الفائدة عند مستويات الدخل العليا . وعند مستويات الدخل المنخفضة سيكون هناك طلب نقود بدافع المعاملات صغير نسبيا بحيث ان الجزء الاكبر من النقود سيحتفظ بها عاطلة الاثر المترتب على ذلك هو انخفاض سعر الفائدة وهذا سوف يجعل دالة تفضيل السيولة ذات مرونة عالية عند اسعار الفائدة المنخفضة بسبب طلب النقود بدافع المضاربة ، وعليه فان الوفرة العالية في عرض النقد عند مستويات الدخول المنخفضة لا تستطيع ان تخفض سعر الفائدة إلى اقل من مستواه وعليه فان منحنى (LM) عند مستويات الدخول المنخفضة تصبح ذات مرونة عالية بالنسبة لسعر الفائدة [1]، إذ يتحدد سعر الفائدة التوازني ومستوى الدخل التوازني بالجمع بين منحنى (LM) و (IS) ولكي يكون الاقتصاد في حالة توازن فان التوليفة الفعلية لسعر الفائدة ومستوى الدخل يجب ان تقع على كلا المنحنين ويحدث هذا فقط عند النقطة التي يتقاطع فيها المنحنيات (IS– LM) وهذا يكون عند سعر الفائدة (i0) ومستوى الدخل (Y0) ويمكن ايجاد القيم التوازنية بطريقة جبرية عن طريق احلال المعادلات السلوكية في المعادلات الممثلة بشروط التوازن من اجل ايجاد معادلات المنحنين)

(1)Robert J. Gordon , "Macroeconomics" Eleventh. Edition Boston : pearson .Addisn , Wesley,(2009) ,p93 .

(IS– LM ثم نقوم بحل مجموعة المعادلات الانية للحصول على سعر الفائدة التوازني والدخل التوازني وكما يأتي [1]:

التوازن في السوق السلعي (منحنى IS)

$I+G = S+T$

$Ys= a+bi$ .....(1-24) $b<0$

التوازن في السوق النقدي (منحنى LM)

$Ms/P = Md/P$

$Ym = c+di$ .....(1-25) $d>0$

شرط التوازن

$Ym = Ys$ .....(1-26)

$a + bi= c+di$.....(1-27)

$a –c = (d-b)i$ .....(1-28)

سعر الفائدة التوازني

$i_0 = a – c/.d-b$ .....(1-29)

وبعد أن توصلنا إلى معرفة سعر الفائدة التوازني والعوامل المؤثرة فيه ، يبقى التعرف على أن حدوث صدمة سعر فائدة تؤدي إلى نقل الدالة بالكامل ، وبالتالي تؤدي إلى تغير في سعر الفائدة اما هبوطا او صعودا حسب نوع الصدمة ايجابية او سلبية ، وقد تنجم التذبذبات بسعر الفائدة الأسمي عن تدخل البنك المركزي بوضع سعر فائدة لاينسجم مع الحالة الاقتصادية السائدة والذي يعود احيانا إلى اعتماد اغلب البنوك المركزية بوضع سعر فائدة على قاعدة نسب الفائدة البسيطة المتضمنة فجوة الناتج (product gap) ونسب التضخم ، فاذا كان تحديد فجوة الناتج يتسم بالعشوائية تؤدي إلى انحراف فجوة الناتج عن الفجوة الفعلية ، كذلك الحال اذا كان هناك عشوائية في تحديد نسب التضخم كلها تؤدي إلى اتباع سعر فائدة لايتسم بالدقة . وان وضع سعر فائدة غير دقيق يؤدي إلى نتائج عكسية لا ترغب السلطات النقدية بها [2] . فقد ينتقل منحنى IS إلى اليمين نتيجة زيادة الطلب الحكومي مثلافان سعر الفائدة يرتفع إلى اعلى بينما اذا تحول منحنى LM نحو اليمين مثلا نتيجة تغير طلب النقد او عرض النقد فان سعر الفائدة سوف ينخفض ، والشكل البياني (4) يوضح حدوث صدمة سعر فائدة نتيجة تغير في منحنى IS ومنحنى LM.

(1)N.Gregory Mankiw, Macroeconomics , Modified for Econ 2204,Worth publishers all rights , reserved, 2010,p 19-40.

(2)Eric mayer , Johann scharler .Noisy information interest rate shocks and the Great moderation , 2010 ,p 5.

شكل (4) صدمة سعر الفائدة المحدثة (توازن (IS- LM)

(أ) تغير منحنى (IS) واثره على سعر الفائدة

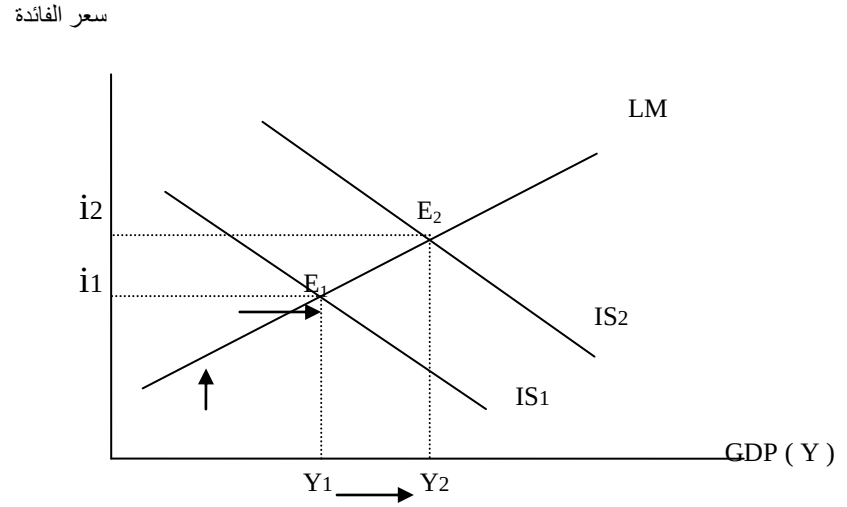

(ب) تغير منحنى (LM) واثره على سعر الفائدة

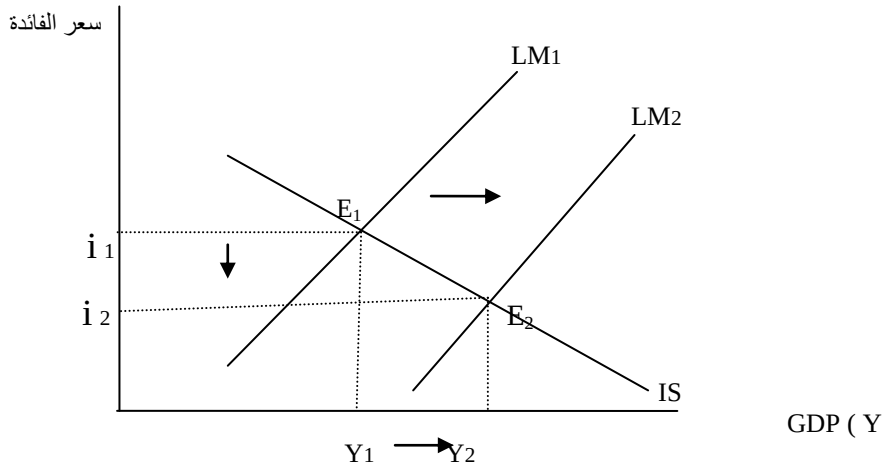

Source:J.Bradford Delong , Martha L.Olney,"Macroeconomics" , Second Edition ,McGraw Hill,Americas,New York,2006, p326-327.

4 : صدمات سعر الصرف (Exchange Rate Shocks)

تعد صدمات سعر الصرف احد الصدمات النقدية السعرية ، وتعرف صدمة سعر الصرف بأنها التغيرات العشوائية التي تحدث في دالة سعر الصرف ، إذ تؤثر التذبذبات الكبيرة العشوائية وغير العشوائية في سعر الصرف الاجنبي مقابل العملة المحلية على مستوى النشاط الاقتصادي . كما ان مستوى النشاط الاقتصادي لاينحصر تأثره بهذا المتغير فحسب بل بتقلبات اسعار

الصرف للشركاء التجاريين ، ويتوقف حجم هذا التأثير على طبيعة تلك الاقتصادات فيكون كبيرا في الاقتصادات الصغيرة والمفتوحة في حين يقل تأثيرها في الاقتصادات الكبيرة والمغلقة نسبيا [1]. وهناك زاويتان يمكن النظر من خلالهما لسعر الصرف ، الاولى تنظر لسعر الصرف على انه عدد الوحدات من النقد المحلي التي تم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الاجنبي ،والثانية تنظر له على انه عدد الوحدات بالعملة الاجنبية التي تدفع ثمنا للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية [2] . ويتغير سعر الصرف كلما تغيرت قيم اي من العملتين المتكون منهما ، والعملة تميل ان تصبح اكثر قيمة كلما كان الطلب عليها اكبر من العرض المتاح ، وبالعكس تنخفض قيمة العملة اذا كان الطلب عليها اقل من العرض المتاح .

وقد مرت نظريات سعر الصرف بمراحل متعددة من اجل تحديد العوامل التي تؤثر في تحديد سعر الصرف فقد وضع الاقتصادي السويدي (كوستاف كاسل) نظرية تعادل القوة الشرائية ، حيث يرى ان سعر صرف أية عملة يتحدد وفقا للقوة الشرائية لهذه العملة في السوق المحلية مقارنة بقوتها الشرائية اي ان العلاقة بين عملة دولة واخرى يتحدد وفقا للعلاقة بين مستويات الاسعار السائدة في كل من البلدين [3]. إذ ان سعر الصرف لدولة ما يتحدد من خلال النسبة بين مستوى الاسعار المحلية مقوماً بالعملة الوطنية ومستوى الاسعار العالمية مقدرا بالعملة الاجنبية وكما يأتي [4]:

$$R = pa/pb \quad .....(1\text{-}30)$$

$$R.bp = pa \quad .....(1\text{-}31)$$

حيث ان :R تمثل سعر الصرف ، Pa: مستوى الاسعار المحلية مقوما بالعملة الوطنية ، Pb : مستوى الاسعار العالمية مقومة باحدى العملات العالمية . وفقا لهذه النظرية فان مستوى الاسعار المحلية يتكافأ مع سعر الصرف مضروبا في مستوى الاسعار العالمية وكما هو معروف

(1)Elke Hahn , The Impact of Exchang Rate shock on Sectoral Activity and prices in the Euro Area , European Central Bank , NO.796.2007, p12.
(2)Arther ; Steven M.Sheffrin , Economics : Principles in action . Upper Saddle River , New Jersey,Pearson Prentice Hall,2003,p458.

(3)Erlat, Guzin and Arslaner ,"Measuring Annual Real Exchange Rate Series for Turkey " Yapi Kredi Economic Review 2(8),1997,p 35-61.
(4)Dennis R.Appleyard, Alfred J.Field , JR.,Steven L.Cobb ," International Economics " , fifth Edition ,McGraw-HillmAmericasm New York , 2006, p 473-485.

كان مقياس الاسعار يتم عن طريق استخدام فكرة الارقام القياسية للأسعار . وعليه تصبح المعادلة كالاتي :

$R_1=R.pa_0/pb_0$.....(1-32)

حيث ان :R_1 تمثل سعر الصرف الجديد ، pa_0: الرقم القياسي للتغير في الاسعار المحلية ، pb_0: الرقم القياسي للتغير في الاسعار العالمية

وتشير هذه الدراسات ان انحرافات القوة الشرائية عن اسعار الصرف ترجع إلى اختلاف زمن الدورة التجارية في الدولتين وان ارتفاع مستوى الاسعار المحلية مقارنة بمستوى الاسعار العالمية في ظل افتراض سعر معين للصرف انما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف تلقائيا ، وهذا سيؤدي إلى زيادة الاستيرادات ومن ثم الطلب على الصرف الاجنبي وكذلك سيؤدي إلى انخفاض الصادرات ومن ثم عرض الصرف الاجنبي . وتفترض هذه النظرية ان عدم حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد القومي تنعكس على تكاليف الانتاج (العرض) واذواق المستهلكين والدخول (الطلب) كما تفترض عدم تدخل الدولة في التجارة الخارجية . وقد حاول فريق من الباحثين تعديل الصياغة الاولية لنظرية تعادل القوة الشرائية مع اخذ عنصر الزمن في الحسبان بحيث تجري المقارنة بين كل من سعر الصرف ومستوى الاسعار المحلية ومستوى الاسعار العالمية خلال مدتين زمنيتين هما (n) و (n+1) وعليه فإن معادلة تعادل القوة الشرائية تكتب بالصيغة الاتية :

$R_2=R.N\ (pa.n/pb.n) : (pa.n+1) / (pb.n+1)(R.n+1)$.....(1-33)

حيث ان :

R_2:تمثل سعر الصرف الجديد بعد التعديل ، R.n: سعر الصرف في المدة الزمنية الاولى ، R.n+1: سعر الصرف في المدة الزمنية الثانية ، pa.n: مستوى الاسعار المحلية في المدة الزمنية الاولى ، pa.n +1: مستوى الاسعار المحلية في المدة الزمنية الثانية ، pb.n : مستوى الاسعار العالمية في المدة الزمنية الاولى ، pb.n+1: مستوى الاسعار العالمية في المدة الزمنية الثانية .ويستدل من المعادلة اعلاه ان النسبة بين سعر الصرف في المدة الزمنية الثانية n +1 وسعر الصرف في المدة الزمنية الاولى(n) تعادل النسبة بين مستوى الاسعار المحلية ومستوى الاسعار العالمية في المدة الزمنية الاولى (n) مقسوما على النسبة بين مستوى الاسعار المحلية ومستوى الاسعار العالمية في المدة الزمنية (n+1) بغض النظر عن ضرورة تطابق سعر الصرف في كل مدة زمنية مستقلة مع النسبة بين مستويات الاسعار . الا ان هذه النظرية

تعرضت إلى النقد حيث ان سعر الصرف لا يتغير فقط نتيجة تغير المتغيرات الذاتية المستقلة وانما يتغير نتيجة تغير متغيرات اخرى ، فمثلا عند حدوث زيادة في الدخل القومي هذه الزيادة بدورها تؤدي إلى ارتفاع كل من الطلب على السلع المحلية والاستيرادات ، فاذا كانت الاستيرادات تتسم بانها ذات مرونة كاملة اي ان زيادة الطلب على الاستيرادات لن تصاحبها زيادة في اسعارها ومن ثم فان سعر الصرف سيرتفع معه النسبة بين مستويات الاسعار المحلية والعالمية [1].

اما نظرية ميزان المدفوعات في تحديد سعر الصرف فانها تعتمد على النتيجة النهائية في ميزان المدفوعات لدولة ما في تحديد سعر الصرف . ووفقاً لهذه النظرية يكون سعر الصرف جزء من نظرية الاسعار ومن ثم فانه يتحدد في ضوء قاعدة العرض والطلب ويعرف (بسعر الصرف التوازني) . ونلاحظ ان صدمات سعر الصرف ترتبط بالتغيرات التي تحدث في فقرات ميزان المدفوعات فاذا ارتفع الدخل الحقيقي بشكل اكبر من ارتفاع الاستهلاك فان هذا يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة الوطنية والعكس صحيح ، وان صدمات سعر الصرف ينتج عنه تغيير في الاسعار المحلية للسلع والخدمات المستوردة [2] ، ففي حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات فإن ذلك يعني زيادة في الطلب على العملة الوطنية ومن ثم ارتفاع في قيمتها الخارجية ، بينما يحدث العكس في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات فان ذلك يعني زيادة المعروض النقدي من العملة ، ومن ثم انخفاض قيمتها الخارجية . الا ان هذه النظرية تعرضت للنقد ايضا إذ انه اذا كان يجب ان يكون ميزان المدفوعات متوازنا وهو يمارس التأثير في اسعار العملة ، الا ان النظرية ترى ان ميزان المدفوعات يمكن ان يمارس تأثيره في اسعار الصرف من خلال العمليات الاقتصادية وفي هذه الحالة يستدعي الامر إلى استبعاد معظم فقرات رأس المال القصيرة الاجل باعتبارها فقرات موازنة تقوم بها الدولة لتجنب الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات ، وهذا الامر غير ممكن لان حساب رأس المال جزء لا يتجزء من حساب ميزان المدفوعات ، ونتيجة

(1)Dennis R.Appleyard, Alfred J.Field , JR.,Steven L.Cobb ," International Economics " , op.cit , 2006, p 485.

(2) جوزيف دانيلز ، ديفيد فانهوز ، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي ، تعريب د. محمود حسن حسني ، دار المريخ ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2010، ص364.

لذلك فانه سوف يصعب تحديد وضع ميزان المدفوعات الذي يحدد سعر الصرف هو توازن حسابي ام اقتصادي [1].

وبسبب النقد الذي وجه لنظرية ميزان المدفوعات فقد ظهرت نظرية اخرى تعرف بالنظرية النقدية وهذه النظرية تفسر تغيرات سعر الصرف من خلال دراسة اثر كل من كمية النقود وسعر الفائدة في تحديد سعر الصرف اي انها تعتبر سعر الصرف ظاهرة نقدية نظرا لتأثره بالمحددات الحقيقية للطلب على النقود ، اذ ان عرض النقد في كل بلد يحدد بشكل مستقل من قبل السلطات النقدية الوطنية المتمثلة بالبنك المركزي ، اما مستوى الطلب على النقد فيعتمد على مستوى الدخل الحقيقي ومعدل الفائدة ووفقاً لهذه النظرية فان سعر الفائدة يمارس تأثيرا مهما في تحديد سعر الصرف ، فزيادة سعر الفائدة في بلد ما بالنسبة لمثيله في الخارج يؤدي إلى زيادة سعر الصرف وبالعكس اذا انخفض سعر الفائدة في بلد ما بالنسبة لمثيله في الخارج يؤدي ذلك إلى انخفاض سعر الصرف . الا ان سعر الفائدة لا يعمل بمعزل عن المعروض النقدي بل يمكن ان يعملان في اتجاهين متضادين ويلغي كل منهما اثر الاخر ويمنع حدوث اي تغير في سعر الصرف ، فاذا انتفى مثلا حدوث تغير في المعروض النقدي في المستقبل القريب فسعر الصرف لن يتأثر كثيرا لان سعر الفائدة الأسمي سوف ينخفض نتيجة للانخفاض المتوقع في المعروض النقدي ويمكن توضيح ذلك رياضيا من خلال المعادلات الاتية [2]:

$$M=Pk(i,Y).....(1-34)$$

$$M_f=P_f\,k(i_f,Y_f).....(1-35)$$

$$P=RP_f .....(1-36)$$

$$R=P/P_f .....(1-37)$$

$$R=Mk(i_f,Y_f)/M_f\,k(i,Y).....(1-38)$$

حيث ان M: تمثل عرض النقد المحلي ، P: المستوى العام للاسعارالمحلية ، i: سعر الفائدة الأسمي المحلي ، Y: مستوى الدخل الحقيقي المحلي ، R: سعر الصرف (معبر عنه بوحدات العملة المحلية لكل وحدة واحدة من العملة الاجنبية) ، k: الطلب على النقود ، M_f: عرض النقد

(1)انظر في ذلك:

-Charles Van Marrewijk, " Basic exchange rate theories" , CIES Discussion paper 0501, University of Adelaide, 2005 Australia,p6-24.

(2) جوزيف دانيلز ، ديفيد فانهوز ، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي ، تعريب د. محمود حسن حسني ، مصدر سابق ، ص364.

في البلد الاجنبي ، P_f: المستوى العام للاسعار في البلد الاجنبي ، i_f: سعر الفائدة الأسمي في البلد الاجنبي ، Y_f: مستوى الدخل الحقيقي في البلد الاجنبي .

ويلاحظ من المعادلات اعلاه ان الطلب على الارصدة النقدية الحقيقية (i,Y) يرتبط سلبيا بسعر الفائدة وايجابيا بمستوى الدخل الحقيقي ، اذ يؤدي عرض النقود إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد المحلي بالنسبة لنظيره في الخارج مما يستقطب رأس المال الاجنبي ويرفع من الطلب على العملة المحلية ونتيجة لذلك تزداد قيمة العملة المحلية مما يؤثر سلبا في الصادرات وبالتالي على وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات وتنعكس هذه التطورات في انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي وركود الاقتصاد المحلي ، كما ان النظرية النقدية تشدد على دور اختلال التوازن النقدي في تفسير تحركات سعر الصرف في السوق لذلك ينظر إلى سعر الصرف على انه يتحدد من منشأ خارجي وفقا للنظرية النقدية [1]، كما ان الاستجابة لصدمة أسعار الصرف السلبية، سوف تؤدي إلى انسحاب بعض الشركات من أسواق تصدير المنتجات الأولية مع انخفاض الإنتاجية .وبما أن هذه المنتجات منخفضة الإنتاجية سوف تؤدي إلى انخفاض حصة الصادرات الإجمالية للبلد [2]. و يوضح الشكل البياني (5) صدمات سعر الصرف حيث ان S يمثل سعر الصرف الحاضر و $D_{f(R)}$ الطلب على العملة المحلية Sf عرض العملة المحلية ، $Df(R_f)$: الطلب على العملة الاجنبية . ونلاحظ من الشكل البياني كيف ينتقل منحنى الطلب على العملة نتيجة تغيرات تحدث اسعار الفائدة تؤثر في فقرة رأس المال في ميزان المدفوعات والتي ينعكس اثرها على منحنى الطلب على العملة . ففي الشكل(5-أ) ان ارتفاع سعر الفائدة المحلي سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية $D_{f(R)}$ يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب عليها وبثبات عرض العملة المحلية سوف يرتفع سعر الصرف الحاضر إلى s_1 وتحدث صدمة سعر الصرف ،اما الشكل (5-ب) فان ارتفاع سعر الفائدة الاجنبي سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الاجنبية $Df(R_f)$ وبثبات عرض العملة المحلية سوف يرتفع سعر الصرف الحاضر وتحدث صدمة سعر الصرف.

(1)Charles Van Marrewijk, " Basic exchange rate theories" ,op,cit ,p30-35.
(2) Vlad Demian and Filippo di Mauro," The Exchange rate, asymmetric shocks and asymmetric distributions Calin" , European Central Bank (ECB), No 1801/June 2015, p 5.

.

شكل (5) صدمات سعر الصرف

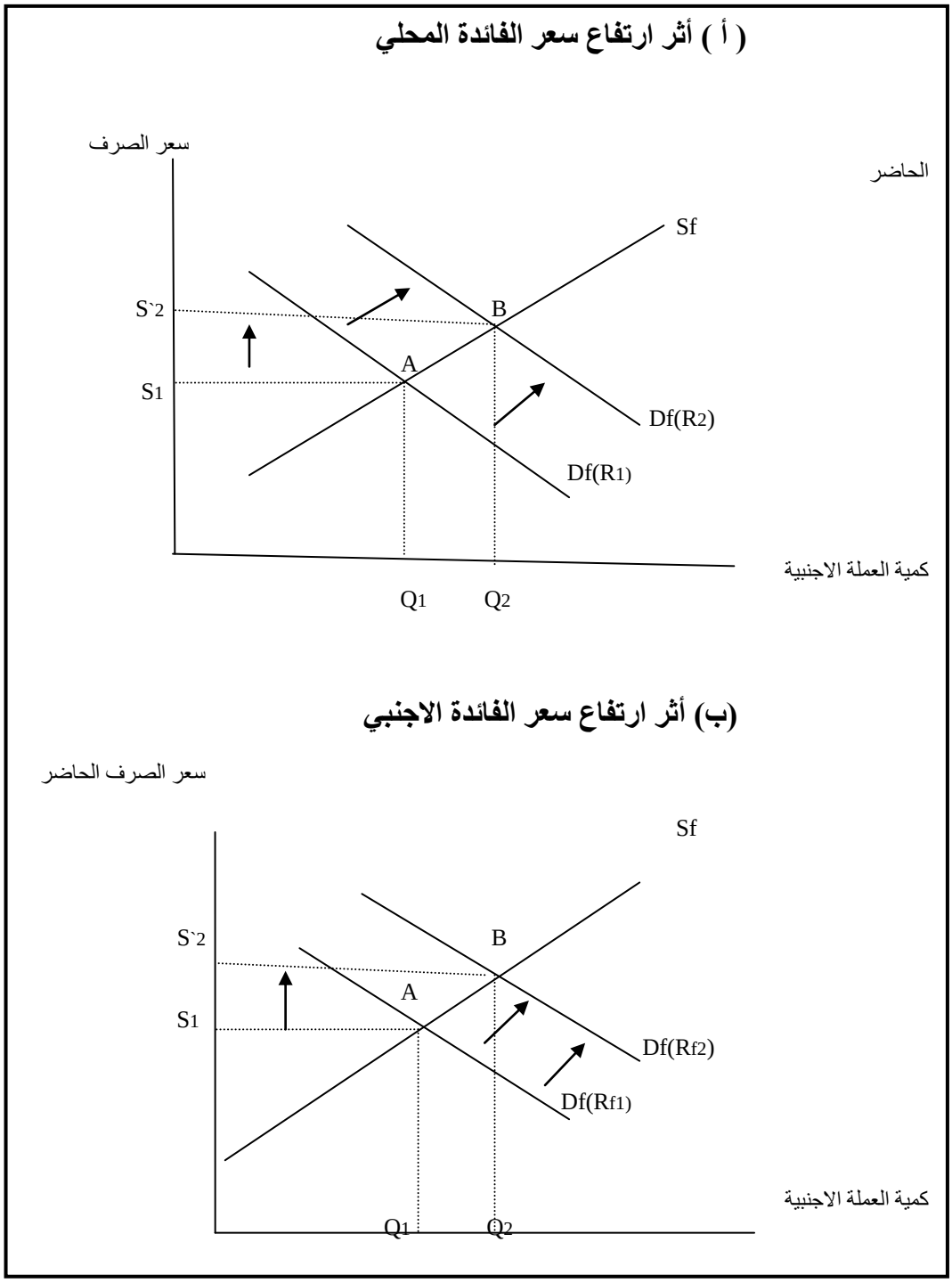

المصدر : جوزيف دانيلز ، ديفيد فانهوز ، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي ، تعريب د. محمود حسن حسني ، دار المريخ ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2010، ص 398-399.

المبحث الثاني
الاستقرار الاقتصادي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المحددة له

يناقش هذا المبحث مفهوم الاستقرار الاقتصادي (Economic – Stability) ، وكذلك بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المحددة له والمؤثرة فيه ذلك لاظهار دور هذه المتغيرات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، لذا اولت السياسة الاقتصادية ومتخذ و القرار الاقتصادي اهمية كبيرة لذلك ، وتولدت لديهم قناعات راسخة باعتماد سياسات اقتصادية كلية للتأثير في هذه المتغيرات لاعادة الاقتصاد الوطني إلى حالة التوازن والاستقرار بعيدا عن التقلبات الاقتصادية .

اولا : الاستقرار الاقتصادي

من اجل توضيح مفهوم الاستقرار الاقتصادي من اوجه وزوايا مختلفة فقد تمت دراسته على النحو الاتي :

أ – مفهوم لاستقرار الاقتصادي :

يشير الاستقرار الاقتصادي إلى غياب التقلبات المفرطة في الاقتصاد الكلي ، ويعد الاقتصاد مستقرا اذا كان مصحوبا بنمو ثابت للناتج إلى حد ما وتضخم منخفضٍ ، وغير مستقر اذا كان يعاني من ركود متكرر وتضخم مرتفع جدا او متغير وازمات مالية متكررة [1] . ويختلف الاستقرار الاقتصادي (Economic – Stability) عن التوازن الاقتصادي (Economic – equilibrium) حيث ان الاستقرار هو المحافظة على الوضع الاقتصادي القائم بغض النظر عن كونه مثاليا او غير مثالي بغية تهيئة الظروف المناسبة لتحسين ذلك الوضع ، في حين ان التوازن الاقتصادي يعني التساوي بين القوى الاقتصادية المتضادة عند نقطة معينة مثل تساوي الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة عند نقطة معينة [2] . كما يعرف الاستقرار الاقتصادي بانه بيئة اقتصادية خالية من التذبذبات او التقلبات الاقتصادية المتطرفة في متغيرات الاقتصاد الكلي ، فعندما ينمو الاقتصاد بمعدل معتدل في ظل تضخم واطيء ومستقر يعد الاقتصادا مستقرا [3]. وعليه فان الاستقرار الاقتصادي يعني تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم والوصول إلى انتاج اكبر قدر ممكن من الناتج القومي مع المحافظة على قيمة النقود. كما ان الاستقرار

(1)The World Bank GFDR Report. https://www.gfdrr.org.
(2)Varian , Hal R. Microeconomic Analysis (third ed.) New York.(1992):p393
(3)Gormes , Yuksel and Serkan Yigit the economic and Financial stability in Turkey , Historical Perspective , Central Bank of Turkey, Turkey, 2009 .p 1-2.

الاقتصادي يعني التمهيد من اجل استعادة التوازن ويتحقق ذلك عندما لايتجه اي من المتغيرات الاقتصادية الكلية إلى التغير خلال مدة زمنية معينة ويصل الاستقرار إلى حالة التوازن عند تحقق هذا الشرط [1] .و يعرف ايضا بانه السيطرة على الحالة الاقتصادية السائدة والمحافظة عليها سواء كانت هذه الحالة سلبية او ايجابية لحين توفر الظروف المناسبة لمعالجة وتحسين هذه الحالة من خلال استخدام جملة من السياسات اهمها السياسة المالية والنقدية ، وبمعنى اخر السيطرة على حالات الاختلال التي من الممكن ان تغير من شكل التوازن الكلي [2]. وتستخدم جملة من السياسات التي تدعى بسياسات الاستقرار الاقتصادي والتي تستهدف التضخم والبطالة وتوازن ميزان المدفوعات وما يترتب على ذلك نمو في الناتج المحلي الاجمالي في حالة السيطرة على هذه المتغيرات ومعالجة الاختلالات [3]. وعليه فان مفهوم الاستقرار الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي يرتبط بمتغيرات هذا الاقتصاد بحيث تكون لهذه المتغيرات القدرة على مواجهة و تجنب التقلبات والاختلالات التي تحدث في الاقتصاد . و مما تقدم نرى ان الاستقرار الاقتصادي هو الحالة التي تحقق معدلات متدنية ومقبولة اقتصاديا للتضخم والبطالة معا والتي تحقق معها معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي باستخدام كل الوسائل والاجراءات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية .

ب – المفهوم الرياضي للاستقرار الاقتصادي

يتحقق الاستقرار من الناحية الرياضية عندما يكون الاقتصاد في حالة توازن (equilibrium) إذ تهدف النماذج الاقتصادية الكلية إلى توضيح مستوى الطلب الكلي والعمالة ، اسعار الفائدة ، مستوى الاسعار ، الموازين التجارية ، الاستهلاك الاستثمار ، الانفاق الحكومي وصافي الصادرات . وتفترض النماذج الكنزية ان العرض الكلي مرن تماما في الاجل القصير مع مستوى ثابت للاسعار ، والمعلمات السلوكية مثل الميل الحدي للاستهلاك (MPC)

(1)Keshab R Bhattarai , "Keynesian Models for Analysis of Macroeconomic Policy , University of Hull,UK , September 2005.p7.
(2)ESCWA: exploratory study and approach to the social impact of structural adjustment policies , united nation New York ,1997,p3.
(3)Isabet Correia and Juan ,P.Nicolini , optimal fiscal and monetary policy : equivalence rssult , university of teiia, 2001 , p 4.

ومعدلات الضرائب تحدد أثر السياسات في القطاعات الحقيقية للاقتصاد . ويمكن توضيح النموذج الكينزي في المعادلات الاتية [1]:

يتم تحديد الاستهلاك كعنصرا رئيسيا من عناصر الطلب الكلي من خلال استخدام الدخل القابل للتصرف وعلى النحو الاتي :

$$C_t = \beta_0 + \beta_1 (Y_t - T_t) \dots\dots\dots\dots\dots (1-39)$$

حيث ان C_t :الاستهلاك ، Y_t: الدخل القومي ، T_t: معدل الضريبة ، β_0: الحد الثابت ، β_1: الميل الحدي للاستهلاك وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد الصحيح $0 < MPC < 1$.و ان الاستثمار هو عنصر رئيس آخر من عناصر الطلب الكلي. إذ يتم تحديد الطلب على الاستثمار من خلال سعر الفائدة، وتكلفة رأس المال والتغير في الطلب في الفترة السابقة و كما يأتي :

$$I_t = \mu_0 - \mu_1 R_t + \emptyset \Delta Y_{t-1} \dots\dots\dots\dots (1-40)$$

حيث ان ، I_t: الطلب الاستثماري ، R_t: معدل الفائدة ، ΔY_{t-1} التغير في الطلب الكلي ، $\emptyset$: مقدار زيادة الاستثمار نتيجة زيادة الطلب الكلي ، μ_0 : معلمة الحد الثابت ، μ_1: الميل الحدي للاستثمار وهو اكبر من الصفر ، وكذلك فان الانفاق الحكومي G_t والصادرات X_t هما من مكونات الطلب الكلي الاخرى ، فالانفاق الحكومي ثابت ، لأن الحكومة لديها التزام بتوفير مجموعة من الخدمات العامة التي لايمكن تغييرها بسهولة . اما الطلب على الصادرات فيتم تحديده من قبل سعر الصرف الحقيقي والدخل الاجنبي. إذ يعد الانفاق الحكومي والطلب على الصادرات متغيران يتحددان من خارج النموذج .

كما تعد الواردات جزء من الطلب الكلي لانها توفر السلع والخدمات الاستهلاكية و الاستثمارية التي لايمكن للبلد انتاجها ، ومعظم النماذج الكينزية تربط الواردات بمستوى الدخل المحلي وسعر الصرف الحقيقي وكما في المعادلة الاتية :

$$M_t = m_0 + m_1 Y_t + m_2 \lambda_t \dots\dots\dots\dots (1-41)$$

حيث ان M_t:تمثل الاستيراد ، Y_t: الدخل القومي ، λ_t: سعر الصرف الحقيقي ،و سعر الصرف الحقيقي هو ($\lambda_t = ep/p^*$)،حيث ان e: سعر الصرف الأسمي ، p : مستوى الاسعار المحلي ،p^* : مستوى الاسعار الاجنبي ، m_0: الحد الثابت ، m_1: نسبة التغير في الاستيرادات إلى التغير الدخل وهي اكبر من الصفر ، m_2: نسبة تغير في الاستيرادات إلى

(1)Keshab R Bhattarai , "Keynesian Models for Analysis of Macroeconomic Policy , University of Hull , September 2005.p7-10

التغير في سعر الصرف الحقيقي وهي اكبر من الصفر. وتجدر الاشارة هنا بان ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يجعل الاقتصاد اقل قدرة على المنافسة في العالم .

و يتطلب توازن الاقتصاد الكلي بان يكون الطلب الكلي مساويا للعرض الكلي ، ونلاحظ ان الافراد يستخدمون جزءا من دخولهم للاستهلاك والجزء المتبقي يستخدم لدفع الضرائب او الادخار .

$$Y_t = C_t + T_t + S_t \dots\dots\dots\dots (1 = 42)$$

وتعرف هذه المعادلة بمعادلة قيد الدخل للاقتصاد. عندما يزيد الاستهلاك ينخفض الادخار أو الضرائب أو كليهما.حيث ان غالبا ما يتم تحديد معدل الضرائب من قبل الحكومة أساسا من مستوى الدخل و على النحو التالي:

$$T_t = t_0 + t_1 Y_t \dots\dots\dots\dots (1 - 43)$$

$t_1 = \partial T / \partial Y > 0$

اذ ان t_0: المبلغ المقطوع من الضريبة ، t_1: معدل الضريبة وعليه يكون الدخل التوازني هو :

$$C_t + T_t + S_t = Y_t = C_t + I_t + G_t + X_t - M_t \dots\dots (1 - 43)$$

حيث يمثل الجانب الأيسر من المعادلة مكونات الدخل القومي والجانب الايمن مكونات الطلب الكلي. وهذا يعني أن صافي الادخار القومي ، صافي المدخرات العامة بالإضافة إلى المدخرات الخاصة ، يجب أن يساوي ميزان الحساب الجاري للاقتصاد.

$$(T_t - G_t) + (S_t - I_t) = (X_t - M_t) \dots\dots (1 - 44)$$

فإذا كان الانفاق العام الصافي اكبر من الادخار الخاص الصافي وممول من قبل تدفق رأس المال الاجنبي إلى البلد سوف تتراكم الديون الثقيلة و تكون الحكومة غير قادرة على تمويل العجز من خلال الاقتراض من الخارج و سيكون هناك اختلالات في الايرادات الحكومية ويمثل الانفاق تغيير في الديون القومية:

$$\Delta B_t = (T_t - G_t) \dots\dots\dots\dots (1 - 45)$$

وسوف تتراكم الديون على مر الزمن :

$$B_t = \Delta B_t + r B_{t-1} \dots\dots\dots\dots (1 - 46)$$

ويمكن توضيح الاختلالات التجارية نتيجة الديون الخارجية بالمعادلة الاتية :

$$\Delta D_t = (X_t - M_t) \dots\dots\dots\dots (1 - 47)$$

إذ ان تراكم الديون على مر الزمن هو :

$$D_t = \Delta D_t + rD_{t-1} \dots\dots\dots\dots (1-48)$$

ومن الملاحظ ان الثبات في الميزانية أو الخلل في الميزان التجاري هو نتيجة التراكم الهائل من الديون. حيث تمثل المعادلات (33) إلى (43) القطاع الحقيقي في النموذج الكينزي، الذي يفترض ان العرض الكلي ثابت في الاجل القصير ويتم تحديد الانتاج من جانب الطلب فقط في الاقتصاد . والتقلبات في الاستهلاك والاستثمار والانفاق الحكومي او الصادرات هي مصادر التذبذب في الدخل وفرص العمل في الاجل القصير . إذن فالتوازن الكلي هو التوازن الذي يحصل بين العرض الكلي والطلب الكلي كما مبين في المعادلة الاتية :

$$\overline{Y}_t = C_t + I_t + G_t + X_t - M_t \dots\dots (1-49)$$

$$Y_t = \frac{\beta_0 - \beta_1 C_0 - \mu_0 - m_0 + G_t + X_t}{1 - \beta_1 + \beta_1 t_1 + m_1} + \frac{\mu_1 R_t}{1 - \beta_1 + \beta_1 t_1 + m_1} + \frac{\emptyset \Delta Y_t}{1 - \beta_1 + \beta_1 t_1 + m_1} \dots\dots\dots (1\_50)$$

اما هيكس (Hicks) فقد اضاف إلى التحليل الكينزي من خلال مساهمته في نموذج (IS–LM) والذي يمثل التوازن في السوق السلعي (IS) والتوازن في السوق النقدي (LM) والذي بيناه في المبحث السابق . والشكل البياني (6) يوضح التوازن الكلي باستخدام أنموذج IS–LM.

شكل (6) الاستقرار وأنموذج IS-LM

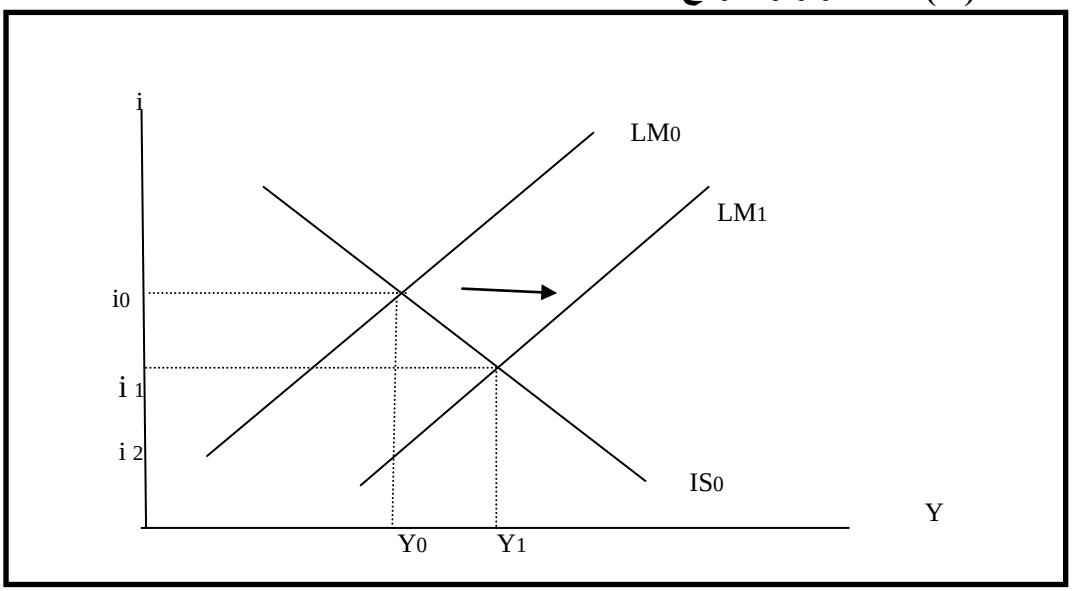

المصدر : مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد ابراهيم منصور، مراجعة عبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ للنشر ، الرياض ، السعودية، 1999، ص 623.

وعليه يمكن القول ان النظام الاقتصادي يكون غير مستقر (Instable) اذا كان ميل العرض اقل من ميل دالة الطلب وتسمى هذه الحالة بالحالة الانفجارية او التباعدية (Divergency) ، او اذا كان ميل دالة الطلب اقل من ميل دالة العرض وتسمى هذه الحالة بالحالة التقاربية (Convergency) ، اذ ينشأ عن الحالة الاولى فجوة انكماشية في الاقتصاد (Deflaionary Gap) وعن الحالة الثانية فجوة تضخمية (Inflationary Gap) ، وهناك حالة ثالثة وهي نادرة الحصول وهو ان يتساوى ميل العرض مع ميل الطلب وتسمى هذه الحالة (الحالة المنتظمة) (Uniform fluctuations) اي حالة تغيرات منتظمة وليس متأرجحة ويمكن محاكاة هذا التوجه بالشكل البياني الاتي :

شكل (7) الحالات المختلفة لاستقرارية النظام الاقتصادي

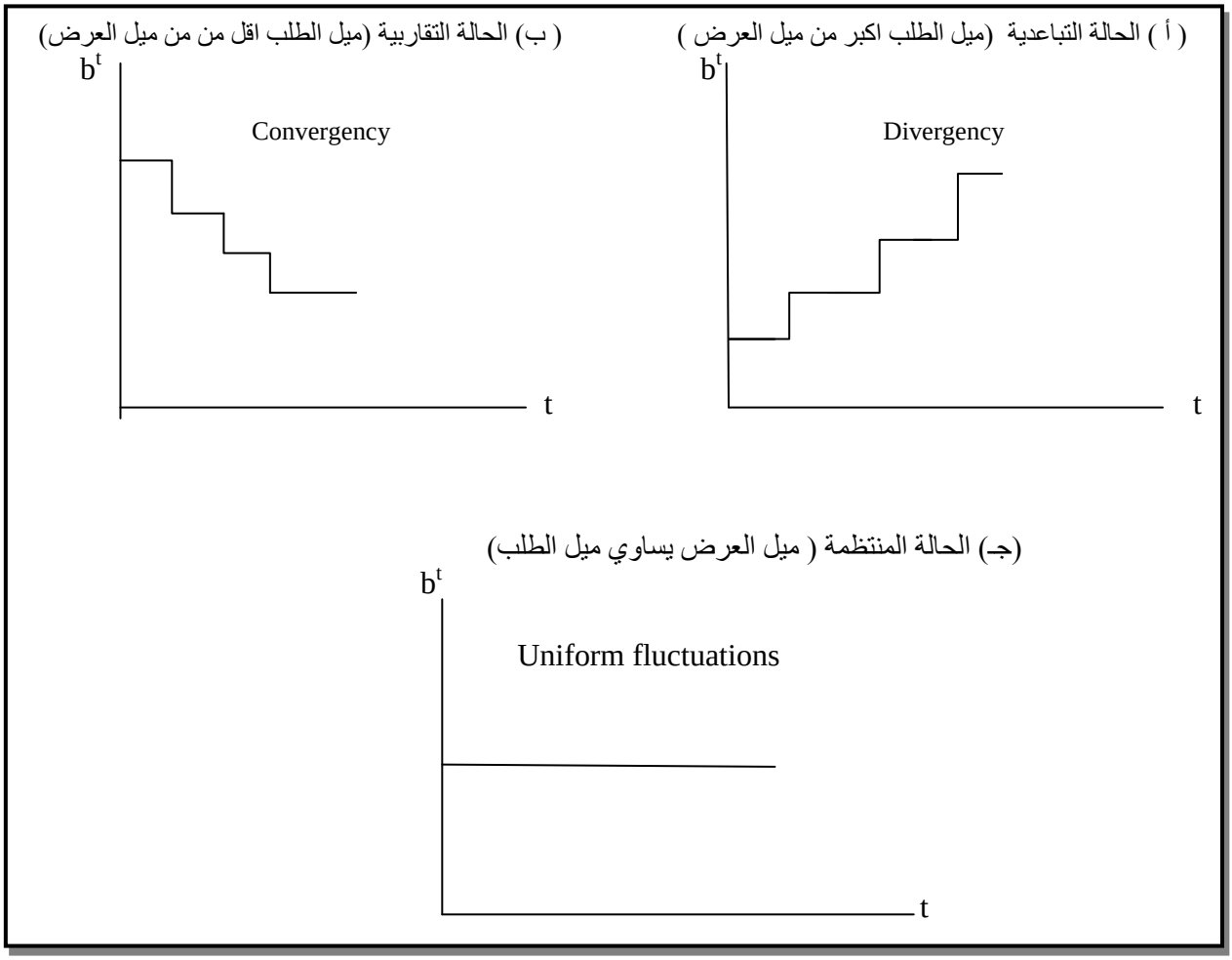

حيث ان : b^t هو ميل الدالة مع الزمن

المصدر : جي هولتن ولسن ، الاقتصاد الجزئي المفاهيم والتطبيقات ، ترجمة الدكتور كامل سلمان العاني ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ، 2011، ص 300.

ثانيا: اهمية الاستقرار الاقتصادي (The important of economic stability)

حظي الاستقرار الاقتصادي باهتمام واضح من قبل الاقتصاديين ، فقد عكست طروحات الاقتصاديين المحافظين على اهمية التدخل الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال اجراءاتها في السياستين المالية والنقدية للتأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية الهامة حيث ان بلدان العالم كافة تسعى إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك لما له من فوائد هامة تنعكس على اقتصادياتها ، ويمكن ان نوضح اهمية المحافظة على الاستقرار الاقتصادي من خلال النقاط الاتية [1]:

1 –الاقتصاد العالمي المتكامل على نحو متزايد لايمكن ان تكون فيه اي دولة بمعزل عن تأثيرات التطورات العالمية الراهنة وهذا الارتباط مع الخارج يشكل تحديا لاقتصاد ال دولة ، لذا فإن المحافظة على الاستقرار مع هكذا بيئة يعد امرا ضروريا لاستمرار النمو الاقتصادي المستدام في الدولة .

2 – دور الحكومة هو توفير سياسات اقتصادية كلية للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي لما له من اهمية كبيرة في مساعدة الشركات والافراد والحكومة على التخطيط الفعال في المدى الطويل .

3– ان تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلد يمكن ان يحقق مستوا ى عالي من العمالة وصولا إلى الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة في الاقتصاد وهذا بدوره سوف يحقق الاستقرار الاجتماعي للبلد .

4 – ان تحقيق الاستقرار الاقتصادي من شأنه ان يؤدي إلى نمو ثابت ومستقر من خلال انخفاض معدلات التضخم واسعار الفائدة وبالتالي انخفاض البطالة وتحقيق مالية عامة مستدامة ، وكل هذه الامور سوف تمكن الحكومة من زيادة الاستثمار في الخدمات العامة ومن ثم زيادة في الرفاه الاقتصادي .

5 – ان استقرار الاسعار يمكن ان يجعل النقود تؤدي وظيفتها كوسيط للتبادل و مخزن للقيمة من خلال المحافظة على قوتها الشرائية . كما ان استقرار الاسعار يقلل مخاطر الانكماش في الاقتصاد القومي [2].

(1)Maintaining Economic Stability, Convergence Programme for the United Kingdom , Submitted in line with the Stability and Growth Pact,Reserve U.K,December 2001, p 5.
(2)J.Broaddus , 2001 , Transparncy ,in the practice of Monetary policy , Federal Resve Bank of Richmond Economic Quartery, V.82,No,3,USA,2001, p 1-9.

ثالثا: سياسات الاستقرار الاقتصادي (Economic Stability Policies)

سياسات الاستقرار هي مجموعة من الإجراءات والقواعد التي تستخدمها الدولة لتوجيه المؤسسات العامة في الاقتصاد الوطني بهدف الحد من خطورة الصدمات الاقتصادية على المدى القصيرنتيجة تذبذب الناتج والعمالة عن مستوياتها الطبيعية على المدى الطويل أضف إلى ذلك ان هذه السياسات تخفف من حدة الدورة التجارية عن طريق الحفاظ على الناتج والعمالة عند مستوى اقرب من المستويات الطبيعية قدر الإمكان. وهناك سياسات عدة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعد السياستين النقدية والمالية من اهم سياسات الاستقرار الاقتصادي ،إذ ان معظم عناصر السياسة الاقتصادية يمكن تقسيمها اما سياسة المالية تتعامل مع الاجراءات الحكومية المتعلقة بالضرائب والانفاق او سياسة نقدية تتعامل مع اجراءات البنك المركزي و المتعلقة بالمعروض النقدي واسعار الفائدة . وتواجه الدول اعتبارين رئيسين عند القيام بوضع سياسة نقدية ومالية وإن هذين الاعتبارين هما : المستوى الملائم للطلب الاجمالي ، والمزيج النقدي المالي الافضل [1] . وفيما يأتي اهم سياسات الاستقرار الاقتصادي :

1 - السياسة النقدية (Monetary policy):

تحاول الدول استخدام السياسة النقدية كوسيلة لمعالجة عدم الاستقرار الذي يتعرض له الاقتصاد سواء كان عدم ا لاستقرار ناتج عن حالة تضخم او ركود ، وتعد المدرسة النقدية من اكثر المدارس التي تنادي باستخدام السياسة النقدية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية ،إذ ترى هذه المدرسة ان التطورات النقدية والعوامل النقدية لها دور كبير في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. ويرى فريدمان (Friedman) ان تحقيق الاستقرار الاقتصادي يكون ممكنا عندما تطبق القواعد والسياسات التي تؤدي إلى ثبات معدل نمو العرض النقدي عند مستوى مساو لمعدل النمو الحقيقي للناتج القومي . بالاضافة إلى تحقيق توازن دوري لموازنة الدولة يتلاءم مع الدورة الاقتصادية، ففي اوقات الرواج الاقتصادي يكون هناك فائض في موازنة الدولة بحيث يغطي

(2) N.Gregory Mankiw, Macroeconomics,7th Ed , Worth Publishers , New York, 2010, P278.

عجز الموازنة في فترة الكساد الاقتصادي [1] . وفيما يأتي يمكن ايضاح الالية التي يتم من خلالها معالجة التضخم او الركود باستخدام سياسة نقدية[2] :

أ - حالة وجود تضخم اقتصادي (Inflation):

عند حدوث حالة تضخم في الاقتصاد يقوم البنك المركزي باستخدام سياسة نقدية متشددة بهدف تخفيض الطلب الكلي واعادته إلى مستواه السابق ، وبانخفاض الطلب الكلي مع ثبات العرض ينخفض المستوى العام لاسعار ، ومن اجل تحقيق ذلك تقوم السلطة النقدية ببيع السندات من خلال عمليات السوق المفتوحة إذ انها بهذا الاجراء تقوم بتخفيض عرض النقد وسحب جزء من القوة الشرائية من الافراد و من ثم انخفاض طلبهم على السلع والخدمات سواء الاستهلاكية أم الاستثمارية . و يلاحظ انه عند قيام البنك المركزي ببيع السندات سوف يؤدي ذلك إلى انخفاض الاحتياطيات لدى البنوك التجارية مما يؤدي إلى انخفاض قدرة البنوك في التوسع بمنح الائتمان ، ونتيجة ذلك سوف ترتفع اسعار الفائدة وينخفض الاستثمار الذي يعد احد مكونات الطلب الكلي وبانخفاض الطلب الكلي سوف تنخفض الاسعار . وكما ان استخدام اي من ادوات السياسة النقدية الاخرى سواء رفع سعر اعادة الخصم او رفع نسبة الاحتياطي القانوني ستؤثر بحجم الائتمان الممنوح من قبل البنوك التجارية وسوف ترفع اسعار الفائدة وتعطي نفس التأثير السابق في عرض النقد ومن ثم الاسعار . وهذه السياسة تعد فاعلة اذا كان التضخم ناشئاً بدفع الطلب ، الا ان هذه السياسة لاتعد فاعلة دائما لان هناك احتمال ان تكون البنوك ذات امكانات مالية كبيرة .

ب – حالة وجود ركود اقتصادي (Deflation):

عند حدوث حالة ركود او كساد في الاقتصاد يقوم البنك المركزي باستخدام سياسة نقدية توسعية من اجل زيادة الطلب الكلي واعادة الاقتصاد إلى المستوى التوازني ، وفي هذه الحالة يقوم البنك المركزي بشراء السندات من خلال عمليات السوق المفتوحة او تخفيض سعر اعادة الخصم او تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني والتي كلها سوف

(1) Thomas I. Palley,Milton Friedman's economics and political economy: an old Keynesian critique, Oxford University Press, forthcoming,U.K, 2015, p 15-18.
(2) Campbell R. McConnell and Stanley L. Brue, Economics Principles, Problems and Policies, 15th Ed, McGraw Hill, New York, 2002,, p293.

تزيد حجم الاحتياطيات لدى البنوك التجارية ، فاذا قام البنك المركزي بشراء السندات من البنوك فان هذا سوف يؤدي إلى زيادة حجم الاحتياطيات لدى البنوك التجارية ، الامر الذي سيؤدي إلى زيادة حجم الاحتياطيات لديها ، وعليه فان هذا سيشجع البنوك على التوسع في منح الائتمان من خلال تخفيض سعر الخصم ومن ثم سعر الفائدة وبالتالي زيادة حجم الاستثمار الذي يعد احد مكونات الطلب الكلي فيرتفع الطلب الكلي حتى يصل إلى المستوى التوازني .

2 - السياسة المالية (Fiscal policy) :

في حالة تعرض البلد إلى مشاكل اقتصادية تؤدي إلى عدم الاستقرار سواء كان ناجماً عن حدوث تضخم أم ركود ، فان الحكومة عادة تلجأ إلى استخدام سياسة مالية، وفيما يأتي ايضاح الالية التي يتم من خلالها معالجة التضخم او الركود باستخدام السياسة المالية [1] :

أ - حالة وجود تضخم اقتصادي (Inflation):

تقوم الدول عند تعرض اقتصادها إلى حالة تضخم استخدام سياسة مالية انكماشية من خلال استخدام ادواتها المتمثلة بالانفاق الحكومي والضرائب ، حيث تقوم الحكومة بتخفيض الانفاق الحكومي ، وبما ان الانفاق الحكومي يعد احد مكونات الطلب الكلي فانها سوف تؤثر بطريقة مباشرة على حجم الطلب الكلي وتخفضه ، فاذا كان حجم العرض الكلي لم يتغير فان انخفاض الطلب الكلي سوف يخفض المستوى العام للاسعار . كما انها قد تستخدم الضرائب ايضا في تخفيض حجم الطلب الكلي من خلال زيادة معدل الضريبة الذي بدوره سوف يخفض حجم الدخل القابل للتصرف بالنسبة للمستهلك ومن ثم سيخفض قدرتهم الشرائية وتخفيض الطلب الاستهلاكي الذي يعد احد مكونات الطلب الكلي وبالتالي انخفاض الطلب الكلي ومع ثبات العرض الكلي سينخفض المستوى العام للاسعار . ويمكن استخدام الاليتان معا اذا كان الوضع الاقتصادي يتطلب ذلك .

---

[1] Arthur O. Sullivan and others, Economics Principles, Applications, and Tools, 6th Ed, Pearson, New York, 2010 , p214.

وللمزيد من التفاصيل انظر:

-David Andolfatto," Macroeconomic Theory and Policy", Simon Fraser University, canada, August 2005

ب – حالة وجود ركود اقتصادي (Deflation):

اما في حالة تعرض الاقتصاد إلى حالة ركود اقتصادي فان الحكومة تلجأ إلى استخدام سياسة مالية توسعية،إذ تقوم الحكومة بزيادة الانفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري من اجل تحريك عجلة الاقتصاد وزيادة مستوى التشغيل وبما ان الانفاق الحكومي يعد احد مكونات الطلب الكلي فان زيادته سوف تزيد مستوى الطلب الكلي مباشرةً . الا انه قد لا تؤدي زيادة الانفاق الحكومي دورها في زيادة الاستثمار ومن ثم زيادة الطلب الكلي ، اذا كانت هذه النفقات ممولة عن طريق الضرائب ، لان هذه الضرائب تمثل جزءا مقتطعا من الانفاق الخاص ، لذا على الحكومة اذا كانت ترغب في تحقيق أثار توسعية في الاقتصاد فمن المستحسن تمويل النفقات باللجوء إلى القروض من البنك المركزي ، إذ إن انفاق حصيلة القروض ستؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الذي بدوره سيؤدي إلى زيادة الناتج والتشغيل . هذا من جانب من جانب اخر يمكن للحكومة استخدام سياسة الضرائب لزيادة الطلب الكلي ومن ثم التشغيل من خلال تخفيض الضرائب فيزداد الدخل القابل للتصرف ومن ثم القوة الشرائية للافراد والتي بدورها سوف تزيد الطلب الاستهلاكي ومن ثم زيادة الطلب الكلي .

ومن اجل ان تحقق كل من السياستين النقدية والمالية دورهما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على اكمل وجه لابد من التوافق مابين متخذي القرار المسؤلين عن ادارة كل من هذين السياستين لتجنب التضارب الذي من الممكن ان يحصل بينهما مما يضعف اداءهما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

رابعا: الجدل الفكري حول سياسات الاستقرار الاقتصادي

بعد تعرض الاقتصاد العالمي إلى ازمة الكساد العظيم عام 1929 برزت افكار الاقتصادي جون ماينرد كينز (John Maynard Keynes) وسيطرت هذه الافكار على تفكير المتخصصين في الاقتصاد الكلي . ومنذ بداية الستينات سيطرت وجهة النظر الكينزية بقوة على سياسات الاستقرار الاقتصادي في الولايات المتحدة ، ومع

ذلك قام مجموعة من الاقتصاديون المحترف ين في الدراسات النقدية الذين يطلق عليهم النقوديون باجراء بحوث تساعد على فهم العوامل النقدية ، ويعتقد هؤلاء ان التحليل الكنزي قد فشل في فهم فعالية السياسة النقدية ، حيث يؤكد النقديون على وجود علاقة قوية بين التقلبات في العرض ال نقدي والتقلبات في مستويات الدخل القومي، اما مدرسة التوقعات العقلانية فتعد امتداداً فكرياً للآراء الاقتصادية للمدرسة الكلاسيكية ، وتستند اراء هذه المدرسة إلى اهمية دور التوقعات الرشيدة للمتغيرات الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي . وترى هذه المدرسة ان كفاءة السياسات الكلية المتبعة لتحقيق الاستقرار تعتمد على كفاءة توقعات الوحدات الاقتصادية المختلفة سواء كانت هذه الوحدات مستهلكين او منتجين ، عمالا ام رجال اعمال . فاذا كان التغير في السياسة المالية او النقدية متوقعا من قبل الوحدات الاقتصادية فان مستوى الانتاج والعمالة لن يتأثر بتلك السياسات مما يجعل تلك السياسات غير فعالة في التأثير على مستوى الناتج والعمالة وبالتالي لن تكون فعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، في حين إذا كانت السياسات المالية والنقدية غير متوقعة من قبل الوحدات الاقتصادية ، فإن الانتاج والعمالة سيتأثران بتلك السياسات وهذا سيؤدي إلى زيادة التقلبات في النشاط الاقتصادي وبالتالي حدوث حالة عدم الاستقرار الاقتصادي ، لذا فإن انصار هذه المدرسة ينصحون بتطبيق قواعد اساسية بسيطة تجعل من السهل التنبؤ بها اهمها قاعدة ثبات معدل نمو العرض النقدي وبالتالي هم يتفقون مع المدرسة النقدية [1] .

ومنذ ذلك الوقت اخذ الجدل بين المدارس الاقتصادية حول نقطة محورية في الاقتصاد الكلي [2]. ويمكن مقارنة اراء المدارس الاقتصادية بعد تقسيمهما إلى جانبين رئيسين وهما الكينزيين والنقوديين وتلخيص ارائهما في الجدول الاتي :

(1)G.W.Evans and G.Ramey, Adaptive Expctation .Under parameterization and the Lucas critique. Journal of Monetary Economics .vol.53,p 249-264.

(1)جيمس جوارتيني ، ريجارداستورب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص ، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن ، عبد العظيم محمد ، دار المريخ للنشر ، الرياض السعودية ، 1999، ص433.

جدول (2) مقارنة بين آراء المدرسة الكنزية والمدرسة النقدية فيما يتعلق بسياسات الاستقرار الاقتصادي

النقديون	الكنزيون
تعد السياسة النقدية غير الرشيدة هي السبب الرئيسي لعدم الاستقرار ، وفي اقتصاد السوق تتوفر عوامل تصحيح واستقرار ذاتية .	اقتصاد السوق غير مستقر بطبيعته ويمكن للسياسة الكلية ان تصحح الاختلال الحاصل فيه .
لا تستطيع السياسة الكلية تخفيض البطالة ورفع معدل النمو بشكل دائم . ذلك لان الجهود لتحقيق ذلك من خلال سياسة زيادة الطلب سوف تؤدي إلى التضخم .	يجب على صانعي السياسة تخطيط عجز في الموازنة خلال فترات الانكماش الحاد ، وفائض فيها خلال فترات الرواج التضخمي بهدف تحقيق التشغيل الكامل والاستقرار الاقتصادي .
السياسة المالية ذات اهمية نسبية بسبب الاثر الانكماشي ومزاحمة الانفاق الخاص	السياسة المالية اكثر قوة ويمكن توقعها بدقة اكثر من السياسة النقدية .
تساعد القاعدة النقدية الثابتة اي الزيادة الثابتة في عرض النقد على تحقيق الاستقرار بشكل اكثر فاعلية من السياسة الكية .	التخطيط المرن للسياسة الكلية اكثر قدرة على تحقيق الاستقرار من الاخذ بقواعد ثابتة .
تولد السياسة المالية أثر مباشراً على طلب السلع والخدمات .	تمارس السياسة النقدية أثارها من خلال سعر الفائدة .
تمارس السياسة المالية أثر غير مباش على الطلب الكلي من خلال سعر الفائدة وسرعة دوران النقود .	تمارس السياسة المالية أثر مباشرا على الطلب الكلي من خلال تيار الانفاق .

المصدر : جيمس جوارتيني ، ريجارداستورب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص ، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن ، عبد العظيم محمد ، دار المريخ للنشر ، الرياض السعودية ، 1999، ص433.

خامسا : - اهم متغيرات الاستقرار الاقتصادي

تعد متغيرات الاستقرار الاقتصادي من المواضيع الجوهرية والهامة في اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء ، وهذا ما دفع بالعديد من المؤسسات الدولية إلى تبني العديد من الدراسات التي تصب في هذا الاتجاه وهذه المتغيرات تعد ركناً اساساً في هذا البحث لما تمارسه في الحد من التقلبات الاقتصادية والتأرجحات المفرطة والمخاطر وخلق البيئة المؤاتية للنشاطات والفعاليات الاقتصادية من اجل الوصول إلى الاستخدام الاقل للموارد والامكانات المتاحة وفيما يأتي توضيح لاهم متغيرات الاستقرار الاقتصادي :

1 : الناتج المحلي الاجمالي(GDP)

يعتبر الناتج المحلي الاجمالي من المؤشرات الاقتصادية الكلية الهامة في الاقتصاد المعبرة عن جانب العرض الكلي ، وقد حظي هذا المفهوم باهتمام كبير من قبل اقتصاديات جانب العرض (Economics supply school) . والناتج المحلي الاجمالي هو عبارة عن اجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضافا اليه اية ضرائب على المنتجات ومخصوما منه اية إعانات دعم غير مشمولة في قيمة المنتجات [1].و كما يعرفه (David Andolfatto) بانه مقياس لجميع السلع والخدمات النهائية (المخرجات) التي أنتجت محليا في فترة معينة من الزمن [2] . ان احتساب الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي مهم لكل بلد إذ من خلاله يمكن ان نتعرف على مستوى النشاط الاقتصادي للبلد من خلال المقارنة بين فترتين اي معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي . ولتحديد الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لابد من تعديل القيمة الأسمية له وذلك بأخذ التغيرات السعرية بنظر الاعتبار وللسماح بقياس النشاط الاقتصادي بصورة دقيقة ، ويستخدم معامل الانكماش لتحويل الناتج المحلي الاجمالي من الاسعار الجارية إلى الاسعار الثابتة [3]. وبما ان المستوى العام للاسعار يميل إلى الارتفاع باستمرار وهذه الظاهرة تعرف بالتضخم والتي تعد ميزة البيئة الاقتصادية فان الناتج المحلي الاجمالي الأسمي يرتفع حتى لو كانت كميات الانتاج لم تتغير على مر الزمن ، وعليه فانه ليس بامكاننا ان نعتمد على اسعار السوق المقومة بالنقود لتعطينا مقياسا حقيقيا لقيمة الانتاج في الاقتصاد ، لذا فإنه عندما يكون هناك تضخم فإن النمو في الناتج المحلي الاجمالي الأسمي يعطي تصوراً بارتفاع مستويات المعيشة حتى اذا بقيت مستويات المعيشة الحقيقية ثابتة على مر الزمن [4].

كما ان هناك فرقاً بين الناتج الفعلي والناتج المتوقع ، إذ يعرف الناتج المحلي الاجمالي المتوقع (Potential GDP) بانه الناتج المحلي الاجمالي الطبيعي الذي يشير إلى اعلى مستوى ممتد من الناتج يمكن الحصول عليه في ظل مستوى معين من التكنولوجيا وحجم محدد من السكان دون استثارة اي ضغوط تضخمية.ووفقاً لهذا التعريف فان الناتج المتوقع لايعد بالضرورة الحد الاقصى من الانتاج وانما الناتج الذي من الممكن ان ينتج اذا ما استخدمت الموارد بشكل

(1)http://www.data.albankaldawli.org
(2)David Andolfatto," Macroeconomic Theory and Policy", op.cit, p 3.
(3)Robert J. Gordon , "Macroeconomics" , op,cit ,p38.
(4)David Andolfatto," Macroeconomic Theory and Policy", op,cit ,p 9-11.

كامل [1] . ونلاحظ من مفهوم الناتج المتوقع انه يشمل فكرتين أساسيتين الاولى :الاستخدام الكامل للموارد بما في ذلك العمل ، والثانية : الاقتصاد ذو قدرة مقيدة على زيادة العرض . وعليه فإن تقديرات الناتج المتوقع تتضمن ثلاث عناصر اساسية هي : حجم قوة العمل ، نوعية العمل (انتاجية قوة العمل) ، المعدل الطبيعي للبطالة . اما الناتج المحلي الفعلي (Actual output) فهو الناتج المتحقق فعلا في الاقتصاد . وقد يختلف الناتج الفعلي عن الناتج المحتمل خلال مدّة من الزمن [2] . ويسمى الفرق بين الناتج الفعلي والناتج المتوقع بفجوة الناتج (Output gap) ، وفجوة الناتج هي نسبة الناتج المحلي الاجمالي الفعلي مطروح منه الناتج المحلي الاجمالي المتوقع مقسوما على الناتج المحلي المتوقع ، وتحسب فجوة الناتج وفق الصيغة الاتية :

$$output\ Gap = \frac{GDP_{actual} - GDP_{potential}}{GDP_{potential}} \dots\dots\dots (1-51)$$

فاذا كان ناتج الفرق بين الناتج المحلي الفعلي والمتوقع موجباً تسمى بالفجوة التضخمية وتشير إلى ان نمو الطلب الكلي يفوق نمو العرض الكلي ويخلق الضغوط التضخمية ، اما اذا كان ناتج الفرق سالباً فتسمى بالفجوة الانكماشية وهي تشير إلى ان نمو العرض الكلي يفوق نمو الطلب الكلي [3] . ويختلف النموذج الكلاسيكي عن الكينزي من حيث ان النموذج الكلاسيكي يرى ان الاقتصاد دائما عند مستوى التشغيل الكامل اي لاتوجد فجوة ناتج ، اما النموذج الكينزي فانه يرى ان الاقتصاد قد لا يكون عند مستوى التشغيل الكامل و من ثم يصبح هناك فرق بين الناتج المتوقع والفعلي . كما يرى ان نمو الناتج المحتمل يتطلب ان تكون عملية التطور التكنولجي سلسة نسبيا ، بالاضافة إلى ذلك فان الصدمات الحقيقية مثل الزيادة المفاجئة باسعار النفط العالمية قد تتسبب بتحولات في الناتج المتوقع ، والشكل البياني (8) يوضح اثر صدمات العرض الكلي السلبية على الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي على الاستقرار الكلي حيث انتقال منحنى العرض الكلي إلى اليسار يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي الفعلي وابتعاده عن الناتج المحلي الاجمالي المتوقع مما يخلق فجوة في الناتج وكلما تراجع العرض الكلي اكثر كلما كبرت فجوة الناتج وارتفع المستوى العام للاسعار وهذا بدوره سوف يجعل الاقتصاد غير مستقراً [4].

(1)Iris Claus,Paul Conway , Alasdair Scott, Theout put Gap : measurement ,comparisons assessment , Reserve Bank of New Zealand, New Zealand ,No .44, 2000, p9.

(2)جيمس جوارتيني ، ريجارداستورب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص ، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن ، عبد العظيم محمد ، مصدر سابق ، ص212..

(3)Richard G. Lipsey," Economics" , (Eleventh ed.). Oxford University Press. Chrystal, Alec,U.K, (2007). p. 423.

(4)David Andolfatto," Macroeconomic Theory andPolicy", op,cit ,p 199.

شكل (8) تغير العرض الكلي (AS)واثره على الناتج المحلي الاجمالي والاسعار

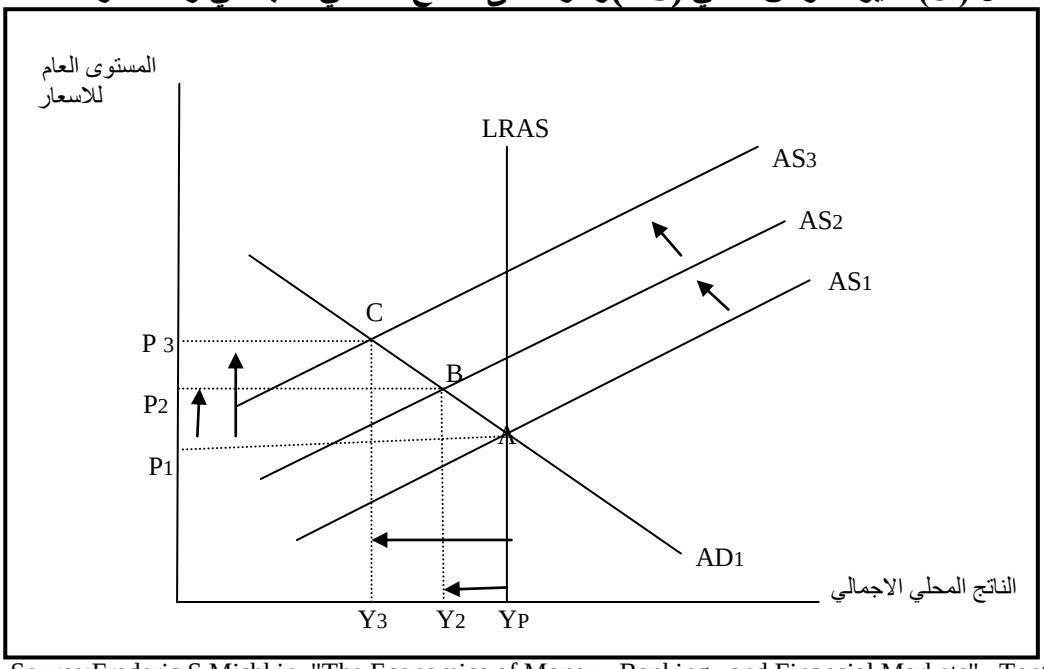

Source:Frederic S.Mishkin ,"The Economics of Money , Banking , and Financial Markets" , Tenth Edition ,McGraw Hill,Americas,New York,2013, p652.

ان لوجود فجوة كبيرة بين الناتج المحلي الاجمالي الفعلي والناتج المحلي الاجمالي المتوقع أثار اقتصادية (**Economic effects**) كبيرة يمكن تلخيصها فيما يأتي [1]:

أ – كلما كَبُرت فجوة الناتج كان اثرها كبيرا على سوق العمل حيث تزداد فجوة البطالة مما يجعل اداء سوق العمل مخيبا وتصبح هناك موارد معطلة .

ب – يـ ؤدي استمرار وجود فجوة الناتج إلى الحاق المزيد من الضرر على امكانات الاقتصاد على المدى الطويل من خلال مايسمى بـ (أثار التباطؤ) ويصبح العمال ورأس المال خاملان لفترات طويلة لان الاقتصاد يعمل دون مستواه ويمكن بسبب ذلك ان يتسبب بالضرر على العمال والاقتصاد عموما في الامد الطويل ، كما ان ضعف الاقتصاد يمكن ان يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات في المجالات التي تؤتي ثمارها في الاجل الطويل مثل التعليم ، والبحث والتطوير وغيرها والتي من المرجح انخفاضها ان يضعف امكانات الاقتصاد في الاجل الطويل .

جـ – فجوة الناتج الكبيرة تكون لها اثار اً على المالية العامة، لان انخفاض المستوى الاقتصادي وضعف انتاجية العمل من شأنه ان يخفض الضرائب نتيجة انخفاض دخول العمال ، فضلا عن

(1) Josh Bivens; Kathryn Edwards. "Cheaper Than You Think: Why Smart Efforts to Spur Jobs Cost Less Than Advertised" Economic Policy Institute. Retrieved 14 November 2013

ذلك فان ارتفاع معدلات البطالة يزيد الانفاق العام على برامج شبكة الحماية الاجتماعية ، ونتيجة انخفاض الضرائب وزيادة الانفاق العام يؤدي إلى تفاقم عجز الموازنة العامة .

2 : النمو الاقتصادي (Economic Growth)

يعد النمو الاقتصادي ذو اهمية بالغة في الارتفاع بمستوى الناتج والدخل ورفع مستوى المعيشة (Standard Of Living) للدول . فهو من الاهداف الاساسية للسياسة الاقتصادية الكلية وخاصة السياسة النقدية بل ومن اهم مواضيع العصر التي تتطلب الوقوف عليها ، قبل قيام الثورة الصناعية التي شهدها العالم لم يكن هناك اهتمام بشكل واضح بموضوع النمو الاقتصادي حيث كانت الحياة تتسم بالبساطة فكان المجتمع يكرس معظم موارده الاقتصادية لانتاج الحاجات الاساسية المتمثلة بالغذاء والملبس والمسكن وغيرها من الحاجات الاساسية للعيش الا انه بعد قيام الثورة الصناعية بدأ يأخذ النمو الاقتصادي حيزاً كبيراً لمعرفة مدى تطور الدول [1] . ويعرف النمو الاقتصادي بانه الزيادة في القيمة السوقية المعدلة بحسب التضخم للسلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد مع مرور الزمن ، اي الناتج القومي الاجمالي الحقيقي او الناتج المحلي الاجمالي بين مدتين [2] . كما يمكن وصفه بانه ارتفاع معدل الدخل الفردي والذي هو عبارة عن الناتج القومي الحقيقي مقسوم على عدد السكان [3]كما يعرف ايضاً بانه الزيادات المضطردة الطويلة الاجل التي تحصل في نصيب الفرد من الدخل القومي. وهذا يعني انه اذا زاد الدخل فان هذه الزيادة ينبغي ان تكون اسرع من الزيادة في عدد السكان بغية ان يتحقق النمو [4] .ومن التعاريف السابقة للنمو الاقتصادي نلاحظ ان النمو هو عملية تغيير في مقادير تتسم بكونها مقادير اقتصادية وعبر مدة زمنية طويلة نسبيا وعليه فإن النمو الاقتصادي يتصف بثلاث خصائص وهي[5]:

أ –ان النمو الاقتصادي عملية تتصف بالاستمرارية على مدى زمني طويل نسبيا.

ب يشمل النمو الاقتصادي تغيراً في مقادير تتصف بكونها مقادير اقتصادية .

(1) Charles Siegel , The End of Economic Growth ,published by the preservation Institute,Berkeley K 2006, p 5.

(2) statistics on the Growth of the Global Gross Domestic product (GDP) from 2003 to 2013 , IMF, USA, october 2012.

(3)http://www.data.albankaldawli.org

(4) مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد ابراهيم منصور، مراجعة عبد الفتاح عبد الرحمن، مصدر سابق 1999، ص 455.

(5) د. عبد المنعم السيد علي، مدخل في علم الاقتصاد، مبادئ الاقتصاد الكلي، مطابع جامعة الموصل، 1984، ص 372.

ت يتصف النمو الاقتصادي بكونه ديناميكياً في طبيعته، لأنه يحدث خلال الزمن .

ان تحقيق النمو الاقتصادي يمكن ان يعتمد على العديد من الاستراتيجيات وعلى الرغم من اختلاف استخدام تلك الاستراتيجيات في تحقيقه بين الدول الا ان جميع الدول تشترك في سمات عامة والتي اعتبرها الاقتصاديون هي محددات او عوامل للنمو الاقتصادي بغض النظر عن كون الدولة غنية او فقيرة وهذه العوامل هي[1]:

أ –الموارد البشرية (Human resources):

يعتقد العديد من الاقتصاديين ان لجودة عنصر العمل المتضمنة بمهارات ومعرفة وتنظيم القوى العاملة هي من اهم عوامل تحقيق النمو الاقتصادي فقد تمتلك الدولة من خلال عملية شراء المعدات المتطورة إلا انها في الوقت نفسه لا تمتلك اليد العاملة الماهرة التي تستخدم تلك السلع الرأسمالية ، لذا فإن التحسينات التي طرأت على التعليم والصحة والتنظيم والأدارة ادت إلى زيادة انتاجية عنصر العمل بصورة كبيرة .

ب – الموارد الطبيعية (Natural resources):

وتتمثل اهم الموارد الطبيعية بالاراضي الزراعية والموارد في باطن الارض كالنفط والغاز الطبيعي والغابات والثروات المعدنية ويمكن لوفرة الموارد الطبيعية ان تسهم في النمو الاقتصادي، الا ان الموارد الطبيعية وحدها لا تكفي لتحقيق النمو الاقتصادي فالعديد من الدول النامية تمتلك موارد طبيعية وفيرة إلا انها لا تحقق نمواً اقتصادياً مرتفعاً علاوة على ان هناك دولاً تفتقر إلى الموارد الطبيعية كاليابان إلا انها نجحت في تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي.

ت –رأس المال (Capital) :

يشمل رأس المال الطرق ومحطات توليد الطاقة وجميع المعدات المستخدمة في العملية الانتاجية إلى جانب المخزون من البضائع، ان توفر العمالة وحدها لا يكفي لتحقيق النمو الاقتصادي فهذه الاعداد من العمال يحتاجون إلى توفير المعدات الرأسمالية الازمة للعملية الانتاجية بالاضافة إلى توفير البنى التحتية ومد الطرق وانشاء محطات للطاقة التي من شانها ان تؤدي إلى تطوير القطاع الصناعي وان عملية توفير راس المال اللازم ترتبط بقدرة البلدعلى الادخار ويمكن تعويض النقص في الادخار بالتضحية بالاستهلاك الحالي او القدرة على

(1) ساموبلسن،نودرهاوس،علم الاقتصاد، مصدر سابق ، ص587.

الحصول على القروض التي تعتمد على قدرة البلد على الادخار المستقبلي كما ان البلدان التي تعيش بالقرب من مستوى الكفاف يصعب على سكانها الاستغناء عن الاستهلاك الحالي وهذا يفسر انخفاض مستوى الادخار في البلدان الاكثر فقرا [1].

ث – **التكنولوجيا والابتكارات (Tecnology & innovations) :**

تعرف التكنولوجيا بانها طرق الجمع بين عوامل الانتاج من خلال استخدام تقنيات الادارة الجديدة والاكتشافات العلمية وتحسين التكنولوجيا القائمة تعد التكنولوجيا عاملاً مهماً لعملية النمو الاقتصادي فضلا عن إلى العوامل الاخرى إذ إنّ التقدم التكنولوجي يسمح بانتاج سلع وخدمات اكثر بقدر معين من الموارد ومن ثم يزيد معدل النمو ويعتمد التغير التكنولوجي على طبيعة المجتمع فالسكان الاكثر تعليما يزيدون من امكانية التقدم التكنولوجي فالتعليم يعطي للبلدان الصناعية ميزة يتفوقون بها على البلدان النامية في استحداث وتنفيذ الابتكارات كما ان البلدان الصناعية تنفق نسبة 2–3% من ناتجها القومي على البحث والتطوير في الوقت الذي لايمكن للبلدان النامية ان توفر مثل هذه الاموال لتنفقها على البحث والتطوير الذي من شأنه ان يزيد التقدم التكنولوجي [2].

ويمكن الحصول على النمو الاقتصادي من خلال طريقتين وهما:

أ – يتم الحصول على النمو الاقتصادي من خلال تحديد معدلات نمو الناتج القومي الاجمالي الحقيقي او الناتج القومي الصافي. ولحساب النسبة المئوية للتغير في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لاكثر من سنة يتم تقسيم التغيير في الناتج المحلي الاجمالي على قيمة الناتج المحلي الاجمالي للسنة السابقة ويدعى بالنمو البسيط [3] .

النسبة المئوية للتغير في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي GDP = (تغيير في GDP/ قيمة GDP في السنة السابقة) X 100 اي أن :

$$G = \frac{GDP_t - GDP_{t-1}}{GDP_{t-1}} \times 100 \ldots\ldots (1-52)$$

(1)Michael Melvin,William Boyes, Principles of Macroeconomics south –western ,cengage Learning ,USA, 2011,p 366.
(2)Michael Melvin ,William Boyes ,Principles of Macroeconomics , op,cit,p 366.
(3) Michael Melvin ,William Boyes ,Principles of Macroeconomics ,op,cit ,p 359.

حيث G تشير إلى معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي او النسبة المئوية للتغير في GDP_t ب يتم الحصول على النمو الاقتصادي من خلال استخدام معدل نمو الناتج القومي للفرد الواحد ويمكن احتساب معدل الناتج القومي للفرد بواسطة المعادلة [1]:

معدل التغيرفي الناتج القومي للفرد = الناتج القومي الاجمالي الحقيقي / عدد السكان.....(1-53)

وتستخدم الطريقة الاولى في قياس توسع الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومي. أما الطريقة الثانية فهي مناسبة للتعبير عن تطور مستوى المعيشة المادي للفرد في اي بلد. فاذا كان معدل نمو الناتج اكبر من معدل نمو السكان كان معدل الناتج القومي الفردي أكبر ويطلق على الفرق بين معدل نمو الناتج القومي ومعدل نمو السكان بالنمو الصافي ويستفاد من معرفة النمو الصافي في تحديد المدّة الزمنية اللازمة لمضاعفة الناتج القومي. وهناك طريقة بسيطة يمكن استخدامها للوصول إلى تقديرات عن عدد السنوات اللازمة لمضاعفة الناتج القومي في حال عدم توفر الجداول الاحصائية الخاصة بمعدلات النمو المركب وتدعى هذه الطريقة بـ (قاعدة ال 72)* وللحصول على الوقت اللازم الذي يستغرقه الناتج لكي يتضاعف من خلال المعادلة [2]:

الوقت اللازم للمضاعفة = 72/معدل النمو السنوي .....(1-54)

ان تعريف النمو الاقتصادي لا يوضح مدى التحسن في مستوى الرفاه الاقتصادي إذ يمكن للبلد ان يحقق نمواً ايجابياً في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ألاّ أن معدلات نمو سكانه كانت اعلى من نمو ناتجه وبالتالي ستنخفض حصة كل فرد من الناتج مما يؤثر على مستوى رفاهيته، لذا نلاحظ ان الاقتصاديين يحاولون ان يربطوا معدلات نمو الناتج مع التغيرات في السكان ، وعليه فانه من اجل تحقيق نمو اقتصادي يجب زيادة انتاج السلع والخدمات في اي بلد بشكل اسرع من الزيادة في عدد سكانه [3].

(1)http://www.data.albankaldawli.org

* قاعدة (72) هي طريقة قديمة جدا وأول من تحدث بها هو عالم رياضيات إيطالي يدعى لوكا دي باتشيولي (1445–1514) تستخدم لمعرفة الوقت اللازم لمضاعفة الناتج.

(2)David Andolfatto ,"Macroeconomic Theory and Policy", op.cit,p 12

(3)Michael Melvin ,William Boyes ,Principles of Macroeconomics , op.cit,p 360.

شكل (9) العلاقة بين النمو الاقتصادي والزمن

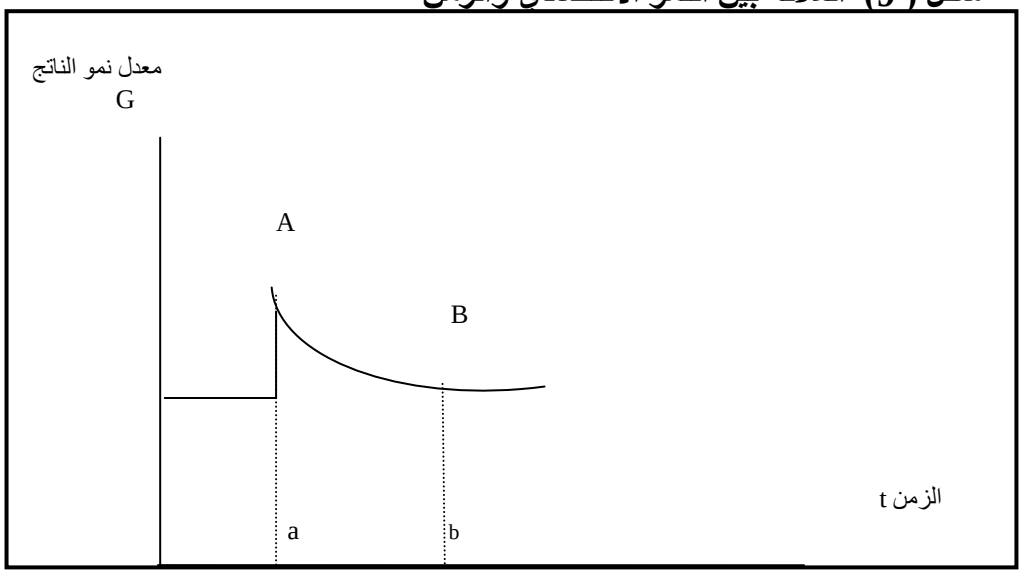

Source: Richard T.Froyen , Macroeconomics Theories and Policies , Ninth Edition , Person Education ,Inc.,Upper saddle River , New Jersy , 2009,p416

ففي النقطة (A)معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي اكبر من معدل نموه في النقطة (B) الامر الذي يشير إلى ان مستوى الرفاه الاقتصادي افضل في النقطة(A) عما هو عليه في النقطة (B) اي ان مستوى المعيشة في النقطة Aافضل من النقطة B مع مراعاة معدل نمو السكان .

3: التضخم (Inflation)

يعد التضخم احد المتغيرات الاقتصادية الكلية المهمة ، لانه مؤشر على مدى فاعلية السياسيتين النقدية والمالية في الاقتصاد ، أضف إلى ذلك دوره الفاعل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي . ويمكن تعريف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للاسعار خلال مدّة معينة من الزمن او الزيادة في تكاليف المعيشة ولا يشير إلى ارتفاع اسعار سلعة واحدة بالنسبة إلى الاسعار الاخرى [1] .ويعرف ايضا بانه الزيادة المستمرة في المستوى العام لاسعار السلع والخدمات في الاقتصاد على مدى مدّة من الزمن . لذلك فانه عندما يرتفع المستوى العام للاسعار فان كل وحدة من العملة سوف تشتري اقل من السلع والخدمات ،

(1)Ceyda Oner , What Is Inflation ? ,Finance & Development March 2010 , p44.

ونتيجة لذلك فإن التضخم يعكس انخفاض في القوة الشرائية للنقود اي فقدان القيمة الحقيقية لها كوسيط للتبادل في الاقتصاد [1]. وهناك ثلاثة مصادر متعلقة بقياس التغيرات في المستوى العام للاسعار وهي [2]:

أ – الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) :

ويعرف بالرقم القياسي لنفقات المعيشة وتعتمد هذه الطريقة على أسعار العديد من السلع والخدمات وحصة كل منها في ميزانية الاسرة ، ولقياس متوسط تكلفة معيشة المستهلك تقوم الحكومة باجراء مسوحات للاسر لتحديد سلة من السلع تم شراؤها عادة مع مرور الوقت وتثبيت تكلفة شراء هذه السلة ، والتضخم وفق هذه الطريقة هة النسبة المئوية للتغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك مع مرور الوقت ، ويمكن قياس الرقم القياسي لأسعار المستهلك من خلال المعادلة الاتية :

$$CPI = \frac{P_{t-1} - P_t}{P_{t-1}} \times 100 \dots\dots\dots (1-55)$$

حيث ان P_{t-1} : الاسعار في سنة الاساس

P_t : الاسعار في سنة المقارنة

ب – الرقم القياسي لأسعار المنتج :

وتقيس هذه الطريقة اسعار السلع عند المراحل المختلفة للانتاج ، وهو يقيس متوسط التغيرات في اسعار المنتجين المحليين التي وردت عن انتاجهم ، ويأخذ على هذه الطريقة بأنها تتأثر بالاعانات التي تقدمها الحكومة للمنتجين وقرارات تحديد الاسعار وعدم تأثرها بالاختلاف في نوع السلعة واسلوب الانتاج والتطورات التقنية ، زد على ذلك فهو لا يتناول العديد من السلع التي تؤثر في القدرة الشرائية للافراد كذلك لا يتناول اسعار الوقود والزيوت والمشتقات النفطية الاخرى.

جـ – معامل انكماش الناتج المحلي الاجمالي (GDP deflator):

وهو مقياس لأسعار جميع السلع والخدمات المدرجة في الناتج المحلي الاجمالي (GDP) ، ويعد معامل انكماش الناتج المحلي الاجمالي أكثر حداثة من سلة مؤشر أسعار المستهلك

(1)Why price stability ? Centeral Bank of Iceland , Accessed on September , 11, Iceland 2008.

(2) انظر في ذلك:

-Kiley, Michael J..Estimating the common trend rate of inflation for consumer prices and consumer prices excluding food and energy prices ,Finance and Economic Discussion Series (Federal Reserve Board)., USA, Retrieved May 13.2015.

الثابتة. ويعرف معامل الانكماش بأنه الناتج المحلي الأسمي مقسوم على الناتج المحلي الحقيقي :

$$\text{GDP Deflator} = \frac{Nominal\ GDP}{\text{Real GDP}} \dots\dots\dots\dots\dots (1-56)$$

ان اسباب نشوء التضخم عديدة ومتنوعة منها ما يرجع إلى اسباب اقتصادية داخلية ومنها ما يكون مستورد من الخارج بسبب الارتباط بالاقتصاد العالمي . كما ان التضخم ظاهرة اقتصادية تظهر في اوقات الازمات الاقتصادية عندما لاتكون هناك ثقة بالحكومة ا وان الحكومة تحاول معالجة العجز في الموازنة العامة من خلال الافراط في الاصدار النقدي الجديد ، وهذا من شأنه ان يرفع المستوى العام للأسعار لان الزيادة في عرض النقد عندما لاتكون متزامنه مع زيادة في الطاقة الانتاجية فان أرتفاع المستوى العام للأسعار لا مفر منه . وهناك نظريتان رئيستان تفسران اسباب نشوء التضخم الاقتصادي وهما [1]:

أ – التضخم الناشئ عن جذب الطلب (Inflation caused by demand pull) :

وفق هذه النظرية فان التضخم يحدث نتيجة الزيادة في الطلب الكلي بسرعة تفوق الزيادة الحاصلة في العرض الكلي ، وهناك اسباب مختلفة تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بسرعة اكبر من العرض الكلي فقد ينتج التضخم من الزيادة السريعة في عرض النقد ، فإذا ازداد العرض الأسمي للنقود فان الطلب الكلي سوف يزداد . وبما ان العرض الكلي مقيد بعوامل الانتاج مثل معدلات التراكم الرأسمالي والتقدم التقني ، لذا فإن الزيادة في الطلب الكلي قد تتسبب في الزيادة في المستوى العام للأسعار . كما ان التضخم الناشئ عن جذب الطلب ممكن ان يحدث بسبب عوامل اخرى كارتفاع معدل الانفاق الحكومي أو نتيجة تخفيضات ضريبية متعاقبة . ومع ذلك فان الاقتصاديين يتفقون على ان التضخم لايمكن ان يستمر بشكل غير محدد من دون الزيادة في عرض النقود . والشكل (10) يوضح كيف يحدث التضخم الناشئ عن جذب الطلب حيث نلاحظ ان الطلب الكلي (AD) يزداد بسرعة اكبر من العرض الكلي (AS) ، نلاحظ ان االطلب الكلي (AD_0) يساوي العرض الكلي($SRAS_0$) وعليه فإن السعر التوازني لهما هو(P_0) . فاذا زاد الطلب الكلي إلى (AD_1) وانخفض العرض الكلي إلى ($SRAS_1$) فإن المستوى العام للأسعار سوف يرتفع إلى (P_1) .

(1)Central Bank of Trinidad and Tobago, Public Education Pamphlet Series No.2 , July 2006 ,p2.

شكل (10) التضخم الناشئ عن جذب الطلب

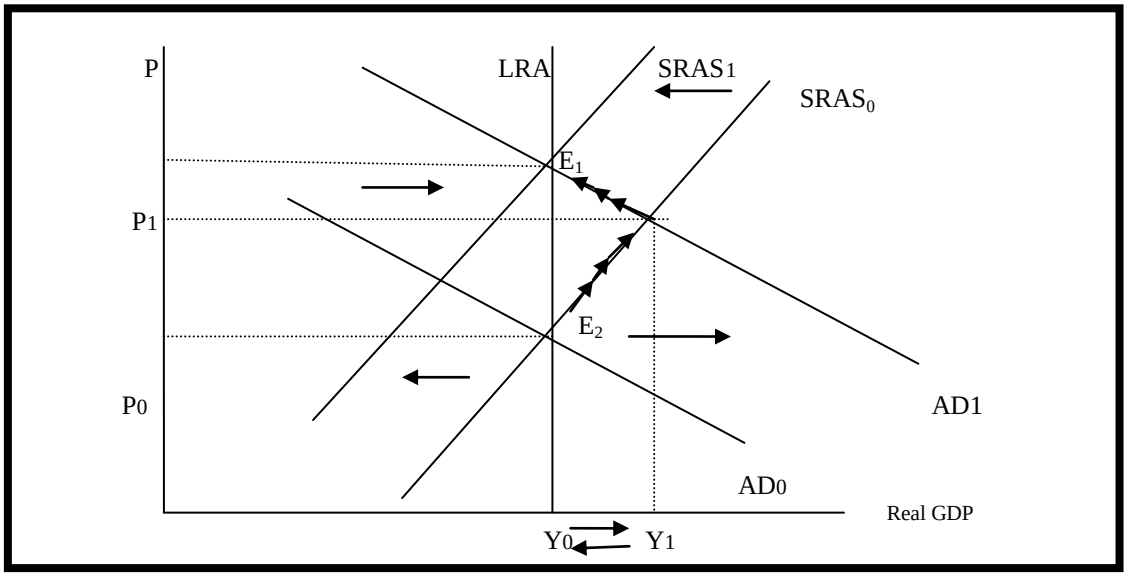

Source: Joseph G.Nellis , David Parker , " Principles of Macroeconomics" , Pearson Education Limited , London , 2004,p264

ب – التضخم الناشيء بدفع الكلفة (Inflation emerging cost push) :

تبعا لهذه النظرية يرجع سبب نشوء التضخم إلى التصرفات الاحتكارية لبعض الجماعات مثل نقابات العمال والمنشآت القائمة في المجتمع ، حيث يحدث التضخم بسبب الضغوط التي تمارسها نقابات العمال لزيادة الاجور النقدية بسرعة اكبر من الزيادة التي تحدث في الظروف الاعتيادية ويسمى بالتضخم الناشئ عن ارتفاع الاجور ، كما ينشأ التضخم بسبب الممارسات الاحتكارية للمدراء الذين يرفعون الاسعار حتى في غياب الزيادة في الطلب او ارتفاع النفقات ويسمى بالتضخم الناشئ عن زيادة الارباح . الشكل (11) يوضح التضخم الناشئ بسبب دفع النفقة ، ولنفترض ان النقابات نجحت في زيادة الاجور من خلال المساومة الجماعية بشكل يفوق الزيادة التي تقررها قوى السوق ، بحيث ان هذه الزيادة كفيلة لزيادة متوسط الاجور النقدية في الاقتصاد القومي ، ولتوضيح ذلك نفترض ان الطلب الكلي هو (AD_1) ، وان العرض الكلي(AS_1) مع افتراض جمود الاجور النقدية ، وعلى ذلك يكون مستوى التضخم عند (π) والناتج (Y^p). ولنفترض ان نقابات العمال لم تكتفي بتلك الزيادة في الاجور ودفعت الاجور النقدية إلى مستوى اعلى جديد ونتيجة لذلك سوف ينتقل منحنى العرض الكلي إلى (AS_2) . ومع افتراض ثبات الطلب الكلي فان مستوى التضخم الجديد (π_1) وهو اعلى من مستوى التضخم (π) ونستنتج من ذلك انه اذا زادت الاجور النقدية في ظل الظروف المبينة فإن المستوى العام للاسعار سيرتفع . وعند انخفاض العرض الكلي فإن العمالة والناتج ينخفضان ايضا .

شكل (11) التضخم الناشئ بدفع النفقة

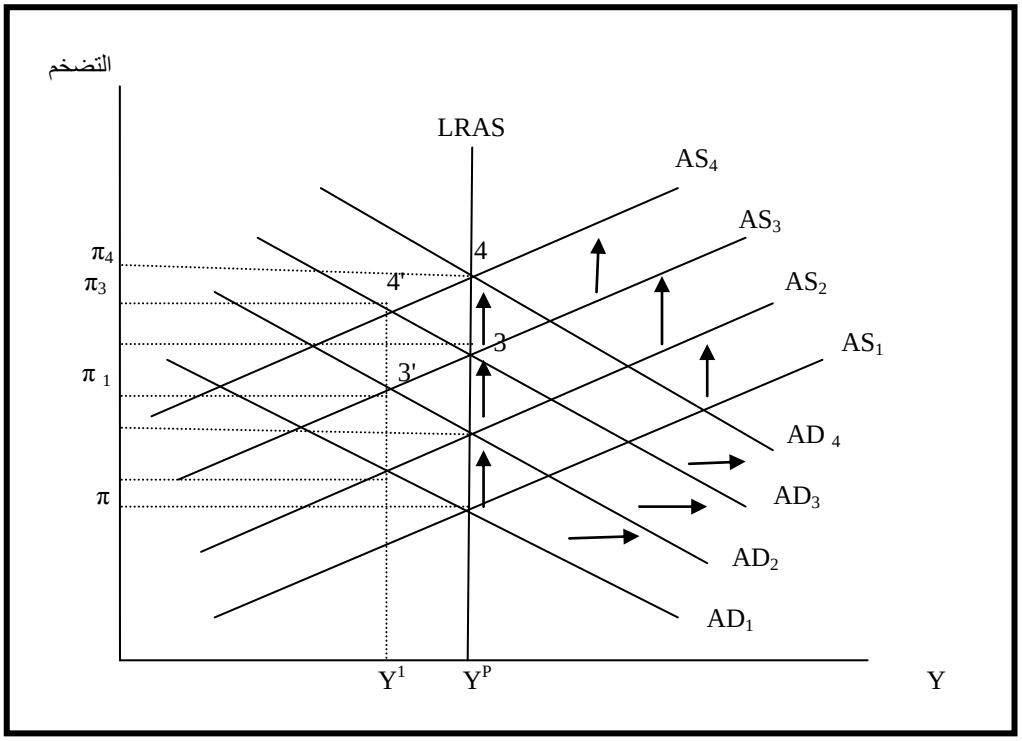

Source:Frederic S.Mishkin ,"The Economics of Money , Banking , and Financial Markets" , Tenth Edition ,McGraw Hill,Americas,New York,2013, p636.

بعد ان عرفنا مفهوم التضخم واسبابه بقي علينا ان نوضح الاثار الاقتصادية للتضخم وهل أثار التضخم متشابه ة ام مختلفة عندما يكون التضخم متوقع اً ام لا . فالتضخم غير المتوقع يشير إلى الزيادات غير المتوقعة في المستوى العام للأسعار او تكون اكبر من مما كان الافراد قد توقعوه ، اما التضخم المتوقع فهو يشير إلى الزيادات المتوقعة في المستوى العام للأسعار ، لذلك فان الاثار الاقتصادية ستكون مختلفة تبعا إلى نوع التضخم هل هو متوقع أم غير متوقع وفيما يأتي توضيح أثار كل نوع [1]:

أ – أثار التضخم غير المتوقع (Effects of inflation are unexpected):

عندما يعاني الاقتصاد من التضخم غير المتوقع تحدث اعادة توزيع للدخل الحقيقي . وفي هذه الحالة يكسب بعض الافراد حيث ستزيد دخولهم النقدية بمعدل اكبر من معدل ارتفاع

(1)Marc Labonte ," Inflaion : Causes , Cost and Current Status ", Congressional Research Service , July 2011,p 5-7 .

وللمزيد من التفاصيل :

- مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد ابراهيم منصور، مراجعة عبد الفتاح عبد الرحمن، مصدر سابق ، ص 367-374 .

- Robin Grier, Kevin B. Grier, On the real effects of inflation and inflation uncertainty in Mexico, Journal of Development Economics 80 (2006) 478 – 500,2006.

الاسعار . بينما سيخسر آخرون عندما تزيد دخولهم النقدية بمعدل اقل من معدل ارتفاع الاسعار . كما انه في حالة التضخم غير المتوقع سيحدث اعادة توزيع للثروة ، فالثروة سيعاد توزيعها من الافراد الذين سترتفع أسعار أصولهم بسرعة أقل إلى أولئك الذين ترتفع أسعار أصولهم بسرعة أكبر ، إذ ان سعر بعض الأصول قد يزداد بسرعة أكبر من المستوى العام للأسعار ، وبذلك سيستفيد ملاك هذه الأصول من التضخم ، وبالعكس سيخسر ملاك الأصول التي قد تزداد أسعارها بسرعة أقل من المستوى العام للأسعار من جراء التضخم . كما انه في حالة التضخم غير المتوقع يعاد توزيع الثروة من الدائنين إلى المدينين ، فاذا حدث التضخم فان القيمة الأسمية للأصول العينية تزداد عادة ،اما الدين النقدي فانه لابد من ايفاءه بقيمته الأسمية فورا او عند تاريخ معين في المستقبل .ويتضمن الدين النقدي الالتزامات الخاصة بالرهون العقارية والقروض الشخصية . ان اسباب الكسب والخسارة في هذه الحالة تحدث نتيجة ان التضخم يخفض القيمة الحقيقية لكل من الاصول والخصوم النقدية يكون تأثير التضخم على الخصوم مهيمن عليه الكسب لانه يعد مدينا صافيا ، في حين تأثير التضخم على الاصول يكون مهيمن عليه الخسارة لانه دائن صافي .

ب – أثار التضخم المتوقع (Effects of inflation are expected):

في حالة التضخم المتوقع يكون اعادة توزيع الدخل والثروة عند حدها الادنى على العكس من حالة التضخم غير المتوقع . إذ انه عندما يحدث التضخم يأخذ الافراد في تعديل توقعاتهم عن الاسعار ، ويفعلون ذلك لحماية انفسهم من أثار التضخم ، حيث ستبحث قوة العمل عن اتفاقيات تتضمن زيادة في الاجور لتعوضهم عن الأرتفاع في المستوى العام للأسعار وفي الوقت نفسه فان الادارة سوف توقع مثل هذه الاتفاقيات مادامت تتوقع زيادة في أسعار منتجاتها . ومع ذلك فانه قد يحدث نوع من اعادة التوزيع في الاجل القصير بسبب وجود ترتيبات تعاقدية عن الاجور و المنح . كما انه مع التضخم المتوقع ترتفع أسعار الفائدة الأسمية التي هي عبارة عن أسعار الفائدة الحقيقية مضاف إليها المعدل المتوقع للتضخم . وعند السعر الجديد للفائدة نجد الافراد يرغبون في ان يقرضوا برغم انهم يتوقعون التضخم لان سعر الفائدة الاعلى سيعوضهم عن الخسارة في القوة الشرائية للنقود ، كما ان الافراد سيرغبون في الاقتراض عند هذا السعر لانهم يتوقعون ان دحلهم الأسمي سيجاري التضخم إلى الحد الذي يجعل عبء الدين لن يكون اكبر من ذي قبل . ونلاحظ هنا ان ارتفاع سعر الفائدة سيؤدي إلى اعادة توزيع الثروة من

الدائنين إلى المدينين عند الحد الادنى له . الا انه قد يحصل اعادة التوزيع للثروة في الاجل القصير بسبب الديون التي تمت قبل الزيادة في سعر الفائدة الأسمي .

جـ - أثار التضخم على الحكومة (Effects of inflation on the government):

يؤثر التضخم على الحكومة ايجابيا بطريقتين : فالحكومة تعد مدين اً صافياً ، ومع التضخم يعاد توزيع الثروة من الدائنين الصافين إلى المدينين الصافين ، كما ان الحكومة سوف تستفيد من الضرائب لان نظام الضرائب على الدخول الشخصية مبني على الدخل الأسمي وليس العيني ، فحتى اذا كان الدخل الأسمي يجاري الزيادة في مستوى الاسعار فان الدخل الحقيقي بعد فرض الضرائب ينخفض وبالتالي يجد الممولون أنفسهم في شرائح ضريبية حدية اعلى . وعليه نجد انه في حالة حدوث تضخم يؤول جزء كبير من الدخل الحقيقي إلى الحكومة في صورة ايرادات ضريبية وبذلك فان النتيجة الصافية هي تحويل جزء من الدخل الحقيقي من الافراد إلى الحكومة ، وفي النهاية إلى الافراد الذين يستفادون من الانفاق الحكومي . هذا من ناحية الضرائب على الافراد وبنفس الطريقة سيكون الامر بالنسبة للضرائب على الشركات ، إذ إن الضرائب على الشركات تبنى على الدخل الأسمي وبالتالي فانها قد تثبط الميل للاستثمار ابان مدّة التضخم . حيث ان تحديد الارباح يسمح للمنشآت باقتطاع مخصصات لاهلاك المصانع والادوات ، وبما ان هذه المخصصات تبنى على اساس التكاليف الاصلية وليس تكاليف الاحلال فإن عند حدوث التضخم تكون التكاليف الاصلية اقل من التكلفة الحقيقية لاحلال المصنع والمعدات . ونتيجة لذلك فان المنشآت لن تتمكن من اقتطاع اهلاكها الحقيقي وسوف تكون ارباح الشركات مبالغ فيها . وتؤدي هذه الارباح الاعلى إلى التزامات ضريبية اكبر على المنشأة .

د – التضخم واللايقين (Inflation and uncertainty):

يخلق التضخم حالة من اللايقين الذي يؤثر سلباً على الاقتصاد ، فالتضخم لايحدث بمعدل ثابت . كما انه حالما يزيد معدل التضخم فان ذلك يزيد اللايقين ، وكنتيجة لذلك فان الموارد يعاد تخصيصها من الانتاج إلى التنبؤ بمعدل التضخم ، بالاضافة إلى ذلك سوف يخصص وقت اطول للبحث عن سبل الحماية من التضخم وللمضاربة . وبسبب اللايقين يرفض الشركاء الدخول في تعاقدات طويلة الاجل مما يؤدي إلى خفض الكفاءة المرتبطة بهذه العقود وسوف تحول موارد اضافية من الانتاج حتى يمكن الدخول في مفاوضات تتكرر بشكل مستمر .

4: البطالة (Unemployment)

يعد مفهوم البطالة من المفاهيم التي اخذت اهمية كبيرة في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل . كما انها استحوذت على عناية اصحاب القرارات السياسية . البطالة هي ظاهرة اقتصادية يرجع ظهورها بشكل ملموس إلى فترة أزدهار الصناعة إذ لم تك ن معروفة في المجتمعات الريفية التقليدية ، إذ ان معدل البطالة مؤشرا واضحا للحالة التي يكون عليها اقتصاد ما . وتبعا لمنظمة العمل الدولية يمكن تعريف العاطل عن العمل هو كل شخص قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه وفق الاجر السائد في السوق ولم يحصل عليه . ويتم تصنيف الاشخاص على انهم عاطلون عن العمل اذا [1]:

(أ) لم يكن لديهم عمل وقد بدأوا بالبحث عن عمل خلال المدّة الماضية وهم متاحون للعمل حاليا .

(ب) العمال الذين تم تسريحهم عن العمل سواء شارك او لم يشارك في البحث عن العمل .

(ج) في جميع الحالات الاخرى التي يجب عليهم المشاركة في البحث عن عمل بشكل فعال على الاقل في اسابيع التي تسبق المقابلة ، وسوف يكون متاحا للعمل باستثناء مرض مؤقت .

كما تعرف البطالة إلى انها نسبة الافراد الذين ليس لديهم عمل ولكنهم متاحين للعمل ويبحثون عن الوظائف . ويختلف تعريف القوى العاملة والبطالة تبعا للبلد ، الا ان منظمة العمل الدولية عرفت اجمالي القوى العاملة بانه جميع الافراد الذين يتجاوز عمرهم خمسة عشر عاما والذين يستوفون تعريف منظمة العمل الدولي للسكان النشطين اقتصاديا اي جميع الافراد الذين يمثلون الايدي العاملة المشاركة في انتاج السلع والخدمات خلال مدّة محددة ويشمل ذلك كل من العاملين والعاطلين عن العمل [2]. وعموما لقياس معدل البطالة نستعمل الصيغة الاتية :

$$U=N/CI \times 100\% \quad \text{.....(1-57)}$$

حيث ان ، U: معدل البطالة ، N:عدد العاطلين ، CI:اجمالي القوى العاملة

(1)David Byrne and Eric Strobl , " Defining Unemployment in DevelopingCountries: The Case of Trinidad andTobago" , Centre for Research in Economic Development and International Trade,University of Nottingham , No.01/09, May 2001,p4.

(2)http://www. albankaldawli.org

وتوجد انواع عديدة لظاهرة البطالة ويمكن ان نشير هنا إلى خمسة انواع للبطالة وهي [1]:

أ – البطالة الدورية : ويحدث هذا النوع عندما يكون الاقتصاد في حالة ركود عندما يكون هناك انخفاض في الانتاج والطلب الكلي في الاقتصاد . وفي هذا الوقت تنخفض حاجة اصحاب العمل للعمال لتلبية مستويات اقل من الطلب . وقد يصل الحال إلى غلق بعض الشركات لانها لاتعد مربحة مما يؤدي إلى تسريح العمال ، الا ان هذا النوع من البطالة ينخفض عندما يتحسن الوضع الاقتصادي يزداد الطلب على السلع والخدمات فان اصحاب العمل سوف يزيد طلبهم ايضا على العمالة لتلبية المستويات الجديدة من الطلب على السلع الاستهلاكية .

ب – البطالة الموسمية : وهذا النوع موجود عادة في القطاع الزراعي الذي يتمتع بانتاج موسمي ، حيث انها تكثر عند انتهاء الموسم الزراعي الا انهم يعودون للعمل عندما يبدأ الموسم .

جـ – البطالة الهيكلية : وهذا النوع يشير إلى العمال الذين سرحوا من وظائفهم بسبب التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد ولا سيما التطورات في مجال التكنولوجيا او نتيجة لمستويات جديدة من المهارات اللازمة للقيام بالعملية الانتاجية . ونتيجة هذه التطورات سوف يتغير نوع الطلب على العمالة من عمالة غير ماهرة او مدربة لهكذا تطورات إلى عمالة ماهرة و مدربة .

د – البطالة المقنعة : ويحدث هذا النوع عندما يكون هناك عدد من العمال أكثر من العدد الذي تحتاجه العملية الانتاجية فعلى سبيل المثال يكون هناك عشرة عمال لاتمام مهمة معينة ولكن في حقيقية الامر يمكن اتمام هذه المهمة بسبعة فقط ، ونلاحظ ان الاحصائية المتعلقة بالعمل لاتظهر اي بطالة بين العمال العشرة على الرغم من ان هناك ثلاثة عمال لايسهمون في الانتاج.

هـ – البطالة الاحتكاكية : وهي ظاهرة قصيرة الاجل تنشأ عندما يترك العمال وظائفهم الحالية بحثا عن وظائف ذات اجور اعلى او اكثر جاذبية تجدر الاشارة هنا بان يتعلق بالمدّة التي يترك العمال فيها وظائفهم الحالية حتى يجدوا فرص عمل جديدة لهم . وبمعنى اخر ان هذا النوع ناتج عن صعوبة التلاقي السريع بين الطلب على العمل والمعروض منه في السوق . والشكل (12) يوضح سوق العمل في حالة تناقص الطلب الكلي . حيث ان التناقص في الطلب الكلي من D_1 إلى D_2 يؤدي إلى انخفاض مستوى العمالة من Q_1 إلى Q_2 اذا لم يتناقص الاجر من

(1)Types of Unemployment - Reserve Bank Of Fiji . http://www.rbf.gov

W_1 إلى W_2 حيث ان العمال يتوقعون ان يجدوا فرصة عمل عند الاجر السابق فانهم لن يقبلوا بالاجر المنخفض في البداية وبالتالي تنتج بطالة قدرها (Q_2-Q_1) .

شكل (12) البطالة وتناقص الطلب الكلي (AD)

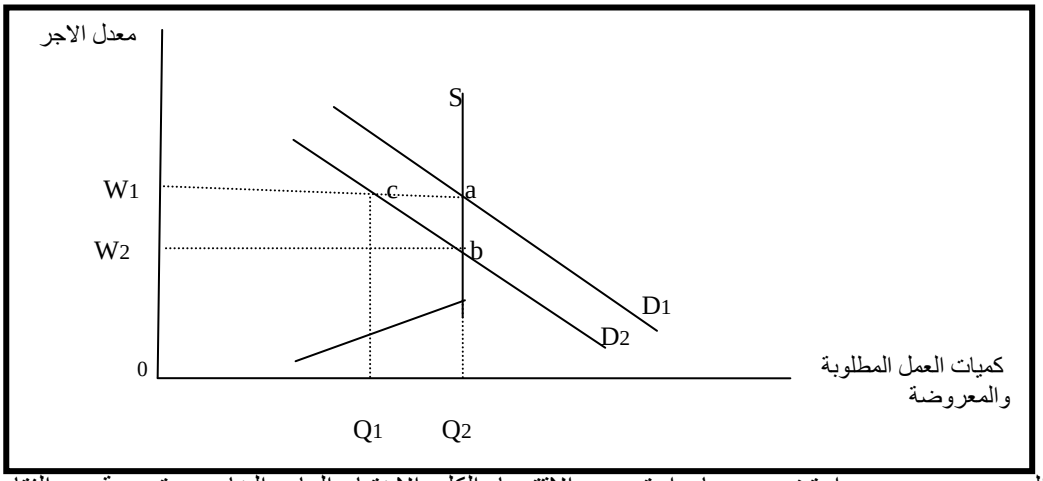

المصدر : جيمس جوارتيني ، ريجارداستورب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص ، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن ، عبد العظيم محمد ، دار المريخ للنشر ، الرياض السعودية ، 1999، ص 205.

بعد ان تعرفنا على مفهوم وانواع البطالة لابد من التعرف على الاثار الاقتصادية للبطالة ،إذ تمثل البطالة أحد التحديات الكبرى التي تواجه بلدان العالم لآثارها الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة ، و يمكن تلخيص هذه الآثار في النقاط الاتية :[1]

أ – الافراد العاطلين عن العمل سيكونون غير قادرين على كسب الدخل و من ثم غير قادرين على الوفاء بالتزاماتهم المالية ، والفشل في دفع اقساط الرهن العقاري او دفع الايجار وقد يؤدي ذلك إلى تشردهم علاوة على امكانية اصابتهم بامراض . تكلفة أخرى للعاطلين عن العمل هي أن نقص الموارد المالية مع المسؤوليات الاجتماعية قد يدفع العمال العاطلين عن العمل لشغل وظائف لا تناسب ومهاراتهم أو السماح لهم باستخدام مواهبهم ، والخوف من فقدان الوظيفة يمكن أن يحفز القلق النفسي. وكذلك القلق، فإنه يمكن أن يسبب الاكتئاب، وانعدام الثقة، وكميات كبيرة من الإجهاد. ويزداد هذا التوتر عندما يواجه العاطلين عن العمل قضايا صحية، وفقر.

ب – نقص في الناتج المحلي الاجمالي بمقدار ما يمكن ان ينتجه العاطلون عن العمل و من ثم فان حجم السلع والخدمات المتوفرة في السوق سيكون اقل مما لو لم يكن الاقتصاد يعاني من البطالة ويزداد هذا النقص مع زيادة حجم البطالة ‘ وسيكون الانتاج ادنى من التشغيل الكامل .

(1)Richard Ashley. "Fact sheet on the impact of unemployment"Virginia Tech, Department of Economics. Retrieved USA, 11 October 2007.

جـ – انخفاض مستوى الانتفاع الامثل من الموارد المتاحة للمجتمع نتيجة تعطل جزء من رأس المال المتمثل بالمعدات والآلات وخطوط الانتاج التي كان يعمل عليها هؤلاء المتعطلون و من ثم فان البطالة ستؤدي إلى الاستخدام غير الكفوء للموارد ومن ثم ستؤثر البطالة على النمو الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية للافراد .

د _ زيادة نفقات الدولة بسبب زيادة حجم تعويضات البطالة التي تدفعها للعاطلين عن العمل ، علاوة على انفاقه على الافراد المتعطلين الذين يفقدون مهاراتهم وموهبتهم في العمل نتيجة عدم ممارستهم له ومن اجل اعادة كفاءتهم إلى المستوى السابق قبل ترك العمل لابد من تدريبهم وتأهيلهم وهذا يعد هدرا للموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع كان من المفترض الافادة منها في اعداد وتأهيل ملاكات جديدة تدخل سوق العمل .

هـ – قد تدفع البطالة الافراد العاطلين عن العمل إلى اتباع أساليب غير مشروعة في الحصول على الدخل وبالتالي سيؤدي ذلك إلى زعزعت الاستقرار الاجتماعي والامني مما يتطلب من الحكومة انفاقاً اكبر لحماية الامن الداخلي .

و – تؤدي البطالة المقنعة إلى تقليل الانتاجية بشكل عام وتردي كفاءة الاداء على الرغم من الزيادة المطلقة في الانتاج التي سوف تبدأ بالتناقص هي الاخرى .

سادسا : ـ العلاقة بين متغيرات الاستقرار الاقتصادي

بعد ان اوضحنا كل من مفهوم الاستقرار الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية الكلية المؤثرة فيه لابد من توضيح العلاقة بين متغيرات الاستقرار الاقتصادي . اذ ان التغيرات التي يمكن ان تحدث في اي متغير من هذه المتغيرات من شأنه ان يجعل الاقتصاد غير مستقرا ويبتعد عن حالة التوازن . وقد قام الاقتصادي أوكن (Okun) بوضع قانون يدعى قانون أوكون (Okun's law) ، حيث يحدد فيه العلاقة بين معدلات البطالة ونمو الناتج المحلي الاجمالي ، ويكون نمط هذه العلاقة ايجابيا اي علاقة طردية بين معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات البطالة. وقد كانت العلاقة الاولى في قانون أوكون توضح كيف يمكن للتغيرات في معدل البطالة من فترة لاخرى ان تغير نمو الناتج الحقيقي ويمكن كتابة العلاقة بالصيغة الاتية [1]:

$$\Delta U=a+b^{*}\ (RGDP).....(\ 1\text{-}58\ )$$

(1)Edward S. Knotek , How Useful is Okun’s Law?,Fedral Reserve Bank , of Kansas City , Economic Review ,USA, Foruth Quarter , 2007 , p75.

حيث ان :ΔU : التغير في معدل البطالة ، *b: معامل أوكون ، RGDP: نمو الناتج الحقيقي ونلاحظ هنا ان الاقتصاد يحتاج عادة إلى نسبة معينة من نمو الناتج للحفاظ على مستوى معين من البطالة . وتتراوح هذه النسبة تقريبا بين 2و3 % نمو الناتج المحلي الاجمالي لخفض 1% من معدلات البطالة . اما العلاقة الثانية بين مستوى البطالة وفجوة بين الناتج المتوقع والناتج الفعلي حيث يرى أوكون يجب ان يكون مستوى البطالة منخفضاً بما فيه الكفاية لانتاج اكبر قدر ممكن من الناتج من دون توليد ضغوط تضخمية ويمكن كتابة العلاقة الثانية بالصيغة الاتية :

$$U=c+d^{*}\ (Y_p-Y).....(1\text{-}59)$$

حيث ان U: معدل البطالة ، (Y_p-Y): فجوة الناتج، *d: معدل البطالة المرتبط بالعمالة الكاملة وقرر أوكون بان معدل البطالة عند مستوى العمالة الكاملة هو 4% .

اما الصيغة الكينزية الجديدة فانها تحاول الاقتراب من اشكال مختزلة للتفاعل بين العرض والطلب الكلي من خلال ربط الانحراف عن اتجاه التضخم بفجوة الانتاج ،من خلال استخدام صدمات العرض الكلي في التحليل ، وتنحصر الصيغة بالتضخم وفجوة الناتج والتضخم المتوقع وصدمات السعر ويمكن كتابة الصيغة كما يأتي :

$$\pi = \pi_e + \gamma(Y-Y_p) + P.....(1\text{-}60)$$

حيث ان π: التضخم ، π_e: التضخم المتوقع ، $(Y-Y_p)$: فجوة الناتج ، P: صدمة سعر

فاذا افترضنا حدوث صدمة طلب كلي ايجابية فان التوازن الاقتصادي سوف ينتقل إلى جهة اليمين بثبات العرض الكلي ويصبح الناتج المحلي الاجمالي الفعلي اكبر من المتوقع وبالتالي سوف يرتفع المستوى العام للاسعار ومع عدم وجود مصداقية للبنك المركزي فان توقع الافراد للتضخم سيكون خاطيء وعليه سوف يتراجع منحنى العرض الكلي إلى الخلف باتجاه اليسار وينتقل التوازن الاقتصادي الكلي إلى نقطة اقل من السابق وبالتالي سيكون الناتج الفعلي اكبر من الناتج المحتمل ولكن اقل من الناتج الفعلي السابق قبل تراجع العرض الكلي . اما اذا حدثت صدمة طلب كلي سلبية سيكون الناتج الفعلي اقل من الناتج المتوقع و نقطة التوازن سوف تنتقل إلى جهة اليسار مع عدم وجود مصداقية بالبنك المركزي فان منحنى العرض الكلي سوف يتراجع إلى الخلف وعليه سوف ينتقل التوازن الجديد إلى اليسار مرة اخرى ويصبح الناتج الفعلي اقل من الناتج المتوقع ومن الناتج الفعلي السابق [1]. والشكل (13) يوضح اثر صدمات الطلب الكلي الايجابية والسلبية على الاستقرار .

(1)Frederic S.Mishkin ,"The Economics of Money , op.cit, p650.

شكل (13) العلاقة بين متغيرات الاستقرار الاقتصادي

صدمة طلب كلي ايجابية

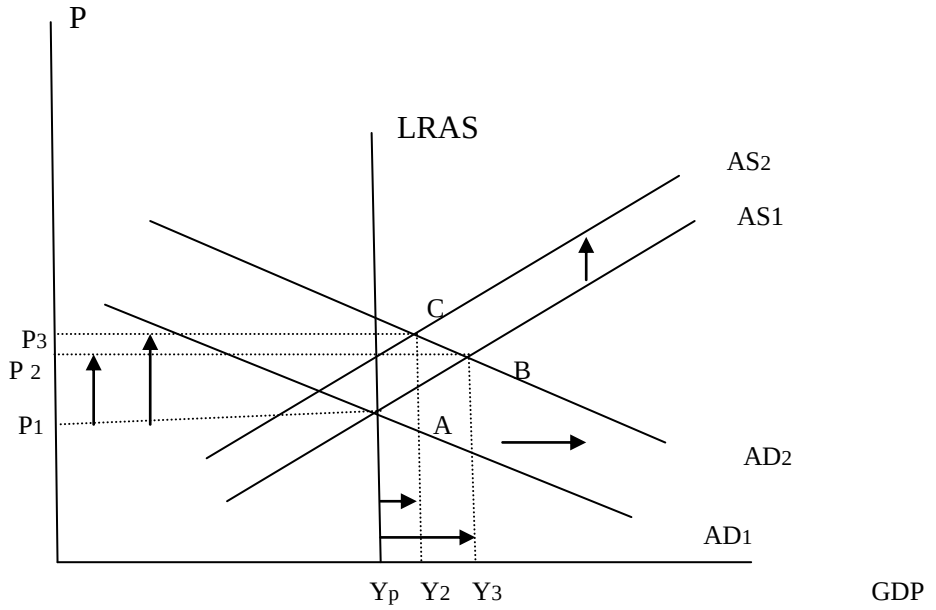

صدمة طلب كلي سلبية

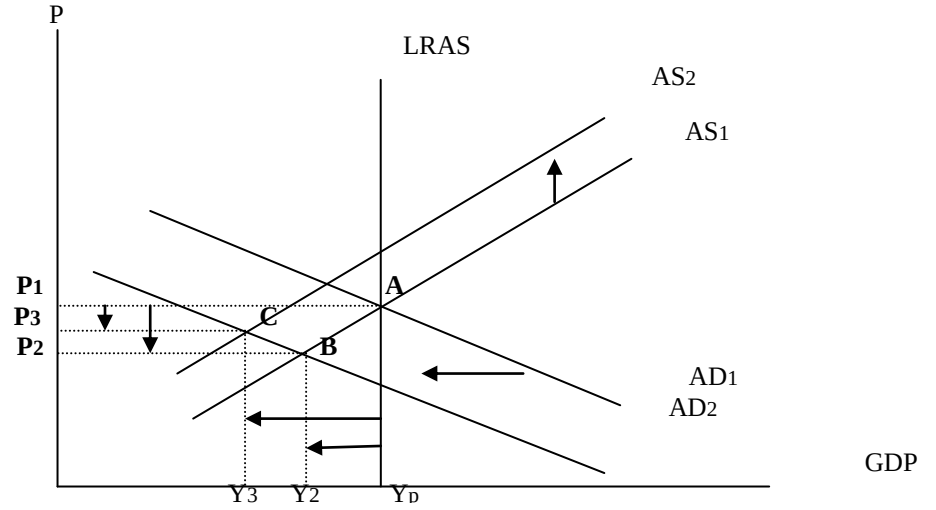

Source: Frederic S.Mishkin ,"The Economics of Money , Banking , and Financial Markets, Eighth Edithon , America, 2007, P 651.

ويلاحظ من الشكل اعلاه انه عن حدوث صدمة طلب كلي ايجابيه اي زيادة في الطلب بثبات العرض الكلي فان الناتج الفعلي سوف يزداد وسوف يزداد المستوى العام للاسعار ايضا ، ولكن اذا تزامن مع ارتفاع الطلب انخفاض في العرض الكلي فان الناتج الفعلي سوف يزداد ايضا لكن دون مستوى الارتفاع بثبات العرض الكلي وسوف يزداد المستوى العام للاسعار اكثر من حالة السابقة . اما في حالة انخفاض الطلب الكلي بثبات العرض الكلي فان الناتج سوف ينخفض الى Y2 والسعر سوف ينخفض الى **P2** ، اما في حالة انخفاض الطلب الكلي مع انخفاض العرض الكلي فان الناتج سوف ينخف الى Y3 وهي اقل من Y2 ومستوى الاسعار سينخفض الى **P3** وهو اعلى من **P2**.

المبحث الثالث
أثر الصدمات النقدية في الاستقرار الاقتصادي

ان التحديات التي تواجه الاستقرار النقدي في عالم اليوم مختلفة ومتجددة، محلية ومعولمة، متوقعة وغير متوقعة، وان الصعوبة هي في تحديد حركة المتغيرات الاقتصادية . و يناقش هذا المبحث تحليل أثر الصدمات النقدية في متغيرات الاستقرار الاقتصادي ، من خلال متابعة الاثار الاقتصادية التي تحصل عند حدوث صدمة نقدية في المتغيرات الاقتصادية الكلية ومن ثم انعكاس ذلك على الاستقرار الاقتصادي . حيث يتم التركيز على العلاقة بين المتغيرات النقدية ومتغيرات الاستقرار الاقتصادي وآلية (Mechanism) انتقال الأثر إلى الاستقرار الاقتصادي عند حدوث صدمات نقدية ايجابية اوسلبية .

اولا :اثر صدمات عرض النقد في الاستقرار الاقتصادي

تعد التقلبات في معدل نمو الرصيد النقدي (Monetary stock) او التغيرات الكبيرة في معدل دورانها سبباً رئيساً بالاضطراب في الكيان الاقتصادي وينتقل اثر التقلبات في معدل نمو عرض النقد إلى النشاط الاقتصادي عبر عدة قنوات يمكن ايجازها بالأتي [1]:

1 – قناة سعر الفائدة (Interest Rate Channel) :

وتعد قناة سعر الفائدة هي الالية الرئيسة لنقل اثر زيادة العرض النقدي (MS) في العرض الكلي والطلب الكلي . فعندما تقوم السلطة النقدية بزيادة عرض النقد فان هـسيؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة ونتيجة لذلك سوف تهبط كلفة رأس المال ويزداد الاستثمار و من ثم يزداد الطلب الكلي والتي يمكن ان تؤدي الى زيادة التضخم اذا لم كانت زيادة الطلب الكلي اكبر من العرض الكلي أي أن :

$$MS\uparrow \longrightarrow r\downarrow \longrightarrow I\uparrow \longrightarrow Y^{ad}\uparrow$$

حيث ان ، MS:تمثل عرض النقد ، r: سعر الفائدة ، I: الاستثمار ، Y^{ad}: الطلب الكلي

للمزيد من التفاصيل :

-Frederic S. Mishkin , The Economics of Money , op.cit, 2007,p6.
-Monetary Policy: Transmission Mechanism, The Monetary Policy Committee Bank of England, http://www.bankofengland.co.uk.
- Jean Boivin, Michael T. Kiley, and Frederic S. Mishkin, How Has the Monetary Transmission Mechanism Evolved Over Time?, Finance and Economics Discussion Series Divisions of Research & Statistics and Monetary Affairs Federal Reserve Board, Washington, D.C.,2010.

2 – قنوات اسعار الاصول الاخرى (Assets Prices Channel) :

هناك أسعار اخرى حظيت باهتمام كبير كقنوات لتأثيرنمو عرض النقد (MS) منها :

أ –**قناة سعر الصرف (E):** فنتيجة تزايد العولمة في اقتصاديات العالم كافة واتباع معدلات صرف مرنة دفع هذا إلى تأثير عرض النقد على اسعار الصرف والتي تؤثر في صافي الصادرات والانتاج الاجمالي وتتضمن هذه القناة ايضا تأثير اسعار الفائدة فعندما تأخذ اسعار الفائدة بالهبوط نتيجة زيادة عرض النقد فان ايداعات العملة المحلية تصبح اقل جاذبية نسبة إلى ايداعات العملات الاجنبية ونتيجة لذلك تودع قيمة العملة المحلية نسبة إلى عملة اخرى وتنخفض قيمة العملة المحلية (E) وبالتالي سوف تكون السلع المحلية ارخص من السلع الاجنبية وبذلك سوف يرتفع صافي الصادرات (NX) وكذلك الطلب الاجمالي نتيجة ارتفاع الدخل القومي.

$$MS\uparrow \longrightarrow r\downarrow \longrightarrow E\downarrow \longrightarrow NX\uparrow \longrightarrow Y^{ad}\uparrow$$

ب **اسعار الاسهم العادية :** قام جيمس توبن(J. Tobin) بتطوير نظرية تدعى نظرية q لتوبن (q–Tobin Theory)، توضح كيف يمكن ان ينتقل اثر زيادة عرض النقد إلى الاقتصاد من خلال تأثيرها على تسعير الاسهم العادية . وتعرف q بانها القيمة السوقية للشركات مقسوم على التكلفة البديلة لرأس المال . فلو فرضنا ان قيمة q عالية اي ان سعر السوق للشركات عالي نسبة إلى التكلفة البديلة لرأس المال وان المتطلبات الرأسمالية الجديدة هي رخيصة نسبة إلى القيمة السوقية للشركات بالتالي فان الانفاق الاستثماري سيرتفع لان الشركات يمكن ان تشتري الكثير من السلع الاستثمارية الجديدة مع اصدار صغير للاسهم . والعكس صحيح في حالة انفاض قيمة q فان الشركات لن تشتري سلع استثمارية جديدة لان القيمة السوقية للشركات منخفضة نسبة إلى رأس المال . حيث ان الشركات التي تريد اكتساب رأس مال يمكنها شراء شركة اخرى بسعر رخيص اي اكتساب رأس مال قديم بدلا من الجديد . وان صلب هذا الموضوع هو وجود علاقة مباشرة مابين قيمة q والانفاق الاستثماري . فعند زيادة عرض النقد سوف تنخفض اسعار الفائدة على السندات وهذا يؤدي إلى ارتفاع اسعار الاسهم(P_s)لانها سوف تكون اكثر جاذبية من السندات فيزداد الطلب عليها ويرتفع سعرها

وهذا سوف يؤدي إلى ارتفاع قيمة q وهذا يعني زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة الطلب الكلي (Y^{ad}).

$$MS\uparrow \longrightarrow r\downarrow \longrightarrow Ps\uparrow \longrightarrow q\uparrow \longrightarrow I\uparrow \longrightarrow Y^{ad}\uparrow$$

ج **ميزانية المستهلكين** : اما النوع الثالث من اسعار الاصول هو أثر زيادة عرض النقد على الثروة من خلال اثر ميزانية المستهلكين على قرارات انفاقهم ، وترى نظرية دورة الحياة ان المستهلكين يسهلون استهلاكهم بمرور الوقت ، لذا فان الذي يقرر الانفاق الاستهلاكي مصادر عمر المستهلكين وليس دخل اليوم فقط . وتعد الثروة المالية مكون مهم لمصادر عمر المستهلكين والجزء الرئيس منها هو الاسهم العادية ، فعندما ترتفع اسعار الاسهم فإن الثروة المالية (wealth) ترتفع وبذلك فانه كلما زاد عمر المستهلكين فللاستهلاك يجب ان يرتفع تبعاً لذلك وبالتالي زيادة الطلب الكلي .

$$MS\uparrow \longrightarrow r\downarrow \longrightarrow P_s\uparrow \longrightarrow wealth\uparrow \longrightarrow consumption\uparrow \longrightarrow Y^{asd}\uparrow$$

3 – قناة عرض الائتمان (Credit Supply Channel) :

تبعا لهذه القناة هناك نوعان من قنوات انتقال أثر زيادة عرض النقد إلى الاقتصاد وهي تعد نتيجة لمشاكل التقلبات المالية في اسواق الائتمان وهي تعمل من خلال التأثير على اقراض البنك واولئك الذين يعملون من خلال التأثير على ميزانيات الشركات والعوائل (firms & household) .

القناة الاولى : هي قناة اقراض البنك ، وتستند هذه القناة على الدور الخاص الذي تؤديه البنوك في النظام المالي لانهم مناسبون لحل مشاكل المعلومات اللامتناظرة في اسواق الائتمان ويمكن التعبير عن ذلك بالاتي :

$$MS\uparrow \longrightarrow Bank\ reserves\uparrow \longrightarrow Bank\ deposits\uparrow \longrightarrow bank\ lons\uparrow \longrightarrow I\uparrow \longrightarrow Y^{ad}\uparrow$$

ونلاحظ من ذلك ان عند زيادة عرض النقد فان الاحتياطي المصرفي والودائع المصرفية سوف تزداد وبالتالي سوف تزداد كمية القروض المصرفية المتوفرة وان هذه الزيادة سوف تزيد الانفاق الاستثماري وبالتالي زيادة الطلب الكلي .

القناة الثانية : هي قناة الميزانية العمومية ، ومن خلال هذه القناة ينتقل اثر زيادة عرض النقد عبر ميزانية الشركات حيث ان زيادة عرض النقد تؤدي إلى ارتفاع اسعار الاسهم Ps نتيجة انخفاض سعر الفائدة وارتفاع اسعار السندات كما أوضحنا سابقا وهذا يؤدي إلى زيادة صافي قيمة الشركات (Net worth) وانخفاض الاختيار المضاد (Adverse selection) وكذلك انخفاض المخاطر (Moral hazard) مما يؤدي إلى زيادة الائتمان (Leding) ومن ثم زيدة الانفاق الاستثماري(I) وزيادة الطلب الكلي (Y^{ad})ويمكن توضيح ذلك بالاتي :

MS ↑ → r ↓ → net worth ↑ → adverse selection ↓ → moral hazard ↓ → leding ↑ → I ↑ → Y^{ad} ↑

الا ان زيادة الطلب الكلي لا تؤدي دائما إلى زيادة الانتاج فحسب يمكن ان تؤدي إلى ارتفاع الاسعارإذا كان الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل ، بافتراض ان الاقتصاد القومي مبدئياً عند الناتج Y_0 ومستوى الاسعار P_0 ، و ان عرض النقود بقيمته الحقيقية تزداد من MS_0إلى MS_1 وبالتالي فان منحنى عرض النقود بقيمته الحقيقية ينتقل إلى MS_1/P_0 . وينتقل المنحي LM إلى LM_1 . وعند مستوى السعر P_0 فان مستوى الدخل الجديد يكون Y_1 حصل بتقاطع المنحني IS_0والمنحني LM_1 وعند مستوى السعر P_0 يصبح الطلب الكلي اكبر من ذي قبل حيث Y_1اكبر من Y_0 . ومع الزيادة في الطلب الكلي فان التوليفة التوازنية النهائية للناتج ومستوى الاسعار تكون (Y_1,P_1) حصلت من تقاطع منحنى الطلب الكلي الجديد مع منحنى العرض الكلي الاصلي . اما من ناحية التأثير على الاستخدام (Employment) فان زيادة نمو عرض النقد سوف تزيد العمالة عند مستوى العمالة الكاملة في حين اذا كانت الزيادة في العرض الأسمي للنقود اصغر ، فستزداد العمالة والناتج إلاّ انها لاتصل إلى مستويات العمالة الكاملة وكما موضح في الشكل البياني الاتي :

شكل (14) أثر صدمة عرض النقد في متغيرات الاستقرار الاقتصادي

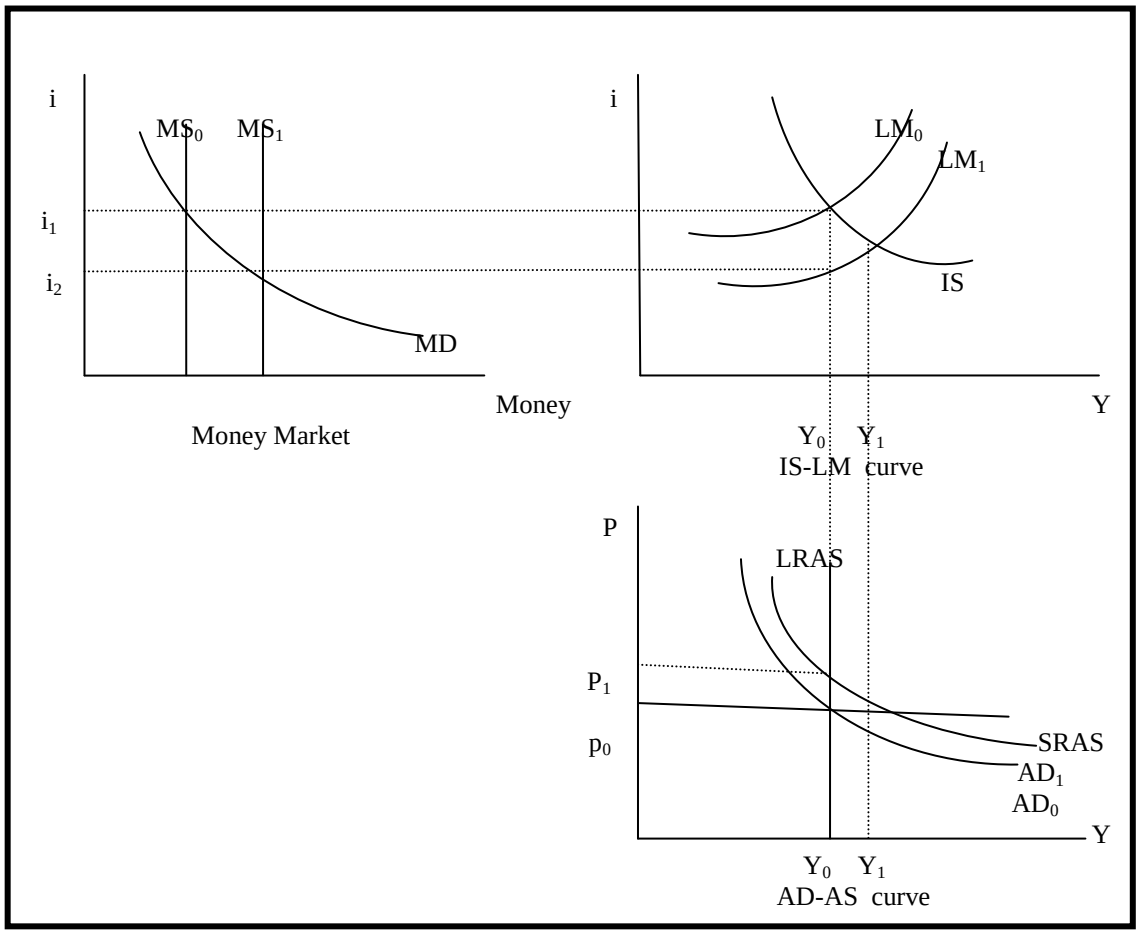

Source: LIANG,Fang , HUANG,Weiya ,The relationship between Money supply and the GDP of United States, Hong Kong Baptist University , Hong Kong, 2011, p 4.

ثانيا : - اثر صدمات الطلب على النقود في الاستقرار الاقتصادي

تنشأ التقلبات في دالة الطلب على النقود وانتقال منحنى الطلب على النقود من الاسباب التي تطلب لاجلها النقود ، وبما ان النقود لاتطلب لكونها وسيلة دفع لانجاز المعاملات المتعلقة بشراء السلع والخدمات فحسب اذ ان النقود هي موجود سائل من بين موجودات متعددة تشتمل عليها ثروة الفرد الخاصة ، فلذا يكون للفرد حرية الاختيار بين الاحتفاظ بهذا الموجود كنقد سائل او استبداله بغيره من الموجودات المكونة لثروته . ونتيجة لذلك نجد ان رغبة الافراد في الاحتفاظ بالنقود على طلب النقود لاغراض السيولة الذي يرتبط بصورة مباشرة بالتغيرات الحاصلة في معدل الفائدة اذ ان الافراد يميلون إلى الاحتفاظ بكميات اقل من النقود كلما كان سعر الفائدة مرتفعا اي يزيد استعدادهم للتخلي عن السيولة عندما يكون سعر الفائدة مرتفعا . الا ان زيادة

رغبة الافراد في الاحتفاظ بالنقود سائلة تؤثر على حجم الطلب الكلي و من ثم على حجم الاستخدام والانتاج والدخل الكلي لانها تمثل نقص في الطلب الفعال في الاقتصاد . وهناك ارتباط بين زيادة عرض النقد وتفضيل السيولة لدى الافراد، إذ ان زيادة كمية النقود في الاقتصاد تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وهذا يؤدي إلى زيادة اقبال الافراد على حيازة النقود ويقلل من رغبتهم في الاستثمار المالي و الحقيقي التي تنعكس بصورة انخفاض في الاستثمار المادي وهذا بدوره سوف ينعكس في انخفاض حجم الاستخدام والانتاج . وقد بين بعض الاقتصادين انه من الخطأ اعتبار الطلب على النقود ثابتا ويعتقدون بان نسبة الطلب على النقود لها تأثيرات واضحة على حجم الانتاج . حيث يعتقد (A.Hansen) ان الطلب على النقود لايظل ثابتا طالما انه يرتبط ارتباطا وثيقا بالتوقعات من ناحية وان النقود تطلب لذاتها، وهو طلب يتعلق بدافع الحيطة والاستثمار من ناحية اخرى وفي دافع الحيطة والاستثمار يدخل سلوك الافراد وتفضيلاتهم وتوقعاتهم كعامل مهم في تحديد الطلب على النقد ولهذا السبب لايتوقع ان تكون رغبة الافراد الاحتفاظ بالنقود بصورة ارصدة نقدية مستقراً ، فقد يحصل ان يتعرض تفضيل السيولة النقدية إلى تغيرات فجائية على اثر توقعات الافراد بالنسبة لمستوى النشاط الاقتصادي [1]. وفي هذه الحالة سينتج عن تغيرات تفضيل السيولة تأثيرات عميقة على مستوى الاسعار حتى اذا صاحب ذلك محافظة البنك المركزي على استقرار عرض النقد . فالتغيرات الفجائية والشديدة في رغبة الافراد بالاحتفاظ بالنقود تولد تغيرات واسعة وسريعة في مستوى الدخل والاسعار ولا تختلف هذه التغيرات عن تغيرات عرض النقد . حيث ان ارتفاع رغبة الافراد في الاحتفاض بالنقود وزيادة تفضيل السيولة النقدية لديهم يمثل انخفاضاً في الطلب على السلع والخدمات و من ثم انخفاض الطلب الكلي الفعال مما يؤدي إلى انخفاض حجم الانتاج وعلى مستوى الدخل الكلي من خلال الانخفاض في الانتاج والاسعار معاً ، وترتبط رغبة الاحتفاظ بالنقود لدى الافراد بتوقعاتهم ، فاذا كانت تشاؤمية بالنسبة للاعمال في المستقبل ازداد الطلب على النقد بالنسبة للانفاق و اندفع الافراد إلى مبادلة السلع بالنقود للحصول على مزيد من النقود بصورة ارصدة نقدية سائلة . فاذا كان عرض النقد ثابت دون تغير فان النتيجة النهائية هي انخفاض في الانفاق وهبوط في حجم الانتاج والاسعار وبالتالي انكماش في مستوى الدخل النقدي [2]. والشكل (15) يوضح اثر انتقال دالة الطلب على النقد في الدخل النقدي مع ثبات عرض النقد فعند انتقال منحى طلب النقد إلى اليمين نلاحظ ان نقطة تقاطع منحنى عرض النقد والطلب على النقد انتقلت من النقطة A إلى النقطة B وانخفاض في الدخل النقدي من Y_0 إلى Y_1 وهذا يعني انه سوف ينخفض الدخل النقدي عن حدوث صدمة طلب نقد ايجابية في حالة ثبات عرض النقد .

(1)عوض فاضل الدليمي ، النقود والبنوك ، مصدر سابق، ص 518.

(2)N.Gregory mankiw , Macroeconomics , modified for, Worth publishers, 2016, p 39 -44.

شكل (15) اثر صدمة طلب على النقود في الدخل النقدي

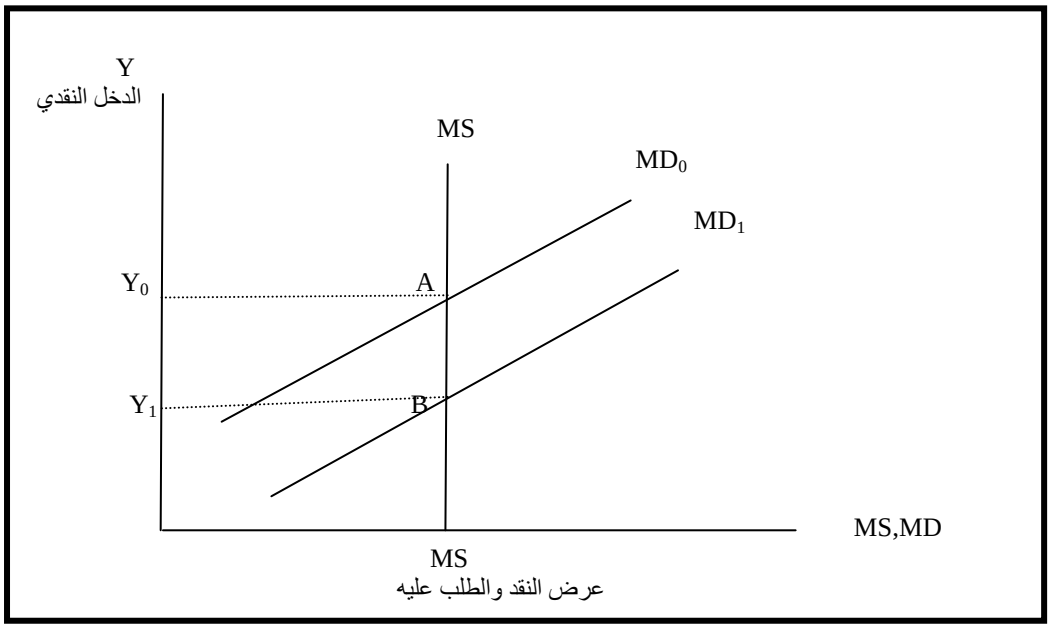

المصدر : عوض فاضل الدليمي ، النقود والبنوك ، ، دار الحكمة ، الموصل ، العراق ، 1990 ،ص 520.

ويترتب على مفهوم تفضيل السيولة النقدية نتيجة اقتصادية في غاية الاهمية الا وهي ان زيادة رغبة الافراد في الاحتفاظ بالنقود بدلا من الاستثمار ينعكس في انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات وارتفاع اسعار الفائدة و من ثم انكماش حجم الاستثمار وانخفاض مستوى الدخل. ففي الشكل (16) نلاحظ انه عند حدوث صدمة طلب نقدي ايجابية اي زيادة رغبة الافراد بالاحتفاظ بالنقود سينتقل منحنى الطلب النقدي اتجاه اليمين وسوف يؤدي ذلك إلى انتقال منحنى LM إلى اليسار مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة وهذا الانتقال في منحنى LM سيؤدي إلى انتقال نقطة توازن سوق النقود والمنتجات إلى نقطة اخرى تجاه اليسار ونتيجة لذلك سينتقل منحنى الطلب الكلي إلى جهة اليسار ايضا اي انخفاض في الطلب الكلي ، مما يترتب عليه انخفاض في الناتج الكلي والاسعار معا وظهور الاثر الانكماشي على الاقتصاد وتزداد اعداد العاطلين عن العمل نتيجة قيام المشروعات بتسريح جزء من العمال لمواجهة الانخفاض في الطلب الكلي الذي يؤثر على حجم الارباح او نتيجة افلاس بعض المشروعات ومن ثم اغلاقها . ويحدث العكس في حالة عدم رغبة الافراد بالاحتفاض بالنقود وحدوث صدمة طلب سلبية نتيجة انتشار توقعات متفائلة حول الاستثمارات فيقوم الافراد باستبدال النقود

بالاصول الرأسمالية مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي و من ثم زيادة الناتج ومن ثم الاسعار ، وعند تجاوز الطلب الكلي الطاقة الانتاجية للبلد وسينتج عن ذلك ظهور التضخم .

شكل (16) أثر صدمة طلب على النقود على الناتج والاسعار

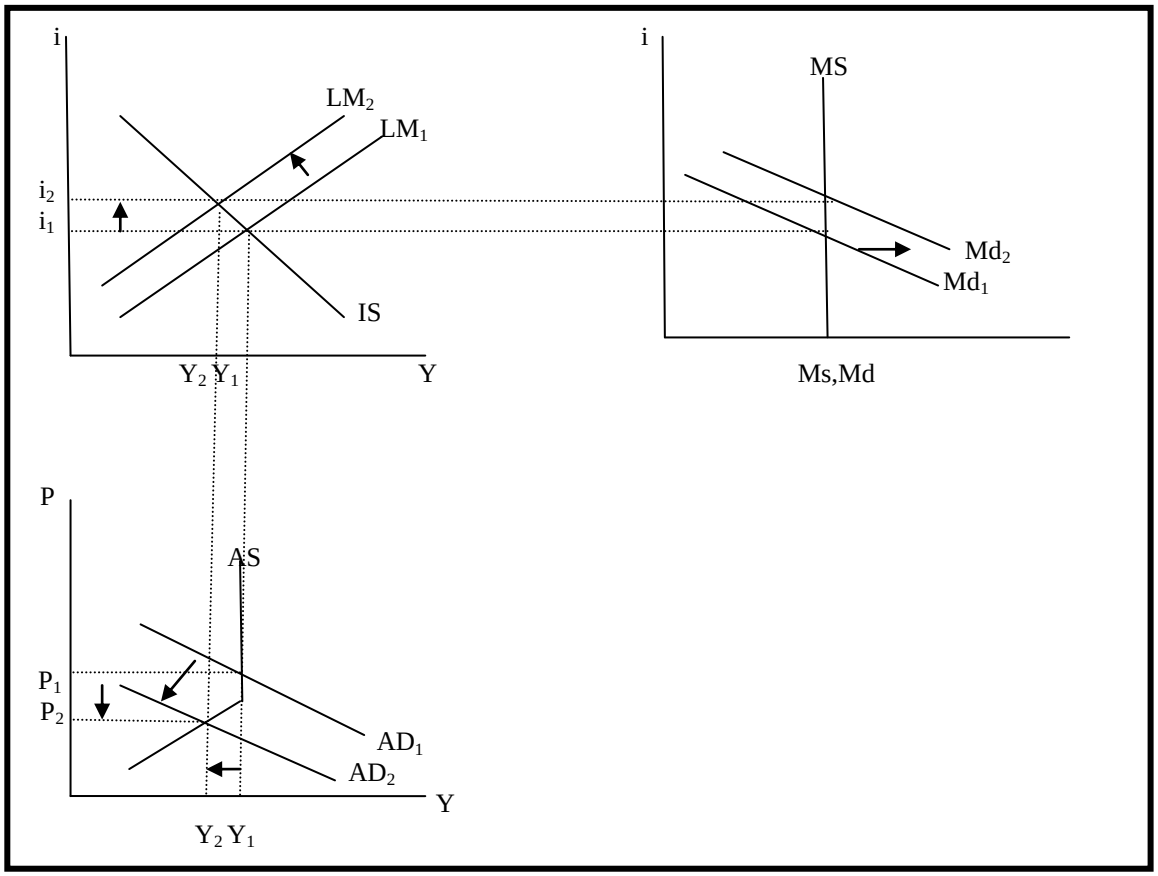

Source: Andrew B.Abel, Ben S.Bernanke , et, "Macroeconomics ", sixth edition , pearson Addison – Wesly, USA,2008.

ثالثا : ـ اثر صدمات سعر الفائدة في الاستقرار الاقتصادي

يكتسب موضوع سعر الفائدة والتغيرات المتعلقة به اهمية كبيرة في النشاط المصرفي بصورة خاصة والنشاط الاقتصادي بصورة عامة ، ويتأثر سلوك سعر الفائدة بشكل مباشر بالسياسة النقدية والسياسة المالية وكذلك بمستوى النشاط الاقتصادي . وتتمثل المشكلة الاساسية لاسعار الفائدة عندما تحدد بسعر منخفض للفوائد على الودائع مما يجعل عملية الايداع غير جذابة الامر الذي ينعكس سلبا على الادخار ، وبالمقابل تسعير مرتفع على القروض سوف يجعل تكاليف الاقتراض كبيرة ومن ثم تكاليف العملية الاستثمارية ايضا كبيرة مما يدفع المستثمرين إلى

اللجوء إلى جهات اخرى للاقتراض منها او من الخارج وهذا بدوره سوف يؤثر سلبا على الاقتصاد . وبما ان صدمات اسعار الفائدة هي تغيرات مفاجئة في سعر الفائدة الحقيقي الذي ينتج عن تغيرات مفاجئة في المستوى العام للاسعار . فمثلا عندما تقوم السلطات النقدية باتباع سياسة توسعية فانها سوف تزيد من عرض النقد الذي يؤدي إلى زيادة حجم الودائع المصرفية ومن ثم انخفاض اسعار الفائدة الأسمية وبسبب صلابة الاسعار ينخفض سعر الفائدة الحقيقي ومن ثم سوف يزداد الاستثمار ويرتفع مستوى الطلب الكلي الفعلي ويستجيب الناتج وتتقلص البطالة بسبب مرونة الجهاز الانتاجي مما يؤدي إلى اتساع فجوة الناتج لتكون سببا في زيادة التضخم وبافتراض بقاء سعر الفائدة الأسمي على حاله فذلك يعني انخفاض سعر الفائدة الحقيقي وهكذا تستمر الدورة . وعند تجاوز معدل التضخم المستويات المسموح بها ترفع السلطة النقدية سعر فائدة البنك المركزي لترتفع بقية اسعار الفائدة ويحصل العكس مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي [1] ، وبما ان قرارات الاستثمار تعتمد على سعر الفائدة الحقيقي فان حصول صدمات سعر الفائدة سوف تؤثر على حجم الاستثمار، فاذا قدر الافراد معدل التضخم بطريقة غير صحيحة سينتهي هذا إلى انهم سيضيفون علاوة تضخم خاطئة إلى سعر الفائدة الحقيقي مما ينعكس سلبا على النتائج في المستقبل فاذا كان الافراد يتوقعون معدلات تضخم عالية فان سعر الفائدة الحقيقي سوف يرتفع مما يؤدي إلى عزوفهم عن الاستثمار والعكس صحيح [2].

وهذا يعني ان اسعار الفائدة ترتبط بتوقعات الافراد في المستقبل حيث انهم اولاً سيتوقعون سعر الفائدة الحقيقي ومن ثم سوف يربطون هذا التوقع مع توقعهم لمعدل العائد على استثماراتهم ، وحتى لو كان الاقتراض غير ضروري فان اقامة مشروع استثماري يعني خسارة الدخل من الفائدة على نفس الارصدة المستثمرة ، وبما ان سعر الفائدة يعد جزءا من تكلفة كل مشروع استثماري فانه من المتوقع وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة ومستوى الاستثمار . وعليه فان المستثمرين يعقدون مقارنة بين سعر الفائدة ومعدل عائد هذا الاستثمار فاذا كان المعدل المتوقع اعلى من سعر الفائدة فان المشروع يكون مربحا فيقدمون عليه والعكس صحيح . والشكل (17) يوضح العلاقة بين الاستثمار (I) وسعر الفائدة (i)ومعدل العائد المتوقع بالنسبة للمنشأة الواحدة

(1)احمد بريهي العلي ، الاقتصاد النقدي وقائع ونظريات وسياسات ، الطبعة الاولى ،دار الكتب للنشر ، كربلاء -العراق ، 2015، ص 263.

(2)توماس ماير ، جيمس س. دوسينبري ، واخرون ، النقود والبنوك والاقتصاد ، ترجمة السيد احمد عبد الخالق ، مراجعة احمد بديع بليح ، الطبعة الاولى ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ، 2002، ص 372

وللاقتصاد القومي (E)، ومن خلال هذا الشكل نلاحظ ان مع زيادة المنشأة للمشروعات الاستثمارية فان معدل العائد من كل مشروع اضافي ينخفض وهذا يعني انه كلما زادت المشروعات الاستثمارية التني تقيمها المنشأة تصبح المشروعات الاستثمارية اقل جاذبية .ففي الشكل (17-a) يكون معدل العائد للمشروع A اكثر من 20 % ، وللمشروع B نحو 17% ، وللمشروع C نحو 15% ...وهكذا . فاذا كان سعر الفائدة 10% يمكن اقامة المشروعات A,B,C,D اما اذا انخفض سعر الفائدة إلى 5% فانه يمكن اقامت المشروع F ، في حين اذا ارتفع سعر الفائدة إلى 16% فانه لايمكن تنفيذ الا مشروع A,B فقط [1].

ويعتقد الاقتصاديون انه يمكن استخدام سياسة نقدية توسعية لخفض اسعار الفائدة من اجل اقامة عدد اكبر من المشروعات الاستثمارية مما يشجع رجال الاعمال على اقام ة عدد اكبر من الاستثمارات لانها تصبح مربحة ونتيجة ذلك سوف يرتفع الاستثمار الكلي ويؤدي هذا لاستثمار الاضافي إلى زيادة الطلب الكلي ومن ثم رفع الدخل الكلي إلى مستوى العمالة الكاملة من خلال عمل المضاعف كما هو موضح في الشكل (17-b) ، ولكن عندما تنخفض اسعار الفائدة إلى ادنى من المستوى التوازني فأنها تؤدي الى ارتفاع في الاستثمار اكبر من المستوى المطلوب في الاقتصاد حينئذ يرتفع الطلب الكلي إلى مستوى اعلى من المستوى التوازني مما يؤدي إلى ظهور حالات التضخم ،لأن الدخل النقدي سوف يزيد على مستوى الدخل التوازني بينما لايستطيع الدخل الحقيقي ان يتجاوز القيد الذي فرضه مستوى ا لعمالة الكاملة وكما موضح في الشكل الاتي :

(1)جيمس جوارتيني ، ريجارداستورب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص ، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن ، عبد العظيم محمد ، مصدر سابق ، ص387.

شكل (17) العلاقة بين سعر الفائدة والاستثمار والطلب الكلي

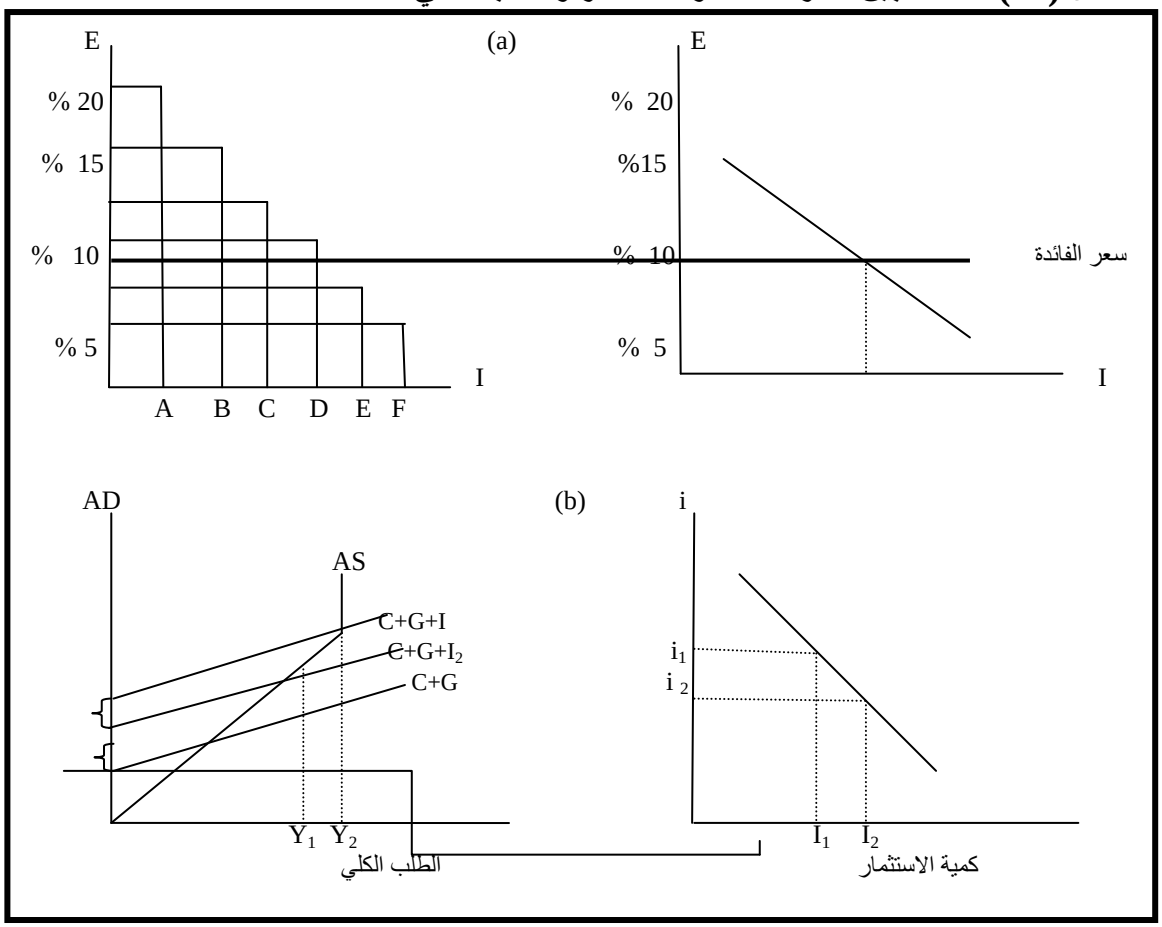

المصدر : جيمس جوارتيني ، ريجارداستورب ، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن ، عبد العظيم محمد ، دار المريخ للنشر ، الرياض السعودية ، 1999، ص 391-388.

وقد تنتج صدمة اسعار الفائدة نتيجة اتباع الحكومة سياسة مالية توسعية مما يؤدي إلى مزاحمة القطاع الحكومي للقطاع الخاص في اسواق المال مما يؤثر سلبا على الانفاق الاستثماري الخاص ، وبما ان السياسة المالية التوسعية تقتضي لزيادة الانفاق العام او تقليل الضرائب او الاثنين معا ، فان هذا يؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة العامة ولاجل تمويل هذا العجز تقوم الحكومة عادة باصدار سندات حكومية جديدة في الاسواق المالية تتنافس فيها مع القطاع الخاص فيؤدي ذلك إلى ارتفاع اسعار الفائدة وبالتالي إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض وانخفاض الانفاق الاستثماري الخاص مما يؤثر سلبا على الطلب الكلي وهو تأثير معاكس للسياسة المالية مما يقلل من فاعليتها . والشكل (18) يوضح اثرصدمة سعر الفائدة على الناتج والاسعار نتيجة استخدام سياسة مالية توسعية ، حيث ان زيادة الانفاق الحكومي سوف تنقل

منحنى IS إلى اليمين من IS_0 إلى IS_1وحالما تصدر الحكومة سندات لتمويل العجز ، فان الثروة ومن ثم الاستهلاك يزيدان ونتيجة لذلك سوف ينتقل منحنى IS من IS_0 إلى IS_2 ، ومع تزايد الثروة فان الطلب على النقود سوف يزداد ايضا ولكن بدون زيادة مناضرة في عرض النقود وينتقل منحنى LM_0إلى LM_2 وبالتالي سوف يزداد سعر الفائدة وينخفض الاستثمار بمقدار اكبر مؤدياً إلى الغاء الزيادة في الانفاق الحكومي ومن ثم تحقيق زيادة اصغر في الدخل .

شكل (18) اثر حدوث صدمة سعر الفائدة على الناتج والاسعار

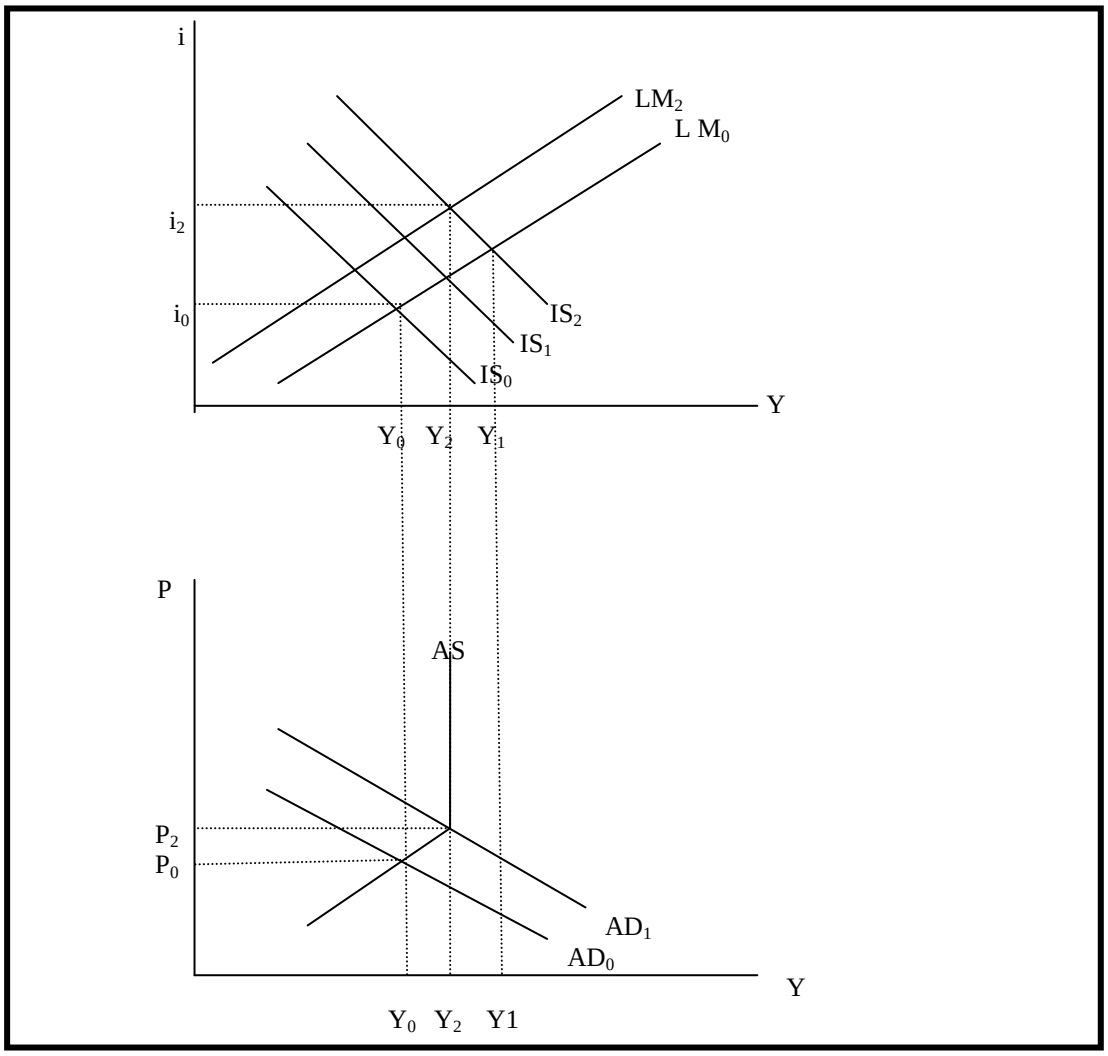

Source:N.Gregory mankiw , Macroeconomics ,modified for , Worth publishers , 2016.

رابعا : - اثر صدمات سعر الصرف في الاستقرار الاقتصادي

يمارس سعر الصرف دوراً مهماً في التأثير على مختلف النواحي الاقتصادية حيث تعكس هذا الدور مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الاساسية (معدلات النمو ، التضخم ، البطالة

وكذلك وضع ميزان المدفوعات) . وبما ان سعر الصرف يتقرر بعوامل السوق ونادرا ما تعمل قوى السوق بشكل كامل حيث تتعرض للمخاطر، لذا فإنه قد تؤدي إلى ان يكون سعر الصرف بمستوى لاتبرره الاساسيات الاقتصادية . وتحدث صدمات سعر الصرف النقدية نتيجة تغيرات اسمية ونقدية في الاقتصاد ، حيث ان عرض العملة في الاقتصاد يعتمد على السياسات النقدية للدولة إذ ان السلطات النقدية عادة تراقب النشاط الاقتصادي من اجل ابقاء عرض النقد عند مستوى يتناسب وحجم النشاط الاقتصادي [1]. وتؤثر صدمات سعر الصرف التي هي عبارة عن تغيرات مفاجئة في اسعار صرف العملة المحلية تجاه العملات الاجنبية على النشاط الاقتصادي ويمكن استخدام نموذج IS –LM –BP لتوضيح ذلك ، حيث ان التغيرات سعر الصرف تؤثر على منحنى ميزان المدفوعات BP الذي هو عبارة عن جميع التوليفات التي تضم الدخل الحقيقي مع سعر الفائدة (وذلك بافتراض بقاء العوامل الاخرى ثابتة) فعند تناقص سعر صرف العملة المحلية فان منحنى BP ينتقل إلى جهة اليمين نتيجة انخفاض قيمة العملة التي تؤدي إلى انخفاض الواردات وزيادة الصادرات [2]. ويبدأ أثر انخفاض قيمة العملة على منحنى IS ، حيث ان الانخفاض في قيمة العملة المحلية يجعل وارادات الدولة غالية من وجهة نظر مواطنيها وهذا ما يجعلهم يخفضون انفاقهم على الواردات . وفي نفس الوقت تنخفض الاسعار الفعلية للصادرات السلعية للدولة التي انخفضت قيمة عملتها ونتيجة لذلك يزيد انفاق الاجانب على صادرات الدولة التي انخفضت قيمة عملتها . ويؤدي هذان الأثران إلى توليد ارتفاع في الانفاق الاجمالي المستقل للدولة المعنية ، وذلك عند سعر فائدة اسمي وبالتالي سوف يرتفع مستوى الدخل الحقيقي الذي يتسق مع الوضع التوازني الجديد وعليه سوف يتحرك منحنى IS إلى اليمين في اعقاب ارتفاع سعر الصرف الذي يتضمن انخفاض في قيمة العملة المحلية . وفي نفس الوقت فان انخفاض قيمة العملة المحلية تؤدي إلى تغير وضع ميزان المدفوعات ، اي تحول منحنى ميزان المدفوعات ، وبما ان انخفاض قيمة العملة الوطنية تؤدي إلى ارتفاع الصادرات وانخفاض الواردات عند اي مستوى دخل حقيقي واي سعر فائدة اسمي فان منحنى ميزان المدفوعات BP

(1)Elke Hahn, The impact of exchange rate shocks on sectoral activity and prices in the Euro Area , working paper series No 796, European Central Bank, Germany, Augst 2007,p 7.
(2)Robert M.Dunn Jr.& John H. Mutti , International Economics , 6th Edition , Roultedge , London and New York , 2004, p 362.

سوف ينتقل إلى جهة اليمين نتيجة ارتفاع سعر الصرف وحصول تحسن في الميزان التجاري للدولة المعنية و من ثم حصول فائض في ميزان المدفوعات . ومن اجل ان يعود ميزان المدفوعات إلى حالة التوازن لابد من حصول زيادة في الدخل الحقيقي وهو الدخل الذي يكفي لجعل الانفاق على الواردات يعود إلى مستواه السابق . وفي حالة اقتصاد مفتوح تنخفض فيه قدرة رأس المال على الانتقال نلاحظ انه عند زيادة عرض النقد تؤدي إلى انتقال منحنى LM إلى اليمين مما يتسبب في عجز في ميزان المدفوعات نتيجة ارتفاع الانفاق على الواردات بسبب ارتفاع الدخل الحقيقي ، اما في حالة ارتفاع قدرة رأس المال على التنقل فان زيادة عرض النقد سوف تؤدي إلى إلى عجز في ميزان المدفوعات بسبب تدفق رأس المال للخارج نتيجة لانخفاض سعر الفائدة وتزيد ايضا من الدخل الحقيقي وبالتالي زيادة الانفاق الكلي على الاقل في المدى القصير . ومن اجل تتبع اثار تغير سعر الصرف على النشاط الاقتصادي وباستخدام نموذج IS–LM–BP نبدأ بالحالة التي يكون فيها ميل منحنى ميزان المدفوعات BP شديد الانحدار اي انخفاض قدرة رأس المال على التنقل ، حيث تؤدي الزيادة في عرض النقد إلى إلى تحرك منحنى LM جهة اليمين مما يؤدي إلى تحرك نقطة التوازن من النقطة A إلى النقطة B وكذلك انخفاض سعر الفائدة التوازني من R_1 إلى R_2 كما تحدث زيادة في الدخل الحقيقي التوازني من Y_1 إلى Y_2 . ونتيجة انخفاض قدرة رأس المال على التنقل نجد ان انخفاض سعر الصرف التوازني يؤدي إلى انتقال قدر محدود نسبيا من رأس المال إلى خارج الدول محل الاهتمام . ومن ناحية اخرى فان الزيادة في الدخل الحقيقي ستحث على زيادة الانفاق على الواردات مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات عند النقطة B وتنخفض قيمة العملة التي ستقلل السعر الفعلي لصادرات الدولة وفي نفس الوقت ترفع السعر الفعلي لوارداتها وبالتالي سيزيد صافي الانفاق على الصادرات ومن ثم زيادة الانفاق الاجمالي المستقل ، وعليه سينتقل منحنى IS إلى جهة اليمين وبالمثل سوف ينتقل منحنى المدفوعات BP لجهة اليمين من $BP(S_1)$ إلى $BP(S_2)$وذلك للمحافظة على توازن ميزان المدفوعات عندما يرتفع سعر الفائدة والدخل الحقيقي وعند النقطة C هناك توازن لميزان المدفوعات وليس هناك اي ضغط صعودي اخر على سعر الصرف وعند هذه النقطة النهائية يكون سعر الفائدة التوازني هو R_2 والدخل الحقيقي التوازني هو Y_2 ، وبالتالي سيكون مستوى الاسعار عند P_1 اي نفس مستوى السعر الاصلي بينما سينتقل منحنى الطلب الكلي جهة اليمين إلى MD_2 ومستوى الدخل الحقيقي سينتقل من Y_1 إلى Y_2 .

وفي الجزء b والجزء C يوضحان اثر تغير سعر الصرف على الدخل والاسعار في حالة وجود قدرة اكبر لانتقال رأس المال وكذلك في ظل القدرة التامة على انتقال رأس المال . وفي الجزء b نلاحظ انه في ظل ارتفاع قدرة رأس المال على الانتقال فان تطبيق سياسة توسعية معينة يؤدي إلى تدفق حجم اكبر من رأس المال للخارج مما يؤدي إلى انخفاض اكبر في قيمة العملة المحلية مقارنة بانخفاض قدرة رأس المال إلى الانتقال ، وفي هذه الحالة ستحصل زيادة اكبر في صافي الانفاق على الصادرات مما يترتب عليه تحرك منحنى IS بدرجة اكبر جهة اليمين وبالتالي سيرتفع الدخل الحقيقي التوازني بمقدار اكبر في ظل ارتفاع قدرة رأس المال على التنقل . وهذا بدوره سوف يؤدي إلى انتقال اكبر لمنحنى الطلب الكلي مع بقاء مستوى السعر ثابت وزيادة اكبر في الدخل الحقيقي عن ما هو عليه في حالة انخفاض قدرة رأس المال على الانتقال . اما الجزء C فانه يوضح اثر انخفاض سعر الصرف في ظل القدرة التامة لانتقال رأس المال نلاحظ ان انخفاض سعر الصرف سوف يؤثر على الطلب الكلي بشكل اكثر وضوحا مما يجعلنا نستنتج ان اثر تغير سعر الصرف يكون اكبر كلما ارتفعت قدرة رأس المال على الانتقال . كان التحليل السابق يوضح اثر تغير سعر الصرف على النشاط الاقتصادي ولاسيما الدخل والاسعار في ظل اسعار الصرف المعومة ، اما الان فيمكن توضيح الاثار في ظل اسعار الصرف الثابتة التي تحدث عندما يقرر البنك المركزي تخفيض العملة المحلية فهذا الامر يتطلب استهدافا جديدا لسعر الصرف عند مستوى اعلى هو S_2 . ومن اجل احداث هذا التغيير في سعر الصرف قد يحتاج البنك المركزي إلى توسيع الرصيد النقدي لمدّة من الزمن حتى يستقر سعر الصرف عند مستواه المستهدف . ونتيجة لذلك سينتقل منحنى LM إلى جهة اليمين وكذلك سوف ينتقل كل منحنى IS,BP إلى اليمين ايضا نتيجة زيادة سعر الصرف وبالتالي ارتفاع الطلب الكلي وكذلك الدخل الحقيقي مع بقاء الاسعار على حالها . ولو تتبعنا الاثار الناتجة عن هذه الانتقالات في المنحنيات IS,LM,BP للاحظنا بانها تشبه تلك الواردة في الاجزاء a,b,c في الشكل البياني (19) ومن ثم فان الشكل البياني (19) سينطبق على سعر الصرف المعوم والثابت في نفس الوقت وان مقدار التوسع في الطلب الكلي سوف يكون اكبر مع ارتفاع قدرة رأس المال على الانتقال [1].

(1)انظر في ذلك:
- جوزيف دانيلز ، ديفيد فانهوز ، تعريب د. محمود حسن حسني ، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي ، مصدر سابق، ص 501-544.

شكل (19) اثر صدمات سعر الصرف في متغيرات الاستقرار الاقتصادي

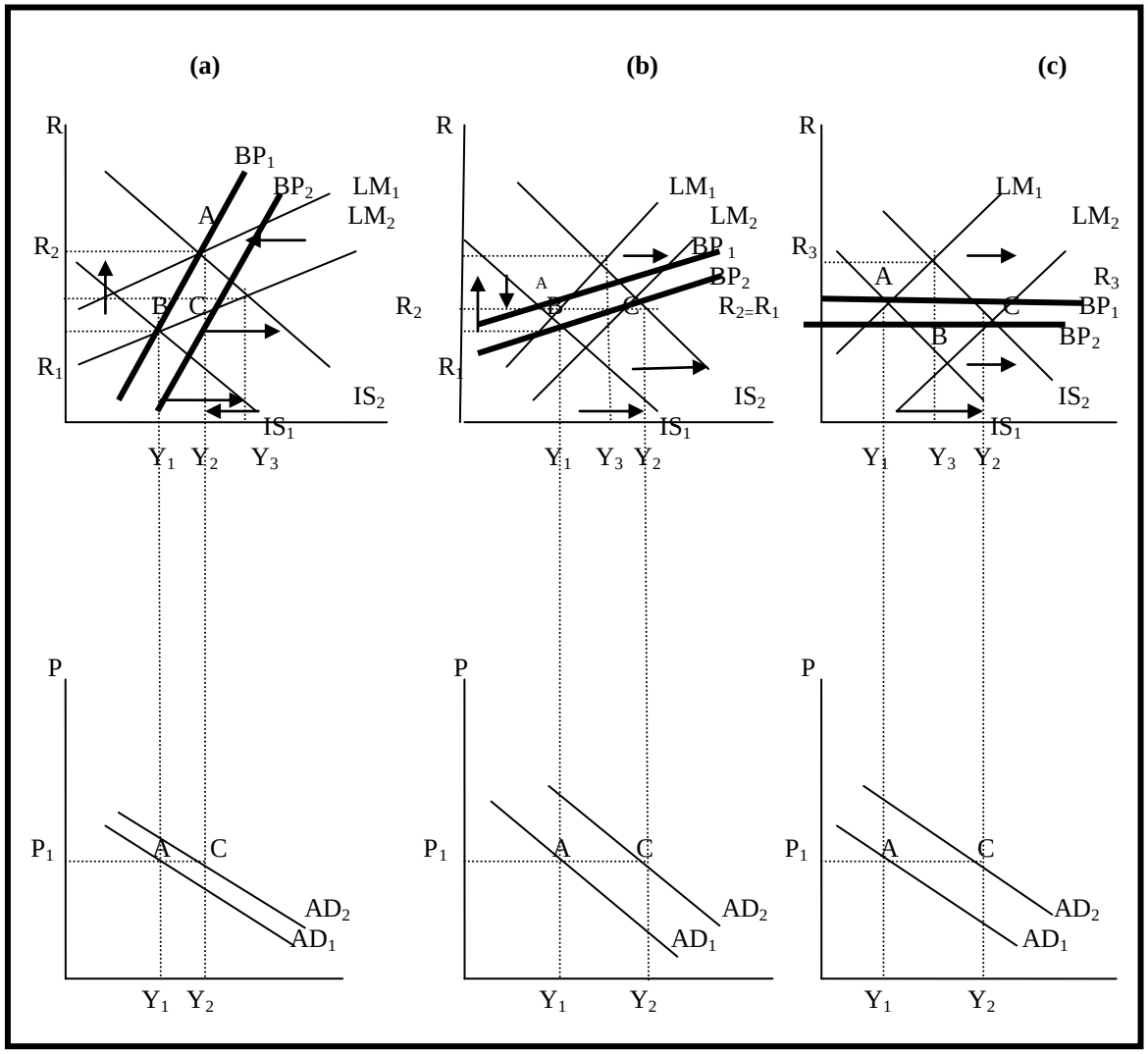

المصدر جوزيف دانيلز ، ديفيد فانهوز ، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي ، تعريب د. محمود حسن حسني ، دار المريخ ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2010، ص 543.

- Dennis R.Appleyard, Alfred J.Field , JR.,Steven L.Cobb ," International Economics " , fifth Edition ,McGraw-HillmAmericasm New York , 2006, P628-644.

الفصل الثاني
تفسيرات تحليلية لفعالية السياسة النقدية في معالجة الصدمات النقدية والتقلبات الاقتصادية

المبحث الأول
عرض و تحليل بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في دول العينة

المبحث الثاني
فعالية السياسة النقدية في معالجة الصدمات النقديةفي دول العينة

المبحث الثالث
العبر والدروس المستنبطة من السياسة الاقتصادية (اليابانية والكورية) في معالجة الصدمات النقدية والاستفادة منها في الاقتصاد العراقي

تمهيد :

ان الاهتمام بموضوع الصدمات النقدية وما يرتبط بها من أثر في متغيرات الاقتصاد الكلي المحددة للاستقرارالاقتصادي يستمد اساسا من فاعلية السياسة النقدية (Effectiveness of monetary policy) في معالجة الصدمات النقدية والتقلبات الاقتصادية ، حيث يستطيع صانعو القرار في السياسة النقدية التدخل من خلال التحكم بالعديد من المتغيرات النقدية لتحقيق التوازن في السوق النقدية الا ان الاخفاق في هذا التوازن يتسبب في حدوث الصدمات النقدية ولما لهذه الصدمات من آثارعلى العديد من المتغيرات الاقتصادية ومنها الناتج والاسعار والاستخدام . وقد تتعمد السلطات النقدية احيانا إلى احداث تلك الصدمات عندما تروم تحقيق هدف معين كمعالجة التضخم او البطالة . وففي المبحث الأول من هذا الفصل تم عرض المتغيرات الاقتصادية الكلية و تحليلها، أما المبحث الثاني تم التركيز على فعالية السياسة النقدية في دول العينة ، في حين كان المبحث الثالث مخصصاً لأهم الاليات التي يمكن ان تساعد في تفعيل دور السياسة النقدية لمعالجة الصدمات النقدية التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي في دول العينة ومنها العراق .

المبحث الأول
عرض وتحليل بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في دول العينة

بغية عرض و تحليل التطور في المتغيرات الاقتصادية الكلية ومدى الاستقرار المتحقق في الاقتصاد الكلي في دول العينة لابد من تحليل التغيرات الحاصلة في كل متغير من هذه المتغيرات كونها المحددة للاستقرار الاقتصادي قيد الدراسة وبيان معدلات النمو المتحققة في كل متغير من المتغيرات المعتمدة في اقتصادات دول العينة ، وعليه سوف نتناول في هذا المبحث عرض و تحليل المتغيرات الكلية لكل من (اليابان ،كوريا الجنوبية والعراق) وعلى النحو الاتي :-

أولا : الاقتصاد الياباني Japanese economy:

1 -الناتج المحلي الاجمالي GDP:

تعد اليابان ثاني اكبر اقتصاد في العالم الرأسمالي بمعايير الناتج القومي الاجمالي بعد عام 1970 عندما دخل الاقتصاد الياباني مدّة النمو السريع بعد مدّة 1945-1949 والحرب الكورية 1950حتى عام 1953 ، الا ان هذا النمو السريع والكبير اخذ بالتباطؤ في عقد التسعينيات ، وبما ان الناتج المحلي الاجمالي (GDP) احد المتغيرات الاقتصادية المحددة للاستقرار الاقتصادي اذ يمكن الاستدلال من خلاله على حالة الاقتصاد في اي بلد من خلال تتبع التطورات التي تطرأ على الناتج المحلي الاجمالي (GDP) ، ومن اجل ان يكون التحليل للوضع الاقتصادي دقيقاً سيستخدم في هذه البحث الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة ، وبالاعتماد على الملحق الاحصائي (1) يلاحظ ان قيمة الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة بلغ (438.59) بليون دولار عام 1991 ،(455.44) بليون دولار عام 1995 ، (474.83) بليون دولار عام 2000 إذ بلغ معدل النموالسنوي المركب للمدة (1991-1995) (0.75%) ، اذ تعرض الاقتصاد إلى ازمة اقتصادية نتيجة انفجار الفقاعه[*1] في عام 1992 بسبب وصول اسعار الاسهم إلى ذروتها في تلك السنة ،وفي المدّة (1995-2000) كان معدل النمو السنوي المركب (0.83%)، ونلاحظ انه تراجع في هذه المدة عنما كان عليه في المدّة (1991-1995) إذ ان معدل النمو تباطئ بشكل كبير في النصف الثاني من عام 1997 نتيجة مؤازرة الحكومة اليابلنية لرغبة وزير المالية في استعادة الثقة

* اقتصاد الفقاعة او البالون (The Bubble Economy) وهو وصف لحالة تحدث عندما تتسبب المضاربة على سلعة ما في تزايد سعرها بطريقة تؤدي الى تزايد المضاربة عليها ، وقتها يبلغ سعر هذه السلعة مستويات خيالية يشبه انتفاخ البالون حتى يبلغ مرحلة مايسمى بانفجار الفقاعة او البالون (الانهيار) وهبوط في سعر هذه السلعة .

- Takatoshi Ito, Frederic S. Mishkin, Two Decades of Japanese Monetary Policy and the Deflation Problem, University of Chicago Press,USA, September 2006.

- Uwe Vollmer,Ralf Bebenroth, The Financial Crisis in Japan: Causes and Policy Reactions by the Bank of Japan, The European Journal of Comparative Economics, Vol. 9, n. 1, 2012.

- Keynote Speech by John B. Taylor, Low Inflation, Deflation ،and Policies for Future Price Stability,Monetary and Economic Studies (Special Edition), Stanford University,U.S.A,February 2001.

المالية إذ قامت بزيادة ضريبة الاستهلاك العام من 3%إلى 5% الامر الذي ادى إلى اضعاف الاقتصاد والتي كانت نتيجتها ظهور العديد من حالات الافلاس البنكية مع نهاية عام 1997، ومع ذلك كان الناتج المحلي الاجمالي في تزايد مستمر خلال المدة (2000-2005) حيث بلغ (503.90) بليون دولار عام 2005 بعد ان كان (474.83) بليون دولار عام 2000 مما ادى إلى ارتفاع معدل النمو السنوي المركب لهذه المدة (1.19%) ، ويرجع السبب في ذلك إلى ظهور بعض علامات الانتعاش في ربيع عام 2000، إذ ارتفعت اسعار الاسهم ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، كما ارتفعت ارباح الشركات [1]. اما خلال المدة (2005-2010) فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (0.33%) وهو اقل من ما كان عليه في المدة السابقة لان الاقتصاد الياباني تأثر بالازمة المالية العالمية عام 2008 ، وبالرغم من ذلك استطاعت اليابان ان تتجاوز الازمة وان تحقق معدل نمو سنوي مركب في الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (2014-2010) إذ كان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (0.55%) ،اما خلال المدة الكلية (1991-2014) فقد كان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (0.76)، والشكل (20) يوضح تطور الناتج المحلي الاجمالي في اليابان للمدة (1991-2014).

شكل (20) الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة في اليابان للمدة (1991-2014) (بليون دولار)

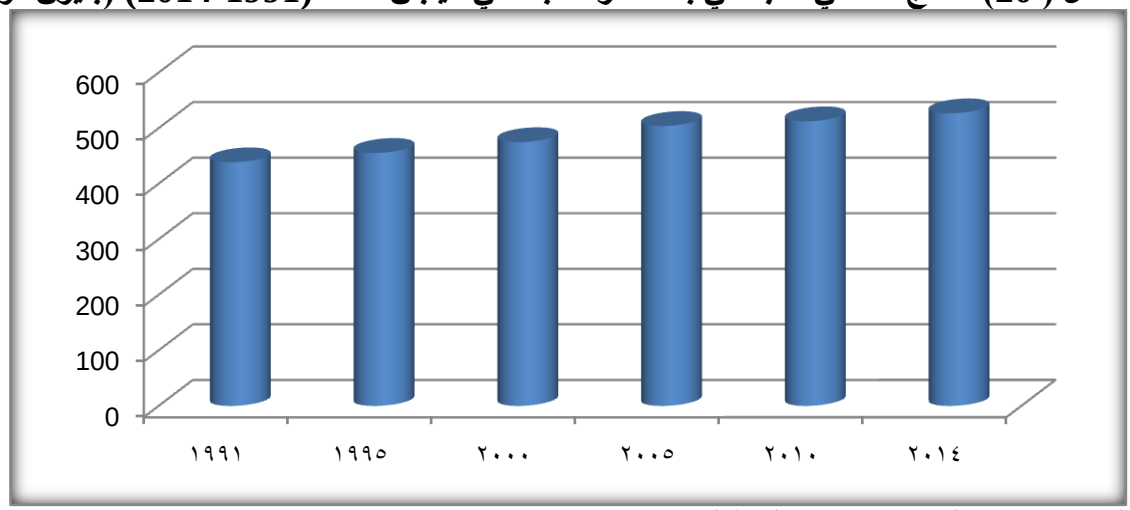

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق الاحصائي (1) وبرنامج Excel

(1) انظر في ذلك :

-كينئيشيأونو ، التنمية الاقتصادية في اليابان الطريق الذي قطعته اليابان كدولة نامية ، ترجمة د. خليل درويش ، مراجعة هيروشي شيوجيري ،د. منى البردعي ، دار الشروق ، 2007.

- Takatoshi Ito, Frederic S. Mishkin, Two Decades of Japanese Monetary Policy and the Deflation Problem, University of Chicago Press,USA, September 2006.

- Uwe Vollmer,Ralf Bebenroth, The Financial Crisis in Japan: Causes and Policy Reactions by the Bank of Japan, The European Journal of Comparative Economics, Vol. 9, n. 1, 2012.

- Keynote Speech by John B. Taylor, Low Inflation, Deflation ،and Policies for Future Price Stability,Monetary and Economic Studies (Special Edition), Stanford University,U.S.A,February 2001.

2 متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي :

يعد متوسط نصيب الفرد احد مؤشرات قياس النمو الاقتصادي وله اهمية بالغة لما له من تأثير على مستوى المعيشة للدول(Standard of living) . و يعَرف النمو الاقتصادي بانه الزيادات المضطردة الطويلة الاجل التي تحصل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي . وهذا يعني انه اذا زاد الدخل فان هذه الزيادة ينبغي ان تكون اسرع من الزيادة في عدد السكان بغية ان يتحقق النمو. [1] وعليه فقد تم الاعتماد في هذا البحث على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي وبالاستعانة بالملحق الاحصائي (1) وبعد تجزئة مدّة الدراسة الكلية إلى خمس مدد جزئية نلاحظ ان متوسط نصيب الفرد في المدة (1991–1995) كان (3,539,273) دولار عام 1991واستمر بالارتفاع حتى بلغ (3,630,782) دولار عام 1995 مسجلا معدل نموسنوي مركب (0.51%) ، وفي المدة(1995–2000) بلغ (3,743,449) دولار عام 2000 وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (0.61%) نلاحظ انه برغم من ان الاقتصاد الياباني كان يعاني من ركود اقتصادي خلال هذه المدة الا ان مستوى المعيشة يتسم بالارتفاع وقد كان هذا واضحا من خلال تزايد معدلات النمو السنوية المركبة لمدتان الجزئيتان الأولى والثانية . اما المدة (2000–2005) فقد كانت تتسم بالارتفاع المستمر للنمو الاقتصادي حيث بلغ(3,943,736) دولار عام 2005 وهو اعلى مما كان عليه في اول المدة وقد سجل معدل نمو سنوي مركب قدره (1.04%) وبمقارنة معدلات النمو السنوية المركبة نجد ان معدل النمو السنوي المركب قد انخفض في هذه المدة بالقياس إلى المدتين السابقتين بالرغم من اتباع سياسات اقتصادية توسعية الا ان اثر السياسات التي اتبعت في عام 1997 في فرض ضريبة الاستهلاك قد استمر ليمتد إلى هذه المدة ، اما المدة الجزئية الرابعة (2005–2010) كانت تتسم بالتذبذب بين الارتفاع ومن ثم الانخفاض إذ بلغ متوسط نصيب الفرد (4,000,515) دولار عام 2010 مسجلا معدل نمو سنوي مركب قدره (0.28%) وقد يرجع ذلك إلى تأثر اليابان بالازمة المالية العالمية عام 2008 حيث تزامن معها انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي ، اما خلال المدة (2010–2014) فانها سجلت انخفاضا في اول المدة اي في عام 2011 عما كانت عليه عام 2010 ثم استمر متوسط نصيب الفرد بالارتفاع حتى نهاية المدة (2010–2014) حيث بلغ (4,143,673) دولار في عام 2014 مسجلا معدل نمو سنوي مركب قدره (0.70%) ويرجع سبب التحسن في متوسط نصيب الفرد

(1) مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد ابراهيم منصور، مراجعة عبد الفتاح عبد الرحمن، مصدر سابق 1999، ص 455.

هو التحسن في مستوى الاقتصاد الكلي بعد اتباع اليابان حزمة من السياسات الاقتصادية [1].اما خلال المدة الكلية (1991–2014) فقد كان معدل النمو السنوي المركب (0.65%). والشكل الاتي يوضح تطور متوسط نصيب الفرد خلال المدة (1991–2014) :

شكل (21) متوسط نصيب الفرد من الناتج في اليابان للمدة (1991-2014) (مليون دولار)

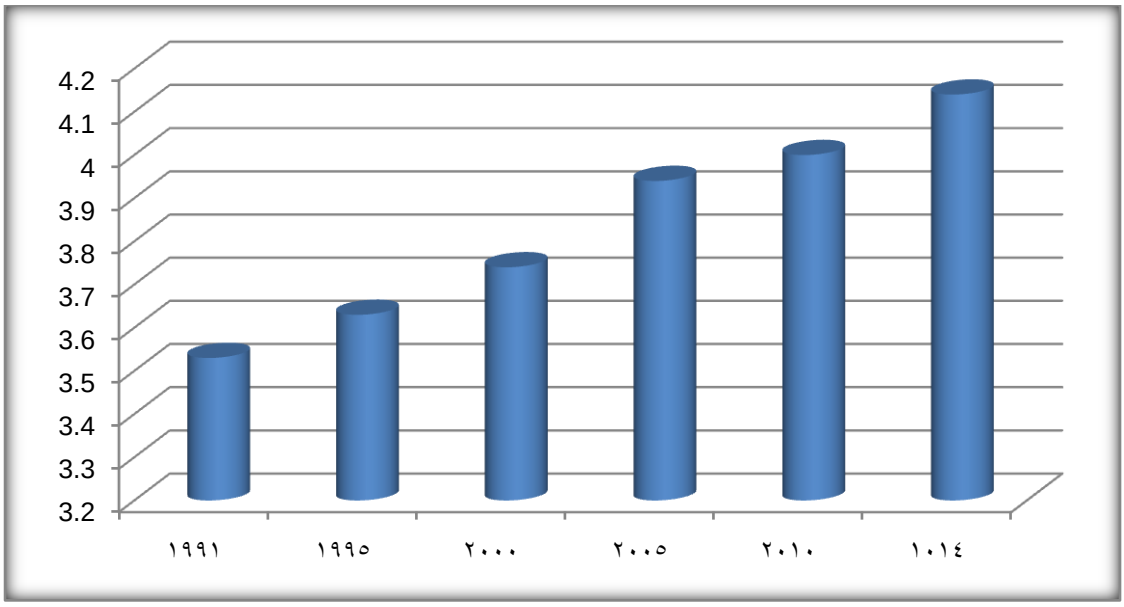

المصدر : اعداد الباحثة اعتمادا على الملحق الاحصائي (1) وبرنامج Excel

3 التضخم (Inflation):

يعد التضخم احد المتغيرات الاقتصادية الكلية المهمة والفاعلة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي . فهو يعبر عن الزيادة المستمرة في المستوى العام لاسعار السلع والخدمات في الاقتصاد على مدى مدّة من الزمن . و يمكن قياسه بعدة طرق الا ان الطريقة المتبعة في هذه الدراسة هي طريقة المخفض الضمني . شهدت اليابان خلال عقد السبعينات والثمانينات تضخماً اقتصاديا يعود سببه إلى النمو الاقتصادي الكبير الذي كانت تحققه اليابان في تلك المدة الا ان عقد التسعينيات اتسم بالركود الاقتصادي وانخفاض واضح في معدلات التضخم حتى سجل معدلات سالبة في بعض السنوات

(1) انظر في ذلك :

- Wataru Takahashi , Japanese Monetary Policy, : Experience from the Lost Decades , International Journal of Bussiness, 18(4) , 2013.
- Uwe Vollmer,Ralf Bebenroth, The Financial Crisis in Japan: Causes and Policy Reactions by the Bank of Japan, The European Journal of Comparative Economics, Vol. 9, n. 1, 2012

-كينئيشيأونو ، التنمية الاقتصادية في اليابان الطريق الذي قطعته اليابان كدولة نامية ،ترجمة د. خليل درويش ، مراجعة هيروشي شيوجيري ،د. منى البردعي ، مصدر سابق.

، وبالاستعانة بالملحق الاحصائي (1) وخلال المدة (1991–1995) نلاحظ ان معدل التضخم كان (2.6%) عام 1991واستمر بالانخفاض حتى بلغ (0.7–%) عام 1995 مسجلا معدل نمو سنوي مركب (176.9– %) ويرجع سبب هذا التراجع في معدلات التنضخم إلى انهيار اسعار الاسهم والتراجع الكبير في اسعار الارضي مما ادى إلى انخفاض المستوى العام للاسعار ، اما المدة (2000–1995)فقد ادى حدوث الازمة الاسيوية إلى فشل السياسات الاقتصادية في رفع مستوى التضخم وتحفيز الاقتصاد بالاضافة إلى اتباع سياسة رفع ضرائب الاستهلاك العام والتي اثرت على المستوى العام للاسعار وقد كان ذلك واضحا من خلال تذبذبه بين الارتفاع ومن ثم الانخفاض حتى بلغ (1.2–%) عام 2000 مسجلا معدل نمو سنوي مركب قدره (11.38 %) . اما المدة (2000–2005) فقد كانت متذبذبة ايضا إذ بلغ عام 2005 (1.3–%) وقد سجل معدل نمو سنوي مركب قدره (1.613%) . ان ارتفاع معدل النمو المركب في هذه المدة يعود إلى حالة الانتعاش التي حصلت في عام 2000 التي ادت إلى ارتفاع اسعار الاسهم وارباح الشركات التي كان يتوقع منها تحفيز الاسر على الاستهلاك . وفي المدة (2005–2010) كان التضخم الاقتصادي سالبا على طول المدة ليبلغ (2.2–%) في عام 2010 مسجلا معدل نمو سنوي مركب قدره (11.09%) نتيجة حدوث الازمة المالية العالمية في تلك المدة وعدم قدرة السياسات على تحفيز الاستهلاك والاستثمار التي تؤدي بدورها إلى تحفيز النشاط الاقتصادي ككل بالرغم من استخدام سياسات نقدية جريئة وسياسات مالية مرنة ، اما المدة (2014–2010) فانها كانت تتسم بالارتفاع في معدلات التضخم بشكل تدريجي حتى بلغ (1.6%) في عام 2014 مسجلا معدل نمو مركب سالب قدره (193.8–%) وكان سبب ارتفاع معدلات التضخم هو نجاح السياسات الاقتصادية وعدم تعرض البلد إلى اي ازمة خارجية حيث استطاعت سياسات التيسير الكمي الشامل من تحفيز الاسر ورجال الاعمال على الانفاق .اما خلال المدة الكلية فقد بلغ معدل نمو التضخم الاقتصادي مقدارا سالبا ايضا (2.002–%) كانت احد اهم اسباب استمرار التضخم منخفض هو تأجيل الاستهلاك والاستثمار بانتظار انخفاض اكبر في المستوى العام للاسعار مما ادى إلى استمرار المعدل العام للاسعار منخفض لانخفاض الطلب الكلي [1]. والشكل الاتي يوضح التطور في التضخم الاقتصادي في اليابان :

(1) انظر في ذلك :

- OECD Economic Surveys JAPAN APRIL 2015 OVERVIEW, OECD work on Japan: www.oecd.org.
- Keynote Speech by John B. Taylor, Low Inflation, Deflation ،and Policies for Future Price Stability,Monetary and Economic Studies (Special Edition), Stanford University,U.S.A,February 2001.
- Takatoshi Ito, Frederic S. Mishkin, Two Decades of Japanese Monetary Policy and the Deflation Problem, University of Chicago Press,USA, September 2006.

شكل (22) التضخم الاقتصادي في اليابان للمدة (1991-2014)

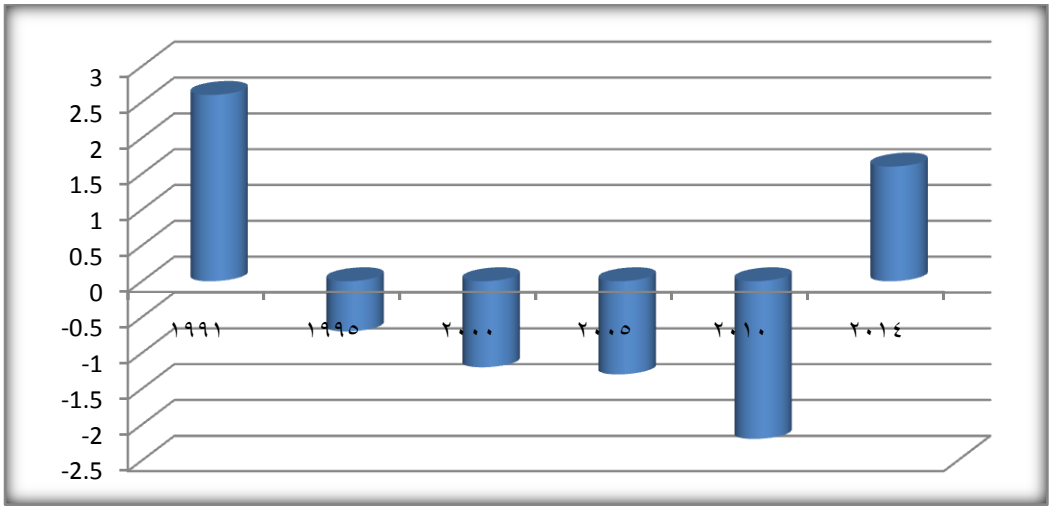

المصدر اعداد الباحثة اعتمادا على الملحق الاحصائي (1) وبرنامج Excel

4 البطالة (Unemployment):

تعد البطالة من المتغيرات الاقتصادية الكلية التي اخذت اهمية كبيرة في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل ،إذ إن معدل البطالة مؤشرا واضحا للحالة التي يكون عليها اقتصاد ما . ومن اجل ان يكون تحليلنا للوضع الاقتصادي دقيقاً استخدمنا تعريف منظمة العمل الدولية للعاطل عن العمل (هو كل شخص قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه وفق الاجر السائد في السوق ولم يحصل عليه)[1].وعليه فاننا سوف نستخدم نسبة البطالة من اجمالي قوة العمل. وبالاستعانة بالملحق الاحصائي (1) نلاحظ ان معدل البطالة لايختلف عن المتغيرات الاقتصادية الكلية الاخرى (الناتج المحلي الاجمالي ، متوسط نصيب الفرد ، والتضخم) من حيث التغيرات التي طرأت عليه حيث انه تأثر هو الاخر بالازمات الاقتصادية التي مرت بها اليابان منذ مطلع عقد التسعينيات حتى نهاية عام 2014 ، فلو لاحظنا المدة (1991–1995) كان معدل البطالة (2%) في عام 1991واستمر بالارتفاع حتى بلغ (3%) في عام 1995 مسجلا معدل نموسنوي مركب (8.44 %) وفي هذه المدة كانت اليابان قد تعرضت إلى انهيار في اسعار الاسهم والاراضي مما ادى إلى ارتفاع معدلات البطالة فيها ، وفي المدة (1995–2000) استمر معدل البطالة بالارتفاع حتى بلغ (5%) في عام 2000 مسجلا معدل نمو سنوي مركب قدره (10.75%) ويرجع سبب ذلك هو تفاقم الازمة نتيجة تأثر اليابان بالازمة الاقتصادية الاسيوية عام 1997وعدم استطاعت الحكومة اليابانية الخروج من الركود الاقتصادي بالرغم من محاولاتها الجادة باستخدام سياسات نقدية تقليدية . اما المدة (2000–2005) فقد كانت تتسم بالاستقرار

(1)David Byrne and Eric Strobl , " Defining Unemployment in DevelopingCountries: The Case of Trinidad andTobago" , op.cit ,p4.

على طول المدة ثم انخفض معدل البطالة في عام 2005 ليبلغ (4%) و بمعدل نموسنوي مركب سالب قدره (4.36-%) يعود سبب انخفاض معدلات البطالة خلال هذه المدة إلى حالة الانتعاش التي مرت بها اليابان متمثلة بارتفاع اسعار الاسهم وارباح الشركات ، كما كانت المدة (2005-2010) تتسم بالاستقرار في السنوات الأولى حتى عام 2009 اذ ارتفع معدل البطالة ليبلغ (5%) واستمر على هذا المعدل حتى نهاية المدة وهي عام 2010 مسجلا معدل نمو سنوي مركب قدره (4.56%) ونلاحظ ان ارتفاع معدل البطالة في نهاية هذه المدة سببه تأثر الاقتصاد الياباني بالازمة المالية العالمية عام 2008، اما المدة (2010-2014) فانها سجلت انخفاضا في معدل البطالة في عام 2012 اذ بلغ (4%) وبقي مستقرا حتى نهاية المدة مسجلا معدل نمو سنوي مركب قدره (-4.36 %) ان انخفاض معدل النمو السنوي المركب يعود إلى السياسات النقدية التوسعية التي اتبعتها اليابان في تلك المدة من اجل تحفيز النشاط الاقتصادي ، اما فيما يخص معدل النمو السنوي المركب للمدة الكلية فقد بلغ (2.93%) . الشكل (23) يوضح تطور معدل البطالة في اليابان :

شكل (23) معدل البطالة في اليابان للمدة (1991-2014)

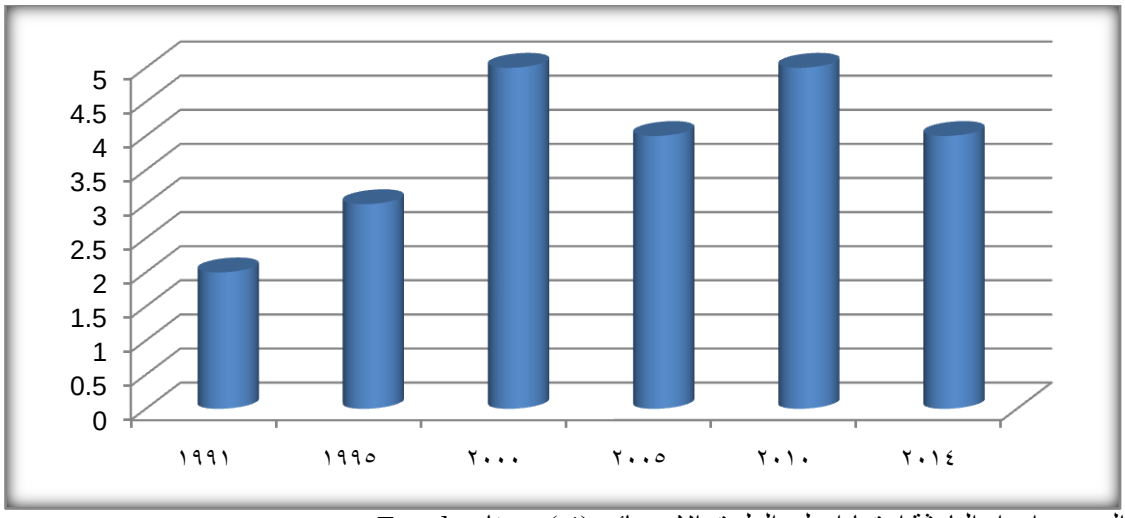

المصدر اعداد الباحثة اعتمادا على الملحق الاحصائي (1) وبرنامج Excel

والجدول (3) يوضح معدلات النمو السنوية المركبة للمتغيرات الاقتصادية الكلية في اليابان بعد تجزئتها إلى خمس مدد زمنية :

جدول(3) معدلات النمو السنوية المركبة لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في اليابان للمدة (1991-2014) *%

المدة	الناتج المحلي الاجمالي	منوسط نصيب الفرد من الناتج	التضخم	البطالة
1995-1991	0.75	0.51	-176.9	8.44
2000-1995	0.83	0.61	11.38	10.75
2005-2000	1.19	1.04	1.613	-4.36
2010-2005	0.33	0.28	11.09	4.56
2014-2010	0.55	0.70	-193.8	-4.36
2014-1991	0.76	0.65	-2.002	2.93

المصدر اعداد الباحثة اعتمادا على الملحق الاحصائي (1)

ثانيا: الاقتصاد الكوري الجنوبي (South Korean economy)

1 الناتج المحلي الاجمالي G.D.P:

تعد كوريا احدى الدول التي شهدت نموا سريعا في الناتج المحلي الاجمالي في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين ولاجل تتبع التطورات في الناتج المحلي الاجمالي (بالاسعار الثابتة) في كوريا تم الاستعانة بالملحق الاحصائي (2) ففي المدة (1991–1995) يلاحظ ان الناتج المحلي الاجمالي بلغ (478.23) بليون دولارفي عام 1991 ، واستمر بالزيادة ليبلغ (637.24) بليون دولارفي عام 1995 وبمعدل نموسنوي مركب (5.90%) وتعد هذه المدة من فترات الازدهار في الاقتصاد الكوري حيث ان ازدهار الصادرات قد ادى إلى زيادات في معدلات نمو الناتج السنوية مما جعلها تعد الدولة العاشرة في العالم كاقتصاد قائم على التبادل [(1)] ، اما خلال المدة (1995–2000) فقد استمر الناتج المحلي الاجمالي بالزيادة الا انه تراجع في عام 1998 ومن ثم عاود الارتفاع مرة اخرى في عام 2000 ليبلغ (820.84) بليون دولارإذ كان معدل النمو السنوي المركب لهذه المدة هو (5.19%) اي ان هذه المدة كانت تتسم بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض وكان سبب ذلك هو تعرض كوريا إلى ازمة السيولة التي تعرضت لها دول جنوب اسيا الا ان اثرها لم يستمر طويلا ويمكن ملاحظت ذلك من خلال المدة (2000–2005)

* تم احتساب معدل النمو السنوي المركب وفق الصيغة الاتية

$$R = \left(\frac{q_1}{q_0}\right)^{\frac{1}{n}} - 1 \times 100$$

(1) انظر في ذلك :

- ميشيل تودارو ، التنمية الاقتصادية ، تعريب ومراجعة محمود حسن حسني ، محمود حامد محمود ، دار المريخ ، الرياض و السعودية، 2009، ص 606.
- Jong-Wha Lee, The Republic of Korea's Economic Growth and Catch-Up :Implications for the People's Republic of China, Asian Development Bank Institute, Tokyo- Japan,No. 571 April 2016.

فقد كان الناتج المحلي الاجمالي في تزايد على طول المدة حتى بلغ في عام 2005 حوالي (1034.33) بليون دولارمسجلا معدل نمو سنوي مركب قدره (4.73%) .كذلك الحال في المدة (2005–2010) حيث كانت تتسم بالارتفاع المستمر في الناتج المحلي الاجمالي حيث انه بلغ (1265.30) بليون دولارفي عام 2010 مسجلا معدل نموسنوي مركب بلغ (4.11%)وعلى الرغم من التراجع البسيط في معدل النمو السنوي المركب عن المدة السابقة الا ان هذا يعني ان كوريا لم تتأثر بشكل كبير بالازمة المالية العالمية عام 2008 . وفي المدة (2010–2014) كان الناتج المحلي الاجمالي في ارتفاع مستمر حيث بلغ الناتج المحلي الاجمالي في عام 2014 حوالي (1426.53) بليون دولاروقد كان معدل النمو السنوي المركب لهذه المدة هو(2.42%). وخلال المدة الكلية (1991–2014) بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (4.65%) ، نلاحظ من خلال تتبع التطورات في الناتج المحلي الاجمالي في كوريا ان الناتج كان في ارتفاع مستمر ولم يواجه اي تذبذب ، و الشكل (24) يوضح تطور الناتج المحلي الاجمالي في كوريا :

شكل (24) الناتج المحلي الاجمالي في كوريا للمدة (1991-2014) (بليون دولار)

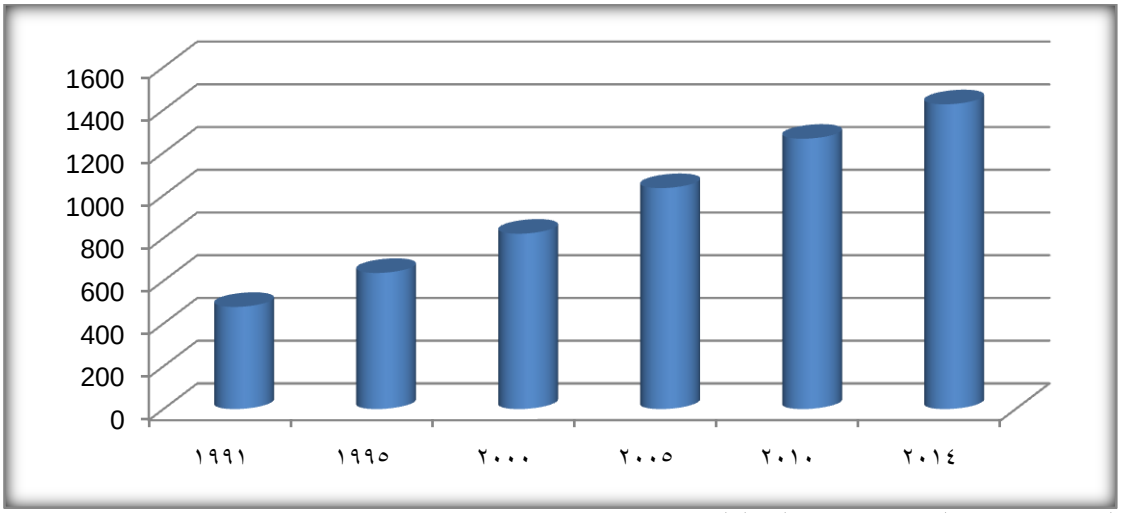

المصدر : اعداد الباحثة اعتمادا على الملحق الاحصائي (2) وبرنامج Excel

2 –متوسط نصيب الفرد من الناتج :

حققت كوريا الجنوبية تقدم اقتصادي كبير في السنوات ال 50 الماضية، كما يتبين من الزيادة في نصيب الفرد من الدخل ، وكان العامل الحاسم للنجاح الاقتصادي في كوريا والنمو السريع ارتفاع نسبة التعليم في القوى العاملة. من عام 1960 إلى عام 2010 حصة من البالغين الذين لديهم التعليم الثانوي أو أعلى ارتفعت بشكل مثير للإعجاب من 20٪ إلى 87٪ في عام 2010. إذ جلبت هذه

الوفرة من العمال المتعلمين جيدا مستويات أعلى من إنتاجية العمل والعائد على الاستثمار، وتوفير الامكانات لتسهيل الاعتماد على التكنولوجيا والابتكار. وقد خدم توفر العمالة الرخيصة وذات النوعية الجيدة التطور الاقتصادي الكبير في كوريا إذ كانت أساس نجاح ستراتيجية التنمية الموجهة للتصدير في كوريا [1]. بعد الاستعانة بالملحق الاحصائي (2) وخلال المدة (1991–1995) نلاحظ ان متوسط نصيب الفرد كان (7,676) دولار عام 1991واستمر بالنمو حتى بلغ (12,404) دولار عام 1995 مسجلا معدل نمو سنوي مركب قدره (10.07%) ، وفي المدة (1995–2000) انخفض متوسط نصيب الفرد في عامي 1997–1998 بسبب تعرض كوريا إلى ازمة السيولة التي اصابت منطقة جنوب شرق اسيا الا انه عاود الارتفاع مرة اخرى فبلغ (11,948) دولار عام 2000 وهي نهاية المدة مسجلا معدل نموسنوي مركب سالب قدره (0.74–%) . اما المدة (2000–2005) فقد كانت تتسم بالارتفاع المستمر لمتوسط نصيب الفرد حيث بلغ(18,658) دولار عام 2005 وهو اعلى مما كان عليه في اول المدة وقد سجل معدل نمو سنوي مركب قدره (9.32%) . الا ان المدة (2005–2010) كانت تتسم بالتذبذب بين الارتفاع ومن ثم الانخفاض حيث سجل معدل نصيب الفرد ارتفاعا في بداية المدة الا انه استمر بالانخفاض في الاعوام 2008–2009 ومن ثم عاود الارتفاع في نهاية المدة ليبلغ (22,151) دولارفي عام 2010 مسجلا معدل نمو سنوي مركب قدره (3.49%) وكان سبب تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج هو تأثر كوريا الجنوبية بالازمة المالية العالمية بالرغم من ان هذا التأثر لم يكن كبيرا ، اما المدة (2010–2014) فانها سجلت ارتفاعا على طول المدة حيث بلغ (27,970) دولار عام 2014 مسجلا معدل نموسنوي مركب قدره (4.77%) .وخلال المدة الكلية(1991–2014) بلغ معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج (5.53%) ، والشكل (25) يوضح تطور متوسط نصيب الفرد في كوريا :

(1) انظر في ذلك :

- Jinyoung Kim, Jong-Wha Lee and Kwanho Shin, Gender Inequality and Economic Growth in Korea, Asian Development Bank (ADB), Tokyo- Japan, November, 2014.

شكل (25) متوسط نصيب الفرد من الناتج في كوريا للمدة (1991-2014) (دولار)

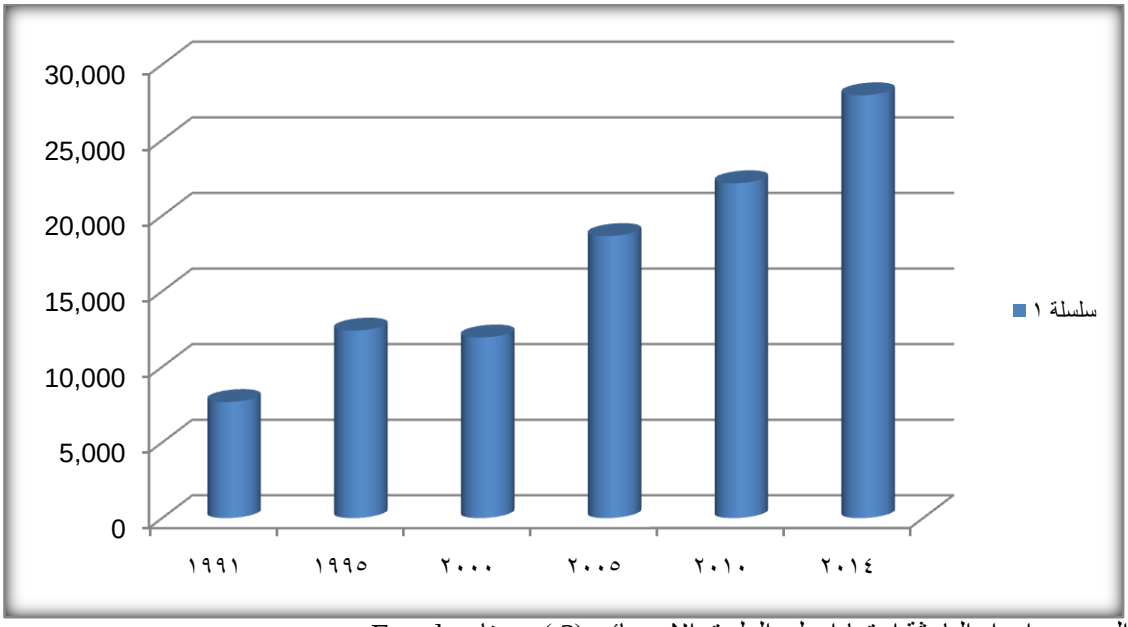

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على الملحق الاحصائي (2) وبرنامج Excel

3 التضخم (Inflation):

كان نتيجة التنمية السريعة التي حققتها كوريا و النمو السريع في الناتج المحلي الاجمالي والانفتاح المالي الكبير هو تزامن ارتفاع معدلات التضخم فيها ،مما اثار قلق السلطات الكورية وكان ذلك واضحا من خلال اتباع العديد من السياسات الاقتصادية لمواجهته . وبالاستعانة بالملحق الاحصائي (2) الخاص بالتضخم وخلال المدة (1991-1995) نلاحظ ان التضخم كان (10.2%) في عام 1991واستمر بالانخفاض حتى بلغ (7.5%) في عام 1995 مسجلا معدل نموسنوي مركب سالب بلغ (5.96-%) ، وفي المدة (1995-2000) فقد كان متذبذباً بين الارتفاع ومن ثم الانخفاض حتى بلغ (1.0%) في عام 2000 مسجلا معدل نموسنوي مركب سالب قدره (33.16-%) من خلال المدتين الأولى والثانية نلاحظ ان معدلات النمو السنوية المركبة للتضخم هي في تراجع مستمر ولعل احد اهم الاسباب التي ساعدت في ذلك هو تأثر كوريا بالازمة الاسيوية خلال المدة الجزئية الثانية مما ادى إلى تراجع في الاداء الاقتصادي ككل . اما المدة (2000-2005) فقد كانت تتسم بالارتفاع ثم انخفض في عام 2005ليبلغ (1.0%) وقد سجل معدل نمو سنوي مركب قدره (0%) ، اما المدة (2010-2005)كانت تتسم بالارتفاع المستمر حتى عام 2010 حيث انخفض التضخم الاقتصادي في نهاية المدة وبلغ (3.2%) في عام 2010 مسجلا معدل نمو سنوي مركب قدره (26.19%) في هذه المدة حصل انتعاش اقتصادي نتيجة الاجراءات الاقتصادية التي اتبعتها كوريا في معالجة الازمة الاسيوية وحصولها على دعم مالي من صندوق النقد الدولي وهذا بدوره ادى إلى ارتفاع في معدلات التضخم ،

اما المدة الجزئية الخامسة فانها سجلت انخفاضا مستمرا ليبلغ التضخم فيها (0.6%) في عام 2014 مسجلا معدل نمو سنوي مركب سالب قدره (-128.45 %) ويرجع سبب الانخفاض خلال المدة الجزئية الاخيرة إلى ان السلطات النقدية الكورية كانت قد استهدفت التضخم من خلال استخدام حزمة من الاجراءات[1]، وخلال المدة الكلية (1991-2014) بلغ معدل نمو التضخم الاقتصادي مقدارا سالبا (-11.13%) ، وشكل (26) يوضح تطور التضخم في كوريا :

شكل (26) التضخم الاقتصادي في كوريا للمدة (1991-2014)

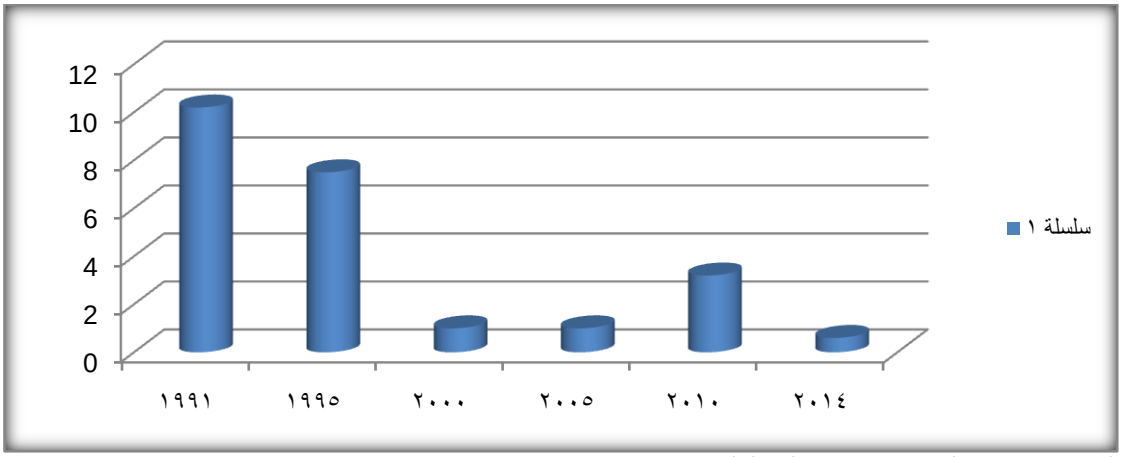

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على الملحق الاحصائي (2) وبرنامج Excel

1 البطالة (Unemployment):

تأثرت معدلات البطالة في كوريا بالظروف الاقتصادية التي مرت بها البلاد وهي بذلك لاتختلف كثيرا عن باقي المتغيرات الاقتصادية الكلية الاخرى التي تطرقنا لها ، وبالاستعانة بالملحق الاحصائي (2) نلاحظ خلال المدة (1991-1995) ان معدل البطالة كان (2%) في عام 1991وارتفع حتى بلغ (3%) على طول المدة ثم رجع إلى مستواه الاصلي وهو (2%) في عام 1995 مسجلا معدل نمو سنوي مركب (0 %) ، وفي المدة (1995-2000) استمر معدل البطالة بالارتفاع ثم انخفض في عام 2000 حيث بلغ (4%) مسجلا معدل نموسنوي مركب قدره (14.86%) يرجع ارتفاع معدل النمو السنوي المركب في المدة الجزئية الثانية عنما كانت عليه

(1) انظر في ذلك :
- Soyoung Kim , Yung Chul Park, Inflation targeting in Korea: a model of success? ,Programme - BIS Papers No 31, December 2006
- Harun Alp, Selim Elekdag, and Subir Lall, Did Korean Monetary Policy Help Soften the Impact of the Global Financial Crisis of 2008–09?, International Monetary Fund(IMF), WP/12/5,2011.

في المدة الجزئية الأولى إلى نفس الاسباب التي اثرت بالمتغيرات الاقتصادية الكلية السابقة وهي الركود الاقتصادي الناجم عن الازمة الاسيوية . اما المدة (2000-2005) فقد كانت تتسم بالاستقرار على طول المدة حيث بلغ معدل البطالة في عام 2005 (4%) وقد سجل معدل نموسنوي مركب قدره (0%) . اما المدة (2005-2010) فقد تراجعت نسبة البطالة إلى (3%) واستقرت عليها على طول المدة ثم رجعت إلى مستواها الاصلي عام 2010 مسجلا معدل نمو سنوي مركب قدره (0%) ، وفي المدة (2010-2014) سجلت انخفاضا في معدل البطالة في عام 2011 اذ بلغ (3%) وبقي مستقرا حتى نهاية المدة الجزئية الخامسة مسجلا معدل نمو سنوي مركب سالب قدره (5.59-%) .وخلال المدة الكلية (1991-2014) كان معدل نمو البطالة (1.70%) ، بعد مقارنة معدلات النمو السنوية المركبة خلال المدد الخمس نجد ان معدل البطالة كان اكثر المتغيرات الاقتصادية استقرار وحتى بالنسبة لمعدل النمو السنوي المركب للمدّة الكلية فهو يعد منخفض نسبيا مما يعني ان الاقتصاد الكوري لا يعاني من مشكلة البطالة .

والشكل (27) يوضح تطور معدل البطالة في كوريا :

شكل (27) معدل البطالة في كوريا للمدة (1991-2014)

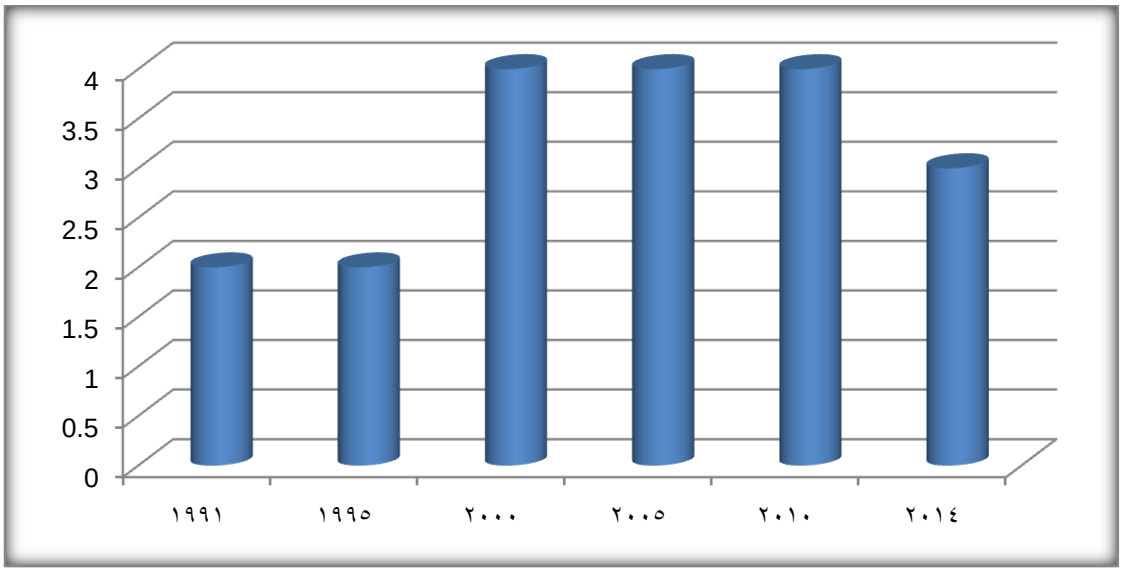

المصدر اعداد الباحثة اعتمادا على الملحق الاحصائي (2) وبرنامج Excel

والجدول (4) يوضح معدلات النمو السنوية المركبة للمتغيرات الاقتصادية الكلية في كوريا بعد تجزئتها إلى خمس مدد زمنية :

جدول(4) معدلات النمو السنوية المركبة لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في كوريا للمدة (1991-2014) %

المدة	الناتج المحلي الاجمالي	متوسط نصيب الفرد من الناتج	التضخم	البطالة
1995-1991	5.90	10.07	-5.96	0
2000-1995	5.19	-0.74	-33.16	14.86
2005-2000	4.73	9.32	0	0
2010-2005	4.11	3.49	26.19	0
2014-2010	2.42	4.77	-128.45	-5.59
2014-1991	4.65	5.53	-11.13	1.70

المصدر اعداد الباحثة اعتمادا على الملحق الاحصائي (2)

ثالثا : الاقتصاد العراقي (Iraqi economy)

1 -الناتج المحلي الاجمالي G.D.P:

من اجل تحليل التطورات في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة في العراق لما لها من اهمية في التعرف على الوضع الاقتصادي فيه وبعد الاستعانة بالملحق الاحصائي (3) وتجزئة مدة الدراسة إلى خمس مدد جزئية لاحظنا وخلال المدة (1991–1995) ان الناتج المحلي الاجمالي بلغ (10.68) مليار دولار عام 1991 ، واستمر بالزيادة ليبلغ (19.57)مليار دولار عام 1995 وبمعدل نموسنوي مركب (12.87%) وبالرغم من فرض العقوبات الاقتصادية على العراق في تلك المدة والانخفاض الكبير في تصدير النفط الخام الا ان العراق شهد ارتفاع في مساهمة قطاع الزراعة في الناتج وهذه الزيادة تعزى إلى سياسات الدعم الحكومي للقطاع الزراعي من اجل سد حاجة المواطنين الغذائية بعد توقف الاستيراد ، فضلا عن الزيادة الكبيرة في الانفاق الحكومي لاعادة اعمار البنى التحتية التي تأثرة بالحرب ، اما في المدة (1995–2000) فقد استمر الناتج المحلي الاجمالي بالزيادة حيث بلغ (42.35) مليار دولار في عام 2000 وقد كان معدل النموالسنوي المركب لهذه المدة (16.69%) اي ان هذه المدة كانت تتسم بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض كما شهدت هذه المدة تطبيق معاهدة التفاهم الغذاء والدواء مقابل النفط . اما فيما يخص المدة (2000–2005) فقد كان الناتج المحلي الاجمالي في تذبذب على طول المدة حيث انخفض في الاعوام 2003,2002 ثم عاود الارتفاع مرة اخرى حتى بلغ في عام 2005 حوالي (43.43) مليار دولار مسجلا معدل نموسنوي مركب قدره (0.50%) إذ عانى الاقتصاد العراقي من اضطرابات كبيرة نتيجة تغير النظام

السياسي . اما المدة (2005–2010) فكانت تتسم بالارتفاع المستمر حيث انه بلغ (57.75) مليار دولار في عام 2010 مسجلا معدل نموسنوي مركب يبلغ (5.86%). وفي المدة (2010–2014) كان الناتج المحلي الاجمالي في ارتفاع مستمر الا انه انخفض في عام 2014حيث بلغ حوالي (72.69) مليار دولار وقد كان معدل النمو السنوي المركب لهذه المدة هو(4.70%) ويرجع ارتفاع الناتج خلال هذه المدة إلى ارتفاع اسعار النفط الخام الذي يشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي . في حين كان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة الكلية (8.31%) نلاحظ من خلال تتبع التطورات في الناتج المحلي الاجمالي في العراق ان الناتج كان في ارتفاع مستمر ولم يواجه اي تذبذب إذ ان الناتج المحلي الاجمالي في العراق يتكون بصورة رئيسية من النفط الخام المصدر الذي تعتمد عليه الموازنة الحكومية للدولة [1] ، والشكل (28) يوضح تطور الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدّة (1991–2014) :

شكل (28) الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (1991-2014) (مليار دولار)

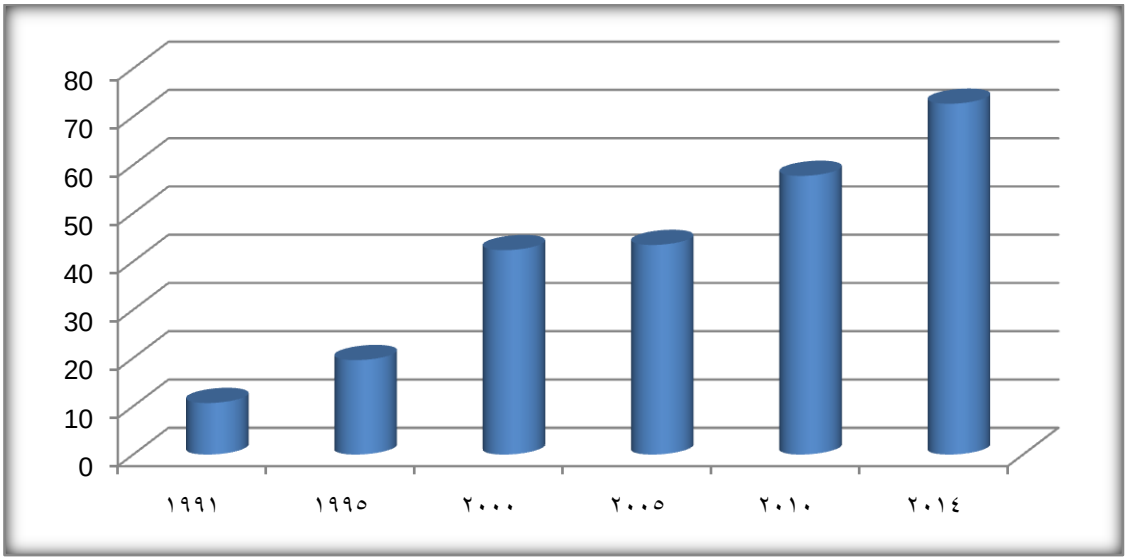

المصدر : اعداد الباحثة اعتمادا على الملحق الاحصائي (3) وبرنامج Excel

2- متوسط نصيب الفرد من الناتج:

من اجل تحليل متوسط نصيب الفرد في العراق اعتمدنا على الملحق الاحصائي (3) إذ تلاحظ خلال المدة (1991–1995) كان (595) دولار عام 1991واستمر بالنمو حتى بلغ (977) دولارفي عام 1994 ومن ثم انخفض في عام 1995 حيث بلغ (968) دولار مسجلا معدل نموسنوي مركب

(1) د.فارس كريم بريهي ، الاقتصاد العراقي ..فرص وتحديات دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد السابع والعشرون ، 2011 ، ص 24-26 .

(10.22%) ، وفي المدة (1995–2000) استمر متوسط نصيب الفرد بالارتفاع حيث بلغ (1,797) دولارفي عام 2000 مسجلا معدل نموسنوي مركب قدره (13.17%) على الرغم من ان معدل النمو السنوي المركب لمتوسط نصيب الفرد كان قد ارتفع خلال المدة الجزئية الثانية عنما كان عليه في المدة الجزئية الأولى الانها تعد منخفضة قياسا بالمدة التي سبقت عقد التسعينيات ويرجع سبب ذلك إلى الظروف الاقتصادية الصعبة التي مر بها العراق . اما المدة (2000–2005) فقد كانت تتسم بالانخفاض المستمر حتى عام 2005 حيث عاود الارتفاع مرة اخرى وقد بلغ(1,608) دولاروقد سجل معدل نمو سنوي مركب سالب قدره (2.19–%) إذ شهدت هذه المدة توقف في الحياة الاقتصادية في عام 2003 نتيجة تغير النظام السياسي والعمليات العسكرية . اما المدة (2005–2010) كانت تتسم بالارتفاع المستمر حيث بلغ (1,871) دولارفي عام 2010 مسجلا معدل نمو سنوي مركب قدره (3.07%) ، كذلك الحال بالنسبة للمدة (2010–2014) فانها سجلت ارتفاعا على طول المدة حيث بلغ (2,300) دولار عام 2013 ثم تراجع قليلا في عام 2014 فقد بلغ (2,088) دولارمسجلا معدل نمو سنوي مركب قدره (2.21%) كان ذلك ناتج عن ارتفاع اسعار النفط الخام على طول تلك المدة مما انعكس ذلك في ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه الا ان اسعار النفط الخام قد تراجعت وبشكل كبير في عام 2014 مما انعكس في تراجع متوسط نصيب الفرد في تلك السنة .اما خلال المدة الكلية (1991–2014) فقد بلغ معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج (5.37%) [1]، ويوضح الشكل البياني (29) تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج في العراق :

الشكل البياني (29) متوسط نصيب الفرد من الناتج في العراق للمدة (1991-2014) (بالدولار)

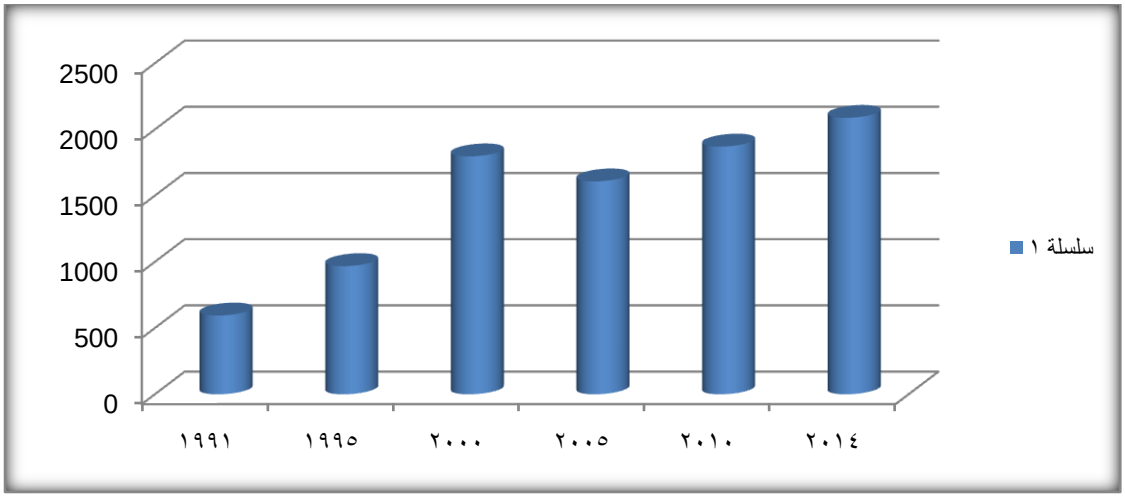

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على الملحق الاحصائي (3) وبرنامج Excel

(1) د.فارس كريم بريهي ، الاقتصاد العراقي ..فرص وتحديات دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية ، مصدر سابق، ص29.

2 التضخم (Inflation):

يعد التضخم من المتغيرات التي تؤثر في الاستقرار الاقتصادي لاي بلد ،لذا فقد كان من المهم تتبع التطورات الحاصلة فيه في العراق . وبالاستعانة بالملحق الاحصائي (3) وبعد تجزئة مدة الدراسة الكلية إلى خمس مدد جزئية نلاحظ ان التضخم في المدة (1991–1995) بلغ (111.1%) في عام 1991واستمر بالارتفاع حتى بلغ (295.4%) في عام 1995 مسجلا معدل نمو سنوي مركب قدره (21.60 %) إذ ان هذه المدة كانت تشهد وجود حصار اقتصادي بالاضافة إلى تعطل الكثير من المرافق الاقتصادية بسبب حرب الخليج الثانية ، اما في المدة (1995–2000) فقد كان متذبذباً بين الارتفاع ومن ثم الانخفاض حتى بلغ (43.7%) في عام 2000 مسجلا معدل نمو سنوي مركب سالب قدره (31.76–%) وكان سبب هذا التذبذب هو توقيع اتفاقية مذكرة التفاهم الغذاء والدواء مقابل النفط والتي ادت إلى انخفاض كبير في الاسعار في عام 1996ثم عاودالمستوى العام للاسعار بالارتفاع . اما المدة (2000–2005) فقد كانت تتسم بالتذبذب ايضا بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغ (32.3%) في عام 2005 وقد سجل معدل نمو سنوي مركب سالب ايضا قدره (5.86–%) ان اهم اسباب التغيرات التي طرأت على المتغيرات الاقتصادية عامة والتضخم بشكل خاص هو التحول السياسي في البلاد وما صاحبه من دمار للمرافق الاقتصادية والبنى التحتية هذا من جانب وتحول النظام الاقتصادي من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق من جانب اخر ، ولم تختلف المدة (2005–2010)عن المدد الجزئية السابقة حيث انها كانت تتسم بالتذبذب بين الارتفاع والاتخفاض حيث بلغ التضخم بلغ (16.6%) عام 2010 مسجلا معدل نموسنوي مركب سالب قدره (12.46–%) ، اما المدة –2014) (2010 فانها سجلت انخفاضا مستمرا حيث بلغ فيها (1.8–%) في عام 2014 مسجلا معدل نمو سنوي مركب قدره (164.12–%) وكان السبب في تراجع معدلات النمو السنوية المركبة للتضخم هو اتباع العراق سياسات نقدية تستهدف التضخم متمثلة بتخفيض سعر الصرف الذي انعكس على انخفاض كبير في اسعار الاستيرادات التي تشكل نسبة كبيرة من سلة المستهلك [1] . وبلغ معدل نمو التضخم خلال المدة الكلية (1991–2014) مقدارا سالبا ايضا هو (247.92–%) .والشكل البياني (30) يوضح ذلك :

---

(1) انظر في ذلك :
- مظهر محمد صالح ، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي ، البنك المركزي العراقي ، بغداد ، تموز 2008 .

الشكل البياني (30) التضخم الاقتصادي في العراق للمدة (1991-2014)

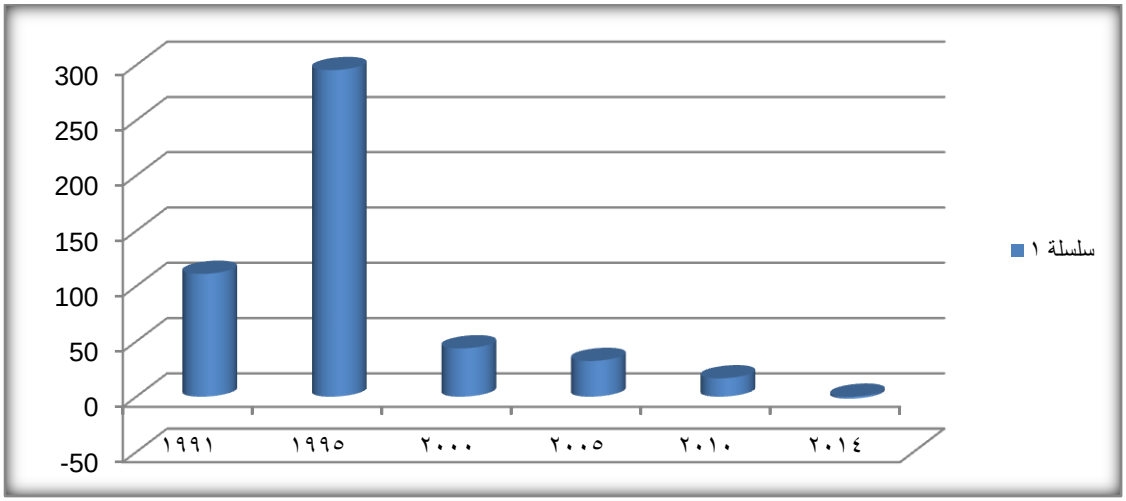

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على الملحق الاحصائي (3) وبرنامج Excel

4 البطالة (Unemployment):

تعد البطالة من المتغيرات الاقتصادية الكلية الهامة إذ انها تعد انعكاس اً لمستوى التشغيل (تشغيل الموارد الاقتصادية) ،ويعد العراق من المجتمعات التي ترتفع فيها نسبة السكان النشطون اقتصاديا وذلك لارتفاع معدلات النمو السكاني السنوي هذا من جانب العرض ، اما من جانب الطلب فقد ساهم تراجع قدرة الاقتصاد العراقي على استيعاب اكبر قدر ممكن من هذه القوى نتيجة لعدم قدرته على مواكبة الزيادة الحاصلة في القوى العاملة التي تدخل سوق العمل عن طريق ايجاد فرص عمل لها في انخفاض الطلب على العمل،وعليه سوف نتتبع تطورات هذا المتغير في العراق من خلال تقسيم مدة الدراسة إلى خمس مدد جزئية . وبالاستعانة بالملحق الاحصائي(3) وخلال المدة (1991-1995) لاحظنا ان معدل البطالة كان (20%) في عام 1991 وبقي مستقرا حتى بلغ (19%) في عام 1995 مسجلا معدل نمو سنوي مركب سالب (-1.02%) يعود سبب ارتفاع معدلات البطالة في بداية عقد التسعينيات إلى تسريح الجنود عقب انتهاء الحرب العراقية –الايرانية ليدخلوا سوق العمل وتفاقمت المشكلة نتيجة تدمير بعض المشاريع والمصانع بفعل الحرب العدوانية عام 1991 وتسريح بعض العاملين فيها ، وفي المدة (1995-2000) فقد كان متذبذبا بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغ (18%)في عام 2000 مسجلا معدل نمو سنوي مركب سالب قدره (-1.07%) يرجع سبب تراجع معدلات البطالة في هذه المدة لأسباب منها هجرة الايدي العاملة إلى خارج العراق للبحث عن فرص عمل زيادة نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية كالزراعة والصناعة من اجل تامين الغذاء للمواطنين . وكذلك الحال في المدة (2000-2005) فقد كانت تتسم بالتذبذب ايضا على طول المدة حيث بلغ

في عام 2005 (15%) وقد سجل معدل نمو سنوي مركب قدره (0%) نلاحظ ان معدلات البطالة قد ارتفعت خلال هذه المدة وكان هذا واضحا من خلال ارتفاع معدل النمو السنوي المركبة بالقياس إلى المدتين السابقتين ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى تدهور مجمل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية إذ اضحى الاقتصاد بعد عام 2003 محطما بفعل الحروب الداخلية والخارجية والعقوبات والادارات السيئة وتوقف عملية التنمية وتدمير البنى التحتية ومؤسسات القطاع العام وتضاؤل الفرص امام القطاع الخاص وسيادة الفوضى الامنية والعنف . و في المدة (2005–2010) فقد اتسمت نسبة البطالة بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض حتى بلغت (18%)في عام 2010 مسجلا معدل نمو سنوي مركب سالب قدره (3.58–%) ويرجع سبب تراجعه إلى تحسن في الاوضاع الامنية التي توفر بيئة جيدة للعمل ولاسيما السياحة بالاضافة إلى ارتفاع الايرادات النفطية بسبب ارتفاع اسعار النفط مما ساعد على زيادة الانفاق العام ومن ثم زيادة فرص العمل ، اما في المدة (2010–2014) كان معدل البطالة يتجه نحو الارتفاع حيث بلغ (16%) في عام 2014 مسجلا معدل نمو سنوي مركب قدره (1.29%) كان احد اهم اسباب تزايده في هذه المدة هي عدم موائمة النظام التعليمي لمتطلبات سوق العمل بالاضافة إلى تدهور الاوضاع الامنية في العراق وانخفاض اسعار النفط التي ادت إلى انخفاض الانفاق العام [1].اما خلال المدة الكلية (1991–2014) فقد بلغ معدل نمو البطالة (0.92–%) ، والشكل البياني (31) يوضح تطور معدل البطالة في العراق :

الشكل البياني (31) معدل البطالة في العراق للمدة (1991-2014)

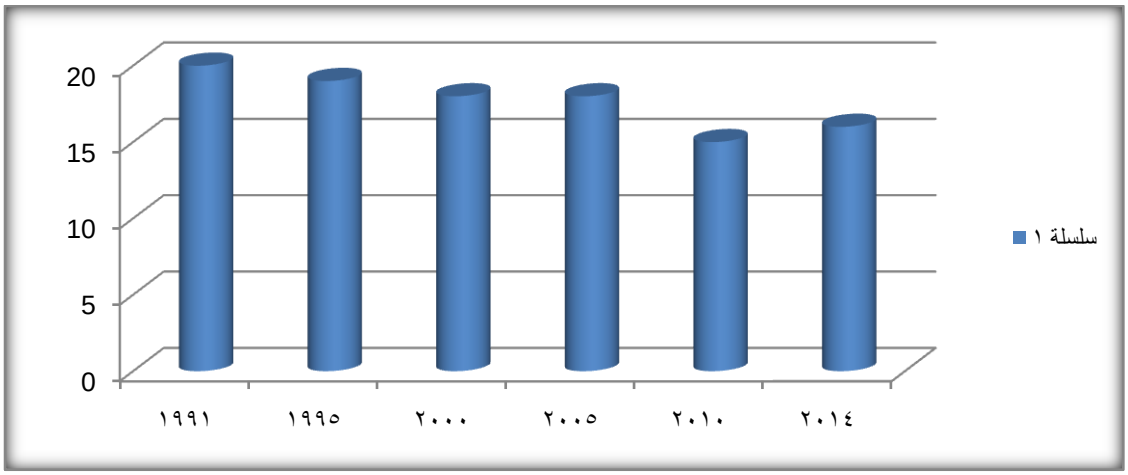

المصدر :اعداد الباحثة اعتمادا على الملحق الاحصائي (3) وبرنامج Excel

(1) انظر في ذلك :
- د. عيادة سعيد حسين ، البطالة في الاقتصاد العراقي : اسبابها –وسبل معالجتها ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 4، العدد 8، الانبار ، 2012، ص 92-95.

والجدول (5) يوضح معدلات النمو السنوية المركبة للمتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق بعد تجزئتها إلى خمس فترات زمنية :

جدول(5) معدلات النمو السنوية المركبة لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (1991-2014) %

المدة	الناتج المحلي الاجمالي	متوسط نصيب الفرد من الناتج	التضخم	البطالة
1995-1991	12.87	10.22	21.60	-1.02
2000-1995	16.69	13.17	-31.7	-1.07
2005-2000	0.50	-2.19	-5.86	0
2010-2005	0.50	3.07	-12.46	-3.58
2014-2010	4.70	2.21	-164.12	1.29
2014-1991	8.31	5.37	-247.92	-0.92

المصدر اعداد الباحثة اعتمادا على الملحق الاحصائي (3)

المبحث الثاني
فعالية السياسة النقدية في معالجة الصدمات النقدية في دول العينة

إن السياسة النقدية جزء مهم من السياسة الاقتصادية الكلية حيث تمارس السياسة النقدية دورا مهما وفاعلا في تنظيم عرض النقد والتحكم بالسيولة النقدية والائتمان ، ومن خلال هذا الدور المهم تستطيع السلطات النقدية ان تحقق اهداف حيوية محددة وفقاً لاولويات تحددها المشكلة الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد ، وفي بعض الاحيان تستخدم السلطات النقدية اهداف وسيطة كعرض النقد واسعار الفائدة للوصول إلى تحقيق هدف نهائي تصبوا اليه كاستقرار الاسعار والحد من التضخم .و ترتبط فاعلية السياسة النقدية (effectiveness of monetary policy) بقدرة السلطات النقدية المتمثلة بالبنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي في البلد من خلال استخدام الادوات المتاحة لديها والتي تتناسب مع الوضع الاقتصادي لذلك البلد حيث يستطيع صناع القرار في السياسة النقدية التدخل من خلال التحكم بالعديد من المتغيرات النقدية لتحقيق التوازن في السوق النقدية الا ان الاخفاق في هذا التوازن يتسبب في حدوث الصدمات النقدية والتي من شأنها ان تؤثر على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية . وفي هذا المبحث سوف نركز على فعالية السياسة النقدية في دول العينة (اليابان، كوريا، العراق) وكما يأتي :-

أولا: اليابان Japan

يعد الاقتصاد الياباني احد اكبر الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة وقد شهدت بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في اليابان خلال العقود الماضية تغيرات وتذبذبات كبيرة وجاءت كل هذه الاحداث بسبب دورة الانكماش التي عانت منها اليابان فضلا عن تأثرها بالازمات العالمية ، ومن اجل توضيح فعالية السياسة النقدية في اليابان في معالجة الازمات الاقتصادية ينبغي لنا عرض مسار السياسة النقدية في اليابان عبر استعراض سريع للخطط والاجراءات النقدية في اليابان على وفق تسلسلها التاريخي وتقسيمها إلى عقود .

أ –عقد التسعينيات (1991-1999):

ان المشاكل التي عانت منها اليابان خلال عقد التسعينيات تعود جذورها إلى النصف الثاني من عقد الثمانينات ، إذ عانت اليابان من ارتفاع حاد في قيمة الين الياباني مقابل الدولار الامريكي في عام 1986 حيث بلغ 150ين / دولار وذلك نتيجة تراجع الصادرات مما ادى إلى حدوث ركود وتضخم مستورد مما دفع السياسة النقدية إلى خفض اسعار الفائدة جزئيا للمساعدة في تحفيز الاقتصاد ومنع الين

من الارتفاع بمعدلات عالية . وفي عام 1989 شددت السياسة النقدية وارتفع معدل الخصم الرسمي ومع الارتفاع السريع لاسعار الفائدة ارتفع معدل التضخم ايضا . وكان الغرض من ارتفاع اسعار الفائدة هو للحد من الزيادات في اسعار الاراضي و من الزيادة في الاقراض المصرفي للمشاريع العقارية والشركات وبعد وصول اسعار الاسهم إلى ذروتها في عام 1992 مما ادى إلى انفجار الفقاعة في السنة نفسها [1]. وقد انعكست تلك الاجراءات التي حاولت السيطرة على قيمة الين إلى حصول ركود في الاقتصاد الياباني في اوائل عقد التسعينيات وواصلت اسعار الاراضي في الانخفاض بصورة مضطردة ، وانخفض معدل التضخم مما ادى إلى استخدام سياسة نقدية توسعية في عامي (1993,1992) ردا على ضعف الاقتصاد .وعلى الرغم من ضعف الاقتصاد فقد كان سعر الصرف في المدة 1993-1995 يقدر بين 100ين/ الدولار إلى 80 ين/ الدولار في ربيع 1995 مع عدم وجود اسباب قوية وواضحة لمثل هذه الخطوة المفاجئة قلل ارتفاع سعر الصرف توقعا للانتعاش المبكر مما ساهم في التضخم والانكماش [2].

وفي النصف الثاني من عام 1995 بدأ الاقتصاد الياباني في النمو وانخفضت قيمة الين إلى مستوى فوق 110ين/ الدولار وتحولت إلى فكرة جيدة في توفيرالمزيد من الدعم للانتعاش في عام 1996 الا ان معدل النمو تباطئ بشكل كبير في النصف الثاني من عام 1997 نتيجة لازمة العملات الاسيوية والازمة المصرفية للاقتصاد الياباني في نوفمبر تشرين الثاني من العام نفسه ، وواصل الاقتصاد تدهوره في عام 1998 مما سجل نمو سالبا لاول مرة منذ عام 1976. وفي عام 1998 تم اعلان استقلال البنك المركزي الياباني وكانت هناك امال كبيرة في ان البنك المركزي الياباني يمكن ان يتحسن اداءه ويعود إلى وضعه كسياسة نقدية ناجحة .كاد الاقتصاد الياباني ان يقع في ركود خطير وعدم استقرار مالي في ربيع عام 1998. ونتيجة لذلك اتخذ البنك المركزي الياباني في 12فبراير 1999خطوة رئيسه حيث قرر المجلس خفض سعر الفائدة إلى ادنى مستوى ممكن وهي تعد بداية ما يسمى بسعر الفائدة الصفرية ((zero Interest rate policy (ZIRP) . الان الانخفاض في النشاط الاقتصادي اصبح واضحا بحلول ربيع عام 1999 وعدم استقرار النظام المالي اصبح حاد حيث يتأرجح بنك التسليف على الافلاس . ولما كان الاقتصاد لايستجيب إلى انخفاض سعر الفائدة بدأت القطاعات الحكومية والتجارية

(1)Takatoshi Ito, Frederic S. Mishkin, Two Decades of Japanese Monetary Policy and the Deflation Problem, University of Chicago Press,USA, September 2006,P135.

(2)Takatoshi Ito, Frederic S. Mishkin, Two Decades of Japanese Monetary Policy and the Deflation Problem, op.cit,P135.

بالضغط على البنك المركزي الياباني لاعتماد التيسير الكمي *. وكان رد فعل مجلس السياسة النقدية بان اصدر بيان اكد فيه انه لن يستجيب لتقلبات سعر الصرف وانه فعل ما يكفي في تخفيف الشروط النقدية ، والشكل (32) يوضح تطورات اسعار الفائدة واسعار الصرف في اليابان للمدة (2000– 1991 ، حيث نلاحظ ان ان اسعار الصرف لم تكن مستقرة وقد انخفضت إلى ادنى مستوى لها عام 1995 ، اما اعلى مستوى لها فهو عام 1991اذ بلغ 135 ين / دولار ، وكذلك الحال بالنسبة لاسعار الفائدة الحقيقية فهي الاخرى لم تكن مستقرة وقد سجلت ادنى مستوى لها في عامي 1997–1998 إذ بلغت اسعار الفائدة فيهما (2%) بالرغم من كون اسعار الفائدة الاسمية قريبة من الصفر بسبب انخفاض معدل التضخم الى دون الصفر ، اما اعلى مستوى لها فقد كان عام 1991إذ بلغت (5%) .

شكل (32) تطورات اسعار الفائدة واسعار الصرف في اليابان للمدة (1991-2000)

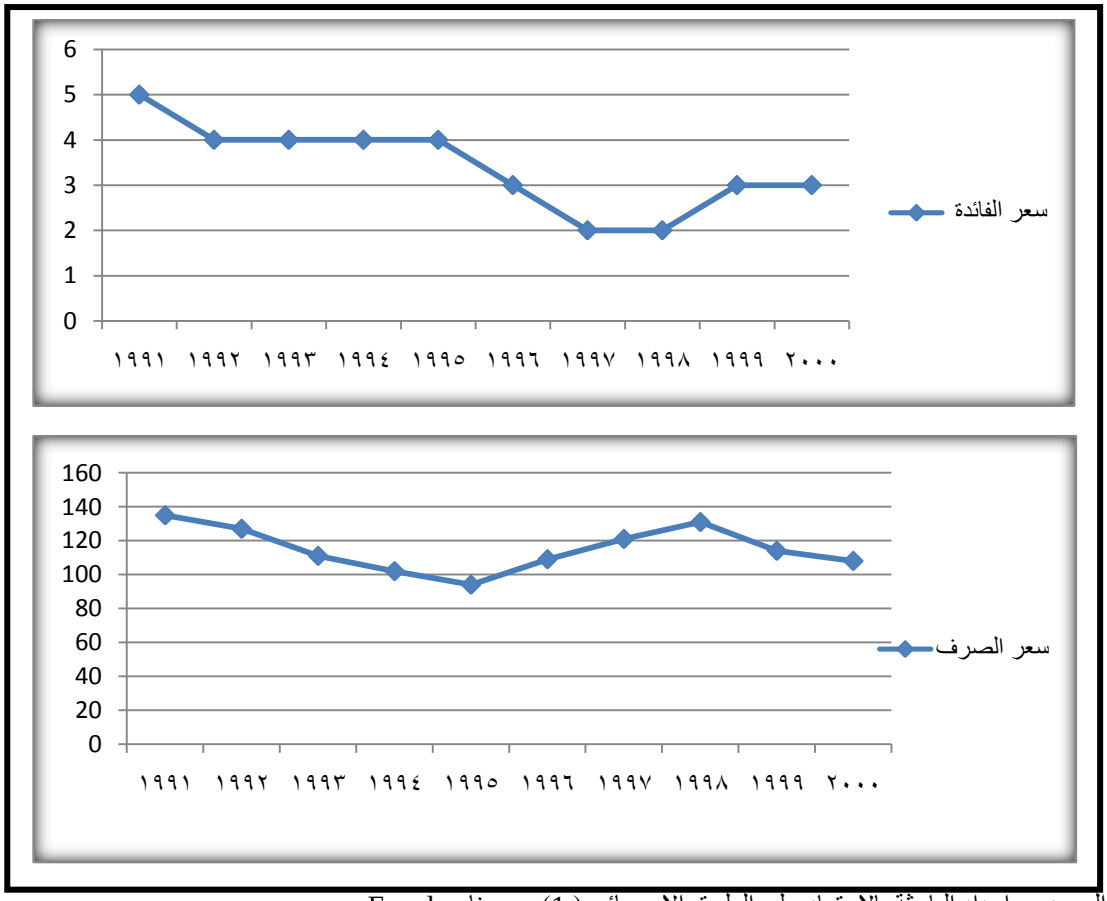

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق الاحصائي (1) ، وبرنامج Excel

* التيسير الكمي هو أداة من ادوات السياسة النقدية التي تستخدم من قبل البنوك المركزية بعد خفض أسعار الفائدة. فكلمة "الكمي" تدل على عرض النقود والتيسير الكمي يعني زيادة المال المعروض. اي قيام البنك المركزي باغراق البنوك التجارية بفائض سيولة لتعزيز الاقراض الخاص وترك لهم كميات كبيرة من الاحتياطيات الفائضة وبالتالي تخفيض نقص السيولة . و ينطوي التيسير الكمي أساسا على طبع النقود لشراء مجموعة متنوعة من الأوراق المالية والهدف النهائي هو اغراق الأسواق المالية بالنقود أو السيولة. وللتيسير الكمي اثر كبير في تداول العملات، ذلك لأن طبع المزيد من العملة يقلل من قيمة العملة مقابل العملات الاخرى ويعزز التضخم. وهدف البنك المركزي من هذه العملية هو تعزيز الإقراض ومنع نقص الاموال في المستقبل.

ب – بعد استقلال البنك المركزي الياباني (2000-2010):

على الرغم من استخدام البنك المركزي سياسة الفائدة الصفرية والتيسير الكمي في عام 1999 الا انها لم تحقق اهدافها في معالجة الركود الاقتصادي، لذا اعتمد البنك المركزي الياباني في 19مارس 2001 سياسة نقدية اخرى وهي سياسة التيسير الكمي وهي سياسة نقدية تستخدمها البنوك المركزية لتحفيز الاقتصاد عندما تكون السياسة النقدية التقليدية غير فعالة . ويتم تنفيذ التيسير الكمي من خلال شراء الاصول المالية من البنوك التجارية والمؤسسات المالية الاخرى وبالتالي رفع اسعار تلك الموجودات المالية وخفض انتاجها وزيادة المعروض من النقود في نفس الوقت ، وهي تختلف عن السياسة النقدية التقليدية من شراء او بيع السندات الحكومية قصيرة الاجل للحفاظ على اسعار الفائدة عند الهدف المحدد[1]. وبموجب سياسة التيسير الكمي الذي استخدمها البنك المركزي الياباني اغرق البنك المركزي البنوك التجارية بفائض سيولة لتعزيز الاقراض الخاص وترك لهم كميات كبيرة من الاحتياطيات الفائضة وبالتالي تخفيض نقص السيولة . وقد انجز البنك المركزي الياباني هذا عن طريق شراء المزيد من السندات الحكومية وكان يرى ان هناك حاجة إلى تعيين سعر الفائدة وهو الصفر ، وقام ايضا في وقت لاحق بشراء الاسهم والسندات المدعومة بالاصول . وقد ادى استخدام هذه السياسة من البنك المركزي الياباني إلى ارتفاع رصيد الحساب الجاري في البنك التجاري كما تضاعفت ثلاث مرات كمية السندات الحكومية اليابانية على المدى الطويل لدى البنك المركزي الياباني [2]. وقد حاول البنك المركزي الياباني استهداف التضخم من اجل تنشيط الاقتصاد الا ان العديد من اعضاء مجلس السياسات اعرب عن وجهات نظر تتسم بالشك و اللايقين وكانوا يجادلون بانه لاتوجد اداة ذات مصداقية لرفع معدل التضخم وان توقعات التضخم في السوق لن تستجيب لمجرد الاعلان عن الهدف لذلك فان التزام البنك هدف لم يكن لديه الادوات اللازمة لتحقيقه من شأنه ان يتسبب بفقدان البنك المركزي لمصداقيته [3]. وفي اعقاب الازمة المالية العالمية 2008 بدأ البنك المركزي الياباني بالرد على التطورات التي حدثت في الاسواق المالية في سبتمبر 2008 حيث انه قام بتنفيذ اثنين من التخفيضات في اسعار الفائدة كما قدمت تعديلات عدة على اطار السياسة النقدية الخاصة بهم . وكانت الاهداف الكامنة وراء هذه الاجراءات هي [4]:

1- ضمان الاستقرار في الاسواق المالية.

(1)The implementation of monetary policy in the euro area. European Central Bank. 2008. p. 14–19.
(2)Bank of Japan, New Procedures for Money Market Operations and Monetary Easing, Japan, 19 March 2001.
(3)Takatoshi Ito, Frederic S. Mishkin, Monetary Policy in Japan:Problems and Solutions, For the Solutions conference, June 19-20, 2004, Roppongi,Tokyo Conference Version, Japan, 2004, P16.
(4)Uwe Vollmer,Ralf Bebenroth, The Financial Crisis in Japan: Causes and Policy Reactions by the Bank of Japan, The European Journal of Comparative Economics, Vol. 9, n. 1, 2012,p 63.

2- تسهيل تمويل الشركات من اجل ضمان استقرار السوق المالي وعلى الفور (بعد انهيار ليمان براذرز) * في الولايات المتحدة الاميركية .

كما قام البنك المركزي الياباني بتوقيع اتفاقية العملة الثنائية مع البنك الاحتياطي الفيدرالي الاميركي ، وهذه الاتفاقية تسمح للبنك المركزي الياباني بالحصول على الدولار الامريكي من مجلس الاحتياطي الاتحادي وتقديمها للمؤسسات المالية المحلية . وكانت هذه اول مرة تقوم بها اليابان باستخدام الاصول المحلية كضمان للحصول على الدولار الامريكي وكان الغرض من هذه الاجراءات هو تلبية الطلب المتزايد على السيولة في جميع انحاء العالم على دولارات الامريكية وتخفيف الضغط على اسواق المال قصيرة الاجل في الولايات المتحدة الامريكية . ولاجل تخفيف التمويل وخاصة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ولمنع ارتفاع الين قرر البنك المركزي الياباني خفض السعر المستهدف لمعدل (سعر المكالمة)** كما تم تخفيض سعر الفائدة على القروض الاساسية وسعر الخصم إلى 0.3 %، 0.1 % على التوالي وبالاضافة إلى ذلك أقدم البنك المركزي الياباني على تسهيلات الودائع التكميأتية والسماح للبنوك لتلقي مدفوعات الفائدة على الارصدة الفائضة لدى البنك المركزي كما تم اصلاح سعر الفائدة المدفوعة من قبل البنك المركزي الياباني عند 0.1 % وهذا الاجراء يسمح للبنك المركزي الياباني بجذب السيولة ويمنع انخفاض معدل سعر المكالمة عن المعدل المستهدف بنسبة اكبر . علاوة على ذلك قرر البنك المركزي الياباني بزيادة المشتريات المباشرة من السندات الحكومية و توسيع نطاق سندات الحكومة اليابانية في هذه الشراء المباشر (سندات الحكومة اليابانية معدل العائمة، سندات الحكومة اليابانية المرتبطة بالتضخم). وفي وقت لاحق، اضيفت أدوات الدين (السندات والأوراق التجارية غير المادية، والفواتير، الأوراق التجارية والقروض على الفعل) التي تصدرها الشركات للاستثمار العقاري، وضمنت الحكومة المجردة من شكلها المادي (CBS) والقروض على سندات للحكومة وتمت الموافقة عليها جميعا. وينطبق الشيء نفسه على السندات التي تصدرها حكومات أجنبية (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا) [1] . والشكل البياني (33) يوضح تطورات اسعار الفائدة واسعار الصرف في اليابان للمدة (2001-2010) ، إذ نلاحظ ان اسعار الفائدة كانت مستقرة من عام 2004-2008 إذ بلغت (3%) بعد ان كانت (4%) عام 2003 الا انها انخفضت في عامي 2009-2010 إذ بلغت (2%) .

* هو بنك تم تأسيسه في ألاباما، الولايات المتحدة الأمريكية عام 1850 على يد ثلاثة أخوة يهود من تجار القطن ، ليكون مؤسسة خدمات مالية دولية. ويقع مقره الرئيسي في نيويورك.أعلن عن إفلاسه في 14 سبتمبر 2008 بسبب الخسارة التي حدثت في سوق الرهن العقاري. كان لافلاس البنك تأثيرات سلبية على الكثير من أسواق العالم.

**وهي نوع من انواع اسعار فائدة البنك المركزي.

(1)Uwe Vollmer,Ralf Bebenroth, The Financial Crisis in Japan: Causes and Policy Reactions by the Bank of Japan, op.cit ,p 64.

اما فيما يخص سعر الصرف فلم يكن مستقرا على طول المدة ففي بداية المدة كان سعر الصرف قد سجل (122ين/دولار) وارتفع في عام 2002 إذ بلغ (125ين/دولار) ومن ثم اخذ بالانخفاض الا انه ارتفع مرة اخرى عام 2005 إذ بلغ (110ين/دولار) واستمر بالارتفاع حتى عام 2008 ومن ثم عاود إلى الانخفاض مرة اخرى حتى بلغ (88ين/دولار) عام 2010 . ومن خلال ماتقدم يمكن القول ان هذه المدة كانت فيها اسعار الفائدة مستقرة تقريبا وعلى العكس من ذلك اسعار الصرف التي كانت متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض وكما موضح ذلك في الشكل الاتي :

شكل (33) تطورات اسعار الفائدة واسعار الصرف في اليابان للمدة (2001-2010)

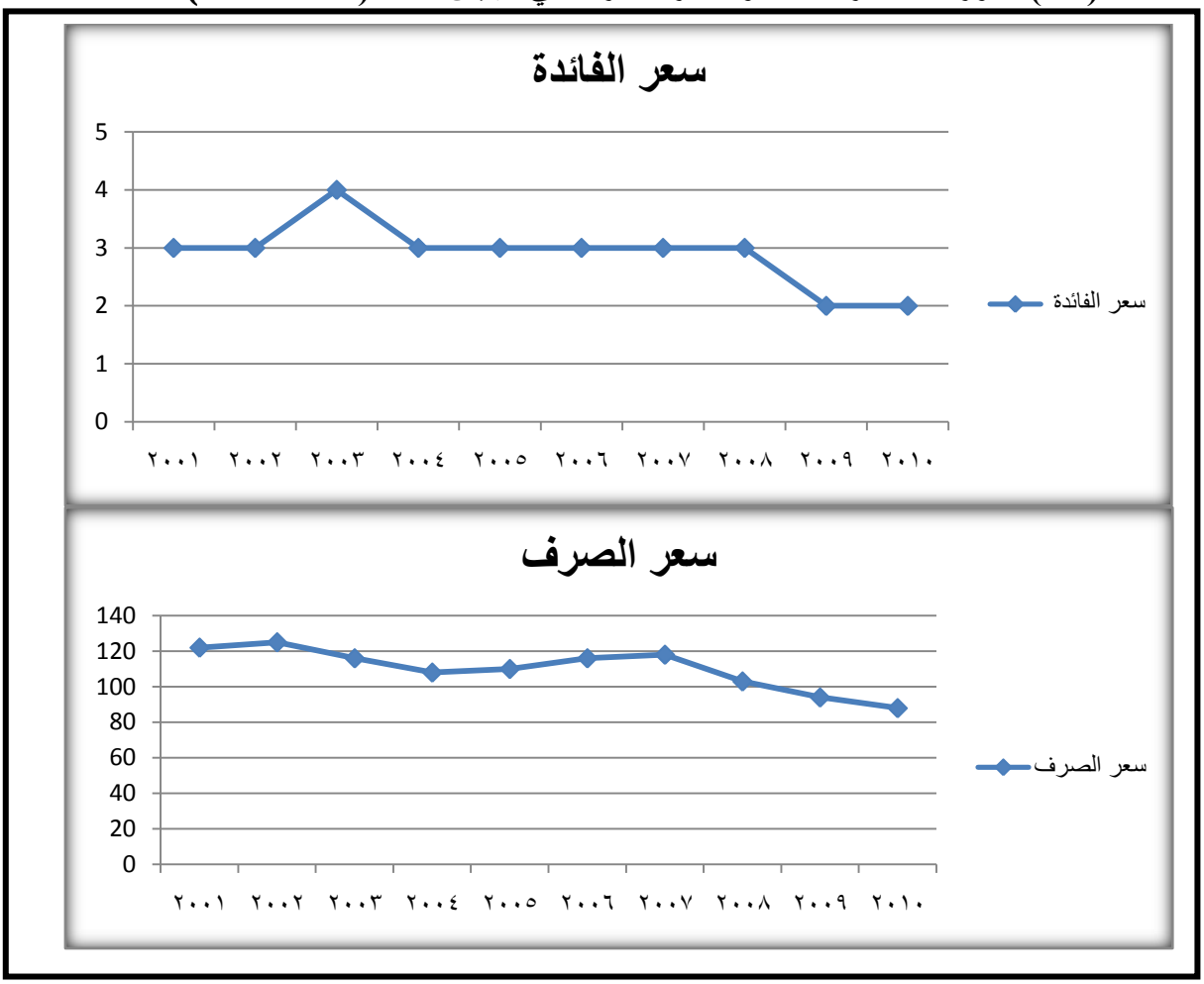

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق الاحصائي (1) وبرنامج Excel

ج - بعد (2010):

نظرا للتدهور الاقتصادي في اوائل اكتوبر 2010 اعلن البنك المركزي الياباني خطوة جديدة من التيسير النقدي وهي التيسير النقدي الشامل (CME) * التي استمرت إلى ابريل 2013 وكانت العناصر

* استخدام اجراءات غير تقليدية احدى هذه الاجراءات اعداد خطط لشراء الاصول بشكل منفصل عن الاوراق المالية التقليدية وشرائها.

الاساسية لهذه الخطوة مماثلة للسياسات غير التقليدية السابقة مثل سعر الفائدة الصفري (ZIRP)و التيسير الكمي، وفي الوقت نفسه كانت هناك العديد من الابتكارات في مجال التيسير النقدي الشامل وكانت احدى هذه الابتكارات اعداد خطط لشراء الاصول بشكل منفصل عن الاوراق المالية التقليدية وشرائها على حساب البنك المركزي الياباني ، ونتيجة لذلك اعلن البنك المركزي الياباني انه قرر ان يدرس شراء 60 مليار دولار اميركي من الاصول وكانت هذه تعد محاولة لدفع انخفاض قيمة الين مقابل الدولار الاميركي لتحفيز الاقتصاد المحلي عن طريق جعل الصادرات اليابانية ارخص ،وفي اكتوبر 2011 وسع البنك المركزي الياباني برنامج شراء الاصول . وكما قام البنك المركزي الياباني بشراء سندات حكومية طويلة الاجل كتدبير للسياسة النقدية غير التقليدية ، ويعتقد البنك المركزي الياباني ان انشاء صندوق خاص لاغراض خاصة من شأنه ان يجعل السياسات ذات مسؤولية اكبر في تيسير اجراءات غير تقليدية و في العديد من البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة يعد الوضع السليم للبنك المركزي هو المحافظة على حجم حيازات السندات الحكومية ضمن المبلغ المستحق من الاوراق النقدية الصادرة وهذا ما يسمى (بقاعدة الاوراق النقدية) . وعندما بدأ البنك المركزي الياباني باستخدام التيسير النقدي الشامل قام بشراء كمية هائلة من السندات الحكومية وكان من المتوقع ان يكون البنك المركزي الياباني غير قادر على الحفاظ على سيادة الاوراق الطارئة والمؤقته . واصبح حجم شراء الاصول هدف برنامج التيسر النقدي الشامل لذلك بدأ البنك المركزي الياباني بشراء ثقة الاستثمار العقاري (صناديق الاستثمار العقاري) وصناديق الاستثمار المتداولة بدلاً من اجراءات تخفيف القيود الائتمانية [1].

ثانيا: كـوريا الجنوبية South Koria

يمارس البنك المركزي الكوري (Korian central bank) توجيه وادارة السياسة النقدية في كوريا من حيث صياغة وتنفيذ السياسة النقدية والائتمانية ومن خلال التحكم في عرض النقد هدفاً لتحقيق نمواً سليماً في الاقتصاد على اساس استقرار الاسعار، فضلا عن قيام البنك المركزي بادارة السياسة النقدية والائتمانية والتركيز على استقرار الاسعار ياخذ بنظر الاعتبارتحقيق مسائل مثل النمو الاقتصادي واستقرار الاسواق المالية وغيرها من المسائل الاقتصادية . ومن اجل توضيح فعالية السياسة النقدية في كوريا في معالجة الازمات الاقتصادية ينبغي لنا عرض مسار السياسة النقدية في كوريا

(1)Wataru Takahashi , Japanese Monetary Policy, : Experience from the Lost Decades , International Journal of Bussiness, 18(4) , 2013, P 298.

عبر استعراض سريع للخطط والاجراءات النقدية في كوريا من خلال تقسيمها إلى مدتين يمثلان الفرق مابين الاجراءت السياسة النقدية قبل استقلال البنك المركزي الكوري وبعد استقلاله من خلال الاتي :

ا – قبل استقلال البنك المركزي الكوري :

كان البنك المركزي الكوري قبل عام 1997 هو المسؤول عن ادارة السياسة النقدية ومرتبط بالحكومة ووزارة الاقتصاد ، حيث كان يحتفظ بالكثير من اسرار عمليات السياسة النقدية [1]. وقام البنك المركزي الكوري بتحرير اسعار الفائدة في بداية عقد الثمانينات ، بما في ذلك التخلص التدريجي من معدلات الفائدة التفضيأتية على القروض السياسية ، ومع ذلك كانت معدلات الفائدة المصرفية خاضعة لسيطرة الحكومة ، حتى قام البنك المركزي الكوري باجراء تحرير اكثر اتساعا في عقد التسعينيات حيث قامت الحكومة في عام 1991 بوضع خطة متعددة المراحل لتحرير اسعار الفائدة ، التي تهدف إلى تحرير اسعار الفائدة طويلة الاجل قبل اسعار الفائدة قصيرة الاجل ، ومعدلات الفائدة المصرفية قبل معدلات سوق الاوراق المالية . على الرغم من تحرر اسعار الفائدة الفعلي في عقد التسعينيات الا انها انحرفت عن الخطة الاصلية ، إذ تم تحرير اسعار الفائدة على المدى القصير بما في ذلك على ودائع المؤسسات المالية غير المصرفية قبل اسعار الفائدة على ودائع البنوك التجارية مما ادى إلى تغذية النمو في المؤسسات المالية غير المصرفية حيث تجاوزت ودائعها بشكل كبير تلك التي في البنوك التجارية في بداية عقد التسعينيات . فضلا عن ذلك شرع تحرير تدفقات رؤوس الاموال الدولية تدريجيا خلال هذه المدة ، وكان احد اهم التطورات التي حدثت في عام 1994هو رفع سقف الاقتراض بالعملات الاجنبية قصيرة الاجل من قبل البنوك مع الحفاظ على سقف الاقتراض على المدى الطويل . وقد نتج عن هذه التطورات تدفق رؤوس الاموال بشكل كبير في المدة (1994–1996) . وكان سبب تحرير تدفق رؤوس الاموال هو ان التدهور الذي حصل في ميزان الحساب الجاري بسبب ارتفاع معدلات التضخم ، وارتفاع قيمة ال (وون) الكوري* ، والركود الذي اصاب الاقتصاد العالمي ومن اجل تمويل العجز المتزايد في ميزان الحساب الجاري شجعت الحكومة تدفقات رأس المال ، ولاجل تحقيق هذا الهدف في عام 1991 تم تسريع تحرير حساب رأس المال من خلال تعديل قانون ادارة الصرف الاجنبي ، ادى تحرير حساب رأس المال إلى تدفقات رأسمالية كبيرة ، لكن كان صناع السياسة اكثر قلقا بشأن تأثير هذه التدفقات على القدرة التنافسية للصادرات الكورية من خلال ارتفاع قيمة الوون الكوري ، مما جعلها تتغاضى عن عدم الاستقرار المالي الناتج عن ذلك . وفي عام 1993، اعلنت الحكومة الكورية ايضا برنامجاً لتحرير

(2) Soyoung Kim , Yung Chul Park, Inflation targeting in Korea: a model of success? ,op.cit,p143.

* ال (وون) هو العملة المحلية في كوريا

القطاع المالي من خلال تحرير القيود المفروضة على ادارة الموجودات والمطلوبات من المؤسسات المالية . ومع ذلك اهملت الحكومة الحاجة إلى تنظيم كفوء كاف في هذه الخطوة ، مما ادى إلى زيادة الديون بالعملات الاجنبية قصيرة الاجل من المؤسسات المالية ، وعلاوة على ذلك وكجزء من متطلبات الانضمام إلى منظمة التعاون والتنمية في عام 1996 نفذت الحكومة رفع المزيد من القيود المالية وافتتاح سوق رأس المال ، الا انها اختارت تحرير تدفقات رؤوس الاموال على المدى القصير قبل تدفقات رؤوس الاموال على المدى الطويل . و في هذه المدة سرعة النقود ومضاعف النقد (Momey multiplier) بدأت بالانخفاض بشكل مميز، كما بدأ حجم برنامج القروض الموجهه بالانخفاض في وقت مبكر من عقد التسعينيات وتوجيهها إلى حد كبير للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم مقابل الشركات الكبيرة التي تستخدمها ليكون المتلقي الرئيس منذ منتصف عقد التسعينيات . ومع التغيرات الجارية في البيئة الاقتصادية يبدو ان البنك المركزي الكوري كان يستخدم سياسة نقدية للحفاظ على احتواء التضخم . وانتهت هذه المدة من التحرير بنتيجة غير مقصودة حيث ضربت ازمة العملة التي انتشرت في جنوب شرق اسيا في عام 1997 كوريا ايضا ، مما ادى إلى ركود اقتصادي حاد ، وكان للازمة نتيجة لاحداث صدمة واستكمال حد كبير من اجراءات تحرير الاقتصاد الكلي في الاقتصاد الكوري وقد تم التحرير الكامل في عام 1998 [1] . الشكل (34) يوضح تطورات اسعار الفائدة واسعار الصرف في كوريا للمدة (1991–1997) ، إذ نلاحظ ان اسعار الصرف لم تكن مستقرة خلال هذه المدة حيث كانت تاخذ الاتجاه الصعودي فبعد ان كانت عام 1991 (733الوون/دولار) اصبحت (803الوون/دولار) عام 1994 ثم انخفضت عام 1995ليبلغ (771الوون/دولار) ومن ثم عاود الارتفاع مرة اخرى عام 1996ليبلغ (804الوون/دولار) ومن ثم استمر بالارتفاع حتى نهاية المدة إذ بلغ (951الوون/دولار) عام 1997 . اما اسعار الفائدة الحقيقية فهي الاخرى لم تكن مستقرة حيث اخذت بالارتفاع في عامي 1992–1993 إذ بلغت (2%) بعد ان كانت (0%) عام 1991 ثم انخفضت في الاعوام 1994–1995إذ بلغت (1%) ومن ثم اخذت بالارتفاع مرة اخرى حتى بلغت (8%) عام 1997. وكما موضح في الشكل الاتي :

(1) Kyungsoo Kim , Jaewoo Lee," Monetary Policy of the Bank of Korea during the First 60 Years", Seoul Journal of Economics , 11 November 2010 , p 506-508.

وللمزيد من التفاصيل :

- Kim Kihwan, The 1997-98 Korean Financial Crisis:Causes, Policy Response, and Lessons, The High-Level Seminar on Crisis Prevention in Emerging Markets Organized by The International Monetary Fund and The Government of Singapore Singapore , July 10-11, 2006.
- Hye Jin Zumkehr, Edo Andriesse, Malaysia and South Korea: A Decade after the Asian Financial Crisis, Chulalongkorn Journal of Economics 20(1), April 2008.

شكل (34) تطورات اسعار الفائدة واسعار الصرف في كوريا للمدة (1991-1997)

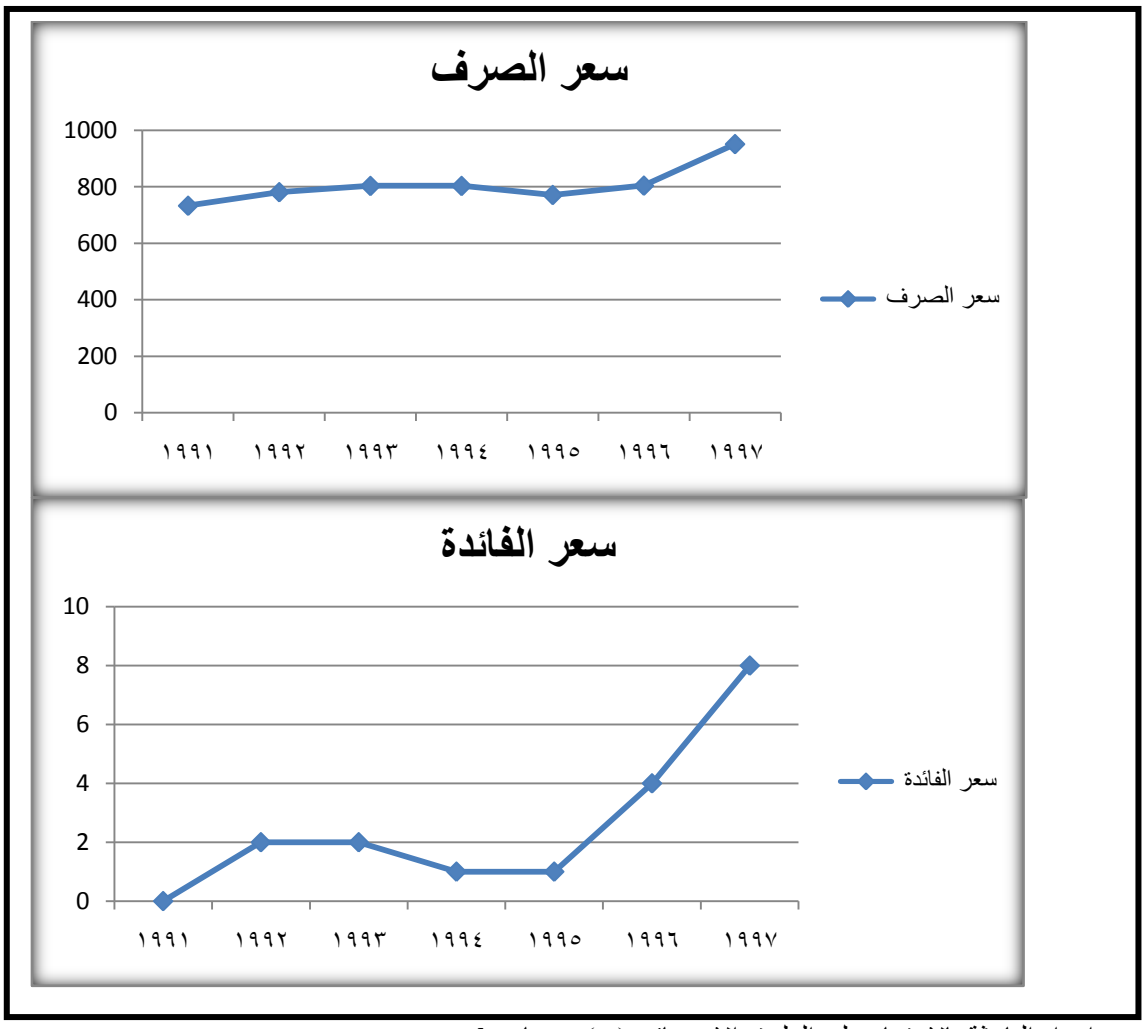

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق الاحصائي (2) وبرنامج Excel

2– بعد استقلال البنك المركزي الكوري :

كان البنك المركزي الكوري قبل عام 1998 غير مستقل عن وزارة المالية والاقتصاد على الرغم من انتهاجه اجراءات تحاول زيادة التحرر في الاسواق المالية واسعار الفائدة ، الا انه بعد الازمة الاسيوية وتعرض الاقتصاد الكوري إلى الركود الاقتصادي أضف إلى ذلك مشاكل اقتصادية اخرى مثل ازمة العملة وغيرها تم اجراء تغيرات هيكلية للبنك المركزي الكوري بشكل كبير في عام 1998 ، حيث اصبح البنك المركزي الكوري من الناحية القانونية اكثر استقلالا من ذي قبل ، لكنه لا زال يمثل مرتبة متدنية مقارنة بالبنوك المركزية في الدول الصناعية من حيث الاستقلال . ولم يكن استقلال البنك المركزي كردا فعل على فشل سياسة البنك المركزي و وزارة المالية السابقة ، حيث ان اعادة الهيكله وسيلة لصرف الانتباه عن فشل السياسات الخاصة في التعامل مع الضائقة المالية [1] . ونتيجة لهذا تم اعلان استقلال

(1) Thomas F. Cargill, Central Bank Independence in Korea,The Journal of The Korean Economy , Korea, Vol. 2, No. 1(Spring2001), p24.

البنك المركزي الكوري في ادارة السياسة النقدية وانخفاض دور وزارتي المالية والاقتصاد بشكل ملحوض في ادارة السياسة النقديةفي عام 1998 ، وهذا بدوره يشكل خروجا كبيرا من الادارة النقدية القديمة في كوريا ومع ذلك كانت لاتزال ادارة السياسة النقدية تحت نفوذ الحكومة من حيث المسؤولية المشتركة في صياغة اهداف التضخم وهذا يعني ان وزارتي المالية والاقتصاد لديهما بعض السبل للتاثير على البنك المركزي الكوري على الرغم من استقلاليته [1].

وبعد صدمة التحرر لعام 1998 تم اعتماد سياسة استهداف التضخم في عام 1999، وقد كانت اجراءات السياسة النقدية للبنك المركزي الكوري متجهة نحو الحفاظ على التضخم المتوقع بالقرب من المستهدف في بيئة اقتصادية اصبحت اكثر تحررا وانفتاحا من المدة السابقة ، كما اصبح نظام سعر الصرف مرن (Flexible) بما فيه الكفاية وتحرر إلى حد كبير في نظام الحساب المالي [2] . الا انه قبل اعتماد استهداف التضخم فان البنك المركزي الكوري استغل مجموعة متنوعة من المجاميع النقدية بدأ من قاعدة الاحتياطي وصولا إلى M3 (عرض النقد الاوسع) كهدف وسيط . وفي عام 1999 اصبح معدل التغير في مؤشر اسعار المستهلك متباطأ بشكل حاد حتى يزيد قليلا عن 1% في السنة الأولى من استهداف التضخم ومنذ ذلك الحين بقيت معدلات التضخم السنوية ضمن النطاقات المستهدفة وهذا يعني ان سياسة استهداف التضخم كانت فعالة في الحفاظ على استقرار الاسعار في كوريا . الا ان الازمة المالية الاسيوية (1997-1998) ادت إلى القلق من الركود الاقتصادي بدلا من التضخم ، زد إلى ذلك كان هناك ارتفاع حاد في سعر الصرف ساعد في ابقاء السلع المستوردة وبالتالي مستويات الاسعار منخفضة ، وهذا بدوره ممكن ان لا يضع اطار السياسة النقدية الجديد باختبار حقيقي في السيطرة على التضخم في مثل هكذا بيئة اقتصادية تتوفر فيها ضغوط تضخمية منخفضة . وفي عام 2000 خفض البنك المركزي سعرسوق المال من 5% إلى 3.25 % في عام 2004 ، على الرغم من ان السياسة النقدية كانت توسعية منذ عام 2000 الا انها لم تكن فعالة في تحقيق الانتعاش الاقتصادي . إذ انها لم تكن فعالة في تحفيز الطلب المحلي والطلب على الاستثمار على الرغم من البنك المركزي الكوري خفض سعر الفائدة وزاد من حجم الائتمان ، وكان ذلك واضح حيث ان شركات الاعمال الكورية اظهرت مؤشرات توكد الافادة من انخفاض تكلفة التمويل لزيادة رؤوس اموالها الاستثمارية [3] . وفي عام 2008 تأثرت كوريا بالازمة المالية العالمية الا انها كانت تختلف مقارنة بتجربتها في ازمة (1998-

(2) Thomas F. Cargill, Central Bank Independence in Korea op.cit,p2

(3) Kyungsoo Kim , Jaewoo Lee," Monetary Policy of the Bank of Korea during the First 60 Years", op.cit, p 514.

(1) Soyoung Kim , Yung Chul Park, Inflation targeting in Korea: a model of success? , op.cit,p140.

(1997 حيث كان الفرق واضح في العديد من المؤشرات الاقتصادية المحلية وبما ان المؤشر الاكثر وضوحا في عواقب الصدمة الخارجية هو زيادة معدل البطالة فان زيادة معدل البطالة منذ عام 2008 كان بسبب التباطؤ الاقتصادي ومع ذلك فان حجم الزيادة يتضائل بجانب معدل البطالة خلال الازمة الاسيوية وهذا الفرق ليس بالضرورة يعكس فعالية السياسات الاقتصادية لان حجم الصدمة الخارجية اصغر بكثير عن الازمة الاسيوية . وعلى الرغم من ذلك فان كوريا كدولة تجارية لايمكنها الهروب من العواقب الوخيمة للازمة المالية وقد ظهرت الاثار بشكل واضح في التدفقات المالية ، وانخفاض سعر الصرف ، والانخفاض الحاد في الصادرات والانتاج الزراعي ، ومع ذلك فقد خففت ادوات السياسات الاقتصادية الكلية من تاثير الصدمة وقدمت الحوافز المالية جنبا إلى جنب مع العديد من التدابير الطارئة لتوفير السيولة المحلية . اما السياسة النقدية فقد خفضت سعر الفائدة على العكس تماما من الازمة الاسيوية بالاضافة إلى ذلك فان المستوى العال من الاحتياطيات مكنت البنك المركزي من توفير السيولة لاسواق صرف العملات الاجنبية كما ساعدت خطط المبادلة مع الولايات المتحدة والصين واليابان من استعادة الاستقرار في سوق الصرف الاجنبي [1] . وقد كان ذلك ردا على التدهور الذي حصل في حساب رأس المال والذي صاحبه انخفاض حاد في الدولار في الاسواق المحلية ومخاطر التأخر في السداد إذ ينظر إلى البنوك الكورية بانها تعتمد اعتمادا كبيرا على التمويل بالجملة اكثر من اي مكان اخر في اسيا . كما قامت السلطات الكورية باجراءات سريعة وحاسمة حيث حددت السلطات مايقارب من 55 مليار دولار من احتياطيات النقد الاجنبي لتوفير مقايضات او قروض للبنوك والشركات ذات الصلة بالتجارة بالاضافة إلى توفير حوافز مالية ونقدية كبيرة لوقف التدهور في الثقة ولدعم الاقتصاد الحقيقي . وانشأ ايضا صندوق اعادة رسملة البنوك وصندوق الاصول (toxic asset fund) لحماية النظام المصرفي من الركود ومنع حدوث تخفيض الديون المفاجيء . وقد ساعدت هذه الاجراءات السياسة في تجنب ازمة الائتمان او تخفيض الديون المفاجيء ، وبالرغم من كل هذه الاجراءات التي قامت بها السلطات الكورية الا ان الركود الاقتصادي لا مفر منه ، حيث عانت كوريا من اكبر تراجع في الصادرات على الاطلاق وامتد اثرها على الطلب المحلي مما ادى إلى ا لانخفاض في الانفاق الاستهلاكي والاستثماري وقد كان الانكماش الذي حصل في كوريا نتيجة الازمة المالية العالمية 2008 هو اشد انكماش في جميع انحاء العالم الا ان السياسات الاقتصادية الكورية كانت تعد

(2) Kyungsoo Kim , Jaewoo Lee," Monetary Policy of the Bank of Korea during the First 60 Years", op.cit, p 518-519.

فعالة فبحلول منتصف عام 2010 كانت فجوة الناتج مغلقة [1] . الشكل البياني (35) يوضح تطورات اسعار الفائدة واسعار الصرف في كوريا للمدّة (1998–2014) إذ يتضح ان هناك تذبذبلًوعدم استقرار في اسعار الفائدة واسعار الصرف خلال المدة المذكورة ، الا ان اسعار الفائدة كانت تتجه نحو الانخفاض بصورة عامة الا في عامي 2005–2006 حيث عاودت اسعار الفائدة نحو الارتفاع ومن ثم اخذت الاتجاه النزولي مرة اخرى ثم عاودت للارتفاع مرة اخرى في عام 2011 لتبلغ (4%) ومن ثم استقرت على هذا المعدل إلى نهاية المدة المذكورة. اما اسعار الصرف فقد كانت تتجه نحو الارتفاع حتى عام 2003 ثم اخذ بالانخفاض المستمر ليصل إلى (929الوون/دولار) عام 2007 وبعدها اخذ سعر الصرف بالارتفاع ليصل إلى (1277الوون / دولار) عام 2009 وبعدها انخفض سعر الصرف ليصل إلى (1023الوون/دولار) في نهاية المدة المذكورة . كما موضح بالشكل الآتي :

شكل (35) تطورات اسعار الفائدة واسعار الصرف في كوريا للمدة (1998-2014)

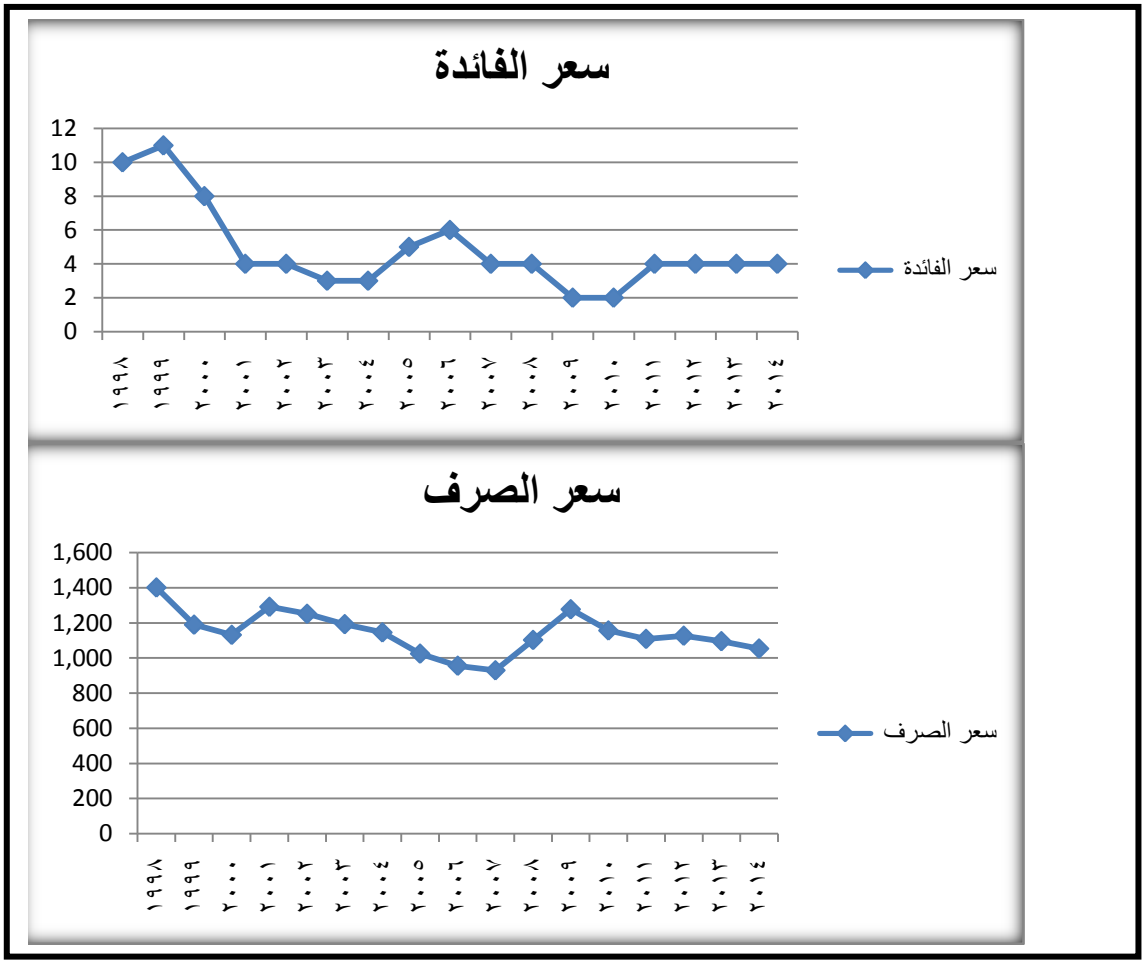

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق الاحصائي (2) وبرنامج Excel

(2) Harun Alp, Selim Elekdag, and Subir Lall," Did Korean Monetary Policy Help Soften the Impact of the Global Financial Crisis of 2008–09? ",International Monetary Fund,2011,p4-5.

ثالثا: العراق Iraq

يعد البنك المركزي العراقي المؤسسة الرسمية الأولى التي تتولى ادارة السياسة النقدية ، وارتبط البنك المركزي العراقي بالعديد من التغيرات التي اثرت على اداءه ودوره بشكل عام وسياسته النقدية بشكل خاص في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية المهمة في الاقتصاد ، حيث مر العراق بظروف صعبة على المستوى السياسي والاقتصادي اسهمت في اضعاف دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، فقد دمرت الحروب العسكرية البنى التحتية للاقتصاد العراقي واخرت عملية التنمية الاقتصادية والبشرية لعدة عقود بسبب الاستنزاف الكبير للموارد الطبيعية والبشرية في العراق . كما شهد العراق في عام 2003 تغيير للنظام السياسي بشكل تام وكذلك تغيير بالنظام الاقتصادي ايضا حيث تحول من نظام التخطيط الشامل إلى نظام الية السوق وهذا بدوره ادى إلى سلسلة من التغيرات في الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلد ومن بين اهم التغيرات التي طرأت على الاوضاع الاقتصادية هو حصول البنك المركزي على استقلاليته [*]، لذا سوف نقسم مدّة الدراسة إلى قسمين ، الأول سيركز على المدة التي سبقت عام 2003 ، والثاني سيركز على المدة مابعد عام 2003 ، وفيما يأتي توضيح لهذين المدتين :

أ – المدة الأولى (1991-2003)

شهد العراق في بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي عقوبات اقتصادية قاسية نتيجة احتلاله للكويت و خوضه حرب الخليج الثانية مما اسفر عنها مشاكل اقتصادية واجتماعية جمة منها الفساد الاداري والمالي وضياع فرص الاستثمار وظهور المضاربات والاسواق الموازية وغيرها من المشاكل الاخرى [1]. كما توسع عرض النقد في هذه المدة نتيجة ممارسة سياسة النقد الرخيص (Cheap Money) من خلال ربط الكتلة النقدية بعجز الموازنة المضطرد ،حيث اصبحت مديونية الخزانة مصدرا للاصدار والذي يعرف بتنقيد الدين العام (Debt Monetization) وحتى بعد توقيع مذكرة التفاهم 1996 وتحقق ايرادات اجنبية فان معدل نمو عرض النقد استمر بالنمو الواسع ولكن بوتيرة اقل . وكان ما يسارع نمو الكتلة النقدية هو معدلات نمو عجز الموازنة العالي جدا ، وكان السبيل لردم هذا العجز هو الاقتراض المباشر من البنك المركزي ، اذ كان البنك المركزي وسياسته النقدية وميزانيته العمومية تابع للسياسة المالية ومتطلبات الموازنة العامة بغض النظر عن الاثار الناجمة عن ذلك كالتضخم وتقلب

* حصل البنك المركزي العراقي على استقلاليته وفق قانون رقم (56) لسنة 2004 .

(1) د. يوسف الاسدي ،نعيم صباح جراح، الفاعلية النقدية للبنك المركزي العراقي ، البصرة ، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد الثامن ، العدد الخامس عشر ، 2015 ص 160 .

سعر الصرف ، وقد ادى ذلك إلى زيادة عمق التداعيات السالبة ، من خلل في بنية الناتج وتدني اداء الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي باعتباره مدخلا إلى توفير جزء من العرض الكلي (AS) مقابل كميات الطلب الكلي (AD)المحفزة بالمعروض النقدي المنفلت . إذ نلاحظ ان سيادة الهيمنة المالية للخزانة العامة العراقية على البنك المركزي وسياسته النقدية انعكس بهذا النمط من الاختلال التضخمي ، وبالتالي اصبح دور البنك المركزي هو تمويل الدين العام ولاكثر من عقد مما كان له اثر اً في الاستقرار الاقتصادي الكلي . اما معدلات الفائدة فقد كانت تسعّر اداريا من قبل السلطة النقدية مع فارق كبير وغير معقول ما بين معدلات الفائدة الدائنة والمدينة وبما يلغي الوساطة المالية للجهاز المصرفي [1]، وظهر ذلك عند قيام البنك المركزي بوضع سعر وحدود لمعدلات الفائدة للتأثير على الائتمان بالاضافة إلى وضع حدود عليا للائتمان بهدف التأثير على الميزانية العامة للبنوك مع قيود عمليات التحويل الخارجي ونسب قانونية للاستثمار في الحو الات والسندات [2] . لقد استخدم البنك المركزي العراقي اسعار الفائدة لتحقيق غرضين هما ، تشجيع الادخار العائلي ، وامتصاص الفائض النقدي وتخفيض الطلب على السلع والخدمات من اجل المحافظة على استقرار الاسعار [3]، لذا كان استخدام اسعار الفائدة من السلطات النقدية بوصفها اداة نقدية مباشرة مقيدة لمنافذ الاختلال النقدي في الاقتصاد هو لتأثير في حجم الكتلة النقدية المتزايدة وامتصاص فائض السيولة واستقطاب رؤوس الاموال الفائضة في مجالات ادخارية حيث اتخذ البنك المركزي العراقي اجراءات استهدفت زيادة سعر الفائدة على الودائع الآجله (سنتين) من 8 % إلى 15% ، الا ان محاولات السلطات النقدية من خلال تغيير هيكل اسعار الفائدة لمواجهة ما يتولد من تأثير لاصدار العملة على السيولة المحلية بفعل الحاجة إلى الاقتراض الداخلي انعكس بتصاعد وتائر نمو عرض النقد [4] . وقد ادى ارتفاع التضخم إلى جعل قيمة اسعار الفائدة الحقيقية سالبة وهو ما ادى الى الغاء دور اسعار الفائدة خلال تلك المدة [5] .

اما في نطاق البنوك فقد اشتملت الاصلاحات في تركيب اسعار الفائدة على قروضها التي كانت تتراوح بين 3%–9% سنويا في عام 1998في اطار الحد من اسعار الفائدة التجارية والمتخصصة ، إذ تراوحت اسعار الفائدة المصرفية التجارية بين 20%–25% سنويا في عام 1997علاوة على ذلك فقد

(2) محمود محمد داغر، السياسة النقدية في العراق من التبعية إلى الاستقلال غير الفعال، بحوث اقتصادية عربية، العدد 65، 2014، ص 29.

[2] د. ثريا عبد الرحيم الخزرجي، تقييم اداء السياسة النقدية في العراق واثرها على التضخم دراسة تحليلية للمدة 1980-2003، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد ، المجلد 13- العدد 48 ، 2007 ، ص 146.

[3] د. اكرام عبد العزيز، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، بيت الحكمة، بغداد ،2002، ص 304.

[4] د. سامي فاضل عطو، دور السياسة النقدية خلال فترة الحصار الاقتصادي والإصلاح النقدي بعد رفع الحصار، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد الثاني ، 1999 ، ص 56.

[5] د. محمود محمد داغر ، السياسة النقدية في العراق من التبعية إلى الاستقلال غير الفعال ، مصدر سابق ، ص58.

اتخذت اجراءات اصلاحية استهدفت استقطاب مدخرات القطاع الخاص تمثلت برفع اسعار الفائدة المدينة على الودائع الثابتة لآجل (سنتين) إلى سعر فائدة 18% بعد ان كانت 15% . وقد حققت التغيرات الحاصلة في تركيب اسعار الفائدة نجاحا واضحا على صعيد التغلب على مشاكل السياسة النقدية نتيجة تطور ارصدة الودائع وزيادة الارصدة النسبية لبعض الودائع وضبط مصادر التسرب النقدي ومكافحة التضخم النقدي بشكل مرغوب [1] . اما فيما يخص سعر الصرف فهو الاخر تأثر بالتغيرات التي طرأت بعد احداث 1990 بسبب الظروف التي مر بها العراق من حرب وعقوبات اقتصادية والتي ادت إلى اختلالات هيكلية واسعة داخلية وخارجية تمثلت بارتفاع الاسعار بمعدلات عالية ومتسارعة انعكس سلبا على الانتاج و اضعف فاعلية الاسعار في تشجيع الاستثمار والتي كان لها مضاعفات سلبية على سعر صرف الدينار العراقي . وقد ادى هذا إلى زيادات مستمرة في معدلات التضخم مساوية إلى الانخفاض في معدل العائد من العملة الاجنبية ونتيجة لذلك اصبح هناك حافز على استبدال العملة المحلية بالعملة الاجنبية في السوق الموازية واتساع فئة المضاربين وسعيهم للحصول على الارباح الكبيرة ما ادى إلى زيادة الطلب على العملات الاجنبية الذي كان اكبر من استطاعة البنك المركزي العراقي للاستجابة له انذاك بسبب توقف تصدير النفط الخام العراقي الذي يعد المصدر الرئيس للحصول على العملات الاجنبية بالاضافة إلى تجميد الارصدة العراقية في الخارج وهذا بدوره ادى إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات العراقي ،وقد تزامن ذلك مع الزيادات الكبيرة في عرض النقد بنقيجة التمويل المصرفي للعجز المستمر في الموازنة الحكومية بسبب التراجع الكبير في الايرادات العامة الناجم من انخفاض الانتاج واتساع الطاقة الانتاجية العاطلة مقارنة بالطاقة المتاحة مما اضطر الحكومة إلى اللجوء إلى الجهاز المصرفي لتمويل نفقاتها المتزايدة نتيجة اعادة الاعمار واصلاح الاضرار الناجمة عن حرب الخليج الثانية وقد كانت نتيجة لكل هذه الاسباب هو زيادة عمق الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي [2] .

اما سعر صرف الدينار العراقي فقد انخفض مع بداية عقد التسعينيات نتيجة العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق [*] الا ان هذا الانخفاض كان مستمرا وحتى بعد تطبيق مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء والدواء) بقي سعر صرف الدينار العراقي منخفضا وكذلك انخفضت اسعار المواد الغذائية كافة ، وفي ضوء هذه الاحداث بدأت اسعار السلع والخدمات تتشكل باسلوب جديد يختلف عن الاسلوب

---

[1] د. سامي فاضل عطو، المصدر نفسه، ص31.

[2] سمير فخري، أهمية أسعار الصرف ودورها في تجاوز بعض الأزمات الاقتصادية، العراق حالة دراسية للمدة من (1980-2001)، رسالة ماجستيراقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2002، ص 77.

* تم فرض عقوبات اقتصادية على العراق بموجب قانون مجلس الامن المرقم (661) لعام 1990نتيجة اجتياحه للاراضي الكويتيه .

الذي سبق تطبيق مذكرة التفاهم ، وقد تمت معالجة الاوضاع الجديدة باتخاذ اجراءات واتباع سياسات تتلائم مع ظروف الحصار منها تزايد الاعتماد على الية السوق في تحديد سعر صرف الدينار العراقي مما انعكس في تطور الاسواق الموازية واخذها دور مهم في الاقتصاد العراقي والتوسع في تطبيق اسعار الصرف المتعددة وتطويرها ، ويمكن تقسيم انواع سعر صرف الدينار العراقي إلى ما يأتي [1] :

1 – سعر الصرف الثابت : ويعد هذا السعر مركزياً لتقيم جميع ايرادات الخزينة العامة بما فيها المعاملات الحكومية ويبلغ هذا السعر 3.2 دولار / دينار .

2 – السعر الموازي : وهو السعر الذي يتغير يومياً تبعاً لقوى السوق ويستخدم على نطاق واسع محليا وخارجيا ولاسيما من قبل القطاع الخاص .

3 – الاسعار الادارية : وهي الاسعار التي تقررها السلطة ، وهناك اسعار ادارية مختلفة تطبق مثل سعر اداري على المستوى الداخلي للعمليات الجارية بين دوائر الدولة وهويختلف عن السعر الاداري المعمول به في السفارات والمصدرين والفنادق ، وقد تكون هناك اسعار صرف اخرى وبالرغم من سلبيات التعددية في اسعار الصرف من وجهة نظر اغلب الاقتصاديين منها عدم تكافؤ الفرص بين القطاعين العام والخاص وتوجيه موارد النقد الاجنبي نحو التجارة الخارجية ، الا ان اسعار الصرف المتعددة اسهمت في ديمومة الاقتصاد الوطني .

وعلى الرغم من اتباع الحكومة العراقية إلى سياسات واجراءات لمعالجة الاختلالات الناجمة عن ظروف الحصار ولا سيما فيما يخص سعر صرف الدينار العراقي الا ان تدهور قيمة الدينار العراقي انعكس على اختلالات داخلية وخارجية امتدت اثارها إلى اسعار السلع المستوردة في السوق المحلية واتساع فئة المضاربين الذي اسهم نشاطهم في فقدان قيمة الدينار العراقي لاهم وظائفة وهي مستودع للقيمة ، بالاضافة إلى بروز ظاهرة السوق الموازية التي من خلالها قام التجار والوسطاء إلى استخدام الاستيراد بدون تحويل خارجي طبقا للقوانين الصادرة بهذا الشأن بحيث بيع جزء كبير من العملة في الخارج وتمويل استيراداتهم بالجزء الاخر [2] . ان هذا الانخفاض في سعر صرف الدينار العراقي صاحبته توقعات متشائمة عن الوضع المستقبلي لقيمة الدينار العراقي في السوق الموازية مما يزيد الطلب على الدولار ويشجع على الدولرة او لغرض المضاربة نتيجة الشعور الناجم عن ان الدولار اليوم هو ارخص من الدولار الذي يشترى غدا علاوة على ذلك ادى تدهور سعر صرف الدينار العراقي إلى

---

[1] د. أديب قاسم شندي ، سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،جامعة بغداد ، العدد الحادي عشر ، 2006 ، ص 5.

[2] هجير عدنان زكي، دراسة في فرضية تعادل القوة الشرائية وإمكانية استخدامها في تحديد أسعار الصرف مع إشارة لسعر صرف الدينار العراقي، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، العدد الأول، السنة الثالثة، 2001، ص 80.

جعل الافراد يتوجهون إلى حيازة الموجودات الحقيقية كالذهب والعقارات والسلع المعمرة للتعويض عن انخفاض قيمة الدينار العراقي وفقدانه وظيفته كنقد [1] . الشكل البياني (36) يوضح تطورات اسعار الفائدة واسعار الصرف في العراق للمدة (1991–2002) إذ يتضح ان هناك تذبذب في اسعار الصرف في العراق على الرغم من الاتجاه الصعودي لها بشكل عام حيث بلغت في نهاية المدة (1936دينار / دولار) ، اما اسعار الفائدة فقد كانت اقل تذبذب حيث كانت مستقرة عند (6.5%) في السنوات الأولى من عقد التسعينيات الا انها ارتفعت لتبلغ (7.25%)عام 1995 وبقيت مستقرة عند هذا المستوى حتى عام 1999إذ ارتفعت فيه اسعار الفائدة لتبلغ (7.35%) وبقيت مستقرة عند هذا المعدل حتى نهاية المدة المذكورة وكما موضح في الشكل الآتي :-

شكل (36) تطورات اسعار الفائدة واسعار الصرف في العراق للمدة (1991-2002)

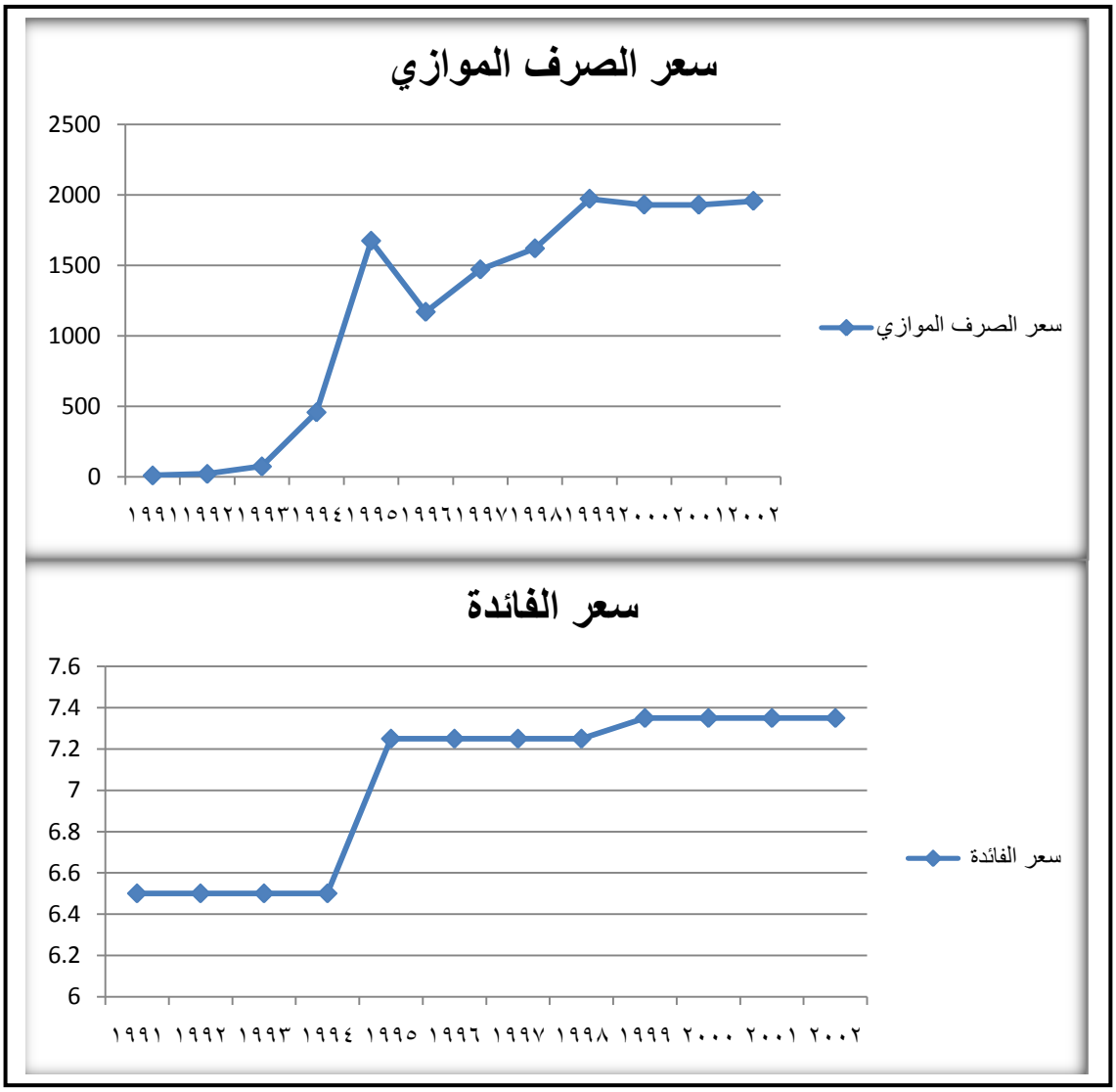

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق الاحصائي (3) وبرنامج Excel

[1] د. ثريا عبد الرحيم الخزرجي، تقييم اداء السياسة النقدية في العراق واثرها على التضخم دراسة تحليلية للمدة 1980-2003، مصدر سابق ،ص 149.

ب – المدة الثانية ما بعد (2003):-

شهد العراق تغيرات جذرية في البنية السياسية والاقتصادية في عام 2003 ، وكان نتيجة التحول الكبير في الاقتصاد العراقي وتوجهه نحو اقتصاد السوق فقد استلزم ذلك تحولاً كبيرا في السياسة النقدية لمواكبة التوجهات الجديدة للاقتصاد العراقي . وقد وضعت السلطة النقدية في العراق مجموعة من الاسس والقواعد واتخذت العديد من الاجراءات على الصعيد النقدي كنتيجة لبرامج الاصلاح الاقتصادي وكان الهدف منها تعزيز الاستقرار الاقتصادي والنقدي لخلق بيئة اقتصادية تستند على آلية العرض والطلب ، لذا كان الهدف الرئيس للبنك المركزي العراقي هو السعي للحفاظ على استقرار الاسعار والعمل على ايجاد نظام مالي تنافسي يستند على اقتصاد السوق ووفقاً لذلك يقوم البنك المركزي بتعزيز النمو المستدام ، وكانت من اهم الاجراءات التي اتخذت في سبيل ذلك هي منح البنك المركزي العراقي استقلالية وفق القانون رقم (56) لعام (2004) الذي منح البنك المركزي حق الاستقلال في اتخاذ قراراته كما منع القانون قيام البنك المركزي باقراض الحكومة او اي هيئة مملوكة للدولة بشكل مباشر باستثناء شراء الاوراق الحكومية في اطار عمليات السوق المفتوحة . اما فيما يخص القطاع المالي ولاسيما اسعار الفائدة فقد اعلن البنك المركزي في 1-3-2004 تخليه عن تحديد سعر الفائدة التي يتقاضاه او تدفعه المصارف والمؤسسات المالية الوسيطة لزبائنها علاوة على ذلك فقد سمح البنك المركزي للمصارف الاجنبية بالعمل داخل العراق . كما قام البنك المركزي العراقي بتحديث معظم المدفوعات المصرفية من خلال ادخال نظام (RTGS) والذي يعني نظام التسويات عبر الزمن ، وتصدر التسويات الاجمالية على مايزيد عن نصف ترليون دينار عراقي يوميا باكثر من (100) معاملة علما ان هذا النظام يقلل من حالات اللايقين في العمل المصرفي وعمليات التلاعب . أضف إلى ذلك اصدار اللوائح التنظيمية التي تمكن المصارف من توسع عملياتها خارج الميزانية العمومية بما يحقق قدرات تنافسية عالية وحصولها على موارد مالية بآجال مختلفة وتقليل المخاطر في مجال الاستثمار والتحول الجزئي من قاعدة الفائدة في تحقيق الربح (Interest Base) داخل الميزانية من حيث قبول الودائع ومنح الائتمان إلى عمليات (Fees Base) التي يقتضيها التنويع . كما قام البنك المركزي العراقي بتوقيع مذكرة تفاهم مع وزارة المالية تضمنت اعادة هيكلة مصرفي الرافدين والرشيد ماليا واداريا وذلك من اجل النهوض بالقطاع المصرفي في العراق لما لهما من اهمية كبيرة في النشاط المصرفي التجاري .

بالاضافة إلى اعادة هيكلة المصارف فقد تم تحديث البنك المركزي العراقي ايضا واعادة هيكله التنظيمي بما يتفق واهداف السياسة النقدية وتحقيق غاياتها حيث تم اطلاق حرية التحويل الخارجي من خلال الغاء دائرة الرقابة على التحويل الخارجي واستحداث مكتب لمكافحة غسل الاموال والجريمة والارهاب .

كما تم اعادة جدولة الدين العام الداخلي المترتب لمصلحة البنك المركزي العراقي حيث تقوم وزارة المالية بسداد الديون المتراكمة خلال عقد التسعينيات باقساط سنوية على مدى (7.5) سنة ابتداءا من 31-3-2006 كما يخضع الدين إلى فائدة سنوية قدرها (5%) [1].

بعد ان استعرضنا اهم الاسس والقواعد التي تعمل وفقها السلطات النقدية في العراق بقي ان نوضح اهم الاجراءات التي اتخذها البنك المركزي العراقي في هذه المدة للتحكم في المتغيرات النقدية ومدى فاعليتها ، فعلى صعيد عرض النقد فقد استمر عرض النقد بالزيادة ضمن هذه المدة كامتداد للمدّة السابقة ، على الرغم من انتقال عرض النقد إلى مرحلة جديدة بعد عام 2003 بسبب ستراتيجية السياسة النقدية الجديدة المتبعة في ادارة وتسيير عرض النقد والحفاظ على معدل نموه من اجل المحافظة على قيمة العملة المحلية والسيطرة على المستوى العام للاسعار ، ومن جملة الاجراءات التي قام بها البنك المركزي للسيطرة على عرض النقد اصدار عملة جديدة بدلا من العملة القديمة بمواصفات جديدة تحد من تزويرها الامر الذي ساعد في تعزيز ثقة الافراد بها كما ساعد ت سياسة تحرير سعر الفائدة وبشكل كبير في زيادة نسبة الودائع الجارية إلى اجمالي عرض النقد وزيادة ثقة الافراد بالجهاز المصرفي بسبب استقرار قيمة العملة وقد ادت هذه التطورات إلى استقرار الطلب النقدي فضلا عن الغاء ظاهرة تعدد اسعار صرف الدينار العراقي ازاء العملات الاجنبية (تحسن سعر الصرف للدينار العراقي) [2] . ولغرض السيطرة على عرض النقد قام البنك المركزي العراقي برفع سعر الفائدة إلى 16% في عام 2006 في سبيل سحب اكبر كمية من النقد لدى الجمهور الا ان هذا ا لاجراء ادى إلى اثار سلبية على القطاع الخاص إذ ادى هذا الاجراء إلى احجام المستثمرين عن الاقتراض بسبب الفوائد المرتفعة ، وفي عام 2008 قرر البنك المركزي خفض سعر الفائدة إلى 15% نتيجة لتحسن سعر صرف الدينار امام الدولار من خلال مزاد بيع الدولار ، كما قام البنك المركزي بتخفيض اخر لسعر الفائدة في عام 2009 إلى 14% بناءً على معلومات البنك بأن معدل التضخم قد انخفض . اما فيما يخص سعر الصرف فقد بدأ البنك المركزي العراقي بسياسة التدخل في سوق الصرف منذ عام 2005 بعد اتباع العراق نظام سعر الصرف المعوم من خلال استخدام سياسة متشددة عارضا الدولار للبيع بهدف مواجهة التضخم المفرط الذي بلغ معدلات عالية جدا بعد عام 2003 نتيجة تدهور سعر صرف الدينار امام العملات الاخرى والناتج عن سياسة الباب المفتوح التي اتبعتها ادارة قوات الاحتلال التي كانت نتائجها تآكل القوة الشرائية للنقود لدى الافراد والحكومة . وقد تمكن البنك المركزي العراقي من تحسين سعر صرف الدينار العراقي امام الدولار من 1500 دينار للدولار في عام 2005 إلى نحو 1120 دينار في نهاية عام 2008 وقد كان لتوفر الاحتياطيات من النقد الاجنبي لدى البنك المركزي العراقي الاثر الاكبر في

---

[1] د.احمد اسماعيل المشهداني ، د. حيدر حسين ال طعمه، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2009 ، بغداد ، المجلة العراقية للعلوم ا لاقتصادية ، السنة العاشرة ، العدد ثلاثة وثلاثون ، 2012 ، ص 137.

[2] د.جليل كامل غيدان ، استبرق اسماعيل حمه، اثر السياسة النقدية على استقرار سعر الصرف الاجنبي في العراق للمدة 1990-2012، واسط، مجلة الكوت للعلوم ا لاقتصادية و الادارية، ، العدد(17)، 2015 ، ص 8.

سياسة التدخل للمحافظة على سعر صرف الدينار الرسمي واقترابه من سعر الصرف الموازي على الرغم من ان هذه الاحتياطيات لم تكن ناتجة عن عمليات اقتصادية حقيقية بقدر ماهي نتيجة لعوائد الصادرات النفطية [1] . الشكل (36) يوضح تطورات اسعار الفائدة واسعار الصرف في العراق للمدة (2003-2014) إذ يتضح ان اسعار الصرف كانت تتجه نحو الانخفاض على طول المدة حتى بلغت 1166دينار / دولار عام 2014 ، اما اسعار الفائدة فقد كانت متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض فقد ارتفعت في اول المدة لتصل إلى (8%) عام 2004 ثم انخفضت في عامي 2005-2006 لتبلغ (6.6%) ومن ثم عاودة الارتفاع مرة اخرى في الاعوام 2007-2008 ثم اخذت بالانخفاض المستمر في الاعوام اللاحقة لتصل إلى (5.7%) عام 2014 .

شكل (36) تطورات اسعار الفائدة واسعار الصرف في العراق للمدة (2003-2014)

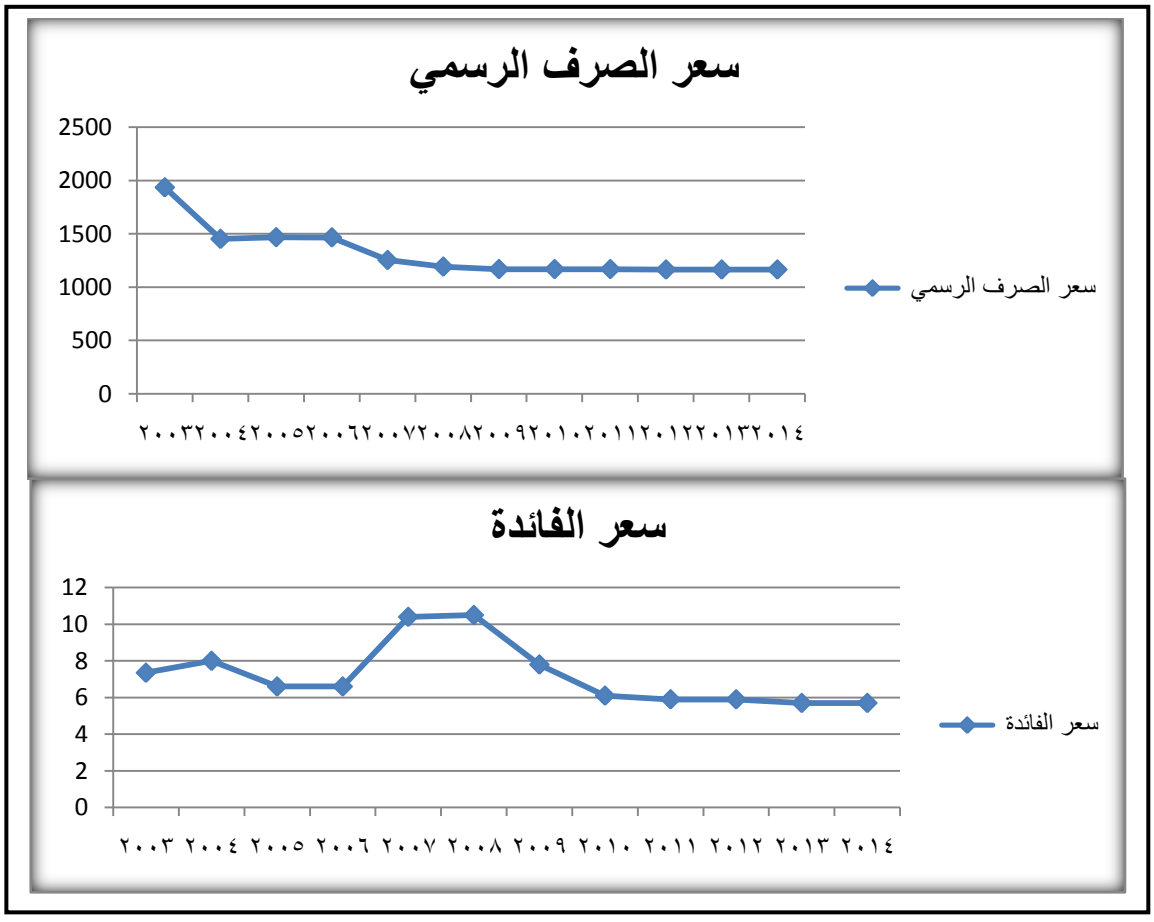

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق الاحصائي (3) وبرنامج Excel

[1] د.عبد الجبار عبود الحلفي ، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في استهداف التضخم، واسط، مجلة العلوم الاقتصادية،المجلد الثامن ، العدد(31)، 2012 ، ص 53-54.

المبحث الثالث

العبر والدروس المستنبطة من التجربتين (اليابانية والكورية الجنوبية) في معالجة الصدمات النقدية والاستفادة منها في الاقتصاد العراقي

تعد الدراسات المقارنة بين الدول في الاقتصاد من الدراسات المهمة في الوقت الحاضر لما لها من اهمية في الاستفادة من تجارب دول اخرى مرت بالمشكلة نفسها او مقارنة التطور الحاصل بين هذه الدول ، وعلى الرغم من وجود بعض المعوقات في استخدام منهجية البحث المقارن بين الدول نتيجة اختلاف تعريفات الفئات التصنيفية لبعض البيانات التي يتم استخدامها في المقارنة الا ان هذه المشكلة يمكن تجاوزها عند استخدام بيانات متفق عليها دوليا . وفي هذا المبحث سوف نقوم بتقييم (Evaluation) تجربة كل من اليابان وكوريا في فعالية السياسة النقدية في مواجهة الصدمات النقدية وكذلك تقييم تجربة العراق بالطريقة نفسها من خلال استخدام مؤشرات اقتصادية كلية ومن ثم تسليط الضوء على اهم الاجراءات التي استخدمتها كل من اليابان وكوريا الجنوبية التي يمكن ان يستفاد منها في العراق .

اولا : تقييم السياسة النقدية في اليابان(Evaluation of Japanese experiment)

من اجل معرفة مدى نجاح السياسة النقدية في اليابان اثناء مدة الدراسة (1991-2014) في مواجهة الصدمات النقدية والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي لابد من اجراء مقارنة بين الاجراءات التي اتبعتها السلطات النقدية وبعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي من خلال اجراء مقارنة لمؤشرات الاستقرار قبل وبعد الصدمة النقدية .

لقد كانت من اهم المشاكل الاقتصادية التي عانت منها اليابان هو الركود الطويل منذ وقت مبكر من عقد التسعينيات وقد انعكس الانكماش المستمر على الناتج المحلي الاجمالي منذ عام 1995 وعلى مؤشر اسعار المستهلكين منذ عام 1998 وقد حاول البنك المركزي الياباني معالجة هذه المشكلة من خلال استخدام اداة سعر الفائدة في عقد التسعينيات من خلال استخدام سياسة تخفيض سعر الفائدة الا ان هذه السياسة لم تساعد اليابان في الخروج من مشكلة الانكماش [(1)]. والسؤال هنا هل كانت سياسة خفض اسعار الفائدة في المدة 1992-1995 سريعة بما فيه الكفاية ، من الملاحظ ان الاقتصاد بقي

(1)Lars E.O. Svensson, Monetary Policy and Japan’s Liquidity Trap, Prepared for the ESRI International Conference on Policy Options for Sustainable Economic Growth in Japan,Cabinet Office, Tokyo, September 14, 2005,p1.

في حالة ركود ومعدل التضخم صفر في المئة وهذا يدل على ان البنك المركزي الياباني اساء تقدير القوى الانكماشية فضلا عن الفشل المصرفي في الاقراض في عام 1995 كما ان المشكلة المصرفية تزداد سوءاً ولم تقدم اي سياسة جادة لمعالجة هذه المشكلة حيث ان البنك المركزي الياباني لم يبلغ الرأي العام بحجم المشكلة وكان هناك تعاطف تجاه اي اقتراحات لحقن المالية لاعادة رسملة البنوك . وكانت الازمة الاسيوية احد اهم الاسباب التي ثبطت من فعالية السياسة النقدية في معالجة مشكلة الركود الاقتصادي اذ لم تسلم اليابان من هذه الازمة حيث كاد الاقتصاد الياباني في ربيع عام 1998 ان يقع في ركود خطير وعدم استقرار مالي ولاسيما بعد ان كان عدم الاستقرار المالي بارزا في نوفمبر عام 1997حيث ان خطوط الائتمان بين المؤسسات المالية اليابانية والمؤسسات المالية الغربية محدودة للغاية ، وقد كان نتيجة انتشار الازمة الاسيوية انخفاض في الطلب الكلي مما ادى إلى اتجاه الاقتصاد نحو الركود الامر الذي ادى إلى اتخاذ خطوة مهمة في عام 1999 وهي تخفيض سعر الفائدة إلى الصفر وهذا ما يسمى بسياسة سعر الفائدة الصفرية (ZIRP) وكان واضحا ان الاقتصاد الياباني كان في حالة ضعيفة جدا حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الاجمالي في عام 1999 (464) بليون دولار بعد ان كان (474) في عام 1997اما التضخم فقد انخفض هو الاخر من 2% عام 1997 إلى 0 % عام 1999 وكان هذا بسبب انخفاض الطلب الكلي نتيجة الازمة الاسيوية .وشهد الاقتصاد الياباني علامات الانتعاش في ربيع عام 2000 حيث ارتفعت اسعار الاسهم ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كما ارتفعت ارباح الشركات وكان هناك تفاؤل حول تحفيز الاستهلاك الكلي نتيجة ارتفاع ارباح الشركات. الا ان السياسة النقدية اليابانية وقعت في مأزق عندما اعتقدت بان الانتعاش الاقتصادي الذي حصل كان كافيا بان يستمر إذ كان هذا الانتعاش مشكوك فيه من نواحي عدة هي . اولا ،كانت فقاعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات انتهت واسعار الاسهم في الولايات المتحدة واليابان تتجه نحو الاسفل مما يشير إلى ان الاستهلاك والاستثمار تأثر سلبا بالمستقبل القريب ثانيا ، ان الاقتصاد الاميركي بدأت علامات الضعف تظهر عليه وكان من المتوقع ان تنخفض الصادرات اليابانية إلى الولايات المتحدة الاميركية بالمستقبل القريب . ثالثا ، كان معدل التضخم لايزال سالبا (-1) في عام 2000 ولم يكن هناك اي علامة على وجود حد للانكماش . ونتيجة الاعتقاد الخاطئ للسياسة النقدية في تقدير حالة الاقتصاد قامت باتخاذ خطوة خطيرة وهي رفع سعر الفائدة الصفري (ZIRP) في 11 اغسطس 2000 . ويمكن القول ان بمجرد رفع سعر الفائدة دخل الاقتصاد الياباني في ركود حيث بلغ

معدل النموالاقتصادي في عام 2000 مقداراً سالباً .ويمكن توضيح سبب صعوبة استخدام السياسة النقدية اليابانية سياسة تخفيض او رفع اسعار الفائدة وحدها لمنع حدوث الفقاعة بما يأتي [(1)]:

1 – البنك المركزي في كثير من الاحيان لايعرف ما اذا كانت اسعار الاصول اخذه في الارتفاع نظرا للاسس والقواعد او بسبب وجود فقاعة .

2– عندما تتجه الفقاعة نحو القوة فان الامر سيبيستغرق وقتا وان ارتفاع سعر الفائدة من شأنه ان يفرقع الفقاعة والتي من شأنها ان تجعل المتغيرات الحقيقية تتقلب بشكل مظطرب . ويؤكد المتشكيكين باهمية سياسة الرقابة بدلا من السياسة النقدية للحفاظ على الاستقرار المالي .

كان نتيجة اتباع السياسة النقدية سياسة سعر الفائدة الصفري وقوعها في مشكلة فخ السيولة فعلى الرغم من ان معدل سعر الفائدة عند مستوى الصفر فان سعر الفائدة الحقيقي مرتفع والاقتصاد في حالة ركود وتضخم منخفض للغاية وربما سلبي ، ومن اجل تخفيض سعر الفائدة الحقيقي لابد على السياسة النقدية من حمل توقعات القطاع الخاص لمستوى اعلى للاسعار في المستقبل إذ في حالة ارتفاع التضخم المتوقع سينخفض سعر الفائدة الحقيقي حتى اذا كان سعر الفائدة الاسمي دون تغيير وعند مستوى الصفر . لهذا حاول البنك المركزي الياباني اتباع سياسات من شأنها التركيز من رفع توقعات الاسعار في المستقبل لذا استخدم البنك المركزي الياباني سياسة التيسير الكمي وهي سياسة تهدف إلى خفض اسعار الفائدة الحقيقية في المستقبل لذا كان البنك المركزي الياباني يحاول التركيز على مستوى الاسعار في المستقبل من اجل تحفيز الاقتصاد . وفي الواقع تعد سياسة التيسير الكمي مع سياسة سعر الفائدة الصفري وسيلة مضمونة للتركيز على مسار هدف مستوى الاسعار ، وانخفاض قيمة العملة والالتزام بتثبيت سعر الصرف وكذلك سعر الفائدة عند الصفر أذ يمكن ان ينظر إليه بوصفه أول أفضل سياسة لنهاية الركود والانكماش الياباني حيث ان هذه السياسة تستوعب كل الانكماش الذي حدث [(2)] .

من خلال تتبع حركة المتغيرات الاقتصادية الكلية الاساسية التي ركزت عليها السياسة النقدية من اجل التخلص من حالة الركود الاقتصادي الطويل في اليابان و المتمثلة بانخفاض في التضخم ومعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ، ويلاحظ ان السياسة النقدية اليابانية على الرغم من الصعوبات التي واجهتها في تحديد حجم المشكلة وابعادها الا انها حاولت رفع التضخم وجعله موجبا إذ بلغ (3%) في عام 2014 بعد ان كان يتراوح ولسنوات طويلة مابين (0)و(−1) بالمئة من اجل رفع توقعات الاسعار

(1)Takatoshi Ito, Frederic S. Mishkin, Two Decades of Japanese Monetary Policy and the Deflation Problem, op.cit,P138-146.

(2)Lars E.O. Svensson, Monetary Policy and Japan’s Liquidity Trap,, op.cit,P1.

المستقبلية لدى المستثمرين وتحفيزهم على الاستثمار وكذلك الحال بالنسبة للمستهلكين من خلال تحفيزهم على الاستهلاك الحالي نتيجة توقعاتهم لارتفاع الاسعار في المستقبل . ويمكن القول ان السياسة النقدية بالرغم من كل النقد الموجه اليها قد نجحت في رفع معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي في السنوات الاخيرة وكذلك الحال بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج فقد ارتفع هو الاخر. كما اصبح سعر الفائدة الحقيقي (0) عام 2014 اي انه ا حققت الهدف المطلوب وهو تخفيض سعر الفائدة الحقيقي.

ثانيا : تقييم السياسة النقدية في كوريا الجنوبية (Evaluation of South Korian experiment)

ان الية عمل السياسة النقدية في كوريا توضح لنا مختلف الادوار التي يمكن ان تمارسها في الاقتصاد الوطني في ظل الظروف الاقتصادية المتغيرة والمتقلبة ، وكان البنك المركزي الكوري قبل الاستقلال مسؤول بالدرجة الأولى عن استقرار الاسعار (stability of prices) ، وضمان الاستقرار المالي ويلعب دورا رئيساً في الرقابة المصرفية ولم يكن هناك اي مطلب رسمي للشفافية في تنفيذ اي مسؤولية وغيرها من المتطلبات العامة لاعداد بيان الميزانية العمومية والتقرير السنوي كما هو محدد في المادة (6) من القانون القديم . اما قانون البنك المركزي الجديد فانه اعطى البنك المركزي مسؤولية من الناحية القانونية فقط لاستقرار الاسعار في سياق الاطار المستهدف للتضخم والغاء الرقابة على المصارف ، كما اصبحت السياسة النقدية في ظل القانون الجديد للبنك المركزي الكوري اكثر شفافية من حيث متطلبات معدل التضخم المستهدف والابلاغ المتكرر للسياسة النقدية في ما يخص معلومات الميزانية العمومية الموحدة والتقارير السنوية . هذا من ناحية من ناحية اخرى كانت السياسة النقدية في ظل القانون القديم مرتبطة بوزارة المالية اي تابعة لها ، اما الان في ظل القانون الجديد اصبحت السياسة النقدية تتمتع باستقلال عن وزارة المالية . وعلى الرغم من التغير الكبير في التصميم المؤسسي للبنك المركزي الكوري في عام 1998 إذ اصبح البنك المركزي الكوري من الناحية القانوية اكثر استقلالية من ذي قبل ، إلاّ إن مرتبته ما زالت في الثلث السفلي من البنوك المركزية في الدول الصناعية من حيث الاستقلال . وهذه النتيجة خلصت إلى ان البنك المركزي الكوري بقي يعتمد على وزارة المالية والاقتصاد ولم يتغير شيء نتيجة لجهود اعادة التصميم . ولكن يمكن القول ان هذه الاجراءات ادت إلى تحسن نتائج التضخم في كوريا إذ بلغ الرقم القياسي لاسعار المستهلك (9%) عام 1991 وعلى الرغم من الاجراءات التي اتخذتها السلطات النقدية في مواجهة التضخم فقد كان التضخم يتذبذب بين الانخفاض

ومن ثم الارتفاع ولكن بقي عند مستويات مرتفعه حيث بلغ (8%) عام 1998بعد الازمة الاسيوية بعد ان كان (4%) عام 1997 ،الا ان معدلات التضخم اخذت بالانخفاض بعد اعلان القانون الجديد للبنك المركزي الكوري إذ بلغ الرقم القياسي لاسعار المستهلك (1%) عام 1999ولكنه لم يبقَ على هذا المستوى في السنوات اللاحقة حيث بقي يتذبذب بين الارتفاع والانخفاض ولكن بمديات متقاربة وسجل اعلى مستوى له عام 2008 والتي تزامنت مع الازمة المالية العالمية إذ بلغ الرقم القياسي لاسعار المستهلك (5%) واستمر بالانخفاض في السنوات اللاحقة حتى بلغ (1%) عام 2014 و بالرغم من نجاح السياسة النقدية الجديدة في مواجهة التضخم الا ان السبب الرئيس في اعادة النظر في قانون البنك المركزي الكوري لم يكن بسبب اخطاء السياسة النقدية السابقة بل كان الدافع وراء اعادة التصميم المؤسسي ليكون موازيا للوضع في اليابان بمعنى ان المراجعة لم تكن ردا على فشل سياسة البنك المركزي ووزارة المالية السابقة ووجد ان اعادة تصميم المؤسسي للبنك المركزي وسيلة لصرف الانتباه عن فشل السياسات الخاصة لمواجهة الضائقة المالية التي اصابة كوريا بسبب الازمة الاسيوية . ولكن بالرغم من هذه الاعتبارات حقق السياسة النقدية الجديدة معدلات تضخم اقل مما كانت عليه في السابق ، كما ان اطار التضخم المستهدف وفر بيئة تشغيلية تمنع الانكماش والتضخم ، إذ ان من المرجح ان تشهد كوريا انكماشاً حيث كان معدل التضخم المستهدف بمثابة صمام امان للحفاظ على توقعات ارتفاع الاسعار . في الوقت نفسه يعد اعادة النظر في قانون البنك المركزي الكوري خاطيء من اساسه لعدم ادراج دور مفيد للاستقرار المالي والحد من المخاطر النظامية وتعد هذه النقطة بمثابة اشكالية في قانون البنك المركزي الجديد و من ثم تقلل من مكانته من المنظور الدولي فضلا عن انه يوفر فرصة للضغط على البنك المركزي الكوري لدعم السياسات التي تتعامل مع المؤسسات المتعثرة . وتعد المسؤولية الاحترازية هي المبرر الرئيس لتطور البنوك المركزية في الانظمة المالية الحديثة جنبا إلى جنب استقرار الاسعار ، الا ان البنك المركزي الكوري تبعا للقانون الجديد لايمتلك الصفة القانونية لاتخاذ موقف قوي على قضايا الاستقرار المالي إذ ان القانون الجديد يفرض مسؤولية واحدة فقط على البنك المركزي الكوري وهي استقرار الاسعار وبالتالي لايوفر القانون الجديد اي اساس قانوني للتعامل مع المؤسسات المتعثرة والحد من المخاطر النظامية . لذا فان البنك المركزي الكوري في ظل القانون الجديد هو افضل من ناحية الحفاظ على استقرار الاسعار ولكن يمتلك دور قيادي ضعيف في الحفاظ على ا لاستقرار المالي . ويمكن تلخيص الفرق بين البنك المركزي الكوري في ظل القانون القديم والقانون الجديد بما يأتي[1]:

(2) Thomas F. Cargill, Central Bank Independence in Korea, op.cit,p24-26.

أ – السياسة النقدية القديمة (Old monetary policy):

ان الهدف الاساسي للبنك المركزي الكوري يجب ان يكون في المجالات الاتية :

1 – الحفاظ على استقرار قيمة النقود لتكون في مصلحة التقدم الاقتصادي .

2 – تحسين النظام المصرفي والائتمان في البلاد من اجل الاستخدام الافضل للموارد الاقتصادية الوطنية .اي يتولى البنك المركزي الكوري مسؤولية الرقابة على المصارف بناء على تعليمات من مجلس النقد ومسؤول عن الاشراف والفحص الدوري للمؤسسات المصرفية .

ب – السياسة النقدية الجديدة (New monetary policy):

وبموجب هذه السياسة :

1 – يجوز للبنك المركزي تحديد هدف استقرار الاسعار في كل عام بالتشاور مع الحكومة وصياغة ونشر خطة تنفيذية للسياسات النقدية والائتمانية بما في ذلك هدف استقرار الاسعار .

2 – يجب على لجنة السياسة النقدية تهيئة محظر لكل اجتماع ونشرها على النحو الذي تحدده لجنة السياسة النقدية ،وتأسيساً على ما سبق يمكن القول ان السياسة النقدية الكورية نجحت في استهداف التضخم على الرغم من الانتقادات الموجهة للسياسة النقدية الجديدة فانها تعتبر قد حققت الهدف المطلوب منها وهو استقرار الاسعار والسيطرة على معدلات التضخم التي كانت مرتفعة في العقود السابقة لعملية استقلال البنك المركزي اذ كانت كوريا تعاني من مشكلة ارتفاع معدلات التضخم التي بدورها كان لها تاثير على الاستقرار الاقتصادي في البلاد .

ثالثا : تفعيل السياسة النقدية في العراق في ضوء تجربتي اليابان وكوريا

أ – تقييم السياسة النقدية في العراق

عانى العراق منذ مطلع عقد التسعينيات من تضخم جامح بمعدلات نمو سنوية في المستوى العام للاسعار زادت على (50%) . وازاء تعثر السياسة الاقتصادية في كثير من مفاصلها في التصدي للظاهرة التضخمية وما رافق ذلك من ضعف في اداء القطاع الحقيقي وتدني نموه الذي يعد السبب الرئيس في توليد الضغوط التضخمية الاضافية لقطاع العرض وضعف استقرار السوق السلعية فإن السياسة النقدية باتت مطالبة بالتصدي للظاهر التي تخل بالاستقرار الاقتصادي الكلي معتمدة على حزمة من الاجراءات في نطاق سياسة نقدية عدت متشددة لمجابهة التضخم إذ ركزت السياسة النقدية منذ اواخر عام 2006 على اداتي سعر الفائدة وسعر الصرف . وقد كان هناك تأثير ملموس وربما

مباشر لأشارة سعر الصرف في تثبيت التوقعات التضخمية واعتدال الاسعار ويرجع سبب ذلك كون السلع القابلة للتجارة (tradable goods) تشكل حوالي (81%) من مكونات الرقم القياسي لاسعار المستهلك (CPI) ونستدل من ذلك ان التأثير الاكبر في خفض التضخم كان مصدره الارتفاع الحاصل في سعر صرف الدينار الحقيقي الذي انعكس على انخفاض كبير في اسعار الاستيرادات واستقرارها سواء كان ذلك بالنسبة للسلع النهائية او الوسيطة الداخلة في العملية الانتاجية للقطاع الحقيقي .وان ما يدعم اهمية الاستمرار في استخدام اداة سعر الصرف في التصدي للتضخم والتضخم المستورد هو تحسن شروط التبادل التجاري للعراق مع العالم الخارجي معبرا عنها باهمية الصادرات النفطية [1].

وبالرغم من ان السياسة النقدية كانت تستهدف التضخم من خلال تفسيرها لجميع التدابير التي اتخذتها لمكافحته الا انها لم تعلن عن هدفها وحسنا فعلت في عدم التزام هدف محدد إذ ان السيطرة على التضخم ليست ممكنه بالادوات النقدية المتاحة ، فضلا عن صعوبة التحكم بعرض النقد وذلك لارتباطه الوثيق بالانفاق الحكومي ومشتريات القطاع الخاص من العملة الاجنبية . وقد ادى اصرار البنك المركزي العراقي على استقرار سعر الصرف لمكافحة التضخم المرتفع إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية وانحسار القدرة على التصدير وزيادة الاعتماد على المستوردات وتراجع دوافع الاستثمار الانتاجي . اما فيما يخص اسعار الفائدة فاذا افترضنا ان السيولة هي التي تحدد المستوى العام للاسعار فإلى اي مدى يستطيع البنك المركزي التأثير في مستوياتها ، ولعل من الصعب اثبات ان السيولة تحدد المستوى العام للاسعار ، كما ان من غير المؤكد ان اسعار الفائدة ونوافذ الاستثمار في البنك يمكن ان تشكل آلية كافية لتحقيق مطلب التحكم بالتضخم في العراق . لان حجم الاصول المالية ضئيل نسبة إلى الاقتصاد الوطني ، هذا من جانب ومن جانب اخر تفتقر السياسة النقدية في العراق إلى مرجعية رشيدة لتحديد سعر الفائدة ، ففي الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الاميريكية يعد سوق اوراق الدين مثلا المرشد المرجعي للسوق المالية باكملها وهذا ما يسهم ايجابيا في زيادة فاعلية عمليات السوق المفتوحة . وحتى لو وجد سوق السندات ، فلا تكون له قيادة سعر الفائدة قبل ان يصل إلى حجم نسبي مؤثر [2].

ونلاحظ ان البنك المركزي العراقي اتبع سياسة نقدية متشددة من اجل السيطرة على التضخم الا ان هذه السياسة المتشددة الحقت الضرر بالاقتصاد العراقي ممثلا ذلك بالاتي [3]:

---

[1] د.مظهر محمد صالح ، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي ، البنك المركزي العراقي ، بغداد ، تموز 2008 ، ص 6.

[2] د.احمد بريهي علي ، الاقتصاد المالي الدولي والسياسة النقدية ، الطبعة الاولى ،مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، 2012 ، ص 31-50.

[3] د.عبد الجبار عبود الحلفي ، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في استهداف التضخم،مصدر سابق ، ص 54.

1 -ادى اتباع سياسة نقدية متشددة إلى انكماش في الاقتصاد لكونها دفعت بالقطاع الخاص بالامتناع عن الاقتراض بسبب ارتفاع اسعار الفائدة ، مما ادى ذلك إلى تحجييم النمو الاقتصادي الذي يعد هدفا اساسيا من اهداف التنمية الاقتصادية فضلا عن زيادة معدلات البطالة بسبب انخفاض اداء القطاع الخاص كما ان الاوضاع السياسية والامنية غير المستقرة ادت عزوف المصارف عن توفير قروض طويلة الاجل .كما ان تخلف النظام المصرفي العراقي يعد سببا اخر لضعف القطاع الخاص .

2 -لم يحقق البنك المركزي هدفه في خفض معدلات التضخم المرتفعة بالمستوى المطلوب نتيجة لسياسات الاغراق التي تعم السوق العراقية مما ادى تفاقم مستويات التضخم المستورد هذا فضلا عن الاجراءات الحكومية التي اثرت على تحقق هدف السيطرة على التضخم نتيجة التزامها بتوصيات صندوق النقد الدولي المتمثلة بزيادة اسعار بعض السلع الاساسية وفي مقدمتها المشتقات النفطية .

3 -نتيجة اتباع البنك المركزي العراقي سياسة نقدية متشددة ادى إلى هجرة الكثير من الصناعيين إلى خارج البلاد مع ارصدتهم الدولارية بسبب الركود الاقتصادي في العراق وقد كان احد اسباب هذه الهجرة هي اتباع الحكومة لسياسة الباب المفتوح وعدم دعم النشاط الخاص وكذلك عدم حمايته من المنتجات الاجنبية . وبصورة عامة فان السياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي العراقي التي كانت تهدف إلى تثبيت الاسعار قد حققت تقدما ملحوظا لتحسين سعر صرف الدينار العراقي امام الدولار الا انه لم يخفض التضخم بمستويات معتدلة التي تؤدي الى رفع المستوى المعيشي للمواطن .

ب – الدروس المستنبطة من تجربتي اليابان وكوريا الجنوبية في تفعيل السياسة النقدية في العراق:

بعد تقيم كل من السياستين النقدية في اليابان وكوريا نلاحظ انه تم تعديل قانون البنك المركزي لليابان وكوريا على حد سواء في عام 1997 ، وتعد اعادة التصميم المؤسسي للبنوك المركزية فيهما من العناصر المشتركة ذلك لان اولا ، انهما تشتركان في التطور التأريخي حيث كان قانون البنك القديم لكل من اليابان وكوريا جزء من النظام المالي استنادا إلى نموذج بنك التمويل حيث يتصفان بعلاقات ثابتة

ودعم متبادل وعدم الشفافية ومحدودية الافلاس كما استمرت هذه الخصائص لاكثر من عقدين من سياسة التحرير الرسمية لكلا من النظامين الماليين ، ونتيجة لذلك تم تصميم كل من البنوك المركزية لدعم هذه الخصائص إذ كان ينظر للنظام المالي كأداة للسياسة الصناعية وينظر لسياسة البنك المركزي امتداد للحكومة . ثانيا، كان البنك المركزي الياباني وكذلك الكوري يعتمدان رسميا على الحكومة وعلى وجه الخصوص وزارة المالية في اليابان ووزارة المالية والاقتصاد في كوريا وعلى الرغم من استقلال البنوك المركزية فيهما الا انهما وفق لدراسة CWN* كانا يحتلان المرتبة نفسها في الجزء السفلي بالنسبة للدول من حيث الاستقلال القانوني . ثالثا ، حقق بنك اليابان نمو اً في الناتج بالرغم من الركود الطويل الذي كان يعاني منه بعد فقاعة 1992 وتضخم ايجابي بعد ان عانت اليابان من تضخم سالب لفترات طويلة كان احد اسباب الركود الاقتصادي الطويل ، اما البنك المركزي الكوري فقد كان قادرا على الحد وبشكل كبير من التضخم بالرغم من ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي .

ان من الصفات التي تشترك بها كل من اليابان وكوريا والعراق انه على الرغم من حصول البنوك المركزية فيها على استقلالها الا انها بقيت مرتبطة بالحكومة وهذا ما يحد من فاعلية استقلالية البنوك المركزية فيها . الا ان الاختلاف بينها ان السياسة النقدية اليابانية تعد من اولى الدول التي استخدمت سياسة سعر الفائدة الصفرية وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهة إليها واتهامها بوقوعها في شرك السيولة الا ان اليابان استطاعت تحقيق معدلات نمو في الناتج بالاضافة إلى رفع معدلات التضخم ولو رجعنا إلى الاقتصاد العراقي نرى ان الركود الاقتصادي الذي عانت منه اليابان كان مختلف عن الذي يعاني منه العراق حيث كان سبب الركود الاقتصادي في اليابان بسبب نقص في الطلب الاستهلاكي وعزوف المستثمرين عن الاستثمار المحلي بسبب توقع هبوط الاسعار اذ كان للتضخم السالب الذي جابهته اليابان اثر سلبي على الطلب الكلي بجانبيه الاستهلاكي والاستثماري . اما في العراق فإن الركود الاقتصادي الذي يعاني منه هو بسبب ضعف الطاقة الانتاجية واتباع سياسة رفع سعر الصرف المتزامنه مع سياسة الباب المفتوح التي ادت إلى تراجع القطاع الخاص وعدم قدرة الانتاج الوطني على منافسة السلع المستوردة التي باتت ارخص من السلع المنتجة محليا نتيجة ارتفاع سعر الصرف الحقيقي. كما ان الظروف الامنية والروتين الحكومي ادى إلى تثبيط الاستثمار مما ادى إلى ضعف العلاقة بين سعر الفائدة والاستثمار في العراق مما يؤدي إلى ضعف قدرة سياسة سعر الفائدة المنخفض على تشجيع الاستثمار في العراق وهذا بدوره يؤدي إلى عدم قدرة السياسة النقدية من الاستقادة من سياسة سعر الفائدة الصفرية التي اتبعتها اليابان . قد تكون اداة التيسير الكمي التي اتبعتها اليابان اكثر جدوى في

* احدى الدراسات التي نشرت عن مراتب الاستقلال القانوني للبنوك المركزية .

العراق بالرغم من المخاوف من ارتفاع التضخم إذ كانت اليابان اثناء مدّة استخدام هذه الاداة تعاني من تضخم سالب وكانت تهدف إلى رفع مستوياته اما في العراق فان السياسة النقدية في العراق تستهدف تخفيض التضخم اذ يعاني العراق من ضغوط تضخمية مما يستوجب اتباع سياسات اقتصادية اخرى عند استخدام هذه الاداء من اجل الحد من اثاره السلبية على التضخم .

اما فيما يخص تجربة كوريا فقد كان البنك المركزي يعتمد على الوسائل غير المباشرة للتأثير في عرض النقد ، وقد تخلت كوريا عن استخدام الوسائل المباشرة التي كانت تستخدمها في العقود السابقة ويعزى سبب هذا التخلي عن الوسائل المباشرة إلى التقدم الكبير الذي احرزه الاقتصاد الكوري والعمق المالي الذي وصل اليه مما جعل الوسائل غير المباشرة اكثر كفاءة ، ولعل سعر الفائدة على عمليات الشراء قائدا لاسعار الفائدة في السوق المالي وذلك لانه يعكس كلفة التمويل الحدي للمصارف كما يزاول البنك المركزي الكوري التاثير في سعر الفائدة عبر رفع او تخفيض اسعار اوراق الدين ومن الناحية العملية هو يتعامل بالحوالات والسندات فعندما يقدم عروض شراء كبيرة للسندات لابد من اقناع حملتها على خفض سعر الفائدة في السوق بانسجام مع زيادة عرض النقد الناتج عن شراء الاوراق المالية اي مبادلتها بالنقد ويحصل العكس عند بيعها كما اعلنت الحكومة الكورية مع البنك المركزي عن هدفها في مكافحة التضخم واختارت الرقم القياسي لاسعار المستهلك وان يكون التضخم ما بين 3%–6% وتحاول الجهات المعنية الانسجام مع ذلك الهدف من خلال اجراءات التاثير على سعر الفائدة بارتباط مع حجم السيولة من خلال اعادة الشراء وعمليات السوق المفتوحة . ان اعلان ذلك الهدف يساعد على عقلنة التوقعات التضخمية فهو مثبت للتوقعات بالدرجة الأولى [1] . مما تقدم نلاحظ ان العراق يشترك مع كوريا من حيث كونهما يعانيان من مشكلة التضخم الا ان اسباب التضخم في البلدين مختلفة حيث ان التضخم التي تعاني منه كوريا هو نتيجة العجز المالي الكبير بسبب الانفاق الحكومي خلال الحرب الكورية ومدّة اعادة الاعمار بعد الحرب [2].في حين كان سبب التضخم في العراق يعود لاسباب كثيرة جعلت منه ظاهرة مزمنة منها ضعف الاداء الاقتصادي إذ كان الاقتصاد العراقي هجينا فلاهو اقتصاد موجه بشكل شامل ولا هو اقتصاد حر ويعتمد على نظريات ومناهج شتى تحمل التناقض فيما بينها . زيادة الانفاق الحكومي ادى إلى زيادة العملة المتداولة في السوق وهو ما دفع إلى ارتفاع الاسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود فضلا عن ان هذا الانفاق مازال يهدر في مشاريع غير ذات جدوى ، من جانب اخر ادى تزايد الانفاق الحربي ومواجهة ثلاث حروب اقليمية ودولية خلال ما يقرب من عقدين

---

(1) د.احمد بريهي علي ، الاقتصاد المالي الدولي والسياسة النقدية ، مصدر سابق ، ص37.

(4) Soyoung Kim , Yung Chul Park, Inflation targeting in Korea: a model of success? ,op.cit,p141.

من الزمن ادى إلى تحويل معظم ايرادات العراق لصالح الانفاق العسكري وخفض مخصصات الاستثمار إلى ادنى مستوى مما ادى إلى ايقاف تمويل المشاريع الاقتصادية العاملة فضلا عن ضمور الاستثمار الخاص وهروب رؤوس الاموال الوطنية بحثا عن استثمارات امنه كل هذا ادى تباطؤ عجلة الانتاج الوطني مما ادى إلى انعدام التوازن بين قوى العرض والطلب حيث عدم مرونة الجهاز الانتاجي ادت إلى عدم استجابة العرض للتغيرات الحاصلة في حجم ونمط الطلب ، مما ينعكس بارتفاع الاسعار ولعل بروز ظاهرة الاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي لصالح القطاع النفطي أحد الأسباب المهمة في عدم استجابة العرض لزيادة الطلب . كما كان لفرض العقوبات الاقتصادية في بداية عقد التسعينيات الاثر الاكبر في زيادة معدلات التضخم نتيجة التوقف الشامل لفعاليات التصدير وبالاخص النفط الخام الذي يعد المصدر الرئيس في تمويل الانفاق العام وتكوين الناتج المحلي الاجمالي وانعكس ذلك في زيادة فعاليات الدولة وتراجع قيمة الدينار العراقي مما انعكس في زيادة معدلات التضخم [1].هذا من جانب من جانب اخر تكمن صعوبة السيطرة على التضخم في الاقتصاد الكوري من خلال تزامنه مع نمو كبير في الناتج المحلي الاجمالي اما في حالة العراق فان نمو الناتج المحلي الاجمالي هو ناتج عن زيادة الايرادات النفطية التي تكون خاضعة للتقلبات الخارجية وان البنك المركزي العراقي لايستطيع السيطرة على المعروض النقدي نتيجة الهيمنة المالية إذ ان الاصدار النقدي في العراق هو في الدرجة الأولى محصلة الانفاق الحكومي الممول من بيع العملة الاجنبية إلى البنك المركزي ومشتريات القطاع الخاص [2] . مما تقدم تعد اجراءات السياسة النقدية غير المباشرة جيدة الا انها لايمكن الاعتماد عليها في الاقتصاد العراقي نتيجة ضيق الاسواق المالية في العراق وسيطرة القطاع العام عليها فضلا عن ضعف القطاع الخاص في العراق والاعتماد على المورد النفطي سواء في الموازنة العامة او تكوين الناتج المحلي الاجمالي مما يجعل سيطرة البنك المركزي على المعروض النقدي امرا صعبا بدون التنسيق مع وزارة المالية . ولذا يحتاج العراق من اجل زيادة فاعلية عمل السياسة النقدية فيه إلى تفعيل دور القطاع الخاص والحد من الاعتماد على المورد النفطي في الموازنة العامة ليتمكن البنك المركزي من السيطرة على المجاميع النقدية فضلا عن التركيز على سعر الفائدة الحقيقي كما فعلت اليابان وليس على سعر الفائدة الاسمي واصلاح النظام المصرفي لتاخذ اداة سعر الفائدة دورا افضل مما هو عليه الان اما من ناحية سياسة التيسير الكمي فلابد من استخدامها مع حزمة من السياسات الاقتصادية الداعمة لكي توجه

---

[1] د. احمد حسين الهيتي ، د. فاطمة ابراهيم خلف ، عدي سالم علي الطائي ، التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 1990-2007 الاسباب والاثار ، ودور السياسة المالية في معالجته،مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 2 ، الاصدار 3، الانبار ، 2010 ، ص6-8 .

[2] د.احمد بريهي علي ، الاقتصاد المالي الدولي والسياسة النقدية ، مصدر سابق ، ص62.

نحو الاستثمار الانتاجي ورفع القدرة الانتاجية للبلد اذ بدون توفر قطاع خاص لا يمكن التحدث عن فاعلية لسياسة النقدية في العراق .

الفصل الثالث

قياس تأثير الصدمات النقديةفي متغيرات الاستقرار الاقتصادي في بلدان مختارة

المبحث الأول
التأطير النظري للاساليب القياسية المستخدمة
المبحث الثاني
عرض وتحليل نتائج الانموذج القياسي في دول العينة
المبحث الثالث
تحليل ومقارنة النتائج

تـمـهـيـد

تستخدم النماذج القياسية في تحليل الظواهر الاقتصادية الواقعية المختلفة تحليلا كمياً باستخدام اسلوب الاستقراء (induction) المناسب ، إذ إن طرائق الأستقراء تحدد الظواهر الاقتصادية تحديداً كمياً ، وان نماذج الاقتصاد القياسي بات استخدامها في تحليل المشاكل الاقتصادية المختلفة والدورات الاقتصادية والتصدي للازمات الاقتصادية ومعالجتها اوالتخفيف من حدتها وايضاً في تحليل ودراسة الصدمات الاقتصادية التي تحدث في مختلف المتغيرات الاقتصادية ، وللقضاء على مشاكل الانحدار الزائف (Spurious Regression) . وفي هذا الفصل من الدراسة تم الاستعانة بحزمة من الاختبارات المعتمدة في الاقتصاد القياسي الحديث الذي يبنى على اختبار خواص السلاسل الزمنية (Time series) من حيث خاصية السكون (stationary) او الاختبارات القياسية الملائمة في الاجل القصير والطويل ، مثل أختبار استقرارية السلسلة الزمنية لـ (Dicky fuller) و (Phillipe perron) ، وأختبار التكامل المشترك (co–integrated) لجوهانسن – جيسليس (Johansen– Juselius Test) للوقوف على توازن المتغيرات الاقتصادية على المدى الطويل ، واختبار السببية (causality) ، (granger – test) ، واستخدام نموذج الانحدار الذاتي Vector Auto Regression (VAR) ، ودوال استجابة النبضة impulse Response function(IRFs) ، وتجزئة التباين Variance Decomposition(VDCs) وغيرها . وسنقوم ايضاً باستعراض هذه الاساليب والادوات القياسية والاحصائية الحديثة الخاصة بتحليل السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية في بلدان العينة ومقارنة النتائج فيها .

المبحث الأول
التأطير النظري للاساليب القياسية المستخدمة

اولا : اختباراستقرارية السلاسل الزمنية Stationary in Time Series

عند دراسة السلاسل الزمنية وخاصة المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والمالية يمكن ملاحظة ان هناك اتجاهاً عشوائياً (Stochastic Trend) يجعل السلسة غير مستقرة unstationary ولاغراض التحليل لابد من تحويلها إلى سلسلة مستقرة وذلك من خلال ايجاد الفروق الأولى first difference او الثانية ..... ،الخ وحسب درجة استجابة السلسلة الزمنية للتحويل ، وتعد السلسة الزمنية مستقرة اذا كانت تتذبذب حول وسط حسابي ثابت و مستقل عبر الزمن ، اما اذا كانت البيانات في حالة نمو او هبوط وتعتمد على اتجاه زمني فتكون السلسلة غير مستقرة .

ويعد اختبار جذر الوحدة من اهم الاساليب المستخدمة في اختبار الاستقرارية إذ تعتمد فكرته على المعادلة الاتية : [1]

$$Y_t = \rho Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{.....(3-1)}$$

حيث ان ε_t يتوزع توزيعاً طبيعيا بوسط حسابي مساوٍ للصفر وبتباين ثابت وبتباين مشترك مساوٍ للصفر ($\varepsilon_t \sim N(0,\sigma^2)$ ، cov=0, و ان ε_t هو حد الضوضاء البيضاء وله خصائص المتغير العشوائي . فاذا كانت ρ معنوية احصائيا دل ذلك على ان السلسلة الزمنية غير مستقرة وتعاني من جذر الوحدة Unit Root of stationary لذا يجب معالجة تلك البيانات ومن اكثر الطرق استخداما هو اختبار ديكي فولر الموسع Augment Dickey – Fuller (ADF) – او اختبار فليب بيرون phillip– perron (P.P) وسنستخدم اختبار ديكي فولر الموسع .

أ – اختبار ديكي - فولر الموسع Augment Dickey – Fuller

يستخدم هذا الاختبار عادة في نماذج السلاسل الزمنية الكبيرة (Large Time series) او المعقدة (complex time series) ، فقد طور هذا العالم ثلاث معادلات انحدار سميت بمعادلات ديكي – فولرالمعادلة الأولى تحتوي على الحد الثابت والاتجاه والثانية على الحد الثابت

(1) د. كامل علاوي الفتلاوي ، د. حسن لطيف الزبيدي ، القياس الاقتصادي النظرية والتحليل ،الطبعة الاولى ،دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ،الاردن ، 2011، ص270.

فقط اما المعادلة الثالثة فهي بدون حد ثابت واتجاه وان حدود الخطأ في المعادلات المذكوره هي تشويش ابيض بتباين متساوٍ علماً ان المعادلة بحد ثابت واتجاه عام هي الأنموذج الامثل .

ويمكن توضيح هذا الاختبار من خلال المعادلة الاتية :[1]

$$\Delta Yt = \beta 0 + \beta t + \sigma Y t_{-1} + ut \dots\dots\dots\dots (3-2)$$

حيث تشير Δ إلى الفرق الأول للسلسلة الزمنية Yt ، ويتم اختبار فرضية العدم بان المعلمة σ اي يوجد جذر الوحدة في السلسلة بمعنى انها غير ساكنة واذا كانت σ معنوية واقل من الصفر فاننا نقبل الفرضية البديلة بعدم وجود جذر الوحدة ، واذا كان حد الخطأ ut في النموذج اعلاه يعاني من الارتباط الذاتي فيمكن ان يصحح باضافة عدد مناسب من حدود الفرق المبطئة وتصبح معادلة اختبار جذر الوحدة كالاتي :

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \beta_{2t} + \sigma Y_{t-1} + \alpha \sum_{i=1}^{n} \Delta Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots (3-3)$$

وهذا الأنموذج يوصف باختبار ديكي – فولر الموسع حيث تصبح εt غير مرتبطة ذاتيا وتتميز بالخواص المرغوبة ويتم اختبار فرضية العدم σ او بوجود جذر الوحدة من خلال مقارنة احصائية t المقدرة للمعلمة σ مع القيم الجدولية لديكي –فولر فاذا كانت القيم المطلقة لاحصائية t المقدرة تتجاوز القيم المطلقة لـ DF فانها تكون معنوية احصائيا وعليه نرفض فرضية العدم (وجود جذر الوحدة) اي ان السلسلة الزمنية ساكنة ، اما اذا كانت اقل من القيمة الجدولية فانه لايمكن رفض فرض وجود جذر الوحدة اي ان السلسلة غير ساكنة وبالتالي نقوم بأختبار سكون الفرق الأول للسلسلة اذا كانت السلسلة لاتحتوي اتجاها عاما والا طرحنا منها الاتجاه العام لاختبارها ، واذا كانت غير ساكنة نكرر الاختبار للفرق من درجة اعلى ، وهكذا .[2]

(1) البشير عبد الكريم ، معدل الربح كبديل لمعدل الفائدة في علاج الازمة المالية الاقتصادية دراسة نظرية وقياسية ، جامعة فرحات عباس –سطيف ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الملتقى العلمي الدولي حول – الازمة المالية والاقتصادية الدولية ،ايار 20-21 اكتوبر 2009 ، ص13.

(2) البشير عبد الكريم ، معدل الربح كبديل لمعدل الفائدة في علاج الازمة المالية الاقتصادية دراسة نظرية وقياسية ، مصدر سابق ، ص13.

ب – اختبار فيليبس – بيرون Phillips-perron

ويعتمد تقدير هذا الاختبار على نفس نماذج ديكي – فولر ، الا انه يختلف عنه بانه يأخذ بعين الاعتبار الاخطاء ذات التباين غير المتجانس وذلك عن طريق عملية تصحيح غير معلمية لاحصاءات ديكي – فولر الموسع ADF وقبل هذا يتعين تحديد عدد المدّة الابطاء المحسوبة بدلالة عدد المشاهدات . ومن المعلوم ان اختبار ADF قائم على فرضية ان السلسلة الزمنية متولدة بوسطة عملية انحدار ذاتي بينما نجد ان اختبار فليب – بيرون pp قائم على افتراض اكثر عمومية حيث ان هذا الافتراض يدعي بان السلسة الزمنية متولدة بواسطة Autoregressive Integrated Moving Average ARIMA لهذا فان اختبار فليب –بيرون له قدرة اختبارية افضل بالاضافة إلى انه ادق من اختبار ديكي – فولر الموسع لاسيما عندما يكون حجم العينه صغيرا . اما في حالة تضارب وعدم انسجام نتائج الاختبارين فان الافضل الاعتماد على نتائج اختبار فليب – بيرون . [1] ولاجراء اختبار فليب –بيرون يتطلب تقدير المعادلة الآتية باستخدام طريقة (OLS) كما يأتي : [2]

$$\Delta Y_t = \mu + \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3-4)$$

ويتم تقدير تباين الخطأ كما يأتي :

$$S^2 = T^{-1} \sum_{t=1}^{T} u_t^2 + 2T^{-1} \sum_{j=1}^{L} \sum_{i=s+1}^{T} u_t \; u_s \ldots\ldots\ldots (3-5)$$

حيث T : حجم العينة

L : عامل الابطاء

وبإستخدام أختبار τ^* لقيمة λ يتم اختبار فرضية العدم التي تنص على عدم استقرار السلسلة الزمنية في مستوياتها $H_0: \lambda = 0$ مقابل الفرضية البديلة التي تفترض استقرار السلسلة الزمنية $H_1: \lambda < 0$ وعندما تكون قيمة λ معنوية فهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بعدم وجود جذر الوحدة أي أستقرار السلسلة الزمنية .

(1) احمد سلامي ، د. محمد شيخي ، اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011) ، الجزائر ، مجلة الباحث ، العدد 13 - 2013، ص124.

(2) علي عبد الزهرة حسن ، د. عبد اللطيف حسن شومان ، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء (ARDL)، كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد ،مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد الرابع والثلاثون ، المجلد التاسع ، 2013، ص183.

ثانيا : اختبار التكامل المشترك Co- integration Test

يعتبر كرانجر (Granger) (1969) اول من أشار إلى مفهوم الاندماج المشترك بانه علاقة توازنية طويلة الامد(stable long run equilibrium relationship) ثم طورّ هذا المفهوم من قبل كرانجر وانجل (Granger & Engel) عام (1987) وكذلك من جوهانسن Johansen في الاعوام (1994,1991,1988) [1]. ويعد اختبار التكامل المشترك المقدم من قبل العالمين انجل وكرانجر دعما للنظرية الاقتصادية من خلال رصد العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية ومن منظور اقتصادي فان بعض المتغيرات تتحرك بنتظام بمرور الوقت على الرغم من انها تتسم بشكل منفرد بالتذبذب العشوائي لذا فان هذا الاختبار يعد احد الادوات المهمة عند دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية على المدى الطويل [2] . كما يرتكز اختبار التكامل المشترك على تحليل السلاسل الزمنية غير المستقرة ، حيث ان هناك امكانية توليد مزيج خطي يتصف بالاستقرار من السلاسل الزمنية غير المستقرة واذا امكن توليد هذا المزيج الخطي المستقر تعتبر السلاسل الزمنية غير مستقرة في هذه الحالة متكاملة من الرتبة نفسها ، كما يشترط لتطبيق اختبار التكامل المشترك هو ان تكون المتغيرات قيد الدراسة من نفس الدرجة [3].بمعنى اخر ان بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما اخذناها كل على حدة ولكنها تكون مستقرة اذا اخذت كمجموعة [4]. وهناك عدة اختبارات يمكن اجرائها لمعرفة هل هناك تكامل مشترك بين المتغيرات قيد الدراسة واهم هذه الاختبارات هي :

أ – اختبار انجل – كرانجر(Engel – Granger Test)

يعد اختبار انجل – كرانجر من اهم الاختبارات المستخدمة في اختبار التكامل المشترك حيث اعتمد على اختبار الفرض الصفري القائل بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات ، وذلك

(1)صفاء يونس الصفاوي ومزاحم محمد يحيى ، تحليل العلاقة بين الاسعار العالمية للنفط ، اليورو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي(VAR) ، جامعة الموصل ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد 14 ، 2008 ، ص19.

(2) علي عبد الزهرة حسن ، د. عبد اللطيف حسن شومان ، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء (ARDL)، المصدر السابق ، ص186.

(3) د. شفيق عريش ، واخرون ، اختبار السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية ، جامعة تشرين ، سوريا ، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد (33) العدد 5، 2011، ص 84.

(4) علي عبد الزهرة حسن ، د. عبد اللطيف حسن شومان ، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء (ARDL)، المصدر السابق ، ص186.

بتقدير الانحدار لمتغير على الاخر باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، ومن ثم اختبار جذر الوحدة في سلسلة البواقي ، فاذا كانت سلسلة البواقي بها جذر الوحدة اي غير مستقرة فيمكن قبول الفرض الصفري اي عدم وجود تكامل مشترك في المعادلة . اما اذا كانت سلسلة البواقي مستقرة ولايوجد فيها جذر الوحدة فيتم رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين . ويمكن توضيح خطوات هذا الاختبار فيما يلي [1]:

الخطوة الأولى : وتشمل على تقدير انحدار التكامل المشترك من خلال العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرين Xt, Yt باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) .

$$Yt = \beta_0 + \beta_1 X_t + e_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3-6)$$

شرط ان تكون المتغيرات متكاملة من الدرجة نفسها.

فاذا استنتجنا بان سلسلة البواقي e_t المقدرة من الأنموذج السابق تحتوي على جذر الوحدة اي انها غير مستقرة بمعنى عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات السلاسل الزمنية في الأنموذج والعكس صحيح في حالة توصل هذا الاختبار إلى عدم وجود جذر الوحدة اي اننا نرفض فرضية العدم $H_0 : \beta_1 = 0$ ونقبل الفرضية البديلة ($H_1 : \beta_1 \neq 0$) بمعنى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الاقتصادية.

الخطوة الثانية نموذج تصحيح الخطأ :ويتم تقدير النموذج في حالة كون المتغيرين Xt, Yt متكاملين تكاملا مشتركا لبيان العلاقة في الاجل القصير وبعد ذلك نقوم بادخال البواقي المقدرة في انحدار الاجل الطويل كمتغير مستقل مبطئ لمدّة واحدة في أنموذج علاقة الاجل القصير بجانب فروق المتغيرات الاخرى غير المستقرة كما في المعادلة الاتية :

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \alpha \Delta X_t + \alpha_2 e_{t-1} + e_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3-7)$$

حيث ان Δ تعني الفرق

e_t حد الخطأ سالب الاشارة الجبرية ومعنوية احصائيا

e_{t-1} حد تصحيح الخطأ نسبة اختلاف التوازن في المدّة السابقة .

ب – اختبار جوهانسن - جيسليس (Johansen- Juselius Test)

(1)د . كامل علاوي . محمد غالي راهي ، تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 1970-2010 ، جامعة الكوفة ، النجف ، مجلة الغري ، ص 225.

لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك اقترح كل من العالمين (جوهانسن وجيسليس)اجراء اختبارين وهما [1]:

1 – اختبار الاثر Trace:

وفي هذه الطريقة يتم اختبار فرضية ان هناك على الاكثر q من متجهات التكامل المشترك مقابل الانموذج العام غير المقيد r = q وتحسب احصائيا نسبة الامكانية لهذا الاختبار من العلاقة الآتية :

$$\lambda_{trace}(\mathrm{r}) = -T \sum_{i=r+1}^{n} \ln(1-\hat{\lambda}_{\mathrm{r}+1}) \quad \text{.....(3-8)}$$

ويعرف كل من:

T : حجم العينة

r :عدد متجهات التكامل المشترك

اذ $\lambda_p, \dots \dots, \lambda_{r+1}$ هي اصغر قيم المتجهات الذاتية p−r وتنص فرضية العدم على وجود عدد من متجهات التكامل المشترك يساوي على الاكثر r اي ان عدد هذه المتجهات يقل او يساوي r.

2 – اختبار القيمة الذاتية القصوى λ_{max} :

وتحسب احصائية هذا الاختبار من خلال المعادلة الآتية :

$$\lambda_{max}(r, r+1) = -T \ln(1-\hat{\lambda}_{\mathrm{r}+1}) \quad \text{.....(3-9)}$$

ويجري اختبار فرضية العدم التي تنص على وجود r من متجهات التكامل المشترك مقابل الفرضية البديلة التي تنص على وجود r+1 من متجهات التكامل المشترك فاذا زادت القيمة المحسوبة لنسبة الامكانية LR عن القيمة الحرجة بمستوى معنوية معين فاننا سوف نرفض فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود اي متجه للتكامل المشترك واذا كانت اقل فاننا لانستطيع رفض فرضية العدم اي وجود متجه واحد على الاقل للتكامل المشترك .

(1)د . كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق ، انسام خالد حسن ، دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة العاشرة ، العدد الثالث والثلاثون ، 2012 ، ص 155.

ثالثا: اختبار السببية Causality Test

ان مفهوم كرانجر (granger) للسببية يتضمن الكشف الاحصائي عن اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات (السبب والتأثير) عندما تكون هناك علاقة قيادة تختلف بين المتغيرين وعرف كرانجر (granger) السببية بانها اذا كان Xt يسبب في Yt فيمكن التنبؤ بالقيم الحالية للمتغير Yt بدقة اكبر باستخدام القيم السابقة للمتغير Xt المتضمنة في جملة المعلومات السابقة ، إذ يبين هذا الاختبار اتجاه العلاقة السببية للسلاسل الزمنية ، وحسب هذا الاختبار فإن X تسبب Y اذا تحققت العلاقة الاتية [1]:

$$\sigma^2 (Y_t \backslash \overline{A_t}) < \sigma^2 (Y_t \backslash \overline{A_t} - \overline{X_t}) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3\text{-}10)$$

وإذا شملت مجموعة المعلومات A= {(X,Y)} المتغيرين X,Y المفترض انهما زوج من السلاسل الزمنية ذات التغاير الخطي الساكن ، فمن الممكن كتابة العلاقتين التاليتين كالآتي :

$$X_t = \sum_{i=1}^{m} a_i \; X_{t-i} + b_j \; Y_{t-j} + U_t \ldots\ldots\ldots\ldots (3-11)$$

$$Y_t = \sum_{i=1}^{r} c_i \; Y_{t-i} + d_j \; X_{t-j} + V_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3-12)$$

حيث (U_t , V_t) متجه عشوائي ذو وسط مساو للصفر ومصفوفة تغاير منتهية . ويمكن صياغة اختبار السببية الآتي :

1 – X يسبب Y إذا كان بالإمكان رفض فرضية العدم $H: d_j = 0, j = 1, \ldots., s$

2– Y يسبب X إذا كان بالإمكان رفض فرضية العدم $H: b_j = 0, j =$ *1,…,n*

ويكون هناك علاقة سببية متداخلة ومزدوجة اذا تحققت العلاقتان أ وب معاً . وعلى العموم هناك اربعة حالات يمكن حدوثها في اختبار السببية لكرانجر هي : [2]

1 – المتغير X يسبب في Y والمتغير Y يسبب في X

2 – المتغير X يسبب في Y والمتغير Y لا يسبب في X

(1)ممدوح الخطيب الكسواني ، العلاقة بين عجزي الموازنة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية ، السعودية ،دراسات اقتصادية : السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية ، المجلد الثالث ، ع 6 ، 2001، ص23 .

(2)ممدوح الخطيب الكسواني ، العلاقة بين عجزي الموازنة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية ، المصدر السابق ، ص 24.

3 – المتغير X لا يسبب في Y والمتغير Y يسبب في X

4 – المتغير X لا يسبب في Y والمتغير Y لا يسبب في X

ويمكن اجراء اختبار كرانجر للعلاقة السببية باستخدام احصائية اختبار F للقيود الخطية كما في المعادلة الآتية : [1]

$$F = \frac{(SSRr - SSRu)/m}{SSRu/_{n-ku}} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (3-13)$$

حيث ان :

SSRr : مجموع مربع البواقي في النموذج المقيد

SSRu : مجموع مربع البواقي في النموذج غير المقيد

ku : عدد المعالم في النموذج غير المقيد

m : عدد القيود

n : عدد المشاهدات

وان فرضيةالعدم(H_0)تشيرإلى عدم وجود علاقة سببية (no causality)

$$H_0 = \sum_{i=1}^{n} a_i = 0$$

بينما الفرضية البدية (H_1) تشير إلى وجود علاقة سببية (causality)

$$H_1 = \sum_{i=1}^{n} a_i \neq 0$$

فإذا كانت *Fcal المحسوبة اكبر من الجدولية فإننا نرفض فرضية العدم (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1) معنى ذلك وجود علاقة سببية باتجاهين والعكس صحيح.

رابعا: اختبار متجه الانحدار الذاتي (VAR)

يعتبر أنموذج الانحدار الذاتي (VAR) (Vector Autoregression model) من اكثر النماذج مرونة في تحليل السلاسل الزمنية متعدد المتغيرات (multi variance time series) فهو أنموذجاً طبيعيً من نماذج الانحدار الذاتي احادي المتغير (univariate auto regression model) منه إلى السلاسل الزمنية متعددة المتغيرات (Dynamic

(1) ندوى خزعل رشاد ، استخدام اختبار كرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة ، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية ، (الموصل) جامعة الموصل 2001، ص 271 .

(multivariance time series إذ يستفاد من هذا الأنموذج لوصف وتحليل السلوك الحركي للمتغيرات الاقتصادية . [1] وبالاضافة من كون متجه Vector Autoregression حالة عامة لنماذج الانحدار الذاتي احادية المتغير فانه يعد من نماذج القياس الاقتصادي التي تقيس العلاقات المتداخلة بين السلاسل الزمنية كما انه يعمل على معالجة جميع متغيرات الدراسة بشكل متماثل وذلك من خلال تضمين كل متغير في معادلة بحيث تفسر ذلك المتغير من خلال ارتداداته الزمنية والارتدادات الزمنية للمتغيرات الاخرى في الأنموذج ، وتكون طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) هي الطريقة الملائمة للتقدير والتي تعطي تقديرات كفوءة وغير متحيزة ، اي بمعنى اخر تمثل صيغة مختزلة لنموذج هيكلي يوضح العلاقات بين المتغيرات عبر الزمن . [2] وفي هذا الأنموذج يتم معاملة المتغيرات جميعها بالطريقة نفسها دون اية شروط مسبقة أي أستبعادها أو أعتبارها خارجية وأدخالها في المعادلات بعدد الإبطاء الزمني نفسها . والأنموذج العام هو أنموذج الانحدار الذاتي VAR الذي يمكن كتابته بالشكل الآتي : [3]

$$\phi(B)Y_t = \varepsilon_t \quad \text{.....(3-14)}$$

حيث Y_t : سياق عشوائي ذو بعد (n)، مستقرة من الرتبة الثانية

$\boldsymbol{\phi}(B)$: مصفوفة كثير الحدود من الرتبة p بمعامل الإبطاء الزمني B ويكتب كما يأتي :

$$\phi(B) = \phi_0 - B\phi_1 - B^2\phi_2 - \cdots - B^p\phi_p \text{ ... ... (3 - 15)}$$

حيث $\boldsymbol{\phi}$: مصفوفة أحادية من الرتبة n

ε_t : سياق الضجة البيضاء ذو بعد n .

كما يمكن ان تنقسم طريقة متجه الانحدار الذاتي إلى نوعين : الأول ويطلق عليه غير المقيد (VAR) ، والثاني هو المقيد (VECM) ويعتمد الاختيار بينهما على اختبار استقرارية

(1)صفاء يونس الصفاوي ومزاحم محمد يحيى ، مصدر سبق ذكره ، ص 21.

(2)د. احمد حسين الهيتي ، واخرون ،العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي والخاص والعوامل المحددة للنوعين – الاردن حالة دراسية 1970-2007، الانبار ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 3، العدد 5، 2010 ، ص 16.

(3)د. عثمان نقار ، د. منذر العواد ، استخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي و إجمالي التكوين الرأسمالي في سورية ، سورية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الأقتصادية والقانونية – المجلد 28- العدد الثاني ،2012، ص 339.

المتغيرات . فإذا كانت جميع المتغيرات مستقرة يستخدم النوع الأول ، اما أذا كانت جميع او بعض المتغيرات غير مستقرة فإن هذا يتطلب إجراء إختبار التكامل المشترك وإستخدام النوع الثاني اي المقيد [1].

خامسا: السلوك الحركي للأنموذج

يهتم السلوك الحركي للأنموذج بتحليل العلاقات الحركية (الصدمات) بين المتغيرات الاقتصادية وذلك بإستخدام اسلوبين وهما تحليل مكونات التباين ، ودوال استجابة النبضة ويتم الحصول عليهما من خلال تحويل (VECM) الذي تم ذكره سابقا إلى نموذج المتوسط المتحرك ذو المتجه إذ (تم استبعاد (t) الواردة في VECM) وكما في الآتي [2]:

$$\Delta Y_t = T_0 + \sum_{j=0}^{\infty} A_j \, U_{\mathrm{t-j}} \dots\dots\dots\dots\dots (3-16)$$

$$\Delta Y_t = a_0 + A_0 U_t + A_1 U_{t-1} + A_2 U_{t-2} + \cdots$$

حيث ان :

A_{j} = مصفوفة معاملات الأنموذج VMA ذات الرتبة (nxn)

U = متجه الصدمات الاقتصادية الهيكلية الكلية او متجه حدود الخطأ العشوائي (n×n).

وتوضح هذه المعادلة ان المتجه $\Delta \mathrm{Y_t}$ يعتمد فقط على البواقي أو على حدود الخطأ . فمثلا المعامل A_0 يمثل أثر الصدمة في المدّة الزمنية(t) U_t على $\Delta \mathrm{Y_t}$ ، بينما يمثل المعامل A_1 أثر الصدمة في المدّة الزمنية (t) بعد مدّة زمنية واحدة (U_{t-1}) على $\Delta \mathrm{Y_{t+1}}$ ، في حين يمثل المعامل A_2 أثر الصدمة في المدّة الزمنية (t) بعد فترتين زمنيتين (U_{t-1}) على $\Delta \mathrm{Y_{t+2}}$ ، وهكذا .

أ- تحليل مكونات التباين (variance Decomposition)

يعد هذا التحليل احد الطرق لوصف السلوك الحركي للأنموذج ويتم فيه قياس تاثير الصدمات على متغيرات الأنموذج عبر الزمن . حيث يعكس هذا التحليل اهمية المتغيرات

(1) سعيد طراونة ، التأثيرات المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية في الاردن ، تقديرها وتحليلها باستخدام متجه الانحدار الذاتي (VAR) ، الاردن ،دراسات ، العلوم الادارية ، المجلد 35، العدد 1، 2008، ص 163 .
(2) د. مجدي الشوربجي أثر الصدمات الخارجية على الصادرات المصرية ، كلية الادارة والاقتصاد جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا ،ص 10. faculty. kfupm . edu

العشوائية في الأنموذج ، إذ يظهر الاختبار الكمي تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير المعتمد و وحجم التغير في المتغير في المدّة الزمنية (t) نتيجة لصدمة في المتغير نفسه او المتغيرات الاخرى . ويتم قياس تاثير الصدمات على متغيرات الأنموذج عن طريق تقسيم تباين الخطأ لكل متغير إلى عدة اجزاء كل منها يخص متغير من متغيرات الأنموذج وبعبارة اخرى ان تباين الخطأ لمتغير ما يعزى للصدمات غير المتنبأ بها لكل متغير من متغيرات الأنموذج خلال مدّة التنبؤ . [1] ان تحليل التباين (VDCs) لنموذج متجه الانحدار الذاتي يساعد على تحديد نسبة تأثير كل عامل اقتصادي بشكل مستقل على المتغيرات الاقتصادية الاخرى او بلغة اخرى يعكس المساهمة النسبية لتغير متغير ما في تفسير تغير المتغيرات الاخرى . ويتم حساب مكونات تباين الخطأ (تجزئة التباين) بواسطة الصدمات التي يتعرض لها المتغير Y_j كما يلي [2]:

$$\sum_{k=0}^{s} A_{ij,k}^2 \dots\dots\dots\dots\dots (3-17)$$

k = 0,1,……,s

كما يتم حساب الاهمية النسبية للمتغير (j) في تفسير التغير في المتغير (i) عند مدد زمنية مختلفة بواسطة المعادلة الآتية :

$$R_{ij,s}^2 = 100\left[\frac{\sum_{k=0}^{s-1} A_{ij,k}^2}{\sum_{u=1}^{n}\sum_{k=0}^{s-1} A_{iu,k}^2}\right] \dots\dots\dots\dots\dots (3-18)$$

u = 1 ,……, n

حيث :

u = الصدمة الاقتصادية الهيكلية .

n = عدد الصدمات الاقتصادية الهيكلية (عدد متغيرات الأنموذج)

ب - دوال استجابة النبضة Impulse Response Function (IRFs)

الطريقة الاخرى للتعرف على السلوك الحركي للأنموذج هي من خلال استخدام دوال استجابة النبضة (Impulse Response Function) حيث توضح تأثير صدمة بمقدار انحراف معياري واحد لأحد المتغيرات اي صدمة للمتغيرات العشوائية الهيكلية على القيم الحالية

(1) نوال محمود حمود ، استخدام منهج تحليل التكامل المشترك لبيان اثر المتغيرات النقدية والحقيقية في التضخم ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 4، العدد 7، 2011، ص 183 .
(2) د. مجدي الشوربجي أثر الصدمات الخارجية على الصادرات المصرية، مصدر سابق ،ص12 .

والمستقبلية لمتغيرات الأنموذج . [1] لذا فان دوال استجابة النبضة توضح اثار الصدمة التي يتعرض لها متغير داخلي ما على المتغيرات الاخرى في أنموذج الانحدار الذاتي المقيد Vector Error Correction Mode (VECM). إذ تقوم هذه الدوال بمتابعة تأثير الصدمة لكل عامل اقتصادي على المتغيرات الاخرى والمدة التي تستغرقها الصدمة حتى تنتهي . وعليه يمكن الحصول على أثر Ut على Yt بعد أفق زمني معين (s) للتنبؤ بواسطة المعادلة الآتية :[2]

$$\frac{\partial Y_t + 1}{\partial \mathrm{U_t}} = A_s \dots\dots\dots\dots\dots (3-19)$$

يتضح من هذه المعادلة أن المصفوفة A_s تمثل الآثار الحدية او استجابة الأنموذج لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في المدّة الزمنية (t) في كل متغير من المتغيرات التي يتضمنها هذا الأنموذج . ونظرا لان الصف (i) والعمود(j) للمصفوفة A_s يحدد أثر حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في المتغير العمودي في المدّة الزمنية (t) (U_{jt}) على المتغير الصفي في المدّة الزمنية t+s ($(Y_{i,t+s}$) ، فان استجابة $Y_{i,t+s}$)لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في $\mathrm{Y_{j,t}}$ يمكن الحصول عليها من خلال المعادلة الآتية :

$$\frac{\partial Y_{i,t+1}}{\partial \mathrm{U_{j,t}}} = A_{ij,s} \dots\dots\dots\dots\dots (3-20)$$

$\mathrm{s} = 0,1,\dots\dots,\infty$

إذ تعني دالة مضاعف النبضة (Impulse Multipier Function) استجابة Y_i لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في Y_j التي تعطي بشكل تتابعي ($A_{ij,s}$ ، ……، $A_{ij,3}$ ، $A_{ij,2}$ ، $A_{ij,1}$) . حيث ان معاملات المصفوفة As $(A_{ij,s})$ تمثل معاملات استجابة النبضة التي يطلق عليها الاقتصاديين اصطلاح (المضاعفات الديناميكية) . وتعكس هذه المضاعفات أثر الصدمة في الاجل القصير في المدّة الزمنية (t) . ولان المتجه Y_t يمثل مجموع الفروق المتراكمة ابتداءا من القيمة المبدئية اي :

$$Y_{\mathrm{t+s}} = Y_{t-1} + \Delta Y_t + \Delta Y_{t+1} + \cdots + \Delta Y_{t+s} \dots\dots\dots\dots (3-21)$$

(1) نوال محمود حمود ، استخدام منهج تحليل التكامل المشترك لبيان اثر المتغيرات النقدية والحقيقية في التضخم ، المصدر السابق ، ص 183.

(2) د. مجدي الشوربجي أثر الصدمات الخارجية على الصادرات المصرية ، المصدر السابق ،ص11.

لذا فان أثر الصدمة في الاجل الطويل في المدّة الزمنية (t) هو عبارة عن مجموع استجابة النبضة من 0 إلى s او هو مجموع عنصر العمود (j) في المصفوفة A (معاملات المصفوفة A_j) لكل صدمة على حدة ، اي ان :

$$\frac{\partial Y_{t+s}}{\partial \mathrm{U_t}} = \sum_{i=0}^{s} A_j \ \dots\dots\dots\dots (3-22)$$

سادسا : مدّة الابطاء المثلى

تعرف مدّة الابطاء المثلى بأنها المدّة الزمنية التي تتضمن عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي او الاخطاء العشوائية [1]. و لمعرفة عدد مدّد الابطاء المثلى هناك طرق متعددة اهمها : [2]

أ – طريقة اكاييك (Akaike)

تعتمد هذه الطريقة على تحديد اقصى مدّة ابطاء من خلال اخذ الصيغة الآتية :

$$K_{max} = int\ 12(N\backslash 100)^{1/4} \ \dots\dots\dots\dots (3-23)$$

حيث (int) : أقرب عدد صحيح للمقدار

(N) : عدد المشاهدات

وهناك طريقة اخرى اسهل لتحديد اقصى مدة إبطاء وهي قسمة عدد المشاهدات على ثلاثة ، أي أذا كان لدينا عدد مشاهدات يبلغ 21 مشاهدة فسكون اقصى مدة إبطاء هي 7 إبطاءات . أما طريقة إختبار أقل قيمة فأنها تعتمد الصيغة الآتية :

$$\mathrm{A[\ c(k)] = in\ (sse\backslash n) + 2k\backslash n}$$

حيث (sse) : مجموعة مربعات البواقي

(k) : عدد مدّة الإبطاء

(1) د. مجدي الشوربجي أثر الصدمات الخارجية على الصادرات المصرية ، المصدر السابق ،ص 6.
(2) د. يحيى حمود حسن ، د. حسام الدين زكي ، تحليل العلاقة بين اسواق النفط والسياسة النفطية العراقية بالاعتماد على السلاسل الزمنية ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة الكوفة ، العراق ، السنة الثامنة ، العدد الخامس والعشرون، 2012 ، ص 11.

ب – طريقة وميميا Amemiya

وتعد طريقة Amemiya من الطرق السهلة حيث يتم تقدير المتغير بدلالة المتغير نفسه متباطئ مدّة واحدة بطريقة OLS ونلاحظ معنوية الإبطاء (B1) ، فإذا كانت معنوية نضيف مدّة إبطاء ثانية إلى النموذج ومن ثم نجري التقدير ونلاحظ معنوية إبطاء (B2) ، فإذا كانت معنوية نضيف مدّة إبطاء ثالثة ونقدر معنوية (B3) وهكذا ، ونتوقف عن التقدير عندما نحصل على إبطاء غير معنوي .

$$Y=f(y_{t-1})$$

$$Y_t=b_0+b_1y_{t-1}+e_t$$

$$Y_t=b_0+b_1y_{t-1}+b_2\,y_{t-2}+e_t$$

$$Y_t=b_0+b_1y_{t-1}+b_2\,y_{t-2}+b_3\,y_{t-3}+e_t$$

المبحث الثاني
عرض وتحليل نتائج الانموذج القياسي في دول العينة

يتناول هذا المبحث من الدراسة قياس وتحليل أثر الصدمات النقدية في بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي في دول مختارة هي (اليابان ، كوريا ، والعراق) للمدة **(1991–2014)** وذلك باعتماد بعض الاختبارات والنماذج القياسية الحديثة ذات الصلة بتحليل السلاسل الزمنية وقوفا على أثر الصدمات النقدية في جانبي العرض والطلب في متغيرات الاستقرار الاقتصادي . وقبل الدخول في قياس أثر الصدمات النقدية على متغيرات الاستقرارالاقتصادي في دول العينة لابد لنا من اعطاء تعريف بالرموز المستخدمة بالتحليل القياسي و كما موضح في الجدول (6) .

جدول (6) الرموز المستخدمة في التحليل القياسي

الرمز	المتغير
GDPt	الناتج المحلي الاجمالي في السنة الحالية
Pt	التضخمفي السنة الحالية
ΔPCYt	النمو الاقتصادي
EXt	سعر الصرف في السنة الحالية
Mst	عرض النقد في السنة الحالية
Mdt	الطلب النقدي في السنة الحالية
It	سعر الفائدة في السنة الحالية
Ut	نسبة البطالة من اجمالي القوى العاملة في السنة الحالية

المصدر : من عمل الباحثة

اولا : اليــابان Japan

قامت الباحثة بتقدير بعض النماذج القياسية المعبرة عن أثر الصدمات النقدية في بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي وعلى النحو الآتي :

أ – أثر عرض النقد(Mst) في الناتج المحلي الاجمالي GDPt)

يدرس النموذج اعلاه اثر عرض النقد Mst في الناتج المحلي الاجمالي GDPt ، ويأخذ الأنموذج التوصيف الآتي :

$$GDPt = f(Mst) \quad \text{.....(3-24)}$$

وقبل تقدير العلاقة اعلاه لابد من إجراء الاختبارات الآتية :-

أ-1- إختبار جذر الوحدة (سكون السلاسل الزمنية) Unit Root test (stationary)

ان الخطوة الأولى في تحليل بيانات المتغيرات الاقتصادية المعدة للتقدير تتمثل بإجراء إختبار جذر الوحدة للوقوف على مدى استقرار السلاسل الزمنية ، بل وكشرط اساس لاجراء إختبار التكامل المشترك (Cointegration) ولتجنب النتائج الزائفة لطريقة المربعات الصغرى وللحصول على تفسيرات اقتصادية ذات معنى ، وتشير نتائج الجدول (7) ومن خلال تطبيق أختبار ديكي فولر الموسع (ADF) ان السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية (GDPt ,Mst) كانت غير مستقرة عند المستوى ، لذلك تم إجراء أختبار جذر الوحدة بالفروق الأولى (First – difference) للسلسلة الاصلية تبين أن متغير عرض النقد لم يستقر عند مستوى معنوية (5%) وعليه تم اجراء اختبار جذر الوحدة بالفرق الثاني للسلسلة الاصلية حيث كانت المتغيرات جميعها مستقرة عند مستوى معنوية (5%) و ستكون المتغيرات الاقتصادية مستقرة سواء كان ذلك بوجود قاطع أم قاطع وأتجاه عام .

جدول (7) نتائج أختبار جذر الوحدة للناتج المحلي الاجمالي وعرض النقد في اليابان للمدة (2014-1991)

اختبار ديكي فولر الموسع				
المتغيرات			GDPt	MSt
المستوى	a	t المحتسبة	-1.0157	-2.3785
		t الجدولية	-3.6220	-3.6328
	b	t المحتسبة	-1.0157	-0.0937
		t الجدولية	-2.9980	-2.9980
الفرق الأول	a	t المحتسبة	-5.2513*	-2.9598
		t الجدولية	-3.6329	-3.6329
	b	t المحتسبة	-5.3765*	-3.0377*
		t الجدولية	-3.0049	-3.0049
الفرق الثاني	a	t المحتسبة	-5.4733*	-5.4816*
		t الجدولية	-3.658	-3.645
	b	t المحتسبة	-5.646458*	-5.6295*
		t الجدولية	-3.0207	-3.0124

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

a : تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام

b : تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط

* :معنوية عند مستوى 5%

شكل (38) التمثيل البياني للسلاسل الزمنية عند الفرق الثاني للناتج المحلي الاجمالي وعرض النقدفي اليابان للمدة (1991-2014)

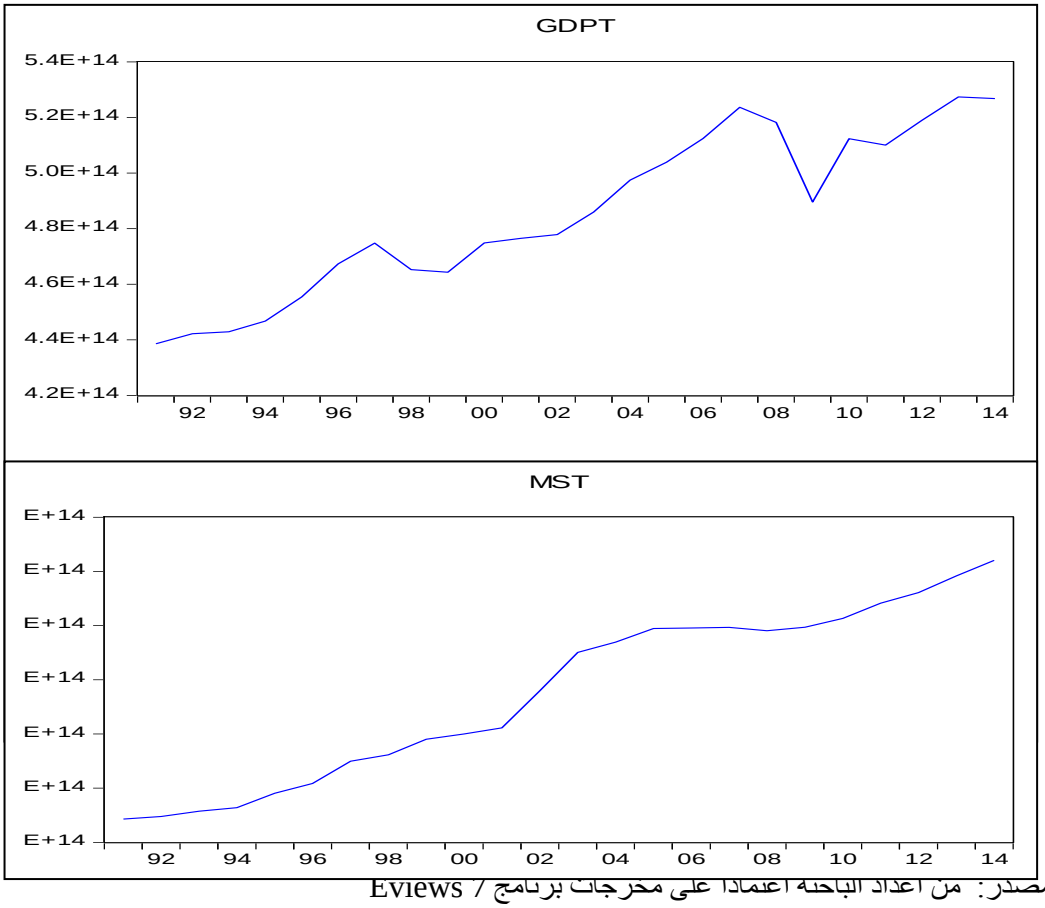

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 7

أ – 2 أختبار التكامل المشترك (Cointegration test)

لمعرفة العلاقة التوازنية طويلة المدى بين المتغيرات الاقتصادية نستخدم أختبار جوهانسن –جيسلس (Johansen– Juselius Test) ، وذلك بعد التأكد من أستقرارية وسكون السلاسل الزمنية ويستعرض الجدول (8) أختبارات التكامل المشترك باستخدام أختباري الأثر (Trace test) والقيمة الكامنة العظمى (Maximum Eigenvalue) باتجاه وبدون اتجاه ، وتبين أنه من خلال الاختبارين بانه لايوجد تكامل مشترك بين الناتج المحلي الاجمالي (GDPt) وعرض النقد (Mst) في اليابان على الامد الطويل كون قيمة (Trace) الاحصائية statistical (12.88) اقل من القيمة الحرجة Critical value (15.49) عند مستوى 5% لذا نقبل فرضية العدم (H_0) التي تشير إلى عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرين ونرفض الفرضية البديلة (H_1) التي تشير إلى وجود تكامل مشترك بين المتغيرين . اما القيمة الاحصائية statistical value حسب أختبار القيمة العظمى Maximum Eigenvalue فهي (14.26)

اي اكبر من القيمة الحرجة (Critical value) البالغة (12.55) عند مستوى المعنوية نفسه الامر الذي يؤكد قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم. وان قيمة (P value)[(*1)] (0.11) هي اكبر من مستوى المعنوية 5% في أختبار الأثر (Trace) وكذلك الحال في أختبار القيمة العظمى مما يؤكد عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرين GDPt , MStعلى المدى الطويل .

جدول (8) نتائج أختبارات جوهانسن –جيسلس (Johansen- Juselius Test) المتعدد المتغيرات

القيمة الحرجة Critical Value	القيمة الاحصائية Statistic Value	Prob	الفرضية البديلة	فرضية العدم
اختبار Trace				
15.49471	12.88203	0.11	r>1	r=0
اختبار Maximum				
12.55156	14.26460	0.11	r=1	r=0

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

أ – 3 تحليل نتائج أنموذج الانحدار الذاتي Vector autoregressive estimates (VAR) :

ان المعادلة التقديرية لأنموذج الانحدار الذاتي (VAR) هي :

$$\Delta GDPt = 3.48 + 0.17\Delta GDPt\text{-}1 + 0.14\ \Delta Mst\text{-}1 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3\text{-}25)$$

(t) [4.18] [0.89] [3.92]

$R^2 = 0.93$, $R^2\ adj = 0.92$

$F^* = 139.7802$

وقبل اجراء تحليل أنموذج الانحدار الذاتي (VAR) بين الناتج المحلي الاجمالي وعرض النقد ، لابد من معرفة مدّة الابطاء المثلى ، ويتضح من جدول (9) ان مدّة الابطاء المثلى هي واحد وفقاً لخمسة معايير وهي (LR , FPE , AIC , SC ,HQ) .

حيث ان مدّة الابطاء المثلى هي المدّة التي تقابل اقل قيمة موجودة في المعايير المذكورة وهي فجوة زمنية واحدة .

* (P- value) تعني (probability value) او احصائية (ستودنت).

جدول (9) أحتساب مدّة التباطؤ المثلى لأنموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) في اليابان

Lag	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	NA	1.39e+54	130.3470	130.4465	130.3664
1	71.80026*	3.06e+52*	126.5234*	126.8221*	126.5817*
2	3.072088	3.78e+52	126.7186	127.2165	126.8158
3	1.812862	5.11e+52	126.9792	127.6762	127.1152
4	2.650760	6.47e+52	127.1382	128.0343	127.3131

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

HQ: Hannan-Quinn information criterion
SC: Schwarz information criterion
AIC: Akaike information criterion
FPE: Final prediction error
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

جدول (10) نتائج تحليل أنموذج الانحدار الذاتي (VAR) في اليابان

المتغيرات	ΔGDP	ΔMs
C	3.48 (8.3) [4.18192]	1.69 (2.2) [0.77137]
ΔGDP(-1)	0.178577 (0.19867) [0.89886]	-0.352418 (0.52336) [-0.67337]
ΔMs (-1)	0.144266 (0.03679) [3.92131]	1.059960 (0.09692) [10.9367]
R-squared	0.933236	0.984748
Adj.R-squared	0.926559	0.983223
F-statistic	139.7802	645.6432
Log likelihood	-713.1154	-735.3938
Akaike AIC	62.27090	64.20816
Schwarz SC	62.41901	64.35627

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7
( ) تعني Standard errors , [ ] تعني اختبار t

ويتضح من جدول تحليل أنموذج الانحدار الذاتي (VAR) ان الناتج المحلي الاجمالي (GDPt) في السنة الحالية يرتبط بعلاقة موجبة مع عرض النقد (Mst_{-1}) في السنة السابقة بما يتفق ومنطوق النظرية الاقتصادية ،بان زيادة عرض النقدتؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي وان زيادة عرض النقد في السنة السابقة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي

الاجمالي في السنة الحالية بمقدار 0.14 (على أفتراض ثبات العوامل الاخرى) ، وكذلك ذو علاقة موجبة ايضا مع الناتج المحلي الاجمالي ($GDPt_{-1}$) في السنة السابقة إذ ان زيادة الناتج المحلي الاجمالي في السنة السابقة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي في السنة الحالية بمقدار(0.17) (على أفتراض ثبات العوامل الاخرى) .وان القوة التفسيرية R^2 مرتفعة 93 % مما يؤكد ان المتغيرات المستقلة (Mst_{-1} , $GDPt_{-1}$) يؤثران في الناتج المحلي الاجمالي في السنة الحالية بنسبة 93 % والباقي 7 % يعود لتأثير عوامل اخرى لم تدخل الأنموذج . وان قيمة R^2 المعدل مرتفعة ايضا 92 % وهو ادق من R^2 .واشار اختبار (t– test) بمعنوية معلمة عرض النقدالمتخلف زمنيا MSt_{-1} ذلك كون قيمة (t) المحتسبة البالغة (3.92) اكبر من القيمة الجدولية (1.72) عند درجة حرية (21) ومستوى معنوية 5% على النقيض من معلمة الناتج المحلي الاجمالي $GDPt_{-1}$ التي كانت غير معنوية احصائيا ، اما اختبار المعنوية الاجمالية (F–test) فقد اشار إلى معنوية النموذج المقدر كون قيمة (F) المحتسبة (139.78) اكبر من قيمتها الجدولية (3.46) عند V2=21,V1=2 ، وعليه نرفض فرضية العدم (H_0) التي تشير على ان B1=B2=B3=Bk=0 اي Bk=0 ونقبل الفرضية البديلة (H_1) : B1≠B2≠B3…..≠Bk اي H_1:Bk≠0 . وتم التأكد من خلو الأنموذج من مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) وذلك باجراء اختبار (Q–statistics) حيث كانت قيمة (P–value) لجميع المدّة التخلف الزمني اكبر من مستوى المعنوية (Level of significiant) 5 % كما موضح في الجدول ادناه ، لذا نقبل فرضية العدم H_0 التي تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي ونرفض الفرضية البديلة H_1 التي تشير إلى وجود الارتباط الذاتي .

جدول (11) اختبار LM test للكشف عن الارتباط الذاتي للانموذج المقدر في اليابان

lags	LM-Stat	Prop
1	1.578242	0.8127
2	2.267467	0.6867
3	0.864520	0.9296
4	2.037124	0.7289
5	7.987875	0.0920
6	7.892723	0.0956
7	5.161471	0.2711
8	1.561103	0.8158
9	5.666078	0.2255
10	6.327506	0.1760
11	6.577006	0.1600
12	4.503407	0.3421

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

أ – 4 أختبار السببية (Granger causality test) و أنموذج الانحدار الذاتي (VAR)

يبين الجدول (12) اختبار السببية كرانجر في اطار أنموذج الانحدار الذاتي (VAR) ،إذ يلاحظ بوجود سببية (Causality) للعرض النقدي Mst (1 lag) في الناتج المحلي الاجمالي GDPt ذلك كون قيمة (P–value) 0.01 % اقل من مستوى معنوية 5 % ، لذا نرفض فرضية العدم (H_0) التي تشير بعدم وجود سببية للعرض النقدي في الناتج المحلي الاجمالي ونقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تشير عكس ذلك ، ولكن لاتوجد سببية للناتج المحلي الاجمالي GDPt المتخلف زمنياً (1 lag) في عرض النقدMst ، كون قيمة (P–value) 50% اكبر من مستوى المعنوية 5 % ، لذا نقبل فرضية العدم (H_0) ونرفض الفرضية البديلة (H_1) ، وعليه لاتوجد علاقة تأثير متبادل بين الناتج المحلي الاجمالي (GDPt) وعرض النقد (Mst) .

جدول(12)نتائج اختبار السببية (Granger – Causality) وانموذج الانحدار الذاتي في اليابان

Dependent variable: GDPt			
Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.0001	1	15.37671	Mst
0.0001	1	15.37671	All
Dependent variable: Mst			
Prob	df	Chi-sq	Excluded
0.5007	1	0.453431	GDPt
0.5007	1	0.453431	All

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

أ – 5 اختبار السببية (Granger – Causality) واختبار (F-test)الاحصائية

اشار اختبار (Granger – Causality) باعتماد الاحصاءة (F–test) ان هناك سببية باتجاه واحد للعرض النقدي Mst في الناتج المحلي الاجمالي GDPt ذلك كون قيمة (F– cal) [*1] المحسوبة (7.45) اكبر من القيمة الجدولية (F– table) [*2] (4.30) عند مستوى معنوية 5 % ودرجة حرية (V1=1,V2=22) [*3] ، ولكن لاتوجد سببية للناتج المحلي الاجمالي في عرض النقدذلك كون قيمة (F– cal) (0.03) اقل من القيمة الجدولية المذكورة سابقاً عند درجة

* (F cal) تعني القيمة المحتسبة .
* (F table) تعني القيمة الجدولية .
* V1يعني (K-1)
V2يعني (n-K)

الحرية ومستوى المعنوية نفسهما ، وبذلك فان هناك اتجاه واحد للسببية (one direction causality) للأنموذج المقدر .

جدول (13)اختبار السببية (Granger – Causality) واختبار (F-test) في اليابان

Prob	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.0047 0.9688	7.45622 0.03173	22	MSt does not Granger Cause GDP GDP does not Granger Cause MSt

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

أ – 6 تحليل السلوك الحركي للأنموذج

أ-6-أ تجزئة التباين Variance Decomposition (VDCs)

يوضح تجزئة التباين (variance Decomposition) العلاقات الحركية الصدمات (shocks) لأنموذج متجه الانحدار الذاتي وذلك لتحديد تأثير عرض النقدالمتخلف زمنيا -Mst 1 في الناتج المحلي الاجمالي GDPt في اليابان ويبين الجدول (14) نتائج تجزئة التباين الذي يعكس المساهمة النسبية للتغير في عرض النقدالمتخلف زمنيا في الناتج المحلي الاجمالي اي تجزئة التباين لخطأ التنبؤ الخاص بالناتج المحلي الاجمالي ونسبة اسهام عرض النقدالمتخلف زمنيا في تفسير تباين خطأ التنبؤ بالناتج المحلي الاجمالي .

جدول (14) الانحرافات المعيارية لتجزئة التباين لتفسير التغير في الناتج المحلي الاجمالي GDPt في اليابان

Ms	GDP	S.E.	Period
0.000000	100.0000	7.58E+12	1
12.16756	87.83244	8.24E+12	2
25.98195	74.01805	8.98E+12	3
36.78997	63.21003	9.72E+12	4
44.92087	55.07913	1.04E+13	5
51.16961	48.83039	1.11E+13	6
56.10592	43.89408	1.17E+13	7
60.10098	39.89902	1.23E+13	8
63.40000	36.60000	1.29E+13	9
66.17017	33.82983	1.34E+13	10

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

إذ تشير النتائج التي يعرضها الجدول (14) وعلى مدى عشر مدّد زمنية ان الناتج المحلي الاجمالي GDPt (القوة الدافعة الذاتية)يفسر التغير في اداء المتغير ذاته بنسبة 100% في السنة الأولى و 87.83 % في السنة الثانية و 74.01 % في السنة الثالثة وهكذا فان نسب التأثير كانت مرتفعة في السنوات الثلاثة الأولى (الاجل القصير) ، غير ان تأثير المتغير يقل على المدى الطويل حتى يصل إلى 33.82 % تقريباً في السنة العاشرة ، حيث ان حدوث صدمة بمقدار وحدة معيارية واحدة في الناتج المحلي الاجمالي تؤدي إلى احداث تغيرات في المتغير نفسه بنسبة 100 % في السنة الأولى و 87.83 % في السنة الثانية و 74.01% في السنة الثالثة .... ثم تتلاشى نسب التأثير حتى تصل 33.82 % في السنة العاشرة .اما عرض النقدMst فهو يمارس تأثيره بشكل متزايد في الناتج المحلي الاجمالي GDPt على المدى الطويل حتى يصل إلى 66.17% في السنة العاشرة وان نسب التأثير متزايدة من السنة الأولى حيث ان حدوث صدمة بمقدار وحدة معيارية واحدة (انحراف معياري واحد) في عرض النقدفي السنة الأولى لم يؤدي إلى احداث تغيرات في الناتج المحلي الاجمالي ،لكن حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في عرض النقدفي السنة الثانية تؤدي إلى احداث تغيرات في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 12.16% ، و 25.98% في السنة الثالثة و 36.78% في السنة الرابعة وهكذا تتزايد التأثيرات في الناتج المحلي الاجمالي حتى تصل إلى احداث تغيرات نسبتها 66.17% في السنة العاشرة .ويتضح من الشكل البياني (53) ان نسب التأثير في الناتج المحلي الاجمالي متناقصة على المدى الطويل في حين ان نسب التأثير للعرض النقدي في الناتج المحلي الاجمالي متزايدة على المدى الطويل (long – run).

شكل(39) التمثيل البياني لتجزئة التباين للعلاقة بين عرض النقدوالناتج المحلي الاجمالي في اليابان

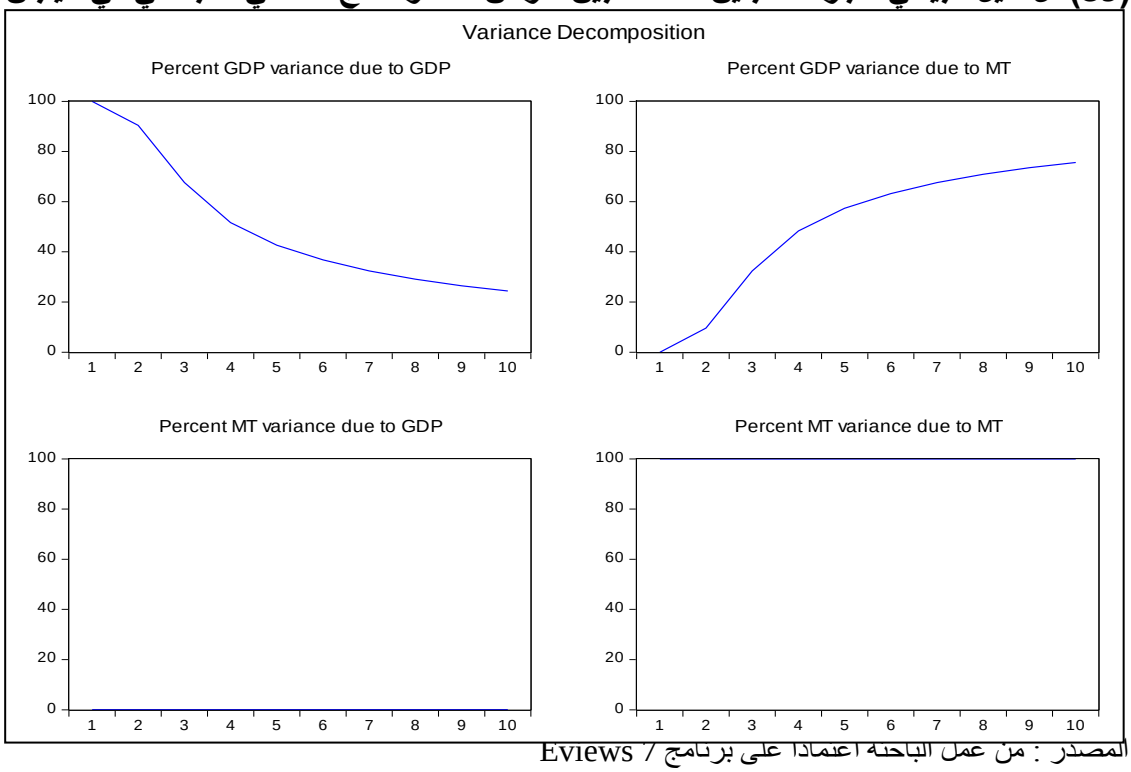

المصدر : من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews 7

أ-6-ب دوال استجابة النبضة Impulse Response function(IRFs)

بالرغم من ان تجزئة التباين يفيد في تحديد الاسهام النسبي لكل متغير في تفسير تباين خطأ التنبؤ ، لكنه لا يوضح اتجاه العلاقة بين المتغير التابع والمستقل ، الامر الذي يؤدي إلى اللجوء إلى تقدير دوال استجابة النبضة ، التي تبين استجابة متغير في نموذج تصحيح متجهات الخطأ (VECM) للتغير الحاصل في متغير اخر بنسبة مئوية واحدة . ويشير الجدول (15) إلى نتائج دوال نبضات الاستجابة الفورية (IRF) للناتج المحلي الاجمالي GDPt .

جدول (15) تقديرات نبضات الاستجابة للناتج المحلي الاجمالي في اليابان

Ms	GDP	Period
0.000000	7.58E+12	1
2.87E+12	1.51E+12	2
3.56E+12	4.80E+10	3
3.72E+12	-3.03E+11	4
3.75E+12	-3.86E+11	5
3.75E+12	-4.06E+11	6
3.75E+12	-4.10E+11	7
3.74E+12	-4.10E+11	8
3.73E+12	-4.10E+11	9
3.73E+12	-4.09E+11	10

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

يوضح الجدول (15) استجابة الناتج المحلي الاجمالي في اليابان للتقلبات في عرض النقدعلى مدى عشر سنوات اي استجابة الناتج المحلي الاجمالي ايجابيا او سلبيا للتغير بنسبة مئوية واحدة في عرض النقد، حيث ان حدوث صدمة مقدارها 1 % في عرض النقديؤدي إلى حدوث صدمة ايجابية في الناتج المحلي الاجمالي في السنة الثانية مقدارها 2.87 % و 3.56% في السنة الثالثة و 3.72 % في السنة الرابعة ... وهكذا حتى تصل إلى احداث صدمة ايجابية في الناتج المحلي الاجمالي مقدارها 3.73 % في السنة العاشرة .اما الناتج المحلي الاجمالي GDPt فان حدوث صدمة بمقدار (انحراف معياري واحد) في المتغير نفسه يحدث صدمة (ايجابية) قدرها 7.58 % في السنة الأولى ، 1.51 % في السنة الثانية ، 4.80 % في السنة الثالثة و صدمة سلبية −3.03 % في السنة الرابعة ، −3.86 % في السنة الخامسة ، −4.06% في السنة السادسة ، −4.09% في السنة العاشرة وهكذا فان حدوث الصدمات السلبية تشمل معظم السنوات العشرة والشكل البياني (40) يوضح ذلك حيث ان منحنى استجابة الناتج المحلي الاجمالي GDPt للصدمات الحاصلة في المتغير ذاته معظمها اسفل الخط الموازي للمحور الافقي في حين منحنى استجابة الناتج المحلي الاجمالي لصدمات عرض النقدالمتخلف زمنيا Mst−1 (في السنة السابقة) يكون اعلى الخط الموازي للمحور الافقي ذلك كون ان عرض النقدالمتخلف زمنيا يعمل على احداث صدمات ايجابية في الناتج المحلي الاجمالي GDPt ، على النقيض من الناتج المحلي الاجمالي GDPt الذي يحدث صدمات سلبية في ذاته وعلى مدى معظم السنوات العشرة (باستثناء السنوات الثلاثة) التي كانت صدمات ايجابية .

شكل بياني (40) التمثيل البياني لدوال استجابة النبضات للأنموذج المقدّر

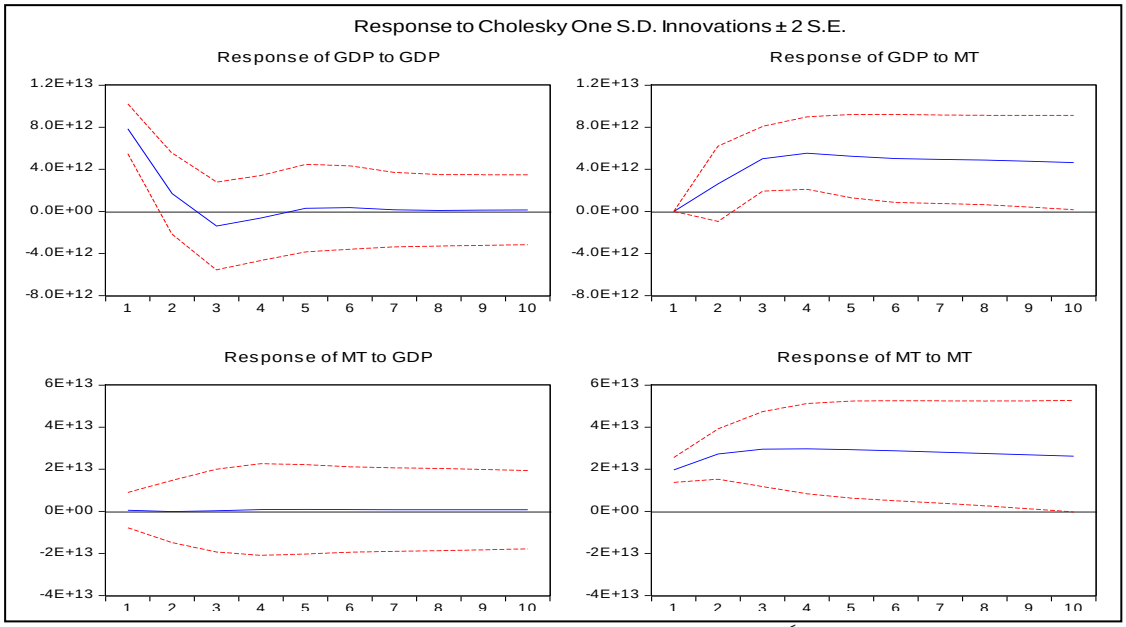

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

ب – أثر عرض النقدوسعر الفائدة في الناتج المحلي الاجمالي :

يتناول الأنموذج اعلاه اثر عرض النقد Mst وسعر الفائدة It في الناتج المحلي الاجمالي GDPt ، و يمكن التعبير عن هذه العلاقة بالصيغة الاتية :

GDPt =f (Mst, It).....(3−26)

وقبل اجراء تقدير لمعلمات الأنموذج اعلاه لابد من الوقوف على استقرارية او سكون السلاسل الزمنية .

أ-1- إختبار جذر الوحدة (سكون السلاسل الزمنية) Unit Root test (stationary test)

تم اعتماد اختبار ديكي فولر (Dicky – fuller) الموسع او المطّور او اختبار الجذر الاحادي (Unit Root test) تمهيدا لاجراء اختبار التكامل المشترك لمعرفة العلاقة التوازنية بعيدة المدى (Long run association) بين المتغيرات. وتشير نتائج الجدول (16) ومن خلال تطبيق أختبار ديكي فولر الموسع (ADF) ان السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية (GDPt ,Mst,It) كانت غير مستقرة عند المستوى باستثناء سعر الفائدة It كما تم اجراء اختبار ديكي فولر للفرق الأول (First – difference) ولم يكن عرض النقد مستقر عند الفرق الأول (بقاطع واتجاه عام) ، لذلك تم إجراء أختبار جذر الوحدة بالفروق الثاني (Second– difference) للسلسلة الاصلية تبين أن المتغيرات جميعها أستقرت عند مستوى معنوية (5%) وستكون المتغيرات الاقتصادية مستقرة سواء كان ذلك بوجود قاطع أم قاطع وأتجاه عام . لذا نرفض فرضية العدم (H_0) التي تشير إلى عدم استقرارية السلاسل الزمنية ونقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تشير خلاف ذلك .

جدول (16) نتائج اختبار ديكي فولر للناتج المحلي الاجمالي وعرض النقدوسعر الفائدة في اليابان للمدة (1991-2014)

اختبار ديكي فولر الموسع					
المتغيرات			GDPt	MSt	It
المستوى	a	t المحتسبة	-1.0157	-2.3785	-2.4529
		t الجدولية	-3.6220	-3.6328	-1.7163
	b	t المحتسبة	-1.0157	-0.0937	-1.7164
		t الجدولية	-2.9980	-2.9980	-2.9980
الفرق الأول	a	t المحتسبة	-5.2513*	-2.9598	-5.244*
		t الجدولية	-3.6329	-3.6329	-3.6329
	b	t المحتسبة	-5.3765*	-3.0377*	-5.3829*
		t الجدولية	-3.0049	-3.0049	-3.0048
الفرق الثاني	a	t المحتسبة	-5.4733*	-5.4816*	-3.8729*
		t الجدولية	-3.658	-3.645	-3.6908
	b	t المحتسبة	-5.646458*	-5.6295*	-6.1005*
		t الجدولية	-3.0207	-3.0124	-3.0207

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

a : تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام

b : تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط

*: معنوية عند مستوى 5%

شكل (41) التمثيل البياني للسلاسل الزمنية عند الفرق الثاني للناتج المحلي الاجمالي وعرض النقدوسعر الفائدة في اليابان للمدة (1991-2014)

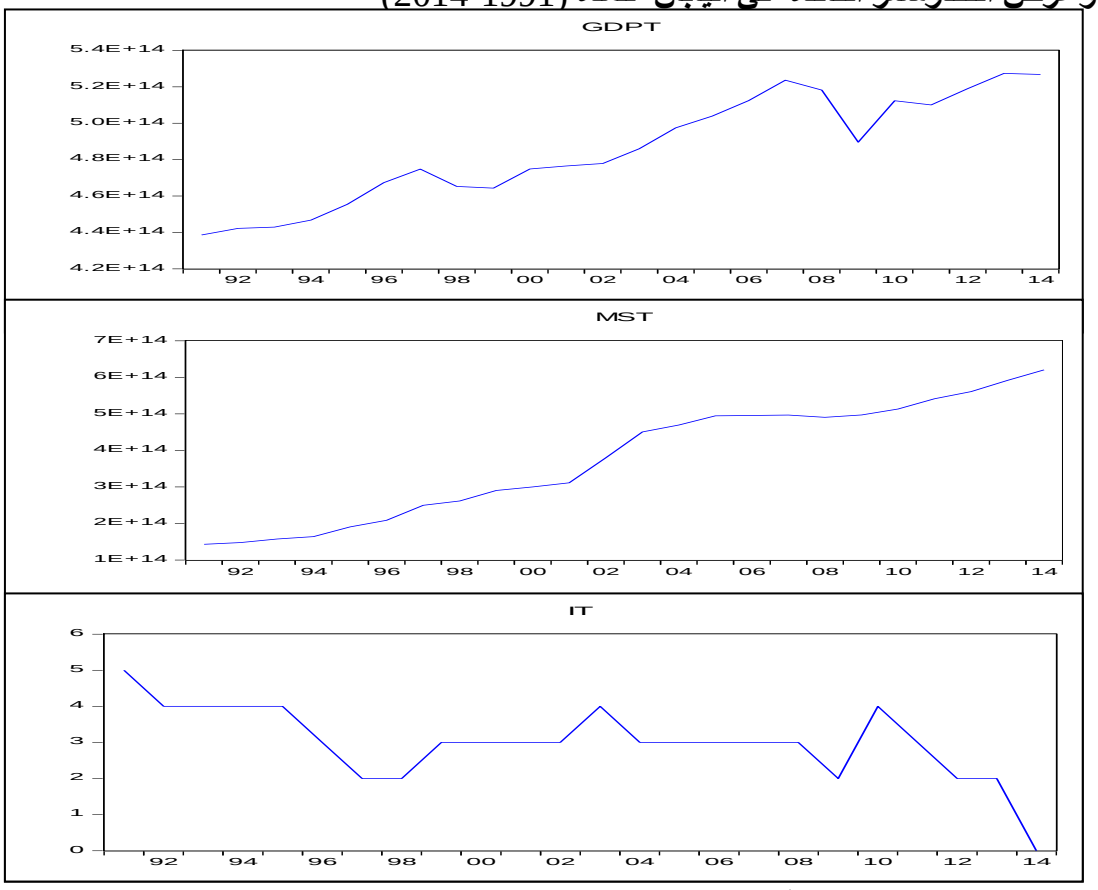

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

ب – 2 اختبار التكامل المشترك (Cointegration test)

بعد اجراء اختبار جذر الوحدة وبناء على النتائج المتحصل عليها من اختبار(ديكي –فولر) لاستقرارية السلاسل الزمنية ، نجري اختبار التكامل المشترك لجوهانسن – جيسلس (Johansen– Juselius Test) للقيم الذاتية واختبار نسبة المعقولية العظمى (اعظم احتمال) لمعرفة رتبة التكامل ، ومن الجدول (17) يمكننا استخراج النتائج الخاصة باختبار التكامل المشترك إذ تؤكد احصائية (Trace) إلى عدم وجود تكامل مشترك بين الناتج المحلي الاجمالي وعرض النقدوسعر الفائدة على المدى الطويل ذلك كون قيمة (Trace) الاحصائية البالغة (19.78) اقل من القيمة الحرجة (Critical value) (29.79) عند مستوى معنوية 5 % لذا نرفض الفرضية البديلة (H_1) التي تشير إلى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات ونقبل فرضية العدم (H_0) التي تشير بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات ، كذلك فان قيمة (P–value) (43%) اكبر من مستوى معنوية 5 % الامر الذي يؤكد فرضية عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وكذلك تشير احصائية القيمة العظمى (Maximal Eigen value) النتيجة نفسها بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المذكورة كون القيمة الاحصائية (15.94) اقل من القيمة الحرجة (Critical value) (21.13) وان قيمة (P–value) 22 % اكبر من مستوى المعنوية 5 % ، الامر الذي يؤكد قبول فرضية العدم (H_0) بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات ورفض الفرضية البديلة (H_1) التي تشير إلى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات .

جدول (17) نتائج اختبار التكامل المشترك (Cointegration test) جوهانسن – جيسلس للعلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي وسعر الفائدة وعرض النقد في اليابان للمدة (4014-1991)

القيمة الحرجة Critical Value	القيمة الاحصائية Statistic Value	الفرضية البديلة	فرضية العدم	P.value
اختبار Trace				
29.79707	19.78636	r>1	r=0	%43
اختبار Maximum				
21.13162	15.94885	r=1	r=0	%22

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

ب – 3 تحليل أنموذج الانحدار الذاتي (VAR)

ان المعادلة التقديرية لأنموذج الانحدار الذاتي (VAR) هي :

$\Delta GDPt = 3.62E+14 + 0.15\ \Delta GDPt-1 + 0.14\Delta Mt-1 - 1.23E+12\Delta\ It$…..(3-27)

(t) (4.06) (0.76) (3.80) (-0.51)

R^2=0.93, R^2 adj = 0.92

$F^* = 89.87$

إذ تم تقدير أنموذج الانحدار الذاتي بعد معرفة مدّة الابطاء المثلى استناداً إلى معايير عدة تم اعتمادها لاختيار مدّة الابطاء المثلى لأنموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) وهذه المعايير هي: (LR , FPE , AIC , SC ,HQ) . إذ اشارت جميعاً ان مدّة الابطاء المثلى هي مدّة زمنية واحدة (Lag 1) اي التي تقابل اقل قيمة في هذا المعايير المذكورة وكما يوضحها جدول (18) .

ويتضح من النموذج المقدر اعلاه ان الناتج المحلي الاجمالي في السنة الحالية في اليابان يرتبط بعلاقة طردية مع الناتج المحلي الاجمالي في السنة السابقة ، حيث ان ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي في السنة السابقة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي في السنة الحالية بمقدار (0.15) (مع ثبات العوامل الاخرى) ، وكذلك يرتبط طردياً ايضاً مع عرض النقدفي السنة السابقة MSt_{-1} حيث ان زيادة عرض النقدفي السنة السابقة بمقدار وحدة واحدة فمن المحتمل يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي في السنة الحالية بمقدار (0.14) (مع ثبات العوامل الاخرى) لكنه يرتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة في السنة السابقة ، إذ ان زيادة سعر الفائدة في السنة السابقة بمقدار وحدة واحدة فمن المحتمل يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بنحو (1.23) . اما معامل التحديد R^2 او القوة التفسيرية للنموذج فهي بلغت 93 % الامر الذي يشير إلى وجود تأثير كبير للمتغيرات المستقلة في الناتج المحلي الاجمالي (GDPt) بنسبة 93 % والباقي 7% يعود لعوامل اخرى لم تدخل النموذج ، اما معامل التحديد المعدل (R^2 adj) وهو ادق من معامل التحديد R^2 فانه ايضا ذو نسبة مرتفعة بلغت 92% واشار اختبار (F-test) إلى إجتياز الأنموذج اختبار المعنوية الاجمالية ذلك كون قيمة (F-cal) البالغة 89.87% اكبر من القيمة الجدولية (F-table) (3.09) عند مستوى معنوية 5% وعند V1= 3 ,V2=20. في حين اشار اختبار t-test إلى معنوية معلمة عرض النقدالمتخلف زمنيا كون قيمة (t) المحتسبة البالغة (3.80) اكبر من القيمة الجدولية (1.72) عند درجة حرية V2=20 ،ومستوى معنوية 5% ، في حين كانتا معلمتا الناتج المحلي الاجمالي ، وسعر الفائدة المتخلفان زمنيا غير معنويتان احصائيا كون قيمة (t) المحتسبة لهما

(0.76 ، 0.51−) اقل من القيمة الجدولية المذكورة سابقا عند درجة الحرية ومستوى المعنوية نفسهما المذكورين سابقا .

جدول (18) أختبار عدد مدّة التباطؤ لأنموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) في اليابان

Lag	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	NA	133.0783	132.9289	133.0783	132.9581
1	75.25538*	129.7229*	129.1255*	129.7229*	129.2421*
2	8.306165	130.4320	129.3865	130.4320	129.5906
3	3.207382	131.4594	129.9658	131.4594	130.2573
4	6.237036	131.9165	129.9748	131.9165	130.3538

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

HQ: Hannan-Quinn information criterion
SC: Schwarz information criterion
AIC: Akaike information criterion
FPE: Final prediction error
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

وبعد معرفة مدّة الابطاء المثلى وهي مدّة واحدة ،تم الحصول على نتائج تقدير أنموذج الانحدار الذاتي كما مبينة في الجدول الاتي :

جدول (19) نتائج اختبار أنموذج الانحدار الذاتي للعلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي وعرض النقدوسعر الفائدة في اليابان للمدة (1991-2014)

المتغيرات	**ΔGDP**	**ΔMs**	**Δit**
C	3.62E+14 (8.9E+13) [4.06897]	2.48E+14 (2.3E+14) [1.08514]	23.47423 (7.97364) [2.94398]
ΔGDP(-1)	0.157117 (0.20659) [0.76053]	-0.473243 (0.53030) [-0.89240]	-4.97E-14 (1.8E-14) [-2.68874]
ΔMs (-1)	0.144877 (0.03750) [3.86336]	1.063396 (0.09626) [11.0471]	6.61E-15 (3.4E-15) [1.96917]
ΔIt (-1)	-1.23E+12 (2.4E+12) [-0.51861]	-6.91E+12 (6.1E+12) [-1.13752]	0.343403 (0.21166) [1.62240]
R-squared	0.934167	0.985720	0.542676
Adj.R-squared	0.923773	0.983466	0.470468
F-statistic	89.87028	437.1866	7.515361
Log likelihood	-712.9538	-734.6361	-21.93070
Akaike AIC	62.34380	64.22923	2.254843
Schwarz SC	62.54128	64.42671	2.452321

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews7

وتم التأكد من خلو الأنموذج من مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) وذلك باجراء اختبار (Q-statistics) و (LM-test) حيث كانت قيمة (P-value) لجميع مدّة التخلف الزمني اكبر من مستوى المعنوية (Level of significiant) 5 %، لذا نقبل فرضية العدم H_0 التي تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي ونرفض الفرضية البديلة H_1 التي تشير إلى وجود الارتباط الذاتي .

جدول (20) اختبار LM test للكشف عن الارتباط الذاتي للانموذج المقدر في اليابان

Prop	LM-Stat	lags
0.8871	4.347160	1
0.5012	8.330716	2
0.8255	5.099508	3
0.3925	9.499248	4
0.1391	13.55487	5
0.0014	26.94431	6
0.5564	7.780729	7
0.8303	5.045910	8
0.3274	10.29102	9
0.7118	6.278180	10
0.0014	26.91033	11
0.2696	11.09022	12

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eview7

ب – 4 أختبار السببية (Granger causality test) و أنموذج الانحدار الذاتي (VAR)

في اطار تحليل اختبار السببية (Granger causality test) وأنموذج الانحدار الذاتي (VAR) ،يمكن التوصل إلى تحليل سببية (Causality) بين المتغيرات الثلاثة Mst,It ،GDPt والمبينة في جدول (21) الاتي :

جدول(21) نتائج اختبار السببية (granger–causality)وانموذج الانحدار الذاتي (VAR)

Dependent variable: GDP			
Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.0002	2	16.71096	Ms
0.3660	2	2.010302	It
0.0020	4	16.93179	All
Dependent variable: Ms			
Prob	df	Chi-sq	Excluded
0.9079	2	0.193202	GDP
0.7116	2	0.680576	It
0.9464	4	0.739103	All
Dependent variable: It			

Prob	df	Chi-sq	Excluded
0.0066	2	10.05646	GDP
0.3462	2	2.121462	Ms
0.0130	4	12.66399	All

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

ويتضح من الجدول السابق اعلاه هناك سببية (تسبيب) للعرض النقدي في السنة السابقة MSt_{-1} وايضا لسعر الفائدة المتخلف زمنيا It_{-1} مجتمعة (Jointly) في الناتج المحلي الاجمالي GDPt ذلك كون قيمة P–value البالغة 0.2 % اقل من مستوى المعنوية (level of significant) لكن لا توجد سببية للناتج المحلي الاجمالي وسعر الفائدة (مجتمعة) في عرض النقدكون قيمة P–value هي 94% اكبر من مستوى المعنوية 5 % وايضا هناك سببية للناتج المحلي الاجمالي وعرض النقدفي سعر الفائدة كون قيمة احصاءه ستودنت (P–value) 1 % اقل من مستوى معنوية 5 %، وبالاعتماد على تحليل (P–value) لكل متغير لاتوجد سببية (تأثير متبادل) بين عرض النقدوالناتج المحلي الاجمالي أو بين الناتج المحلي الاجمالي وسعر الفائدة وكذلك بين سعر الفائدة وعرض النقد.

ب– 5 اختبار السببية (Granger – causality) واختبار (F-test)

اشار اختبار (Granger – causality) باعتماد الاحصاء (F–test) بان لاتوجد سببية بين سعر الفائدة (It) في عرض النقدMst كون قيمة (F cal) المحسوبة (0.30) اقل من القيمة الجدولية (F table) (4.30) عند مستوى معنوية 5 % ودرجة حرية (V1=1,V2=22) ، وكذلك لاتوجد سببية ايضاً للعرض النقدي Mst في سعر الفائدة (it) ذلك كون قيمة (F cal) المحسوبة (0.88) اقل من القيمة الجدولية (F table) المذكورة سابقاً عند درجة الحرية ومستوى المعنوية نفسهما ، وكذلك لاتوجد سببية للناتج المحلي الاجمالي GDPt في عرض النقد Mstكون قيمة (F cal) (0.03) اقل من القيمة الجدولية المذكورة سابقاً عند درجة الحرية ومستوى المعنوية نفسهما ، لكن توجد سببية للعرض النقدي Mst في الناتج المحلي الاجمالي GDPt كون قيمة (F cal) المحسوبة 7.45 اكبر من القيمة الجدولية المذكورة سابقاً ، وتوجد سببية بين الناتج المحلي الاجمالي GDPt في سعر الفائدة (It) كون قيمة (F cal) (5.23) اكبر من قيمتها الجدولية لكن لاتوجد سببية لسعر الفائدة في الناتج المحلي الاجمالي ، وعليه فان هناك اتجاه واحد للسببية (one direction causality) بين الناتج المحلي الاجمالي وعرض النقد و بين سعر الفائدة والناتج المحلي الاجمالي ، وعليه نقبل فرضية العدم

(Null hypothsis) التي تشير بعدم وجود سببية بين المتغيرات الاقتصادية ونرفض الفرضية البديلة (alternative hypothesis) التي تشير إلى وجود سببية بين المتغيرات الاقتصادية .

جدول (22)اختبار السببية (Granger– causality) واختبار (F-test) في اليابان

Prob	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis
0.7408 0.4311	0.30541 0.88456	22	IT does not Granger Cause MT MT does not Granger Cause IT
0.9688 0.0047	0.03173 7.45622	22	GDP does not Granger Cause MT MT does not Granger Cause GDPt
0.0169 0.9427	5.23387 0.05919	22	GDP does not Granger Cause IT IT does not Granger Cause GDP

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

ب– 6 تحليل السلوك الحركي للأنموذج

ب-6-أ تجزئة التباين Variance Decomposition (VDCs)

يشير جدول (23) الخاص بنتائج أنموذج تجزئة التباين Variance Decomposition (VDCs) وعلى مدى عشر سنوات مستقبلية ان الناتج المحلي الاجمالي في اليابان يشهد انخفاضاً على المدى الطويل ففي السنة الأولى مثلا ان حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في الناتج المحلي الاجمالي يحدث تغيرات في المتغير نفسه بنسبة 100 % في السنة الأولى ، وفي السنة الثانية 77.79 % وفي السنة الثالثة بـ 52.43 % ، والسنة الرابعة بـ 38.44% .... وهكذا تستمر النسبة بالانخفاض حتى تصل إلى 14.13 % في السنة العاشرة ، وايضا فان حدوث صدمة نقدية في عرض النقدMst في السنة الأولى بمقدار انحراف معياري واحد لا يؤدي إلى احداث تغيرات في الناتج المحلي الاجمالي وفي السنة الثانية يؤدي إلى احداث تغيرات في الناتج المحلي الاجمالي GDPt بنسبة 8.54 % و 36.31 % في السنة الثالثة و 51.96 % في السنة الرابعة .... وهكذا تستمر النسبة بالارتفاع حتى تصل 69.22 % في السنة العاشرة ، اما سعر الفائدة (It) فان حدوث صدمة نقدية فيه بمقدار انحراف معياري واحد في السنة الأولى لايؤدي إلى احداث تغيرات في الناتج المحلي الاجمالي ، وفي السنة الثانية تؤدي إلى احداث تغيرات في الناتج المحلي الاجمالي GDPt بنسبة 13.66 % و 11.25% في السنة الثالثة و 9.58 % في السنة الرابعة وتستمر النسبة بالارتفاع في الاجل الطويل حتى تصل إلى 16.64 % في السنة العاشرة .

جدول(23)الانحرافات المعيارية لتجزئة التباين لتفسير التغير في الناتج المحلي الاجمالي في اليابان

it	Ms	GDP	S.E.	Period
0.000000	0.000000	100.0000	7.85E+12	1
13.66407	8.545627	77.79031	9.02E+12	2
11.25474	36.31398	52.43128	1.11E+13	3
9.586674	51.96674	38.44659	1.31E+13	4
9.932540	59.56761	30.49985	1.47E+13	5
11.51372	63.23684	25.24944	1.62E+13	6
13.31276	65.32129	21.36595	1.76E+13	7
14.76231	66.89089	18.34680	1.90E+13	8
15.82417	68.18962	15.98620	2.04E+13	9
16.64373	69.22051	14.13576	2.17E+13	10

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

ويوضح الشكل البياني (42) جدول تجزئة التباين السابق من ناحية الانخفاض والارتفاع الحاصل في المتغيرات It، Mst، GDPt على مدى عشر سنوات فالناتج المحلي الاجمالي يبدأ بالانخفاض تدريجيا على المدى الطويل اما عرض النقدفانه يبدأ بالارتفاع وبشكل متزايد بينما سعر الفائدة يشهد تقلبات بين الانخفاض والارتفاع ... الامر الذي يتوافق مع مضمون جدول تجزئة التباين حيث ان قيم تجزئة التباين للناتج المحلي الاجمالي متناقصة في الاجل الطويل وكما يوضحها الشكل البياني مقارنة بقيم تجزئة تباين عرض النقدالمتزايدة وسعر الفائدة المتأرجحة بين الارتفاع والانخفاض .

شكل بياني (42) التمثيل البياني لتجزئة التباين التباين للعلاقة بين عرض النقدوالناتج المحلي الاجمالي وسعر الفائدة في اليابان

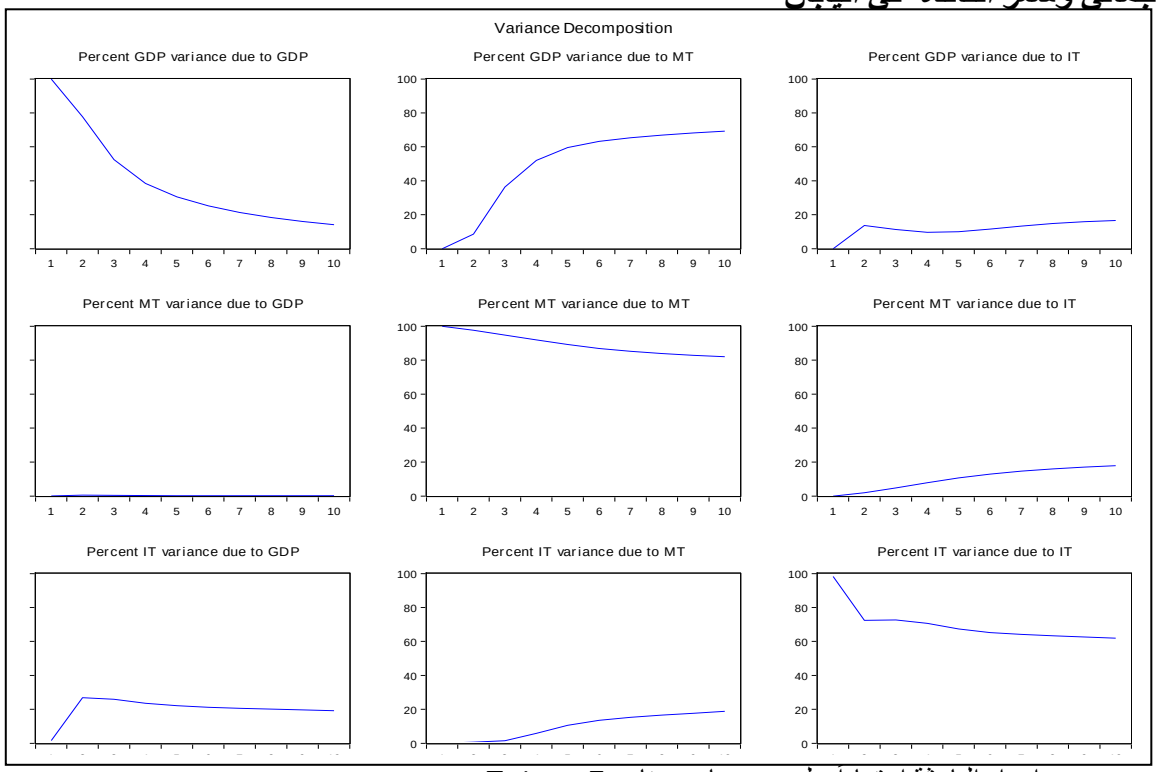

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

ب-6-ب دوال استجابة النبضة Impulse Response function(IRFs)

ويمكن توضيح السلوك الحركي للأنموذج باعتماد اسلوب اخر هو دوال استجابة النبضات impulse Response function(IRFs) وعلى مدى عشر سنوات مستقبلية إذ يبين جدول (24) ان حدوث صدمة في الناتج المحلي GDPt في السنة الأولى يؤدي إلى احداث صدمة ايجابية في المتغير نفسه في السنة الأولى بنسبة 7.85 % ، وصدمة سلبية 9.92- % في السنة الثالثة ، و 1.20- % في السنة الرابعة و 3.87- في السنة الخامسة ، إذ ان اكبر صدمة ايجابية كانت في السنة الأولى واكبر صدمة سلبية كانت في السنة الثالثة ، اما عرض النقدMst فان حدوث صدمة نقدية بمقدار انحراف معياري واحد تؤدي إلى احداث صدمة ايجابية في الناتج المحلي الاجمالي GDPt بنسبة 2.64 % في السنة الثانية 6.65 % في السنة الرابعة (كصدمة اعلى) ، ويتناوب التأثير بالناتج المحلي الاجمالي من قبل عرض النقدبالارتفاع والانخفاض حتى يصل إلى نسبة 6.4 % في السنة العاشرة ، بينما حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في سعر الفائدة It يؤدي إلى احداث صدمات سلبية في الناتج المحلي الاجمالي GDPt في اغلب الالمدّة مثل 3.33- % في السنة الثانية ، 1.64-% في السنة الثالثة،1.61-% في السنة الرابعة.... وهكذا حتى تصل صدمة سالبة في الناتج المحلي الاجمالي من سعر الفائدة في السنة العاشرة بنسبة 3.54- %.

جدول (24) تقديرات نبضات الاستجابة للناتج المحلي الاجمالي في اليابان

It	Ms	GDP	Period
0.000000	0.000000	7.85E+12	**1**
-3.33E+12	2.64E+12	1.28E+12	**2**
-1.64E+12	6.13E+12	-9.92E+11	**3**
-1.61E+12	6.65E+12	-1.20E+12	**4**
-2.25E+12	6.31E+12	-3.87E+11	**5**
-2.93E+12	6.04E+12	2.64E+11	**6**
-3.34E+12	6.09E+12	4.44E+11	**7**
-3.48E+12	6.28E+12	3.65E+11	**8**
-3.51E+12	6.43E+12	2.68E+11	**9**
-3.54E+12	6.49E+12	2.41E+11	**10**

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

ويوضح الشكل البياني (43) دوال استجابة النبضات للمتغيرات المذكورة ، إذ ان الصدمات الايجابية تكون على الخط الموازي للمحور الافقي بينما الصدمات السلبية تكون تحت

الخط المذكور على الاغلب ويتم رسم الصدمات الايجابية باللون الازرق تميزا لها عن الصدمات السلبية والتي تكون باللون الاحمر ، فاستجابة الناتج المحلي الاجمالي لصدمات المتغير نفسه متأرجحة بين الارتفاع والانخفاض بينما استجابة الناتج المحلي الاجمالي لصدمات سعر الفائدة معضمها سلبية ، بينما تكون استجابة الناتج المحلي الاجمالي لصدمات عرض النقدفهي ايجابية على الاغلب.

شكل (43) التمثيل البياني لدوال استجابة النبضات للأنموذج المقدر

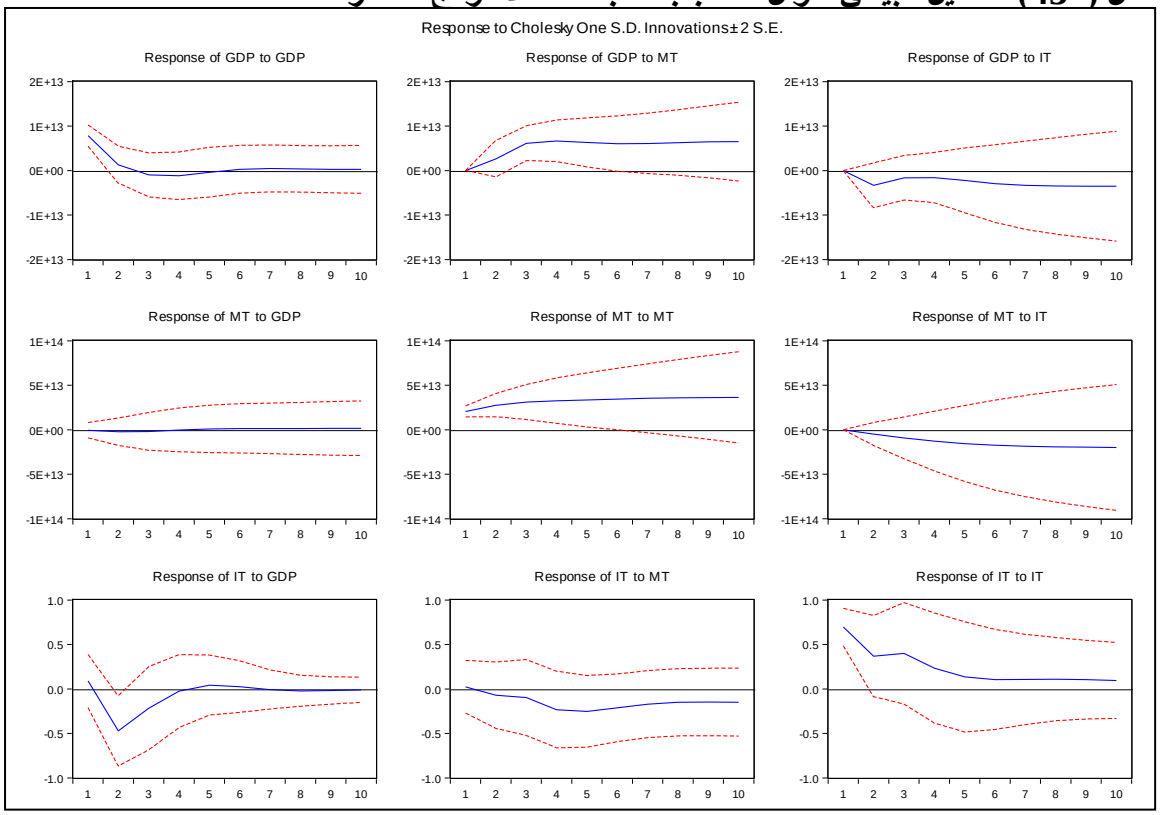

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

جـ- أثر سعر الصرف وسعر الفائدة في الناتج المحلي الاجمالي :

بعد اجراء تقدير للعلاقة بين عرض النقد وسعر الفائدة كمتغيرات مستقلة في الناتج المحلي الاجمالي (كمتغير تابع) وايضا للعلاقة بين عرض النقد والناتج المحلي الاجمالي فقد تم ادخال متغير آخر وهو سعر الصرف (Exchange rate) للنموذج لما يمارسه هذا المتغير من تأثيرات مختلفة في الجانب النقدي واخذت العلاقة التوصيف الاتي :

GDPt=f (It,Ext).....(3-28)

وقبل تقدير العلاقة اعلاه لابد من اجراء الاختبارات الاتية :

جـ - 1 اختبار جذر الوحدة (Unit Root stationary)

قبل اجراء تقدير لمعلمات النموذج اعلاه لابد من الوقوف على استقرارية او سكون السلاسل الزمنية ، وذلك باعتماد اختبار ديكي فولر (Dicky – fuller) الموسع او المطّور او اختبار الجذر الاحادي (Unit Root test) تمهيدا لاجراء اختبار التكامل المشترك لمعرفة العلاقة التوازنية بعيدة المدى (Long run association) بين المتغيرات. وتشير نتائج الجدول (25) ومن خلال تطبيق أختبار ديكي فولر الموسع (ADF) ان السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية (GDPt ,It,EXt) كانت غير مستقرة عند المستوى ، كما تم اجراء اختبار ديكي فولر للفرق الأول (First – difference) و تبين ان المتغيرات جميعها استقرت عند مستوى معنوية (5%) وعليه ستكون المتغيرات الاقتصادية مستقرة سواء كان ذلك بوجود قاطع أم قاطع وأتجاه عام .، لذا نرفض فرضية العدم (H_0) التي تشير إلى ان السلاسل الزمنية غير مستقرة ونقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تشير خلاف ذلك .

جدول (25) نتائج اختبار ديكي فولر للناتج المحلي الاجمالي وعرض النقدوسعر الفائدة في اليابان للمدة (1991-4014)

اختبار ديكي فولر الموسع				
المتغيرات			GDPt	EXt	It
المستوى	a	t المحتسبة	-1.0157	-3.66380*	-2.4529*
		t الجدولية	-3.6220	-3.6328	-1.7163
	b	t المحتسبة	-1.0157	-3.05626*	-1.7164
		t الجدولية	-2.9980	-3.00486	-2.9980
الفرق الأول	a	t المحتسبة	-5.2513*	-4.23616*	-5.2441*
		t الجدولية	-3.6329	-3.644963	-3.6329
	b	t المحتسبة	-5.3765*	-4.35974*	-5.3829*
		t الجدولية	-3.0049	-3.012363	-3.0048

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

a : تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام

b : تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط

* :معنوية عند مستوى 5%

شكل (44) التمثيل البياني للسلاسل الزمنية للناتج المحلي الاجمالي وسعر الفائدة وسعر الصرف في اليابان للمدة (1991-2014)

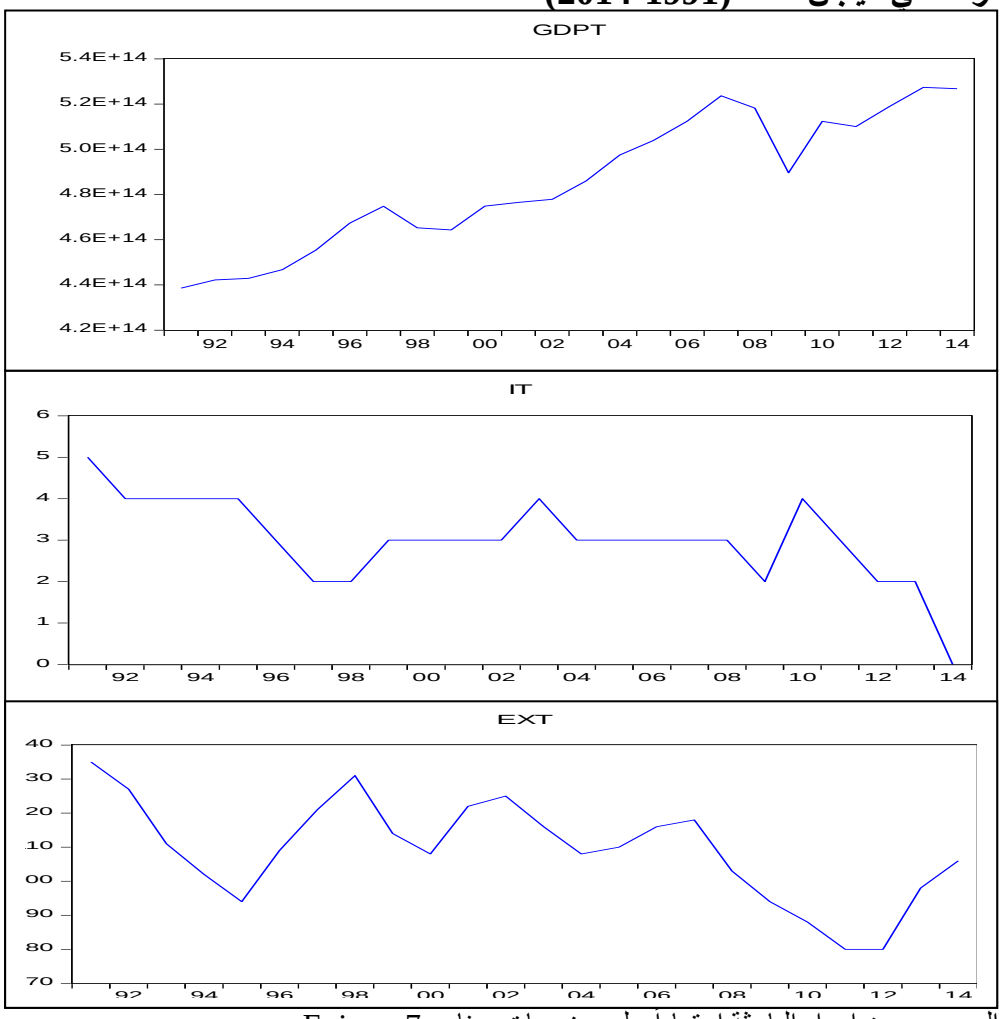

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

جـ – 2 اختبار التكامل المشترك (Cointegration test)

بعد اجراء اختبار جذر الوحدة وبناء على النتائج المتحصل عليها من اختبار(ديكي – فولر) لاستقرارية السلاسل الزمنية ، نجري اختبار التكامل المشترك لجوهانسن – جيسلس (Johansen– Juselius Test) للقيم الذاتية واختبار نسبة المعقولية العظمى (اعظم احتمال) لمعرفة رتبة التكامل ، ومن الجدول (26) يمكننا استخراج النتائج الخاصة باختبار التكامل المشترك إذ تؤكد احصائية (Trace) إلى عدم وجود تكامل مشترك بين الناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف وسعر الفائدة على المدى الطويل ذلك كون قيمة (Trace) الاحصائية البالغة (26.16) اقل من القيمة الحرجة (Critical value) (29.79) عند مستوى معنوية 5 % لذا نرفض الفرضية البديلة (H_1) التي تشير إلى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات ونقبل فرضية

العدم (H_0) التي تشير بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات ، كذلك فان قيمة (P–value) (0.12) اكبر من مستوى معنوية 5 % الامر الذي يؤكد بفرضية عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وكذلك تشير احصائية القيمة العظمى (Maximal Eigen value) النتيجة نفسها بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المذكورة كون القيمة الاحصائية (14.88) اقل من القيمة الحرجة (Critical value) (21.13) وان قيمة (P–value) 29 % اكبر من مستوى المعنوية 5 % ، الامر الذي يؤكد قبول فرضية العدم (H_0) بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات ورفض الفرضية البديلة (H_1) التي تشير إلى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات .

جدول (26) نتائج اختبار التكامل المشترك (Cointegration test) جوهانسن – جيسلس للعلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي وسعر الفائدة وعرض النقدفي اليابان للمدة (4014-1991)

القيمة الحرجة Critical Value	القيمة الاحصائية Statistic Value	Prob	الفرضية البديلة	فرضية العدم
اختبار Trace				
29.79707	26.16556	%12	r>1	r=0
اختبار Maximum				
21.13162	14.88043	%29	r=1	r=0

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

جـ – 3 تحليل أنموذج الانحدار الذاتي (VAR)

ان المعادلة التقديرية لانموذج الانحدار الذاتي (VAR) للعلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي وسعر الفائدة وسعر الصرف بعد اختبار مدّة الابطاء المثلى هي :

$$\Delta GDPt = 1.12 + 0.84\ \Delta GDPt_{-1} - 2.49\ \Delta EXt_{-1} - 1.25\ \Delta It_{-1} \quad \text{.....(3-29)}$$

(t) (1.83) (8.73) (-1.57) (-0.42)

$R^2=0.89$, R^2 adj = 0.87

$F^*= 54.61$

إذ تشير المعادلة المذكورة ان الناتج المحلي الاجمالي في السنة السابقة($GDPt_{-1}$) ذو تأثير ايجابي في الناتج المحلي الاجمالي في السنة الحالية (GDPt) ، إذ ان زيادة الناتج المحلي الاجمالي في السنة السابقة بمقدار وحدة واحدة من المحتمل ان يزداد الناتج المحلي في السنة الحالية بنسبة (0.84) مع ثبات العوامل الاخرى، وان زيادة سعر الصرف في السنة السابقة (EXt_{-1}) بمقدار وحدة واحدة فمن المحتمل ان ينخفض الناتج المحلي الاجمالي في

السنة الحالية بمقدار 2.49 (مع ثبات العوامل الاخرى)، وايضا فان زيادة سعر الفائدة في السنة السابقة (It_{-1}) بمقدار وحدة واحدة فان الناتج المحلي الاجمالي في السنة الحالية من المحتمل ان ينخفض بمقدار 1.25 (مع ثبات العوامل الاخرى) ، اما القوة التفسيرية R^2 فهي مرتفعة ، يمكن تفسيره بان هناك تأثير بنسبة كبيرة للمتغيرات المستقلة المتخلفة زمنيا (سعر الصرف و سعر الفائدة و الناتج المحلي الاجمالي) في الناتج المحلي الاجمالي في السنة الحالية بنسبة 89 % والباقي 11 % يعود لجملة عوامل آخرى لم تدخل النموذج ، وكذلك فان قيمة R^2 المعدل هي الاخرى مرتفعة وهي قيمة ادق احصائياً من قيمة R^2 ، واجتاز النموذج اختبار المعنوية الاجمالية (F–test) كون قيمة (F) المحتسبة البالغة 54.61 اكبر من القيمة الجدولية 3.09 عند مستوى معنوية 5% وعند V1= 3 ,V2=20. واشار اختبار (t–test) إلى معنوية معلمة $GDPt_{-1}$ كون قيمة (t) المحسوبة البالغة (1.72) وعند درجة حرية V2=20 ومستوى معنوية 5% ، بينما كانت معلمتا EXt_{-1}، It_{-1} غير معنويتان احصائيا كون قيمة (t) المحسوبة لهما (1.57–) ، (0.42–) على التوالي اقل من القيمة الجدولية المذكورة سابقا عند درجة الحرية ومستوى المعنوية نفسهما .

اما فيما يخص مدّة الابطاء المثلى التي تم اعتمادها في تقدير انموذج متجه الانحدار الذاتي كانت فجوة زمنية واحدة (Lag 1) تم الاستدلال عليها حسب معايير عدة تم اعتمادها لاختيار مدّة الابطاء المثلى لأنموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) وهذه معايير هي , LR) (SC ، إذ ان التخلف الزمني المناسب هو الذي يقابل اقل قيمة في هذا المعايير المذكورة وكما يوضحها جدول (27) .

جدول (27) أختبار عدد مدّة التباطؤ لأنموذج متجه الانحدار الذاتي(VAR) في اليابان

Lag	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	NA	7.91E+28	75.05357	75.20293	75.08272
1	52.89816*	7.25E+27	72.64743	73.24487*	72.76406
2	14.11363	6.49E+27*	72.46177	73.50728	72.66586
3	10.79690	6.65E+27	72.28208	73.77567	72.57364
4	8.047552	8.17E+27	72.03243*	73.97410	72.41146*

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

HQ: Hannan-Quinn information criterion

SC: Schwarz information criterion

AIC: Akaike information criterion

FPE: Final prediction error

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

وبعد معرفة مدّة الابطاء المثلى وهي مدّة واحدة ،تم الحصول على نتائج تقدير أنموذج الانحدار الذاتي و كما مبينة في الجدول الاتي :

جدول (28) نتائج اختبار أنموذج الانحدار الذاتي للعلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي وعرض النقدوسعر الفائدة في اليابان للمدة (1991-2014)

المتغيرات	ΔGDP	ΔExt	ΔIt
C	1.12 (6.1) [1.83184]	84.20577 (60.5411) [1.39089]	7.015717 (4.71774) [1.48709]
ΔGDP(-1)	0.840517 (0.09622) [8.73492]	-7.52E-14 (9.5E-14) [4.28677]	-1.28E-14 (7.4E-15) [-1.73019]
ΔEXt (-1)	-2.49 (1.6) [-1.57917]	0.668495 (0.15594) [4.28677]	0.008784 (0.01215) [0.72282]
ΔIt (-1)	-1.25 (3.0) [-0.42024]	-4.129643 (2.94537) [-1.40208]	0.367456 (0.22952) [1.60096]
R-squared	0.896091	0.597452	0.464081
Adj.Rsquared	0.879684	0.533891	0.379462
F-statistic	54.61715	9.399762	5.484366
Log likelihood	-718.2024	-82.45033	-23.75451
Akaike AIC	62.80021	7.517420	2.413436
Schwarz SC	62.99769	7.714898	2.610913

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews7

( ) تعني Standard errors , [ ] تعني اختبار t

وتم التأكد من خلو الأنموذج من مشكلة الارتباط الذاتي (autocorrelation) وذلك باجراء اختبار (Q−statistics test) و (LM−test) حيث كانت قيمة (P−value) لجميع مدّة التخلف الزمني اكبر من مستوى المعنوية (level of significiant) 5 % ، لذا نقبل فرضية العدم H_0 التي تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي ونرفض الفرضية البديلة H_1 التي تشير إلى وجود الارتباط الذاتي .

جدول(29) اختبار(LM test) للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للانموذج المقدر في اليابان

Prop	LM-Stat	lags
0.1713	12.81275	1
0.5538	7.805600	2
0.7190	6.207263	3
0.8979	4.197484	4
0.2693	11.09393	5
0.0134	20.84455	6
0.6126	7.236097	7
0.0058	23.16393	8
0.0141	20.69677	9
0.9204	3.859204	10
0.2318	11.68298	11
0.8821	4.414454	12

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

ج – 4 أختبار السببية (Granger causality test) و أنموذج الانحدار الذاتي (VAR):

في اطار تحليل اختبار السببية (granger causality test) وأنموذج الانحدار الذاتي (VAR) ،يمكن التوصل إلى تحليل سببية (causality) بين المتغيرات الثلاثة EXt,It ،GDPt والمبينة في جدول (30) الاتي :

جدول(30)نتائج اختبار السببية (granger–causality) وانموذج الانحدار الذاتي (VAR)

Dependent variable: GDP			
Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.9155	2	0.176497	IT
0.3198	2	2.280202	EXT
0.6625	4	2.400538	All
Dependent variable: IT			
Prob	df	Chi-sq	Excluded
0.2035	2	3.184343	GDPT
0.2580	2	2.709712	EXT
0.0086	4	13.61445	All
Dependent variable: EXT			
Prob	df	Chi-sq	Excluded
0.0153	2	8.362190	GDPT
0.0589	2	5.665356	IT
0.0427	4	9.868644	All

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

ويتضح من الجدول السابق اعلاه ان سعر الصرف في السنة السابقة EXt−1 و سعر الفائدة المتخلف زمنيا It−1 مجتمعة (Jointly) لا يسببان الناتج المحلي الاجمالي GDPt ذلك كون قيمة P−value البالغة 66 % اكبر من مستوى المعنوية (level of significant) 5 % ، لكن الناتج المحلي الاجمالي GDPt و سعر الصرف Ext يسببان سعر الفائدة It كون قيمة P−value هي 0.8% اقل من مستوى المعنوية 5 % و يسبب الناتج المحلي الاجمالي GDPt سعر الفائدة It سعر الصرف EXt كون قيمة P−value البالغة 4 % اقل من مستوى المعنوية 5 % ايضا ، وبالاعتماد على تحليل P−value لكل متغير في الجدول نلاحظ عدم وجود سببية (متبادلة) بين سعر الفائدة It و الناتج المحلي الاجمالي GDPt وايضا بين سعر الصرف EXt و الناتج المحلي الاجمالي GDPt وعليه لاتوجد سببية بين الناتج وسعر الصرف وسعر الفائدة (اي لاتوجد علاقة تأثير متبادل بين المتغيرات) .

جـ– 5 اختبار السببية (Granger – causality) واختبار (F-test)

اشار اختبار (granger – causality) باعتماد الاحصاء (F−test) بان لاتوجد سببية لسعر الفائدة (It) في سعر الصرف EXt كون قيمة (F cal) المحسوبة (0.54) اقل من القيمة الجدولية (F table) (4.30) عند مستوى معنوية 5 % ودرجة حرية (V1=1,V2=22) ، الا انه توجد سببية لسعر الصرف EXt في سعر الفائدة (It) ذلك كون قيمة (F cal) المحسوبة (4.87) اكبر من القيمة الجدولية (F table) المذكورة سابقاً عند درجة الحرية ومستوى المعنوية نفسهما ، وكذلك لاتوجد سببية للناتج المحلي الاجمالي GDPt في سعر الصرف EXt كون قيمة (F cal) (1.72) اقل من القيمة الجدولية المذكورة سابقاً عند درجة الحرية ومستوى المعنوية نفسهما ، ,وايضا لا توجد سببية لسعر الصرف EXt في الناتج المحلي الاجمالي GDPt كون قيمة (F cal) المحسوبة اقل من القيمة الجدولية المذكورة سابقاً ، وتوجد سببية للناتج المحلي الاجمالي GDPt في سعر الفائدة (It) كون قيمة (F cal) (5.23) اكبر من قيمتها الجدولية لكن لاتوجد سببية لسعر الفائدة في الناتج المحلي الاجمالي ، وعليه فان هناك اتجاه واحد للسببية (one direction causality) بين سعر الصرف و سعر الفائدة وكذلك بين الناتج المحلي الاجمالي و سعر الفائدة، وعليه نقبل فرضية العدم (Null hypothsis) التي تشير بعدم وجود سببية بين المتغيرات الاقتصادية ونرفض الفرضية البديلة (alternative hypothesis) التي تشير إلى وجود سببية بين المتغيرات الاقتصادية .

جدول (31)اختبار السببية (Granger – causality) واختبار (F-test) في اليابان

Prob	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.3127 0.2073	1.24563 1.72888	22	EXt does not Granger Cause GDPt GDPt does not Granger Cause EXt
0.9427 0.0169	0.05919 5.23387	22	It does not Granger CauseGDPt GDPt does not Granger Cause It
0.5879 0.0212	0.54810 4.87540	22	It does not Granger Cause EXt EXt does not Granger Cause It

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

ب– 6 تحليل السلوك الحركي للأنموذج

ب-6-أ تجزئة التباين variance Decomposition (VDCs)

يشير جدول (32) الخاص بنتائج أنموذج تجزئة التباين Variance Decomposition (VDCs) المتعلق بالناتج المحلي الاجمالي وعلى مدى عشر سنوات مستقبلية ان حدوث صدمة مقدارها انحراف معياري واحد في المتغير المذكور ، تؤدي إلى احداث تغيرات في المتغير نفسه بنسبة 100 % في السنة الأولى، 97.58 % في السنة الثانية ، 85.92 % في السنة الثالثة، 86.10% السنة الرابعة، 84.53% في السنة الخامسة ... وهكذا فان تأثير الصدمات يتناقص تقريبا في الاجل الطويل باستثناء بعض السنوات، اما سعر الصرف فان حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد لا تؤدي إلى احداث تغيرات في الناتج المحلي الاجمالي GDPt في السنة الأولى وبنسبة 0.24 % في السنة الثانية و 8.08 % في السنة الثالثة و 8.15 % في السنة الرابعة .... وهكذا تستمر النسبة بالتناقص في الاجل الطويل حتى تصل 5.93 % في السنة العاشرة ، وكذلك فان سعر الفائدة (It) يمارس تأثيرا متناقصا في الناتج المحلي الاجمالي في الاجل الطويل ايضا في حين كان تأثيره متزايدا في الاجل القصير ، إذ ان حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في سعر الفائدة يؤدي إلى احداث تغيرات في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 2.17 % في السنة الثانية و 5.99% في السنة الثالثة و 5.73 % في السنة الرابعة وتستمر النسبة بالتناقص في الاجل الطويل حتى تصل إلى 5.49 % في السنة العاشرة .

جدول(32)الانحرافات المعيارية لتجزئة التباين لتفسير التغير في الناتج المحلي الاجمالي

it	EXt	GDP	S.E.	Period
0.000000	0.000000	100.0000	1.34E+13	1
2.171326	0.243820	97.58485	1.67E+13	2
5.992382	8.082396	85.92522	1.87E+13	3
5.737805	8.152644	86.10955	1.94E+13	4
7.376310	8.088326	84.53536	2.00E+13	5
7.233181	7.780628	84.98619	2.05E+13	6
6.702097	7.623368	85.67454	2.18E+13	7
5.887402	6.602465	87.51013	2.35E+13	8
5.727784	6.120581	88.15164	2.44E+13	9
5.492389	5.939156	88.56846	2.51E+13	10

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

ويوضح الشكل البياني (45) معطيات جدول تجزئة التباين السابق من ناحية الانخفاض والارتفاع الحاصل في المتغيرات It، EXt، GDPt وعلى مدى عشر سنوات فالناتج المحلي الاجمالي يبدأ بالانخفاض تدريجيا على المدى الطويل اما سعر الصرف فانه يبدأ بالتناقص بينما سعر الفائدة يشهد تقلبات بين الانخفاض والارتفاع ... الامر الذي يتوافق مع مضمون جدول تجزئة التباين .

شكل بياني (45) التمثيل البياني لتجزئة التباين للعلاقة بين سعر الصرف وسعر الفائدة و الناتج المحلي الاجمالي في اليابان

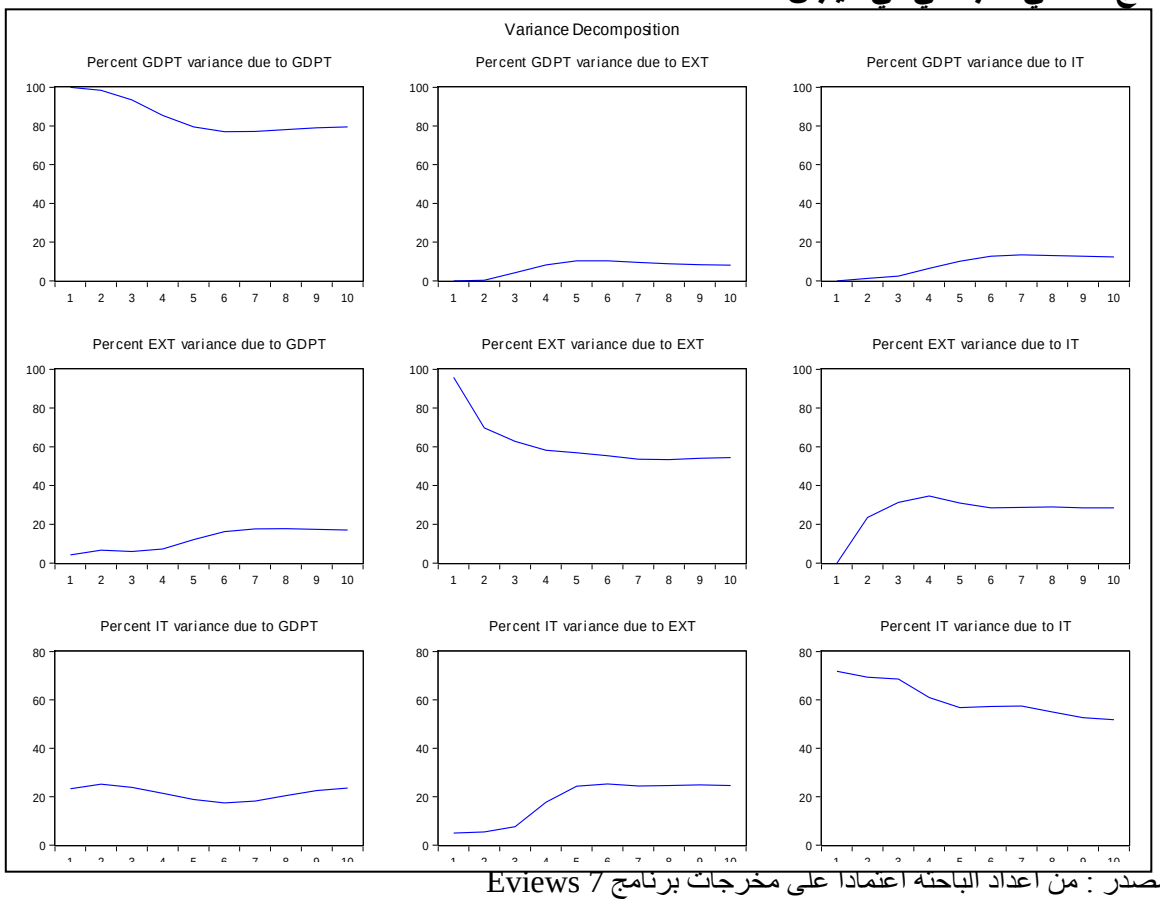

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 7

جـ-6-ب دوال استجابة النبضة Impulse Response function(IRFs)

ويمكن توضيح السلوك الحركي للأنموذج باعتماد اسلوب اخر هو دوال استجابة النبضات Impulse Response function(IRFs) وعلى مدى عشر سنوات إذ يبين جدول (33) ان حدوث صدمة في الناتج المحلي GDPt في السنة الأولى يؤدي إلى احداث صدمة ايجابية في المتغير نفسه في السنة الأولى بنسبة 1.34 % ، ويستمر تأثير الصدمات ايجابيا طوال السنوات التسعة اللاحقة، إذ ان اكبر صدمة ايجابية كانت في السنة الثانية 9.53%، اما سعر الصرف EXt فان حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد فيه تؤدي إلى احداث صدمة ايجابية في الناتج المحلي الاجمالي GDPt بنسبة 8.23 % في السنة الثانية ، ويتناوب التأثير بالناتج المحلي الاجمالي من قبل سعر الصرف بالارتفاع والانخفاض ايجابيا وسلبيا حتى يصل إلى نسبة 8.36- % في السنة العاشرة ، بينما حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في سعر الفائدة It يؤدي إلى احداث صدمات ايجابية في الناتج المحلي الاجمالي GDPt في اغلب الالمدّة مثل 2.46% في السنة الثانية ، 3.85 % في السنة الثالثة، 8.51 % في السنة الرابعة.. وهكذا حتى تصل نسبة الصدمة الايجابية في الناتج المحلي الاجمالي في السنة العاشرة 4.92 %.

جدول (33) تقديرات نبضات الاستجابة للناتج المحلي الاجمالي في اليابان

It	EXt	GDP	Period
0.000000	0.000000	1.34E+13	1
2.46E+12	8.23E+11	9.53E+12	2
3.85E+12	-5.24E+12	5.30E+12	3
8.51E+11	-1.59E+12	4.98E+12	4
2.81E+12	-1.27E+12	3.69E+12	5
9.30E+11	5.63E+11	4.32E+12	6
1.27E+12	1.92E+12	7.20E+12	7
8.18E+11	4.89E+11	8.74E+12	8
1.28E+12	1.40E+11	6.50E+12	9
4.92E+11	-8.36E+11	5.39E+12	10

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

ويوضح الشكل البياني (46) دوال استجابة النبضات للمتغيرات المذكورة ، إذ ان الصدمات الايجابية تكون اعلى الخط الموازي للمحور الافقي بينما الصدمات السلبية تكون اسفل الخط المذكور على الاغلب ويتم رسم الصدمات الايجابية باللون الازرق تميزا لها عن الصدمات السلبية والتي تكون باللون الاحمر ، فاستجابة الناتج المحلي الاجمالي لصدمات المتغير نفسه

متأرجحة بين الارتفاع والانخفاض بينما استجابة الناتج المحلي الاجمالي لصدمات سعر الفائدة كانت ايجابية ، بينما استجابة الناتج المحلي الاجمالي لسعر الصرف فهي ايجابية على الاغلب الا في بعض السنوات .

شكل (46) التمثيل البياني لدوال استجابة النبضات للأنموذج المقدر

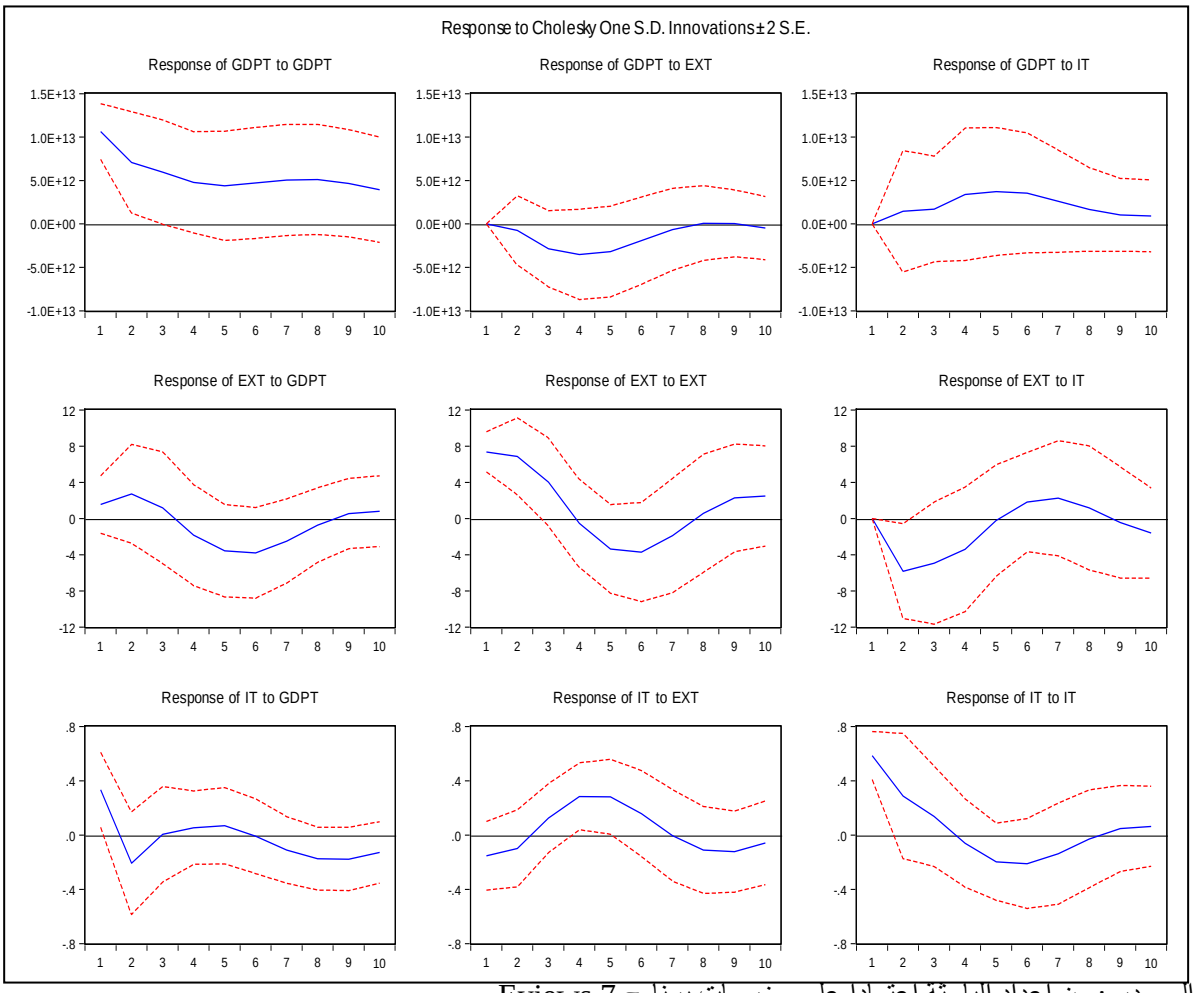

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 7

ثانيا : كوريا الجنوبية South Koria

قامت الباحثة بتقدير بعض النماذج القياسية المعبرة عن أثر الصدمات النقدية على بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي في كوريا وعلى النحو الآتي :

أ – أثر سعر الصرف (EXt) في التضخم (Pt) :

تتناول هذه العلاقة أثر سعر الصرف في التضخم، وأخذت الصيغة الدالية الآتية:

Pt = f (EXt) .....(3-30)

وقبل تقدير العلاقة اعلاه لابد من إجراء الاختبارات الآتية :-

أ-1- إختبار جذر الوحدة (سكون السلاسل الزمنية) Unit Root test (stationary)

تم اعتماد اختباراديكي –فولر الموسع (ADF) للتحري عن استقرارية او سكون السلاسل الزمنية للعلاقة المذكورة . وتشير نتائج الجدول (34) ومن خلال تطبيق أختبار ديكي فولر الموسع (ADF) ان السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية (Pt ,EXt) كانت غير مستقرة عند المستوى ، لذلك تم إجراء أختبار جذر الوحدة بالفروق الأولى (First – difference) للسلسلة الاصلية تبين أن المتغيرات جميعها قد استقرت عند مستوى معنوية (5%) سواء كان ذلك بوجود قاطع أم قاطع وأتجاه عام لذا نرفض فرضية العدم (H_0) التي تشير إلى عدم استقرار السلاسل الزمنية ونقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تشير خلاف ذلك .

جدول (34) نتائج أختبار جذر الوحدة للناتج المحلي الاجمالي وعرض النقد في كوريا للمدة (2014-1991)

اختبار ديكي فولر الموسع				
المتغيرات			Pt	EXt
المستوى	a	t المحتسبة	-2.988759	-2.0407
		t الجدولية	-3.6220	-3.6220
	b	t المحتسبة	-2.633291	-2.2434
		t الجدولية	-2.9980	-2.9980
الفرق الأول	a	t المحتسبة	-5.309731*	-4.4923*
		t الجدولية	-3.6329	-3.6329
	b	t المحتسبة	-5.396764*	-4.4719*
		t الجدولية	-3.0049	-3.0049

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

a : تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام

b : تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط

* :معنوية عند مستوى 5%

شكل(47) التمثيل البياني للسلاسل الزمنية عند الفرق الاول للتضخم الاقتصادي وسعر الصرف في كوريا للمدة (2014-1991)

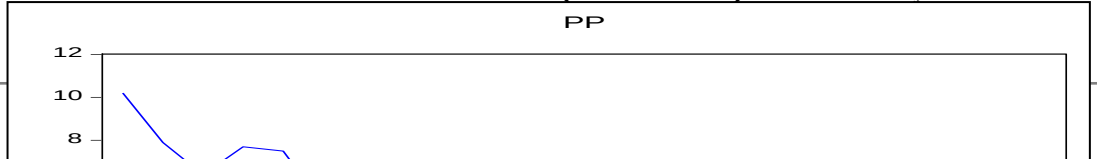

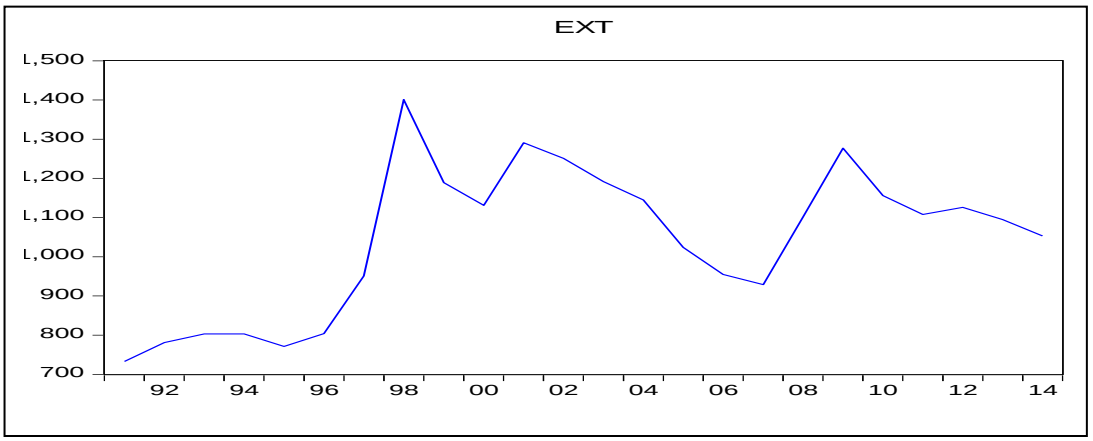

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

أ – 2 أختبار التكامل المشترك (Cointegration test)

اشار أختبار جوهانسن –جيسلس (Johansen– Juselius Test) باعتماد اختبار الاثر (Trace test) بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الأنموذج المقدر ذلك كون قيمة (Trace) الاحصائية البالغة (14.97) اقل من القيمة الحرجة (15.49) عند مستوى معنوية 5% لذا نقبل فرضية العدم (H_0)، التي تشير إلى عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات النموذج على المدى الطويل ونرفض الفرضية البديلة (H_1) التي تشير خلاف ذلك، وهذا يعني انه لاتوجد علاقة توازنية بعيدة المدى بين متغيرات النموذج ، وكذلك فان أختبار القيمة العظمى Maximum Eigenvalue اكد الحقيقة ذاتها بعدم وجود تكامل مشترك كون القيمة الحرجة (critical value) البالغة (14.26) اكبر من القيمة الاحصائية (10.68) عند مستوى المعنوية نفسه الامر الذي يؤكد قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة .

جدول(35)نتائج أختبارات جوهانسن –جيسلس (Johansen- Juselius Test)المتعدد المتغيرات

القيمة الحرجة Critical Value	القيمة الاحصائية Statistic Value	Prob	الفرضية البديلة	فرضية العدم
اختبار Trace				
15.49	14.97	0.0597	r>1	r=0
اختبار Maximum				
14.26	10.68	0.1709	r=1	r=0

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

أ – 3 تحليل نتائج أنموذج الانحدار الذاتي Vector autoregressive estimates (VAR) :

وقبل اجراء تقدير لأنموذج الانحدار الذاتي (VAR) بين التضخموسعر الصرف، تم تحديد مدّة الابطاء المثلى (Lag) وكانت مدّة زمنية واحدة (فجوة زمنية واحدة) حسب المعايير (LR , HQ, SC) وكما مبينة في الجدول الاتي:

جدول (36) أختبار عدد مدّة التباطؤ لأنموذج متجه الانحدار الذاتي في كوريا

Lag	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	NA	108574.2	17.27078	17.37035	17.29021
1	23.12182*	41750.91	16.31067	16.60939*	16.36898*
2	6.424168	41286.39*	16.28239*	16.78026	16.37958
3	2.303996	53700.71	16.50516	17.20217	16.64122
4	1.562510	75068.87	16.76311	17.65927	16.93805

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

HQ: Hannan-Quinn information criterion
SC: Schwarz information criterion
AIC: Akaike information criterion
FPE: Final prediction error
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

واخذ النموذج المعادلة التقديرية الاتية :

$$\Delta Pt = 7.43 + 0.44\ \Delta Pt_{-1} + 0.005\ \Delta EXt_{-1} \quad \text{.....(3-31)}$$

(t) [3.10] [3.23] [-2.82]

$R^2 = 0.68$, $R^2\ adj = 0.65$

$F^* = 21.61$

ويتضح من الأنموذج المقدراعلاه ان زيادة التضخمفي السنة السابقة (Pt_{-1}) بمقدار وحدة واحدة فمن المحتمل ان يؤدي إلى زيادة في التضخمفي السنة الحالية بمقدار (0.44) (مع ثبات

العوامل الاخرى)، وكذلك فان زيادة سعر الصرف المتخلف زمنيا (EXt_{-1}) في السنة السابقة بمقدار وحدة واحدة فمن المحتمل ان يؤدي إلى نقصان في التضخمفي السنة الحالية بمقدار (0.005) (مع ثبات العوامل الاخرى) ، واجتاز النموذج اختبار المعنوية الاجمالية كون قيمة (F) المحتسبة البالغة (21.61) اكبر من قيمتها الجدولية (3.46) عند V2=21,V1=2 ، وعليه نرفض فرضية العدم (H_0) التي تشير على ان B1=B2=B3=Bk=0 اي Bk=0 ونقبل الفرضية البديلة (H_1) : $B1\neq B2\neq B3.....\neq Bk$ اي $H_1:Bk\neq 0$. واشار اختبار (t−test) بمعنوية المعالم المقدرة كون قيمة (t) المحتسبة البالغة (3.23) للتضخم الاقتصادي في السنة السابقة (Pt_{-1}) اكبر من القيمة الجدولية (1.72) عند درجة حرية (21) ومستوى معنوية 5% ، ولسعر الصرف في السنة السابقة (EXt_{-1}) ،كون قيمة (t) المحتسبة البالغة (2.82−) اكبر من القيمة الجدولية المذكورة سابقا عند درجة الحرية ومستوى المعنوية . اما القوة التفسيرية R^2 فهي قيمة مقبولة احصائيا 68 % تعني ان المتغيرات المستقلة (Pt_{-1} , EXt_{-1}) تؤثر في المتغير التابع التضخمبنسبة 68 % والباقي 32 % يعود لجملة عوامل اخرى لم تدخل النموذج المقدر . اما قيمة معامل التحديد المعدل R^2 وهو ادق من adj R^2 فهي مقبولة احصائيا ايضا بلغت 65 %.

جدول (37) نتائج تحليل أنموذج الانحدار الذاتي في كوريا

ΔEXt	ΔPt	المتغيرات

C	7.439980 (2.39498) [3.10649]	503.2463 (203.766) (203.766)
ΔPt(-1)	0.440810 (0.13606) [3.23983]	-13.45057 (11.5760) [-1.16193]
ΔEXt (-1)	-0.005548 (0.00196) [-2.82403]	0.578953 (0.16714) [3.46394]
R-squared	0.683705	0.572745
Adj.Rsquared	0.652076	0.530019
F-statistic	42.42281	307085.2
Log likelihood	1.456414	123.9123
Akaike AIC	21.61609	13.40521
Schwarz SC	-39.67579	-141.8785

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

( ) تعني Standard errors , [ ] تعني اختبار t

وتم التأكد من خلو الأنموذج من مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) وذلك باجراء اختبار (Q–statistics) أو (LM–test)حيث كانت قيمة (P–value) لجميع مدّة التخلف الزمني اكبر من مستوى المعنوية (Level of significiant) 5 % ، %، لذا نقبل فرضية العدم H_0 التي تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي ونرفض الفرضية البديلة H_1 التي تشير إلى وجود الارتباط الذاتي .

جدول(38) اختبار (LM test) للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للانموذج المقدر في كوريا

Prop	LM-Stat	lags
0.6921	2.237750	1
0.6736	2.339215	2
0.9678	0.555795	3
0.5976	2.766677	4
0.0992	7.800089	5
0.7654	1.838683	6
0.5896	2.812987	7
0.1218	7.279522	8
0.0218	11.46714	9
0.9419	0.774316	10
0.1100	7.538343	11
0.2525	5.357762	12

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

أ – 4 أختبار السببية (Granger causality test) و أنموذج الانحدار الذاتي (VAR) :-

اشار اختبار السببية كرانجر في اطار أنموذج الانحدار الذاتي (VAR) ان سعر الصرف(Ext) يسبب التضخم(Pt) كون قيمة (P–value) 1 % اقل من مستوى المعنوية 5 %،لكن التضخم(Pt) لايسبب سعر الصرف (Ext) كون قيمة (P–value) 11 % اكبر من مستوى المعنوية 5 % وعليه لاتوجد سببية (causality) باتجاهين بين سعر الصرف والتضخم، وفي اطار التحليل ذاته فان سعر الصرف المتخلف زمنيا والتضخمالمتخلف زمنيا (مجتمعة) يسببان التضخمفي السنة الحالية كون قيمة (P–value) 1.6 % (All) اقل من مستوى المعنوية 5 % ، والتضخمفي السنة السابقة وسعر الصرف في السنة السابقة معا (All) لايسببان سعر الصرف في السنة الحالية (Ext) كون قيمة (P–value) 11% اكبر من مستوى المعنوية 5 % وعليه لاتوجد سببية كرانجر بينهما .

جدول(39)نتائج اختبار السببية (Granger–causality) وانموذج الانحدار الذاتي (VAR)

Dependent variable: Pt			
Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.0166	2	8.195098	EXt
0.0166	2	8.195098	All
Dependent variable: EXt			
Prob	df	Chi-sq	Excluded
0.1119	2	4.380488	Pt
0.1119	2	4.380488	All

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

أ – 5 اختبار السببية (Granger – causality) واختبار (F-test) الاحصائية

ان اختبارالسببية (granger – causality) استنادا على اختبار (F–test) يشير إلى ان سعر الصرف يسبب التضخمكون قيمة (F– cal) المحسوبة (4.09) اكبر من القيمة الجدولية (F– table) (4.30) عند مستوى معنوية 5 % ودرجة حرية (V1=1,V2=22) ، ولكن التضخملا يسبب سعر الصرف كون قيمة (F– cal) (2.19) اقل من القيمة الجدولية

المذكورة سابقاً عند درجة الحرية ومستوى المعنوية نفسهما وعليه لا توجد سببية بين سعر الصرف والتضخم .

جدول (40)اختبار السببية (granger – causality) واختبار (F-test) في كوريا

Prob	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.0353 0.1425	4.09755 2.19024	22	EXT does not Granger Cause PP PP does not Granger Cause EXT

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

أ – 6 تحليل السلوك الحركي للأنموذج

أ-6-أ تجزئة التباين Variance Decomposition (VDCs)

يشير تحليل تجزئة التباين (Variance Decomposition) لتفسير السلوك الحركي للأنموذج ، بان احداث تغير بمقدار انحراف معياري واحد في التضخميؤدي إلى احداث تغيرات متناقصة التأثير في المتغير نفسه على مدى عشر مدّد زمنية اذ ان احداث تغير في التضخمبمقدار وحدة معيارية واحدة في السنة الأولى يؤدي إلى احداث تغيرات في المتغير نفسه بنسبة 100% و 84.54 % في السنة الثانية و 73.04 % في السنة الثالثة وهكذا حتى تصل نسبة التغيرات في التضخمإلى 58.21 % تقريباً في السنة العاشرة .اما سعر الصرف فان حدوث تغير في سعر الصرف بمقدار انحراف معياري واحد يؤدي إلى احداث تغيرات متزايدة في التضخمبنسبة 15.45% في السنة الثانية و 26.95% في السنة الثالثة و 33.38% في السنة الرابعة وهكذا تتزايد نسب التأثيرات في التضخمحتى تصل إلى نسبة 41.78% في السنة العاشرة .

جدول(41)الانحرافات المعيارية لتجزئة التباين لتفسير التغير في التضخم في كوريا

EXt	Pt	S.E.	Period
0.000000	100.0000	1.456414	**1**
15.45222	84.54778	1.645169	**2**
26.95388	73.04612	1.779105	**3**
33.38106	66.61894	1.865736	**4**
36.97425	63.02575	1.919527	**5**
39.05217	60.94783	1.952756	**6**
40.28818	59.71182	1.973344	**7**
41.03763	58.96237	1.986147	**8**
41.49770	58.50230	1.994130	**9**
41.78231	58.21769	1.999118	**10**

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

شكل(48)التمثيل البياني لتجزئة التباين للعلاقة بين سعر الصرف والتضخم في كوريا

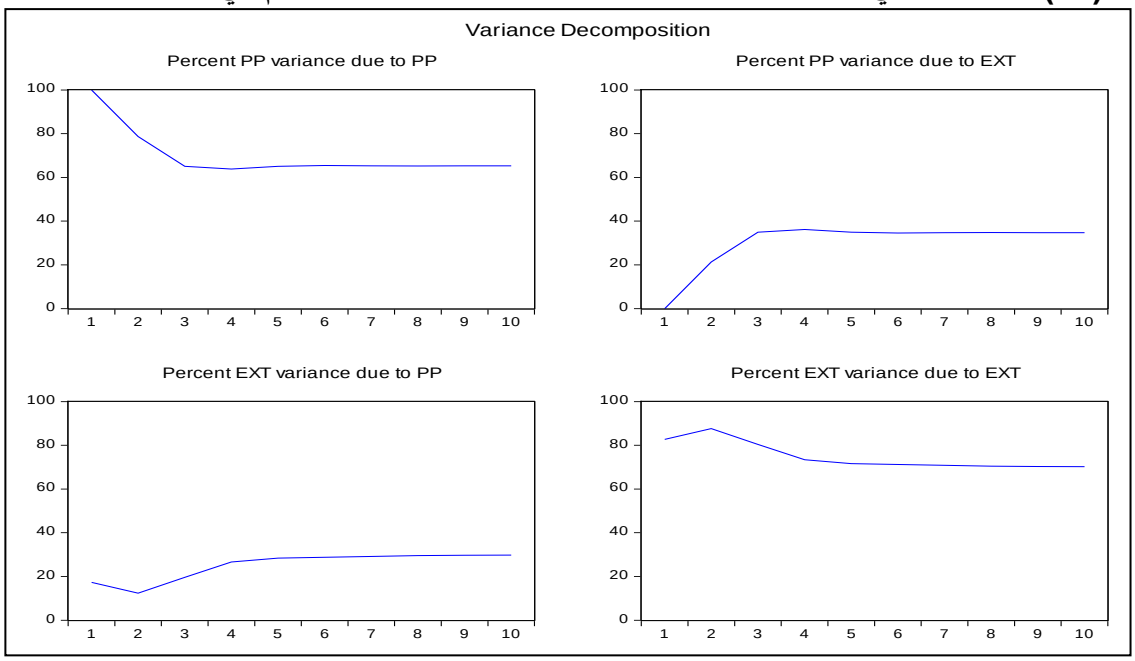

المصدر : من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews 7

أ-6-ب دوال استجابة النبضة Impulse Response function(IRFs)

تشير نبضات الاستجابة كاسلوب اخر لتحليل السلوك الحركي للانموذج المقدر ان احداث صدمة نقدية بمقدار وحدة معيارية واحدة في التضخميؤدي إلى حدوث صدمات ايجابية متباينة في المتغير نفسه ، مثل 1.52 % في السنة الأولى و0.60% في السنة الثانية، 0.23 % في السنة الثالثة ، و 0.44 % في السنة الرابعة ... وهكذا حتى تصل نسبة الصدمات في التضخم

إلى 0.08 % في السنة العاشرة . اما بالنسبة لسعر الصرف فان حدوث صدمة نقدية بمقدار انحراف معياري واحد فيه تؤدي إلى احداث صدمات نقدية سلبية في التضخمعلى مدى عشر مدّد زمنية فمثلا ان حدوث صدمة نقدية بمقدار انحراف معياري واحد في سعر الصرف سوف تؤدي إلى احداث صدمة سلبية في التضخم قدرها 0.86-% في السنة الثالثة و صدمة سلبية ايضا في السنة الخامسة قدرها 0.21- % ، في السنة السابعة 0.17-% في السنة التاسعة 0.07 -% وهكذا حتى تصل نسب التأثير في التضخمإلى 0.05-% في السنة العاشرة .

جدول (42) تقديرات نبضات الاستجابة للناتج المحلي الاجمالي في كوريا

EXt	Pt	Period
0.000000	1.528186	1
-0.855860	0.606593	2
-0.864262	0.236599	3
-0.443781	0.442089	4
-0.218915	0.505283	5
-0.193633	0.349341	6
-0.176481	0.203414	7
-0.122115	0.144534	8
-0.074088	0.118507	9
-0.050649	0.088024	10

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews

شكل بياني (49) التمثيل البياني لدوال استجابة النبضات للنموذج المقدَّر

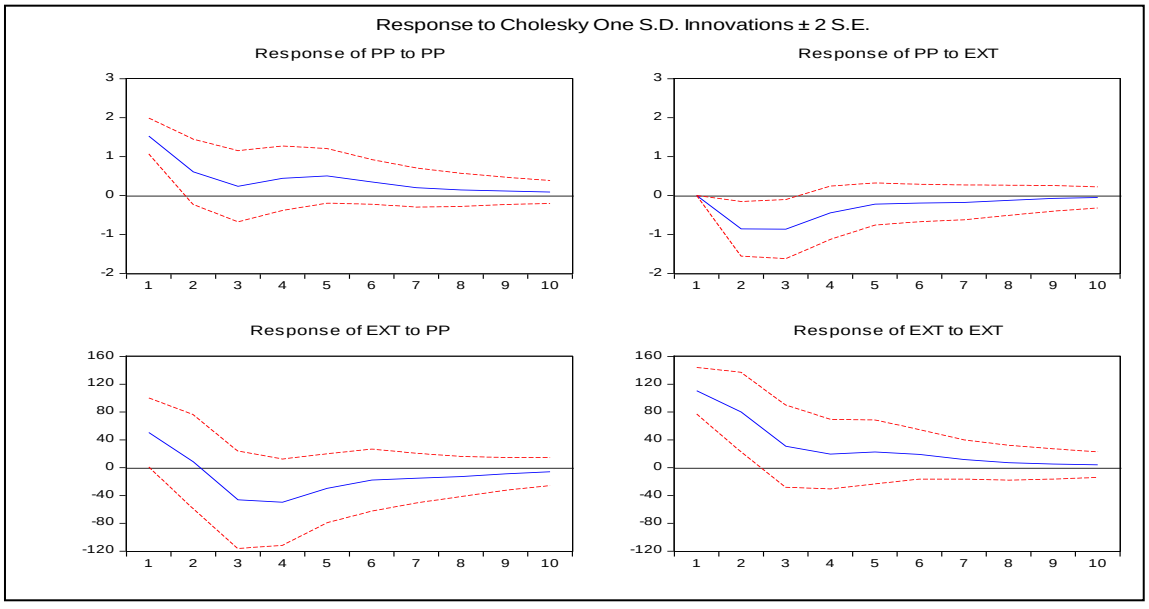

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

ب- أثر عرض النقد[1](*) (Mst) في النمو الاقتصادي (ΔPCYt)

في هذه العلاقة تم التحري عن اثر عرض النقد في النمو الاقتصادي (متوسط نصيب الفرد من الناتج) كمتغير نائب (proxy) عن النمو الاقتصادي واخذ النموذج التوصيف الاتي :

$$\Delta PCYt = f(Mst) \quad \ldots\ldots\ldots(3-32)$$

وقبل تقدير العلاقة اعلاه لابد من إجراء الاختبارات الآتية :-

ب-1- إختبار جذر الوحدة (سكون السلاسل الزمنية) Unit Root test (stationary)

تم التأكد من خلو السلاسل الزمنية من جذر الوحدة(Unit Root) وذلك بتطبيق اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) ، وان المتغيرات الاقتصادية مستقرة عند الفرق الأول (First – difference) ذلك كون القيمة الاحصائية (Statistical value) لأنموذج الانحدار (بقاطع واتجاه عام) للناتج المحلي الاجمالي (4.38-) اكبر من القيمة الجدولية (3.64-) وكذلك لأنموذج الانحدار بقاطع فقط (4.35-) اكبر من القيمة الجدولية (3.01-) وكذلك كون القيمة الاحصائية للفرق الأول لمتغير عرض النقد(قاطع واتجاه عام) البالغة (4.37-) اكبر من القيمة الجدولية (3.63-) وبقاطع فقط (4.08-) اكبر من القيمة الجدولية ايضا (- 3.004) . وتشير نتائج الجدول (52) ومن خلال تطبيق أختبار ديكي فولر الموسع (ADF) ان السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية (Mst, ΔPCYt) كانت غير مستقرة عند المستوى ، لذلك تم إجراء أختبار جذر الوحدة بالفروق الأولى (First – difference) للسلسلة الاصلية تبين أن المتغيرات جميعها استقرت عند مستوى معنوية (5%) سواء كان ذلك بوجود قاطع أم قاطع وأتجاه عام . عليه نرفض فرضية العدم (H_0) التي تشير إلى عدم استقرارية السلاسل الزمنية ونقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تشير خلاف ذلك .

(*) عرض النقد كنسبة الى النمو الاقتصادي .

جدول(43) نتائج أختبار جذر الوحدة للنمو الاقتصادي وعرض النقد في كوريا للمدة (1991-2014)

اختبار ديكي فولر الموسع				
المتغيرات			GDPt	MSt
المستوى	a	t المحتسبة	-2.507851	-2.0909
		t الجدولية	-3.6328	-3.6220
	b	t المحتسبة	-2.998	0.9380
		t الجدولية	-2.998	-2.9980
الفرق الأول	a	t المحتسبة	-4.3896*	-4.3767*
		t الجدولية	-3.6449	-3.6328
	b	t المحتسبة	-4.353715*	-4.0869*
		t الجدولية	-3.0124	-3.0048

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

a : تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام

b : تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط

*: معنوية عند مستوى 5%

شكل (50) التمثيل البياني للسلاسل الزمنية عند الفرق الاول للعرض النقدي والنمو الاقتصادي في كوريا للمدة (1991-2014)

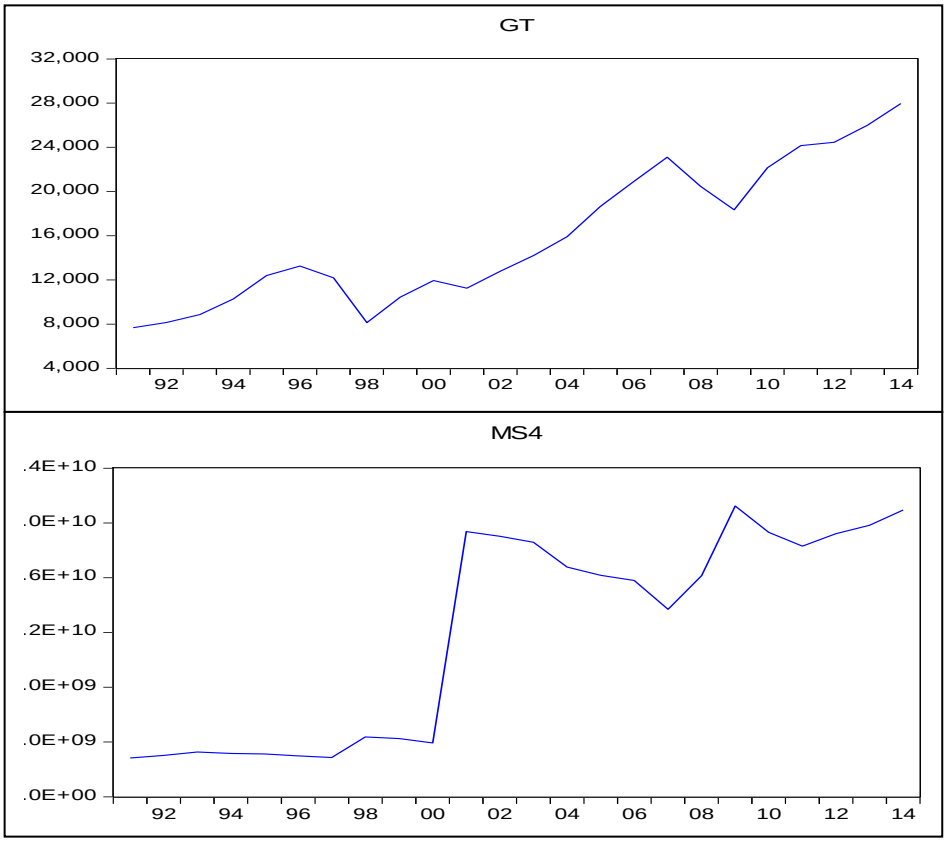

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

ب – 2 أختبار التكامل المشترك (Cointegration test)

لمعرفة العلاقة التوازنية بعيدة المدى بين المتغيرات الاقتصادية نستخدم أختبار جوهانسن –جيسلس(Johansen– Juselius Test)،وذلك بعد التأكد من أستقرارية وسكون السلاسل الزمنية ويستعرض الجدول(44)أختبارات التكامل المشترك باستخدام أختباري الأثر (Trace test) والقيمة الكامنة العظمى (Maximum Eigenvalue) باتجاه ومن دون اتجاه ، اشار اختبار الاثر (Trace test) بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الأنموذج ، ذلك كون قيمة (Trace) الاحصائية statistical (7.23) اقل من القيمة الحرجة critical value (15.49) عند مستوى 5% لذا نقبل فرضية العدم (H_0) التي تشير إلى عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرين ونرفض الفرضية البديلة (H_1) التي تشير إلى وجود تكامل مشترك بين المتغيرين وان قيمة (P value) 55% اكبر من مستوى المعنوية الامر الذي يؤكد هذه الحقيقة . وكذلك فان القيمة الاحصائية statistical value حسب أختبار القيمة العظمى Maximum Eigenvalue (7.17) اقل من القيمة الحرجة (Critical value) البالغة (14.26) عند مستوى المعنوية نفسه الامر الذي يؤكد عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات اي عدم وجود علاقة توازنية (association) على المدى الطويل بين متغيرات الأنموذج ، فنقبل فرضية العدم (H_0) ونرفض الفرضية البديلة(H_1).

جدول (44) نتائج أختبارات جوهانسن –جيسلس (Johansen- Juselius Test) المتعدد المتغيرات

القيمة الحرجة Critical Value	القيمة الاحصائية Statistic Value	Prob	الفرضية البديلة	فرضية العدم
اختبار Trace				
15.49	7.23	0.55	r>1	r=0
اختبار Maximum				
14.26	7.17	0.47	r=1	r=0

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

ب – 3 تحليل نتائج أنموذج الانحدار الذاتي Vector autoregressive estimates (VAR) :

وقبل تقدير أنموذج الانحدار الذاتي (VAR) بين النمو الاقتصادي وعرض النقد ، لابد من معرفة مدّة الابطاء المثلى ، و تم احتساب مدّة الابطاء المثلى وهي فجوة زمنية واحدة حسب المعايير (FPE, SC ,HQ) وكما موضح في الجدول الاتي :

جدول (45) أختبار عدد مدّة التباطؤ المثلى لأنموذج متجه الانحدار الذاتي في كوريا

Lag	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	NA	1.08e+27	67.92363	68.02321	67.94307
1	58.55911	5.17e+25*	64.87898	65.17770*	64.93729*
2	0.956199	7.36e+25	65.21523	65.71310	65.31242
3	4.188175	8.29e+25	65.29306	65.99008	65.42913
4	9.860052*	5.45e+25	64.79670*	65.69286	64.97164

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

HQ: Hannan-Quinn information criterion
SC: Schwarz information criterion
AIC: Akaike information criterion
FPE: Final prediction error
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

ان المعادلة التقديرية لنموذج الانحار الذاتي (VAR) هي :

$$\Delta\Delta PCYt = 1457.454 + 0.81\Delta\Delta PCYt_{-1} + 1.93E\text{-}07\ \Delta Mst_{-1} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(3\text{-}33)$$

(t) [1.43] [9.12] [2.75]

$$R^2 = 0.93 \quad , R^2\ adj = 0.92$$

$$F^* = 142.44$$

ويتضح من الأنموذج اعلاه ان النمو الاقتصادي في السنة السابقة $\Delta(PCYt_{-1})$ يرتبط بعلاقة موجبة مع النمو الاقتصادي في السنة الحالية ($\Delta PCYt$) وان زيادة $\Delta(PCYt_{-1})$ بمقدار وحدة واحدة فمن المحتمل ان يزداد النمو الاقتصادي بمقدار(0.81) (مع ثبات العوامل الاخرى) ، وكذلك ان زيادة عرض النقدفي السنة السابقة (Mst_{-1}) بمقدار وحدة واحدة فمن المحتمل ان يزداد النمو الاقتصادي في السنة الحالية ($\Delta PCYt$) بمقدار (1.93) (مع ثبات العوامل الاخرى) وهو ذو علاقة طردية مع النمو الاقتصادي ، ويشير معامل التحديد R^2 ان المتغيرات المستقلة (Mst_{-1} ، $\Delta PCYt_{-1}$) تأثر في النمو الاقتصادي بنسبة 93 % والباقي 7% يعود إلى جملة عوامل اخرى لم تدخل النموذج ، اما R^2 المعدل وهو ادق احصائيا من معامل التحديد فهو ذو قيمة مرتفعة ايضا . واجتاز النموذج اختبار المعنوية الاجمالية (F–test) ذلك كون قيمة F الاحصائية البالغة (142.44) اكبر من القيمة الجدولية (3.46) عند مستوى معنوية 5% و(V2=21,V1=2) ، اما اختبار (t–test) لمعلمات النموذج المقدر فقد اشار إلى معنوية معلمة $\Delta(PCYt_{-1})$ كون القيمة الاحصائية المحسوبة (9.12) اكبر من القيمة الجدولية (1.72) عند درجة حرية (21) ومستوى معنوية 5% وايضا معنوية معلمة (

Mst-1) كون القيمة المحسوبة (2.75) اكبر من القيمة الجدولية المذكورة عند درجة حرية ومستوى المعنوية نفسهما المذكوران سابقا .

جدول (46) نتائج تحليل أنموذج الانحدار الذاتي في كوريا

المتغيرات	ΔΔPCYt	ΔMst
C	1457.454 (1014.82) [1.43617]	2.78E+08 (187516.) [0.13094]
ΔΔPCYt (-1)	0.817558 (0.08962) [9.12297]	206566.8 (187516.) [1.10160]
ΔMst (-1)	1.93E-07 (7.0E-08) [2.75254]	0.768915 (0.14696) [5.23206]
R-squared	0.934402	0.805106
Adj.R-squared	0.927843	0.785617
F-statistic	142.4446	41.31005
Log likelihood	-201.6846	-536.4230
Akaike AIC	17.79866	46.90635
SchwarzSC	17.94676	47.05446

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

( ) تعني Standard errors , [ ] تعني اختبار t

وتم التأكد من خلو الأنموذج من مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) وذلك باجراء اختبار (Q–statistics) أو (LM–test) حيث كانت قيمة (P–value) لجميع المدّة التخلف الزمني اكبر من مستوى المعنوية (level of significiant) 5 % ، لذا نقبل فرضية العدم H_0 التي تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي ونرفض الفرضية البديلة H_1 التي تشير إلى وجود الارتباط الذاتي .

جدول(47) اختبار (LM test) للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للانموذج المقدر في كوريا

lags	LM-Stat	Prop
1	2.066851	0.7235
2	5.763134	0.2175
3	10.89005	0.0278
4	1.304907	0.8605
5	1.605328	0.8078
6	2.380769	0.6661
7	2.369133	0.6682
8	1.833065	0.7664
9	5.339775	0.2542

10	0.457403	0.9775
11	3.063395	0.5473
12	1.911942	0.7520

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

ب – 4 أختبار السببية (Granger causality test) و أنموذج الانحدار الذاتي (VAR) :

اشار اختبار السببية من متجه الانحدار الذاتي (VAR) ان عرض النقدوالنمو الاقتصادي المتخلف زمنيا ΔPCYt -1) مجتمعة يسببان النمو الاقتصادي كون قيمة (P–value) % 2 اقل من مستوى معنوية 5 % وان عرض النقدعلى انفراد يسبب النمو الاقتصادي لنفس السبب اما النمو الاقتصادي لا يسبب عرض النقدكون قيمة (P–value) 54 % اكبر من مستوى معنوية 5 % وكذلك ان النمو الاقتصادي وعرض النقدالمتخلفان زمنيا لا يسببان عرض النقدكون القيمة الاحتمالية 54 % اكبر من مستوى معنوية 5 % وعليه لا توجد علاقة تأثير متبادلة او سببية متبادلة بين عرض النقدوالنمو الاقتصادي .

جدول (48) نتائج اختبار السببية (Granger – causality) وانموذج الانحدار الذاتي (VAR)

Dependent variable: ΔPCYt			
Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.0231	2	7.538529	Mst
0.0231	2	7.538529	All
Dependent variable: Mst			
Prob	df	Chi-sq	Excluded
0.5412	2	1.227819	PCYtΔ
0.5412	2	1.227819	All

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

أ – 5 اختبار السببية (Granger – causality) واختبار (F-test) الاحصائية

اشار اختبار (granger – causality) باعتماد الاحصاءة (F–test) ان عرض النقدMst لايسبب النمو الاقتصادي PCYtΔ كون قيمة (F– cal) المحسوبة (3.76) اقل من القيمة الجدولية (F– table) (4.30) عند مستوى معنوية 5 % ودرجة حرية (V1=1,V2=22) ، كما ان النمو الاقتصادي لا يسبب عرض النقدكون قيمة (F– cal)

(0.61) اقل من القيمة الجدولية المذكورة سابقاً عند درجة الحرية ومستوى المعنوية نفسهما ، وعليه لاتوجد سببية متبادلة بين عرض النقدوالنمو الاقتصادي .

جدول (49)اختبار السببية (granger – causality) واختبار (F-test) في كوريا

Prob	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.0442 0.5528	3.76926 0.61391	22	MSt does not Granger Cause ΔPCYt PCYt does not Granger Cause MStΔ

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

ب– 6 تحليل السلوك الحركي للأنموذج

أ-6-أ تجزئة التباين Variance Decomposition (VDCs)

يوضح تجزئة التباين (Variance Decomposition) السلوك الحركي (الصدمات) (shocks)لأنموذج متجه الانحدار الذاتي وعلى مدى عشر مدّد زمنية ان حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في النمو الاقتصادي يؤدي إلى حدوث تغيرات في المتغير نفسه بنسبة بنسبة 100% في السنة الأولى و 91.09 % في السنة الثانية و 77.04 % في السنة الثالثة وهكذا تتناقص نسب التأثير على المدى الطويل حتى تصل إلى نسبة 27.39% في السنة العاشرة ، في حين ان حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في عرض النقدتتزايد تأثيراتها في النمو الاقتصادي على المدى الطويل وعلى مدى عشر مدّد زمنية ، إذ بلغت نسب تأثير عرض النقدفي النمو الاقتصادي 8.90% في السنة الثانية و 22.95% في السنة الثالثة ، 36.29% في السنة الرابعة ، 69.26% في السنة التاسعة و 72.10% في السنة العاشرة.

جدول (50) الانحرافات المعيارية لتجزئة التباين لتفسير التغير في النمو الاقتصادي في كوريا

Mst	ΔPCYt	S.E.	Period
0.000000	100.0000	1668.760	**1**
8.906977	91.09302	2103.486	**2**
22.95472	77.04528	2457.247	**3**
36.29565	63.70435	2802.801	**4**
46.95072	53.04928	3140.638	**5**
55.01025	44.98975	3464.273	**6**
61.06993	38.93007	3770.208	**7**
65.68467	34.31533	4057.751	**8**

69.26674	30.73326	4327.729	**9**
72.10385	27.89615	4581.595	**10**

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

شكل(51)التمثيل البياني لتجزئة التباين للعلاقة بين عرض النقدوالنمو الاقتصادي في كوريا

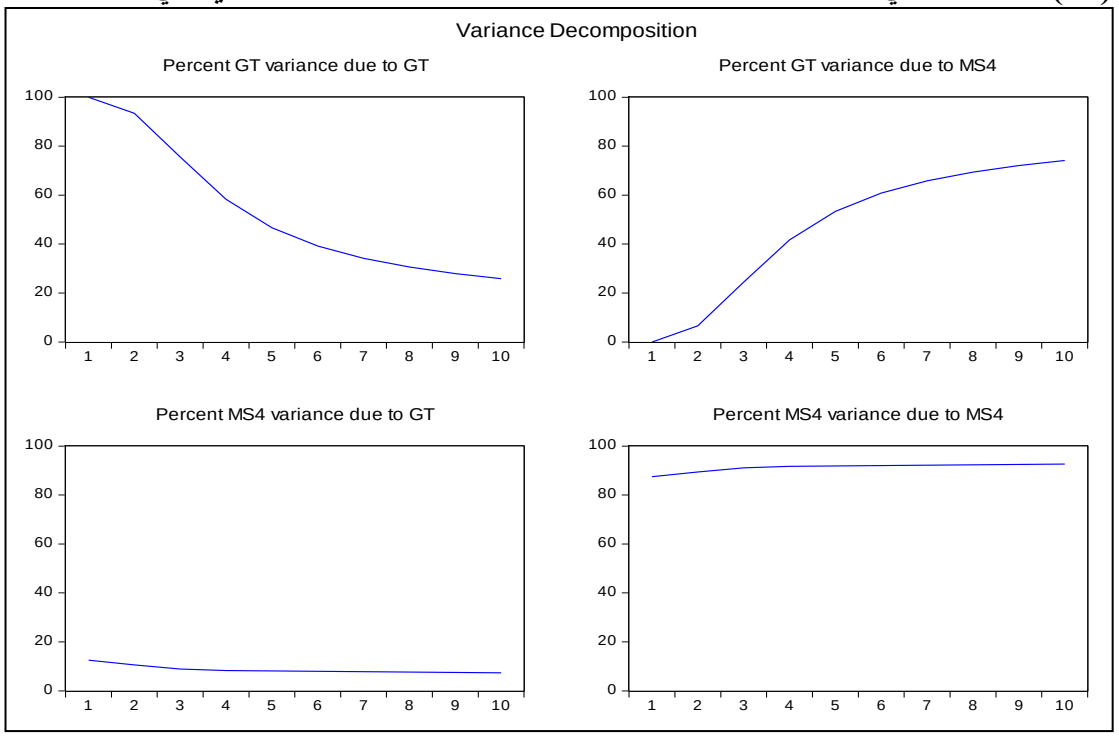

المصدر : من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews 7

ب -6-ب دوال استجابة النبضة Impulse Response function(IRFs)

ان الاسلوب الاخر لدراسة السلوك الحركي للنموذج يكمن في تحليل استجابة النبضات اذ ان حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في النمو الاقتصادي وعلى مدى عشر مدّد زمنية يؤدي إلى احداث صدمات ايجابية متزايدة في المتغير نفسه حتى المدة او السنة السادسة قدرت بـ 1752.64 % في السنة الأولى 1443.38 % في السنة الثانية ، 842.57 % في السنة الثالثة وهكذا حتى تصل 320.49 % في السنة السادسة ثم يتزايد تأثير الصدمات على المتغير نفسه بدء من السنة او المدة السابعة اذ بلغت نسب التأثير للصدمات 330.70 % وفي السنة الثامنة بلغت 340.64 % و 343.14 % في السنة التاسعة ثم تنخفض مرة اخرى في المدة العاشرة كي تبلغ 340.32 % ، اما متغير عرض النقدفان حدوث صدمة نقدية بمقدار

انحراف معياري واحد فيه يؤدي إلى حدوث صدمات نقدية ايجابية في النمو الاقتصادي متباينة على مدى عشر المدّة زمنية قدرها 601.80 % في السنة الثانية ، 1235.20 % في السنة الثالثة ، 1565.970 % في السنة الرابعة ، 1657.62 % في السنة الخامسة وهكذا حتى تصل نسبة الصدمات في النمو الاقتصادي إلى 1503.28 % في السنة العاشرة .

جدول (51) تقديرات نبضات الاستجابة للنمو الاقتصادي في كوريا

Ms	ΔPCYt	Period
0.000000	1752.640	1
601.8063	1434.381	2
1235.208	842.5796	3
1565.970	480.6559	4
1657.627	343.8267	5
1640.744	320.4903	6
1597.110	330.7002	7
1557.803	340.6458	8
1527.619	343.1449	9
1503.287	340.3291	10

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

شكل بياني (52) التمثيل البياني لدوال استجابة النبضات للأنموذج المقدّر

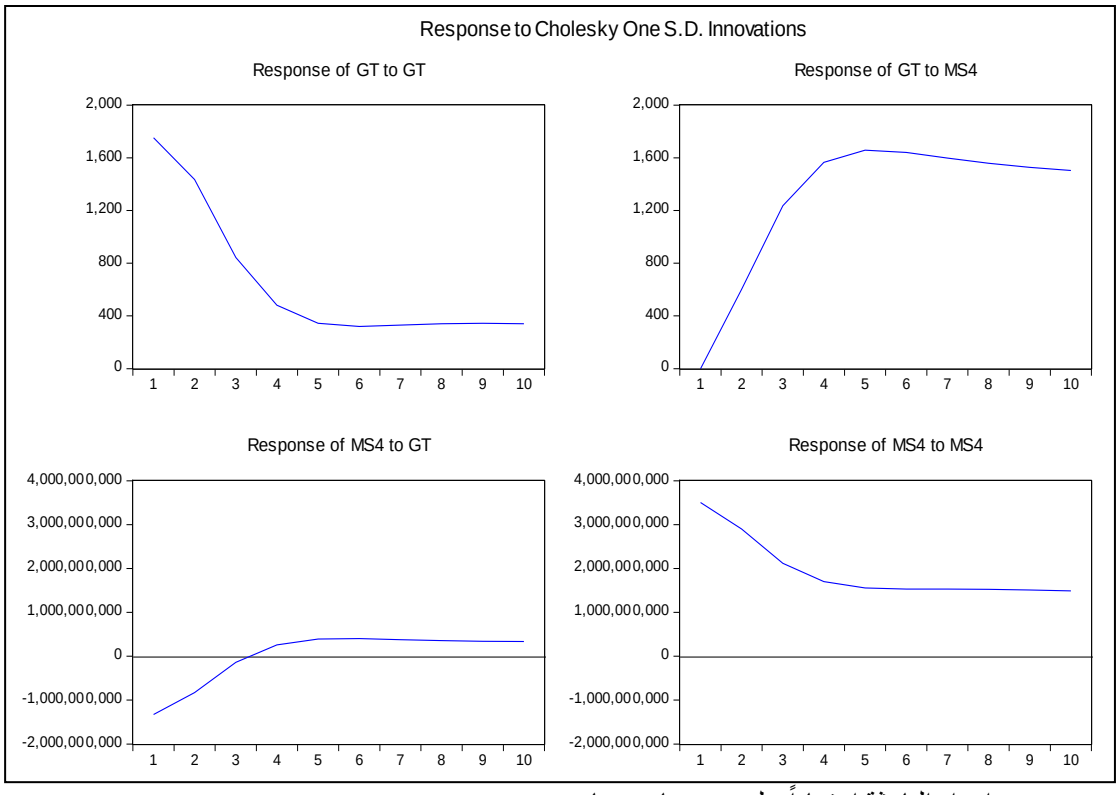

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

جـ أثر سعر الفائدة (It) على البطالة (Ut) :-

يدرس هذا النموذج أثر سعر الفائدة (Interest - rate) في البطالة (Unemployment) واخذ الأنموذج التوصيف الاتي :

$$Ut = f(It) \quad \text{.....(3-34)}$$

وقبل تقدير العلاقة اعلاه لابد من إجراء الاختبارات الآتية :-

جـ1- إختبار جذر الوحدة (سكون السلاسل الزمنية) Unit Root test (stationary)

تم اجراء اختبار الاستقرارية (Stationary) (ديكي – فولر)على السلاسل الزمنية تمهيدا لاجراء اختبار التكامل المشترك (جوهانسن – جسلس) ، فقد اشار اختبار (ديكي – فولر) الموسع بان السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية (Ut ,It) كانت غير مستقرة عند المستوى ، لذلك تم إجراء أختبار جذر الوحدة بالفروق الأولى (First – difference) للسلسلة الاصلية تبين أن المتغيرات لم تستقر جمعيها عند مستوى معنوية (5%) حيث استقر سعر الفائدة ولم يستقر متغير البطالة عند الفرق الأول (بقاطع واتجاه عام)، لذا تم اخذ الفرق الثاني وقد تبين ان المتغيرات جميعها قد استقرت وعليه ستكون المتغيرات الاقتصادية مستقرة سواء كان ذلك بوجود قاطع أم قاطع وأتجاه عام حيث كانت القيمة الاحصائية اكبر من القيمة الجدولية ، فنرفض فرضية العدم (H_0)التي تشير إلى عدم استقرارية السلاسل الزمنية ونقبل الفرضية البديلة(H_1) التي تشير خلاف ذلك .

جدول(52) نتائج أختبار جذر الوحدة للبطالة وسعر الفائدة في كوريا للمدة (1991-2014)

اختبار ديكي فولر الموسع				
المتغيرات			Ut	It
المستوى	a	t المحتسبة	-3.114522	-3.2320
		t الجدولية	-4.440739	-3.6584
	b	t المحتسبة	-3.218721	-2.8426
		t الجدولية	-3.769597	-3.0048
الفرق الأول	a	t المحتسبة	-4.294921	-3.9977*
		t الجدولية	-4.440739	-3.6736
	b	t المحتسبة	-4.393373*	-3.3559*
		t الجدولية	-3.769597	-3.0299
		t المحتسبة	-6.023370*	-5.649589*

الفرق الثاني	a	t الجدولية	-4.667883	-4.616209
	b	t المحتسبة	-5.274086*	-5.034994*
		t الجدولية	-3.920350	-3.886751

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

a : تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام

b : تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط

* :معنوية عند مستوى 5%

شكل (54) التمثيل البياني للسلاسل الزمنية عند الفرق الثاني لسعر الفائدة والبطالة في كوريا للمدة (1991-2014)

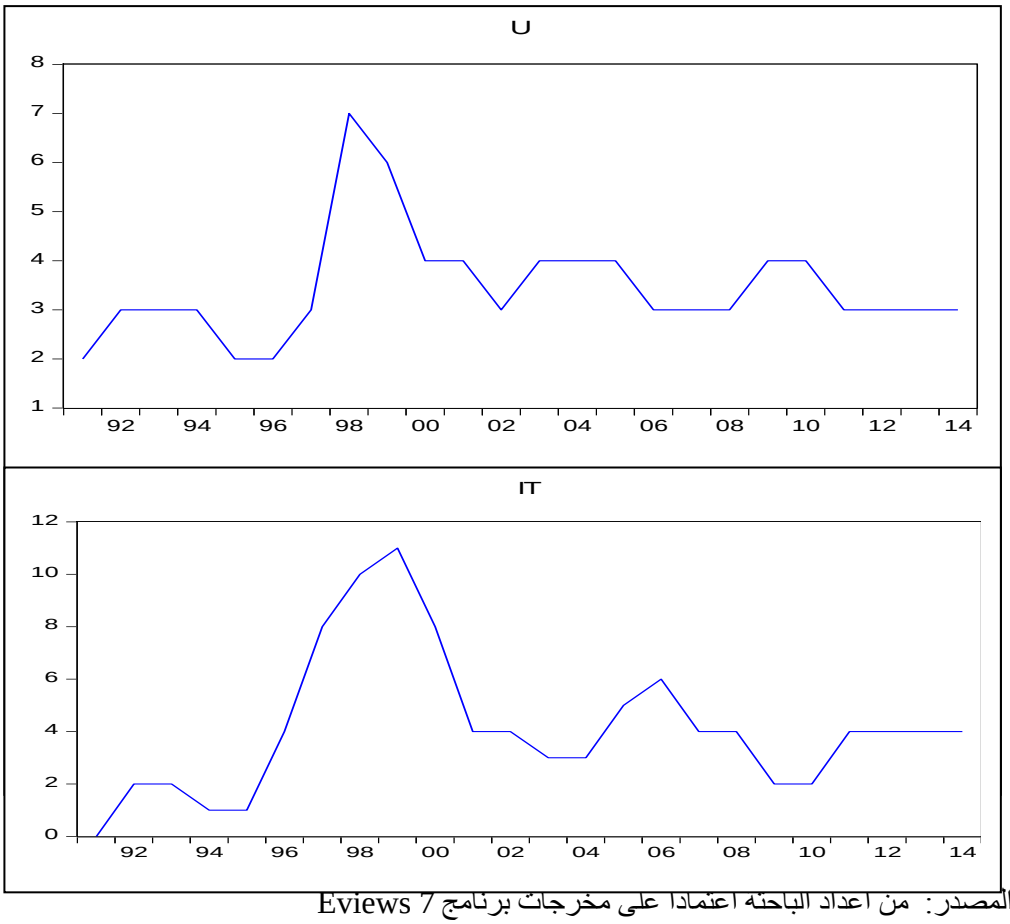

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

جـ – 2 أختبار التكامل المشترك (Cointegration test)

اشار اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الاثر (Trace test) بان هناك تكاملاً مشتركاً بين المتغيرات الاقتصادية عند مستوى معنوية 5% ذلك كون قيمة (Trace) الاحصائية Statistical (28.66) اكبر من القيمة الحرجة critical value (15.49) عند مستوى معنوية 5 %، لذا نرفض فرضية العدم (H_0) التي تشير إلى عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرين ونقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تشير إلى وجود تكامل مشترك بين متغيرات

الأنموذج وعليه فان هناك علاقة توازنية بعيدة المدى بين المتغيرات الاقتصادية . كذلك فان قيمة (P- value) 0.03% اقل من مستوى المعنوية 5% الامر الذي يؤكد هذه الحقيقة . اما اختبار القيمة العظمى Maximum Eigenvalue فقد اشار إلى وجود تكامل مشترك ايضا كون القيمة الاحصائية البالغة (20.06) اكبر من القيمة الحرجة (critical value) البالغة (14.26) عند مستوى المعنوية نفسه ، وان قيمة احصاءة ستونت (P- value) 0.54%اقل من مستوى المعنوية 5% الامر الذي يؤكد حقيقة الاختبار فنرفض فرضية العدم (H_0) التي تشير إلى عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرين ونقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تشير إلى وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج وعليه فان هناك علاقة توازنية بعيدة المدى بين المتغيرين (It, Ut).

جدول (53) نتائج أختبارات جوهانسن –جيسلس (Johansen- Juselius Test) المتعدد المتغيرات

القيمة الحرجة Critical Value	القيمة الاحصائية Statistic Value	Prob	الفرضية البديلة	فرضية العدم
اختبار Trace				
15.49471	28.66427	0.03	r>1	r=0
اختبار Maximum				
14.26460	20.06135	0.54	r=1	r=0

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

أ – 3 تحليل نتائج أنموذج الانحدار الذاتي Vector autoregressive estimates (VAR) :

وقبل تقدير أنموذج الانحدار الذاتي (VAR) بين البطالة وسعر الفائدة ، لابد من معرفة مدّة الابطاء المثلى ، و تم احتساب مدّة الابطاء المثلى وهي فجوتان زمنيتان و حسب المعايير (LR , FPE , AIC , SC ,HQ) وكما موضح في الجدول الاتي :

جدول (54) أختبار عدد مدّة التباطؤ لأنموذج متجه الانحدار الذاتي في كوريا

Lag	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	NA	6.209732	7.501705	7.601278	7.521143
1	15.40233	3.760278	6.995685	7.294405	7.053999
2	18.27861*	1.687096*	6.177112*	6.674978*	6.274300*
3	1.962756	2.252749	6.426130	7.123143	6.562194

4	6.106158	2.083548	6.271025	7.167184	6.445965

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

HQ: Hannan-Quinn information criterion
SC: Schwarz information criterion
AIC: Akaike information criterion
FPE: Final prediction error
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

وبعد معرفة مدّة الابطاء المثلى تم تقدير انموذج متجه الانحدار الذاتي والذي اخذ الصيغة الاحصائية الاتية :

$$\Delta Ut = 3.10 + 0.25\Delta Ut_{-1} - 0.54\Delta Ut_{-2} + 0.3\Delta It_{-1} + 0.01\Delta It_{-2} \quad .....(3-35)$$

(t) [4.51] [1.27] [- 2.79] [3.06] [0.16]

$R^2 = 0.64$, $R^2\ adj = 0.57$

$F^* = 7.62$

ويتضح من الأنموذج اعلاه ان معدل البطالة في السنة الماضية (Ut_{-1}) يرتبط بعلاقة طردية مع معدل البطالة في السنة الحالية (Ut) وان زيادة البطالة في السنة الماضية Ut_{-1}) بمقدار وحدة واحدة فمن المحتمل ان ترفع البطالة في السنة الحالية بمقدار(0.25) مع ثبات العوامل الاخرى ، و ان زيادة (Ut_{-2}) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى نقصان البطالة في السنة الحالية (Ut) بمقدار (0.54) (مع ثبات العوامل الاخرى) وفي السياق نفسه فان زيادة سعر الفائدة المتخلف زمنيا (It_{-1}) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة البطالة في السنة الحالية (Ut) بمقدار (0.3) (مع ثبات العوامل الاخرى) وان زيادة سعر الفائدة (It_{-2}) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة في معدل البطالة في السنة الحالية بمقدار (0.01) (مع ثبات العوامل الاخرى) ، واجتاز النموذج اختبار المعنوية الاجمالية (F-test) ذلك كون قيمة Fcal (المحسوبة) البالغة(7.62) اكبرمن القيمة الجدولية (2.89) عند مستوى معنوية 5% ودرجات حرية(V2=19,V1=4) ،اما اختبار (t-test) فقد اشار إلى معنوية معلمة (Ut_{-2}) كون قيمة (t) المحسوبة (t cal) البالغة(2.79-) اكبر من القيمة الجدولية البالغة (1.72) عند درجة حرية (19) ومستوى معنوية 5% وكذلك معنوية (It_{-1}) كون قيمة (t) المحسوبة (t cal) البالغة (3.06) اكبر من القيمة الجدولية المذكورة سابقا عند درجة الحرية ومستوى المعنوية نفسهما ، اما معلمتا (It_{-2}، Ut_{-1}) فكانتا غير معنويتان احصائيا كون قيمة (t) المحسوبة لهما (0.16 , 1.27) على التوالي اقل من القيمة الجدولية (1.72) . وان قيمة معامل التحديد

R^2 مقبولة احصائيا (0.64) الامر الذي يشير إلى ان المتغيرات المستقلة (It-1،It-2،Ut-2، Ut-1) في النموذج تأثر في المتغير التابع (معدل البطالة) بنسبة 64% والباقي 36 % يعود لجملة عوامل اخرى لم تدخل النموذج وان قيمة R^2 المعدل 0.57 مقبولة ايضا من الناحية الاحصائية وهي قيمة ادق من قيمة R^2.

جدول (55) نتائج تحليل أنموذج الانحدار الذاتي في كوريا

المتغيرات	ΔUt	ΔIt
C	3.103706 (0.68671) [4.51965]	2.139194 (1.32086) [1.61955]
ΔUt(-1)	0.258668 (0.20246) [1.27759]	0.369717 (0.38943) [0.94938]
ΔUt (-2)	-0.541042 (0.19347) [-2.79658]	-0.603294 (0.37212) [-1.62123]
ΔIt(-1)	0.308188 (0.10045) [3.06803]	1.102776 (0.19321) [5.70756]
ΔIt(-2)	0.017571 (0.10919) [0.16093]	-0.405576 (0.21001) [-1.93118]
R-squared	0.642245	0.756862
Adj.R-squared	0.558067	0.699653
F-statistic	7.629630	13.22980
Log likelihood	-22.34606	-36.73670
Akaike AIC	2.486006	3.794245
SchwarzSC	2.733970	4.042210

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

( ) تعني Standard errors , [ ] تعني اختبار t

وتم التأكد من خلو الأنموذج من مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) وذلك باجراء اختبار (Q-statistics) أو (LM-test) حيث كانت قيمة (P-value) لجميع المدّة التخلف الزمني اكبر من مستوى المعنوية (Level of significiant) 5 % ، لذا نقبل فرضية العدم H_0 التي تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي ونرفض الفرضية البديلة H_1 التي تشير إلى وجود الارتباط الذاتي .

جدول(56) اختبار (LM test) للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للانموذج المقدر في كوريا

Prop	LM-Stat	lags
0.5399	3.108001	1
0.6050	2.723846	2
0.5452	3.076107	3
0.3497	4.440333	4
0.9286	0.871373	5
0.4677	3.567166	6
0.1328	7.059105	7
0.8755	1.215809	8
0.6170	2.655476	9
0.1110	7.515559	10
0.1532	6.689856	11
0.7606	1.864781	12

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

جـ 4 أختبار السببية (Granger causality test)و أنموذج الانحدارالذاتي (VAR) :

اشار اختبار السببية من متجه الانحدار الذاتي (VAR) ان سعر الفائدة ومعدل البطالة المتخلفان زمنيا (It_{-1},Ut_{-1}) مجتمعة يسببان معدل البطالة كون قيمة (P–value) 0.08 % اقل من مستوى معنوية 5 % وان سعر الفائدة على انفراد يسبب معدل البطالة للسبب نفسه اما معدل البطالة لا يسبب سعر الفائدة كون قيمة (P–value) 19% اكبر من مستوى معنوية 5 % وكذلك ان معدل البطالة وسعر الفائدة المتخلفان زمنيا لا يسببان سعر الفائدة كون القيمة الاحتمالية 19 % اكبر من مستوى معنوية 5 % وعليه لا توجد علاقة تأثير متبادلة او سببية متبادلة بين سعر الفائدة ومعدل البطالة .

جدول(57)نتائج اختبار السببية (granger–causality)وانموذج الانحدار الذاتي (VAR)

Dependent variable: Ut			
Prob.	df	Chi-sq	Excluded

0.0008	2	14.32317	It
0.0008	2	14.32317	All
Dependent variable: It			
Prob	df	Chi-sq	Excluded
0.1976	2	3.242550	Ut
0.1976	2	3.242550	All

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

جـ– 5 اختبار السببية (Granger – causality) واختبار (F-test) الاحصائية

اشار اختبار (Granger – causality) باعتماد الاحصاءة (F–test) بان سعر الفائدة It يسبب معدل البطالة(Ut) كون قيمة (F– cal) المحسوبة (7.61) اكبر من قيمتها الجدولية (4.30) عند مستوى معنوية 5 % ودرجة حرية (V1=1,V2=22) ، في حين ان معدل البطالة لا يسبب سعر الفائدة كون قيمة (F– cal) (1.62) اقل من القيمة الجدولية المذكورة سابقاً عند درجة الحرية ومستوى المعنوية نفسهما وان قيمة(P–value) 22 % اكبر من مستوى معنوية5% الامر الذي يؤكد هذه الحقيقة ، لذلك لاتوجد سببية متبادلة (باتجاهين) بين سعر الفائدة ومعدل البطالة .

جدول (58)اختبار السببية (granger – causality) واختبار (F-test) في كوريا

Prob	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.0055	7.16159	22	It does not Granger Cause Ut
0.2268	1.62127		Ut does not Granger Cause It

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

جـ – 6 تحليل السلوك الحركي للأنموذج

جـ-6-أ تجزئة التباين Variance Decomposition (VDCs)

اشار تحليل تجزئة التباين ان حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في معدل البطالة سيؤدي إلى احداث تغيرات في المتغير نفسه بنسب متناقصة (على الاغلب) في الامد الطويل وعلى مدى عشر سنوات، اذ ان حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في معدل البطالة يؤدي إلى احداث تغيرات في المتغير نفسه بنسبة 100% في السنة الأولى ،

75.17% في السنة الثانية ، 53.12% في السنة الثالثة ، 48.82% في السنة التاسعة وهكذا إلى ان تصل نسبة التغيرات إلى 46.86% في السنة العاشرة . في حين ان حدوث صدمة نقدية بمقدار انحراف معياري واحد في سعر الفائدة يؤدي إلى حدوث تغيرات متزايدة في معدل البطالة وعلى مدى عشر سنوات ، إذ بلغت نسب تأثير سعر الفائدة في معدل البطالة 24.82% في السنة الثانية و 46.87% في السنة الثالثة ، 50.44% في السنة الرابعة ، 53.17% في السنة التاسعة و 53.13% في السنة العاشرة

جدول (59) الانحرافات المعيارية لتجزئة التباين لتفسير التغير في معدل البطالة في كوريا

It	Ut	S.E.	Period
0.000000	100.0000	0.760109	**1**
24.82284	75.17716	0.904332	**2**
46.87365	53.12635	1.142137	**3**
50.44209	49.55791	1.215874	**4**
50.41854	49.58146	1.216471	**5**
51.18408	48.81592	1.226099	**6**
52.26597	47.73403	1.240246	**7**
53.00161	46.99839	1.250120	**8**
53.17261	46.82739	1.254077	**9**
53.13222	46.86778	1.254611	**10**

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

شكل(55)التمثيل البياني لتجزئة التباين للعلاقة بين سعر الفائدة ومعدل البطالة في كوريا

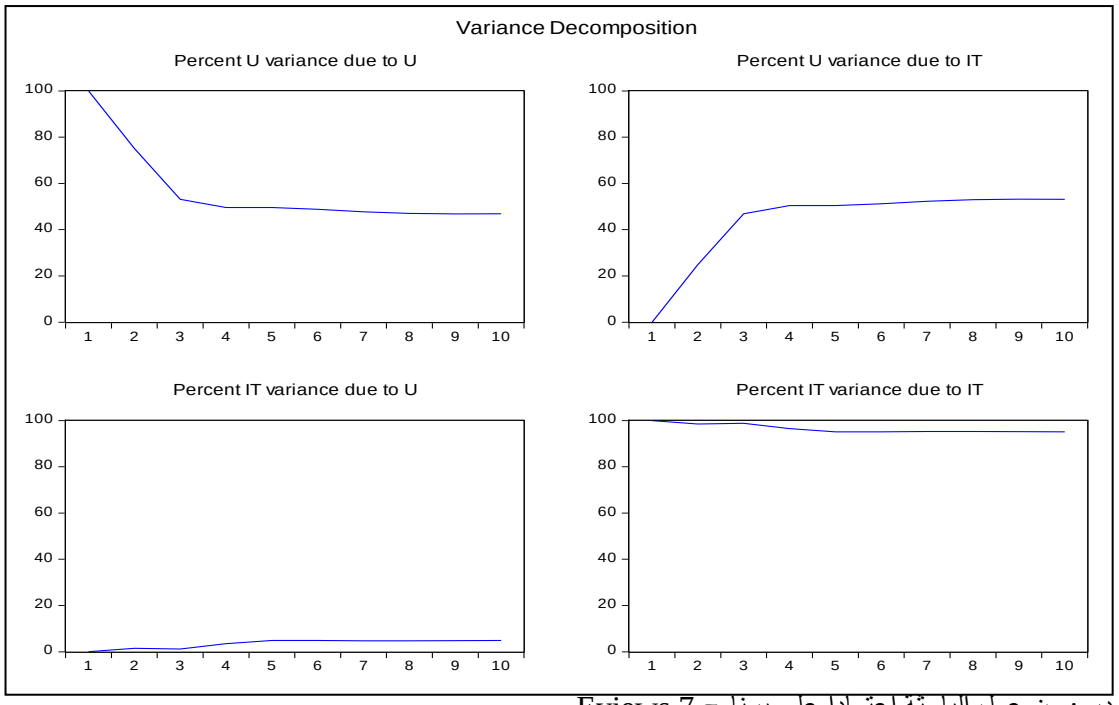

المصدر : من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews 7

جـ-6-ب دوال استجابة النبضة Impulse Response function(IRFs)

تبين من تحليل استجابة النبضات وعلى مدى عشر المدّة زمنية ان حدوث صدمة في معدل البطالة بمقدار انحراف معياري واحد سيؤدي إلى احداث صدمات سلبية على الاغلب في المتغير نفسه وعلى مدى معظم المدة ، اذ ان حدوث صدمة في معدل البطالة بمقدار انحراف معياري واحد سيؤدي إلى احداث صدمة سلبية في المتغير نفسه قدرها 0.27- % في السنة الثالثة ، 0.19- % في السنة الرابعة و 0.03- % في السنة الخامسة و 0.012- % في السنة السادسة و 0.019-% في السنة السابعة وصدمات ايجابية في باقي الالمدّة مثل 0.76% في السنة الأولى و 0.19 % في السنة الثانية ... وهكذا ، اما سعر الفائدة فان حدوث صدمة نقدية بمقدار انحراف معياري واحد فيه تؤدي إلى حدوث صدمات ايجابية واخرى سلبية في معدل البطالة ، حيث ان الصدمات الايجابية كانت خلال المدّد الخمس الأولى في حين كانت صدمات سلبية في المدّد الخمس الباقية ، اذ ان حدوث صدمة نقدية بمقدار انحراف معياري واحد في سعر الفائدة يؤدي إلى احداث صدمة ايجابية في معدل البطالة قدرها 0.63% في السنة الثالثة ، 0.01% في السنة الخامسة ، وصدمات سلبية في معدل البطالة قدرها 0.15-% في السنة السادسة ، 0.18-% في السنة السابعة ، 0.089- % في السنة التاسعة ثم 0.008-% في السنة العاشرة .

جدول (60) تقديرات نبضات الاستجابة للمعدل البطالة في كوريا

It	Ut	Period
0.000000	0.760109	1
0.450561	0.192472	2
0.639102	-0.279662	3
0.366406	-0.199041	4
0.019621	-0.032698	5
-0.152856	-0.012297	6
-0.185745	-0.019780	7
-0.156041	0.015532	8
-0.089115	0.044359	9
-0.008702	0.035530	10

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

شكل بياني (56) التمثيل البياني لدوال استجابة النبضات للنموذج المقدَّر

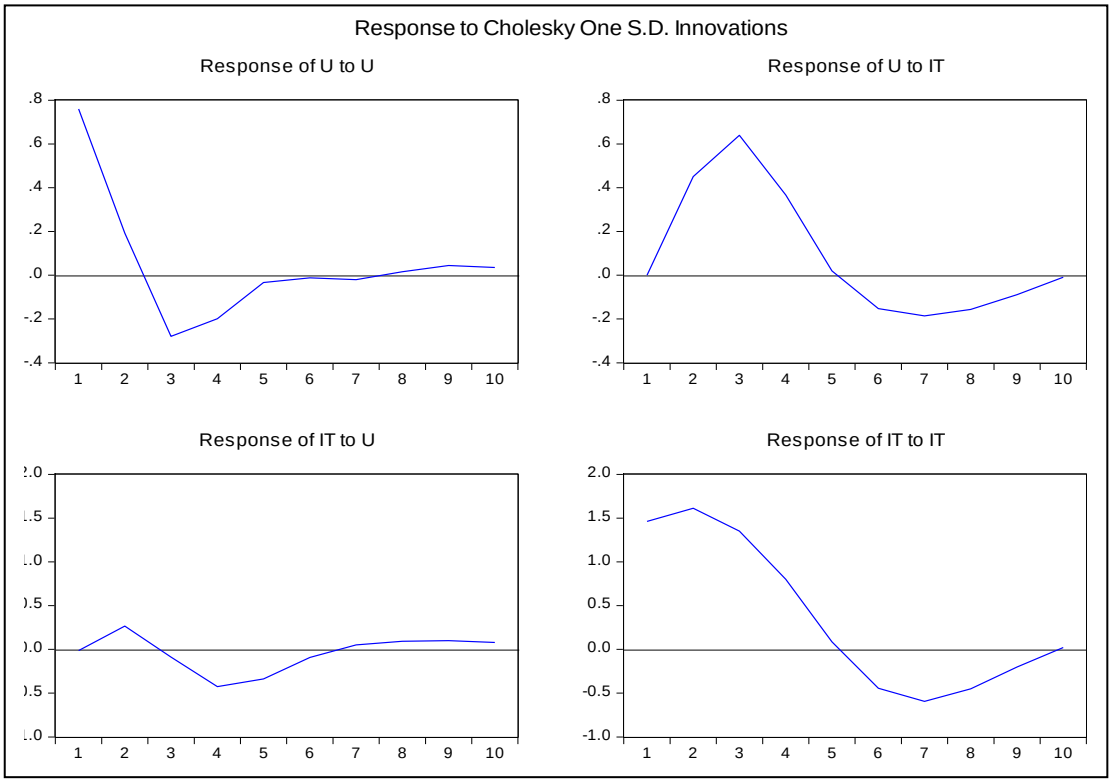

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

ثالثا : العراق Iraq

قبل البدء باجراء التقديرات الاحصائية للنماذج الاقتصادية في العراق لابد من التنويه بان العراق يعيش ظروف اقتصادية خاصة الامر الذي يجعل معظم التقديرات مخالفة لمنطوق النظرية الاقتصادية وفروضها الاساسية ، اذ قامت الباحثة بتقدير بعض النماذج القياسية المعبرة عن أثر الصدمات النقدية في بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي وعلى النحو الآتي :

أ – أثر سعر الفائدة (It) في النمو الاقتصادي (ΔPCYt) :

تم تقدير العلاقة بين سعر الفائدة كمتغير نقدي مهم والنمو الاقتصادي وأخذ الأنموذج التوصيف الآتي :

$$\Delta PCYt = f(It) \quad \ldots\ldots\ldots(3-36)$$

وقبل تقدير العلاقة اعلاه لابد من إجراء الاختبارات المطلوبة وعلى النحو الآتي :-

أ-1- إختبار جذر الوحدة (سكون السلاسل الزمنية) Unit Root test (stationary)

اشار أختبار ديكي فولر الموسع (ADF) ان السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية (ΔPCYt ,It) كانت غير مستقرة عند المستوى ، لذلك تم إجراء أختبار جذر الوحدة بالفروق الأولى (First – difference) للسلسلة الاصلية وتبين ان ان المتغيرات جميعها استقرت عند مستوى معنوية (5%) و ستكون المتغيرات الاقتصادية مستقرة سواء أكان ذلك بوجود قاطع أم قاطع وأتجاه عام ، ، لذا نرفض فرضية العدم (H_0) التي تشير إلى عدم وجود استقرارية السلاسل الزمنية ونقبل الفرضية البديلة(H_1) التي تشير خلاف ذلك .

جدول (61) نتائج أختبار جذر الوحدة للنمو الاقتصادي وسعر الفائدة في العراق للمدة (2014-1991)

اختبار ديكي فولر الموسع				
المتغيرات			ΔPCYt	It
المستوى	a	t المحتسبة	-2.5417	-2.7494
		t الجدولية	-3.6220	-3.6220
	b	t المحتسبة	-1.8075	-2.2860
		t الجدولية	-2.998	-2.998
الفرق الأول	a	t المحتسبة	-4.5514*	-4.3097*
		t الجدولية	-3.633	-3.633
	b	t المحتسبة	-4.6111*	-4.4273*
		t الجدولية	-3.0049	-3.0049

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

a : تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام

b : تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط

* :معنوية عند مستوى 5%

شكل (57) التمثيل البياني للسلاسل الزمنية عند الفرق الاول لسعر الفائدة والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1991-2014)

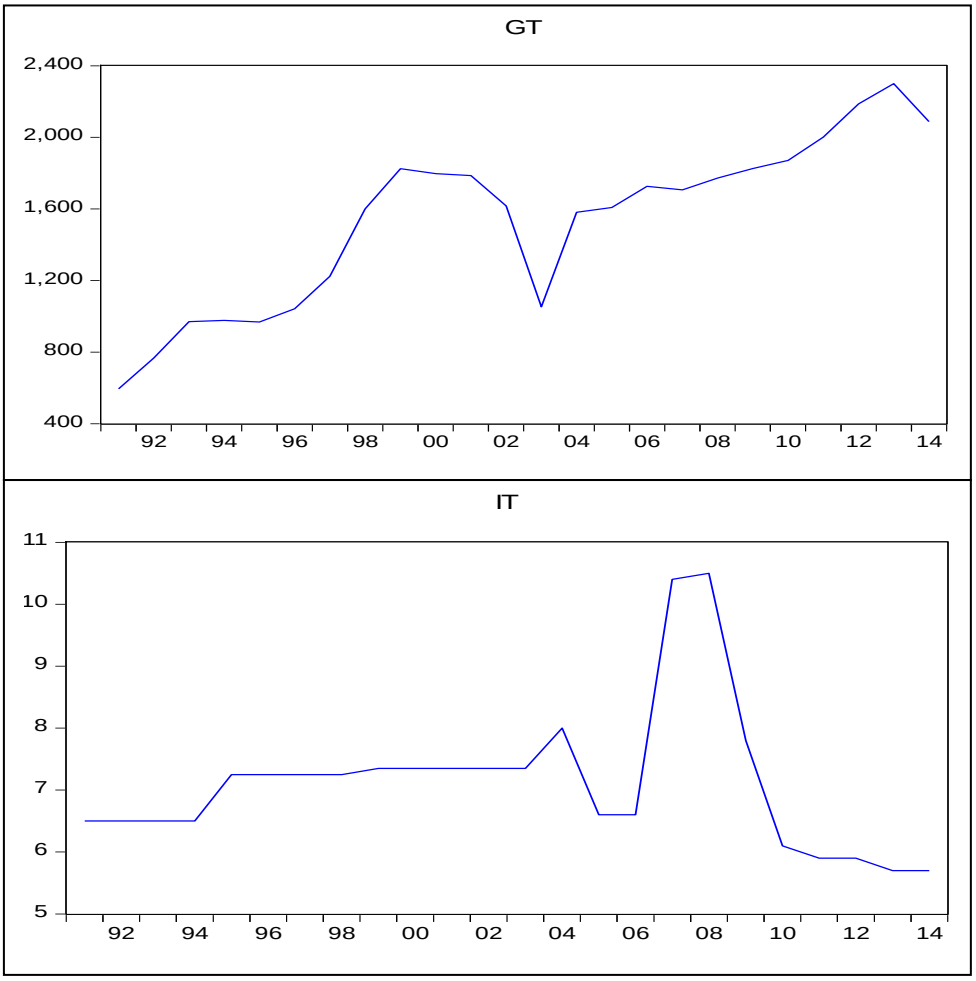

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

أ – 2 أختبار التكامل المشترك (Cointegration test)

اشار أختبار جوهانسن –جيسلس (Johansen– Juselius Test) باعتماد اختبار الاثر (Trace test) بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الأنموذج المقدر على المدى الطويل وعدم وجود علاقة توازنية بعيد المدى بين سعر الفائدة والنمو الاقتصادي ذلك كون قيمة (Trace) الاحصائية البالغة (14.38) اقل من القيمة الحرجة (15.49) عند مستوى معنوية 5% لذا نقبل فرضية العدم (H_0)، التي تشير إلى عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الأنموذج على المدى الطويل ونرفض الفرضية البديلة (H_1) التي تشير خلاف ذلك، ، واكد أختبار القيمة العظمى Maximum Eigenvalue الحقيقة ذاتها بعدم وجود تكامل مشترك بين سعر الفائدة والنمو الاقتصادي حيث ان القيمة الحرجة (Critical value) البالغة

(14.26) اكبر من القيمة الاحصائية (11.36) عند مستوى المعنوية نفسه الامر الذي يؤكد قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة ، وكذلك فان قيمة احصاءة (ستودنت) في اختبار (Trace) اكبر من مستوى المعنوية 5% اي 7% وايضا في اختبار القيمة العظمى اذ بلغت قيمة الاحصاءة المذكورة 13% الامر الذي يؤكد الحقيقة ذاتها .

جدول (62) نتائج أختبارات جوهانسن –جيسلس (Johansen- Juselius Test) المتعدد المتغيرات

القيمة الحرجة Critical Value	القيمة الاحصائية Statistic Value	Prob	الفرضية البديلة	فرضية العدم
اختبار Trace				
15.49	14.38	0.07	r>1	r=0
اختبار Maximum				
14.26	11.36	0.13	r=1	r=0

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

أ – 3 تحليل نتائج أنموذج الانحدار الذاتي Vector autoregressive estimates (VAR) :

تم التحري عن مدّة الابطاء المثلى للأنموذج المقدر قبل اجراء تقدير (VAR) اذ كانت مدّة الابطاء المثلى مدّة زمنية واحدة (فجوة زمنية واحدة) اعتمادا على المعايير (LR , FPE , HQ, SC , AIC) وهي المدة التي تقابل اقل قيمة لهذه المعايير وكما مبينة في الجدول الاتي:

جدول (63) أختبار عدد مدّة التباطؤ المثلى لأنموذج متجه الانحدار الذاتي في العراق

Lag	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	NA	231061.3	18.02603	18.12560	18.04546
1	25.79371*	75929.16*	16.90875*	17.20747*	16.96706*
2	4.914451	83034.84	16.98112	17.47898	17.07831
3	2.900850	103155.9	17.15798	17.85499	17.29404
4	4.746902	107956.8	17.12644	18.02260	17.30138

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

HQ: Hannan-Quinn information criterion
SC: Schwarz information criterion
AIC: Akaike information criterion
FPE: Final prediction error
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

وكانت العلاقة المقدرة بين سعر الفائدة والنمو الاقتصادي بعد الاخذ بمدّة الابطاء المثلى هي :

$$\Delta PCYt = 316.04 + 0.83\ \Delta PCYt_{-1} - 0.20\ \Delta It_{-1} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3-37)$$

(t) [1.06] [8.92] [−0.005]

$R^2 = 0.79$, $R^2\ adj = 0.77$

$F^* = 39.83$

ويتضح من الأنموذج اعلاه ان زيادة النمو الاقتصادي في السنة السابقة $\Delta(PCYt_{-1})$ بمقدار وحدة واحدة فمن المحتمل ان يؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي في السنة الحالية بمقدار (0.83) (مع ثبات العوامل الاخرى)، في حين زيادة سعر الفائدة المتخلف زمنيا (It_{-1}) في السنة السابقة بمقدار وحدة واحدة فمن المحتمل ان يؤدي إلى نقصان في النمو الاقتصادي في السنة الحالية بمقدار (0.20) (مع ثبات العوامل الاخرى) ، وتشير القوة التفسيرية R^2 بان سعر الفائدة في السنة السابقة والنمو الاقتصادي في السنة السابقة يؤثران في النمو الاقتصادي في السنة الحالية بنسبة 79 % تعني ان المتغيرات المستقلة ($\Delta PCYt_{-1}$, It_{-1}) تؤثر في المتغير التابع النمو الاقتصادي بنسبة 79 % والباقي 21 % يعود لجملة عوامل اخرى لم تدخل الأنموذج المقدر . اما قيمة معامل التحديد المعدل R^2 وهو ادق من R^2 فهي مقبولة احصائيا ايضا وتؤكد ان النمو الاقتصادي في السنة السابقة وسعر الفائدة في السنة السابقة ايضا يفسران النمو الاقتصادي في السنة الحالية بنسبة 77 % والباقي 23 % يعود لتأثير عوامل اخرى خارج الأنموذج . واجتاز النموذج اختبار المعنوية الاجمالية كون قيمة (F) المحتسبة البالغة (39.83) اكبر من قيمتها الجدولية (3.46) عند V2=21,V1=2 ومستوى معنوية 5% ، واشار اختبار (t−test) بمعنوية معلمة النمو الاقتصادي في السنة السابقة $\Delta(PCYt_{-1})$ المقدرة كون قيمة (t) المحتسبة البالغة (8.92) اكبر من القيمة الجدولية (1.72) عند درجة حرية (21) ومستوى معنوية 5% ، في حين كانت معلمة سعر الفائدة في السنة السابقة (It_{-1}) غير معنوية احصائيا كون قيمة (t) المحتسبة البالغة (−0.005) اقل من القيمة الجدولية المذكورة سابقا عند درجة الحرية ومستوى المعنوية نفسهما .

جدول (64) نتائج تحليل أنموذج الانحدار الذاتي في العراق

المتغيرات	ΔPCYt	ΔIt
C	316.0475 (295.665) [1.06894]	3.268780 (1.51884) [2.15215]
ΔPCYt (-1)	0.835012 (0.09359) [8.92193]	-0.000261 (0.00048) [-0.54184]
ΔIt (-1)	-0.207784 (36.2605) [-0.00573]	0.595062 (0.18627) [3.19459]
R-squared	0.799351	0.342112
Adj.R-squared	0.779286	0.276323
F-statistic	39.83827	5.200156
Log likelihood	-153.3757	-32.13630
Akaike AIC	13.59788	3.055331
Schwarz SC	13.74599	3.203439

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

( ) تعني Standard errors , [ ] تعني اختبار t

وتم التأكد من خلو الأنموذج من مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) وذلك باجراء اختبار (Q–statistics) أو (LM–test) حيث كانت قيمة (P–value) لجميع مدّة التخلف الزمني اكبر من مستوى المعنوية (level of significiant) 5 % ، لذا نقبل فرضية العدم H_0 التي تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي ونرفض الفرضية البديلة H_1 التي تشير إلى وجود الارتباط الذاتي .

جدول (65) اختبار (LM test) للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للانموذج المقدر

lags	LM-Stat	Prop
1	3.119228	0.5381
2	2.051210	0.7263
3	3.231636	0.5198
4	16.26747	0.0027
5	6.071996	0.1938
6	2.266938	0.6868
7	1.156683	0.8852
8	9.561958	0.0485
9	9.951426	0.0413
10	3.179282	0.5283
11	5.858227	0.2100
12	4.022060	0.4030

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

أ – 4 أختبار السببية (Granger causality test) و أنموذج الانحدار الذاتي (VAR) :

اشار اختبار السببية كرانجر في اطار أنموذج الانحدار الذاتي (VAR) ان سعر الفائدة (It) لا يسبب النمو الاقتصادي (ΔPCYt) كون قيمة (P–value) 93 % اكبر من مستوى المعنوية 5 %،كذلك ان النمو الاقتصادي (ΔPCYt) لايسبب سعر الفائدة (It) كون قيمة الاحصاءة ستودنت (P–value) 40 % اكبر من مستوى المعنوية 5 % وعليه لاتوجد سببية (causality) باتجاهين بين سعر الفائدة والنمو الاقتصادي ، وفي اطار التحليل ذاته فان سعر الفائدة المتخلف زمنيا والنمو الاقتصادي المتخلف زمنيا (مجتمعة) لايسببان النموالاقتصادي في السنة الحالية كون قيمة (P–value) 93 % (All) اكبر من مستوى المعنوية 5 % ، والنمو الاقتصادي في السنة السابقة وسعر الفائدة في السنة السابقة معا (All) لايسببان سعر الفائدة في السنة الحالية (It) كون قيمة (P–value) 40 % (All) اكبر من مستوى المعنوية 5 % وعليه لاتوجد علاقة سببية متبادلة بينهما .

جدول(66) نتائج اختبار السببية (granger–causality)وانموذج الانحدار الذاتي (VAR)

Dependent variable: ΔPCYt			
Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.9388	2	0.126323	It
0.9388	2	0.126323	All
Dependent variable: It			
Prob	df	Chi-sq	Excluded
0.4076	2	1.794988	PCYtΔ
0.4076	2	1.794988	All

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

أ – 5 اختبار السببية (Granger – causality) واختبار (F-test) الاحصائية

اشار اختبارالسببية (granger – causality) بواسطة اختبار (F–test) بان سعر الفائدة لا يسبب النمو الاقتصادي كون قيمة (F– cal) المحسوبة (0.06) اقل من القيمة الجدولية (F– table) (4.30) عند مستوى معنوية 5 % ودرجة حرية (V1=1,V2=22) ، وكذلك النمو الاقتصادي لا يسبب سعر الفائدة كون قيمة (F– cal) (0.89) اقل من القيمة الجدولية المذكورة سابقاً عند درجة الحرية ومستوى المعنوية نفسهما وعليه لا توجد سببية بين سعر الفائدة والنمو الاقتصادي .

جدول (67)اختبار السببية (Granger – causality) واختبار (F-test) في العراق

Prob	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.9390 0.4260	0.0631 0.8974	22	It does not Granger Cause ΔPCYt PCYt does not Granger Cause ItΔ

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

أ – 6 تحليل السلوك الحركي للأنموذج

أ-6-أ تجزئة التباين Variance Decomposition (VDCs)

يتضح من تحليل تجزئة التباين (Variance Decomposition) لتفسير السلوك الحركي للأنموذج المقدر ان حدوث صدمة نقدية بمقدار انحراف معياري واحد في النمو الاقتصادي يؤدي إلى احداث تغيرات في المتغير نفسه بشكل متزايد على مدى عشر مدّد زمنية او سنوات ، اذ ان حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في النمو الاقتصادي في السنة الأولى يؤدي

إلى احداث تغيرات في المتغير نفسه بنسبة 100% ثم تتناقص النسبة حتى تصل إلى 99.99951 % في السنة العاشرة ، اما حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في سعر الفائدة يؤدي إلى احداث تغيرات في النمو الاقتصادي بنسب متباينة مثلا عدم حدوث تغيرات في النمو الاقتصادي في السنة الأولى واحداث تغيرات في النمو الاقتصادي بنسب ضئيلة على المدى الطويل مثلا 0.000159 % في السنة الثالثة و0.000485% في السنة العاشرة .

جدول(68)الانحرافات المعيارية لتجزئة التباين لتفسير التغير في النمو الاقتصادي في العراق

It	ΔPCYt	S.E.	Period
0.000000	100.0000	204.2715	**1**
6.70E-05	99.99993	266.1279	**2**
0.000159	99.99984	301.8557	**3**
0.000245	99.99975	324.4542	**4**
0.000317	99.99968	339.3272	**5**
0.000374	99.99963	349.3271	**6**
0.000416	99.99958	356.1365	**7**
0.000447	99.99955	360.8105	**8**
0.000469	99.99953	364.0356	**9**
0.000485	99.99951	366.2686	**10**

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

ويمكن تمثيل جدول تجزئة التباين بيانيا كما يأتي :

شكل(58)التمثيل البياني لتجزئة التباين للعلاقة بين سعر الفائدة والنمو الاقتصادي في العراق

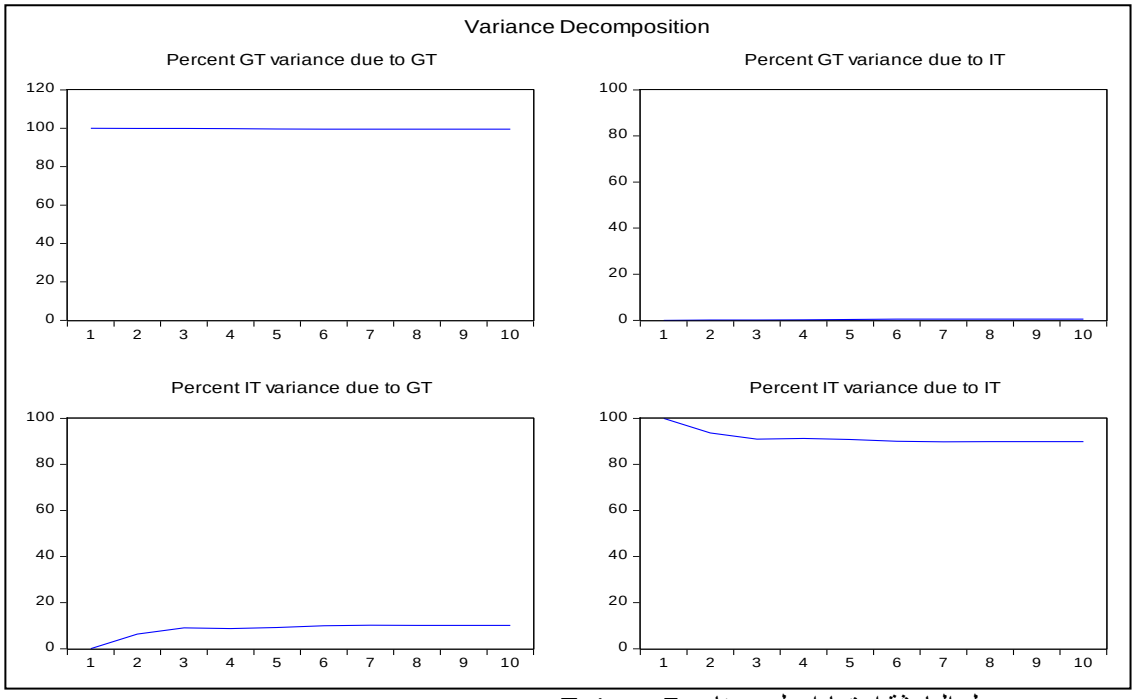

المصدر : من عمل الباحثة اعتمادا على برنامج Eviews 7

أ-6-ب دوال استجابة النبضة Impulse Response function(IRFs)

يتضح من تحليل دوال استجابة النبضات ان حدوث صدمة نقدية بمقدار انحراف معياري واحد في النمو الاقتصادي في العراق يؤدي إلى حدوث صدمات ايجابية متناقصة في المتغير نفسه وعلى مدى عشر مدّد زمنية ، اذ ان حدوث صدمة نقدية بمقدار انحراف معياري واحد في النمو الاقتصادي يؤدي إلى حدوث صدمة ايجابية في المتغير نفسه قدرها 220.40 % في السنة الأولى و 181.23 % في السنة الثانية ، 151.29% في السنة الثالثة ... وهكذا حتى تصل إلى 36.62 % في السنة العاشرة . في حين ان حدوث صدمة نقدية بمقدار انحراف معياري واحد في سعر الفائدة ادى إلى احداث صدمات ايجابية واخرى سلبية في النمو الاقتصادي وعلى مدى عشر المدّة زمنية ، اذ ان حدوث صدمة نقدية بمقدار انحراف معياري واحد في سعر الفائدة يؤدي إلى احداث صدمة ايجابية في النمو الاقتصادي قدرها 11.80% في السنة الرابعة ، 15.74% في السنة الخامسة ، وهكذا تتناقص نسب الصدمات الايجابية حتى تصل إلى 1.81% في السنة العاشرة ، وآخرى سلبية قدرها 10.07-% في السنة الثانية ، 0.01-% في السنة الثالثة وكما موضحة في الجدول الاتي :-

جدول (69) تقديرات نبضات الاستجابة للنمو الاقتصادي في العراق

It	ΔPCYt	Period
0.000000	220.4093	1
-10.07600	181.2340	2
-0.017586	151.2986	3
11.80687	120.4633	4
15.74710	94.48325	5
11.95586	75.62471	6
5.728160	62.69531	7
1.616357	53.01860	8
0.784397	44.54449	9
1.810041	36.62417	10

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

شكل بياني (59) التمثيل البياني لدوال استجابة النبضات للنموذج المقدَّر

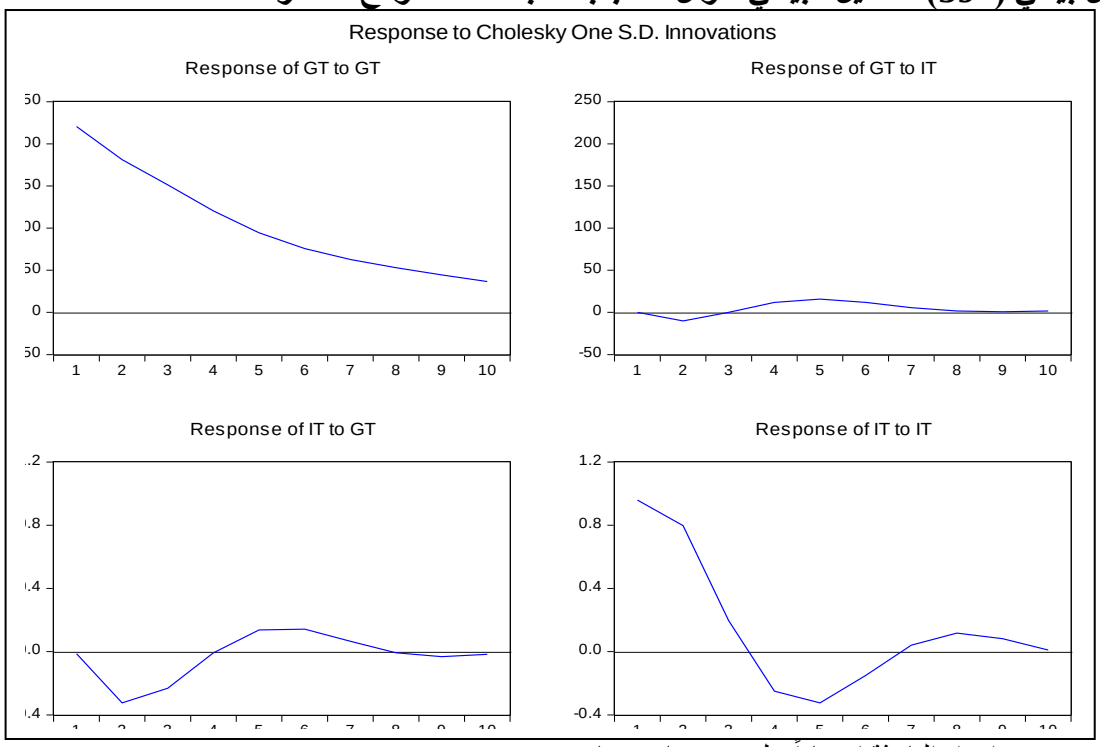

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

ب– أثر الطلب النقدي (Mdt) [(*1)]في النمو الاقتصادي (ΔPCYt) :

تتناول هذه العلاقة اثر الطلب النقدي في النمو الاقتصادي في العراق للوقوف على ابعاد تغيرات الطلب النقدي في النمو الاقتصادي وجاء التوصيف الاتي معبرا عن هذه العلاقة :

$$\Delta PCYt = f(Mdt) \quad \text{.....(3-38)}$$

وتم التحري عن استقرارية السلاسل الزمنية قبل البدء بالتكامل المشترك بين متغيرات الأنموذج وكما يلي :

ب-1- إختبار جذر الوحدة (سكون السلاسل الزمنية) Unit Root test (stationary)

اشار أختبار ديكي فولر الموسع (ADF) ان السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية (ΔPCYt ,Mdt) كانت غير مستقرة عند المستوى ، لذلك تم إجراء أختبار جذر الوحدة بالفروق الأولى (First – difference) للسلسلة الاصلية وتبين ان ان المتغيرات جميعها استقرت عند مستوى معنوية (5%) و ستكون المتغيرات الاقتصادية مستقرة سواء أكان ذلك

*طلب النقد كنسبة الى النمو الاقتصادي .

بوجود قاطع أم قاطع وأتجاه عام ، لذا نرفض فرضية العدم (H_0)التي تشير إلى عدم وجود استقرارية السلاسل الزمنية ونقبل الفرضية البديلة(H_1) التي تشير خلاف ذلك .

جدول (70) نتائج أختبار جذر الوحدة للنمو الاقتصادي والطلب النقدي في العراق للمدة (2014-1991)

اختبار ديكي فولر الموسع				
المتغيرات			PCYtΔ	Mdt
المستوى	a	t المحتسبة	-2.5417	-2.9673
		t الجدولية	-3.6220	-3.6220
	b	t المحتسبة	-1.8075	-1.9506
		t الجدولية	-2.998	-2.998
الفرق الأول	a	t المحتسبة	-4.5514*	-4.2274*
		t الجدولية	-3.633	-3.633
	b	t المحتسبة	-4.6111*	-4.3337*
		t الجدولية	-3.0049	-3.0049

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

a : تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام

b : تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط

* :معنوية عند مستوى 5%

شكل (60) التمثيل البياني للسلاسل الزمنية عند الفرق الاول للطلب النقدي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1991-2014)

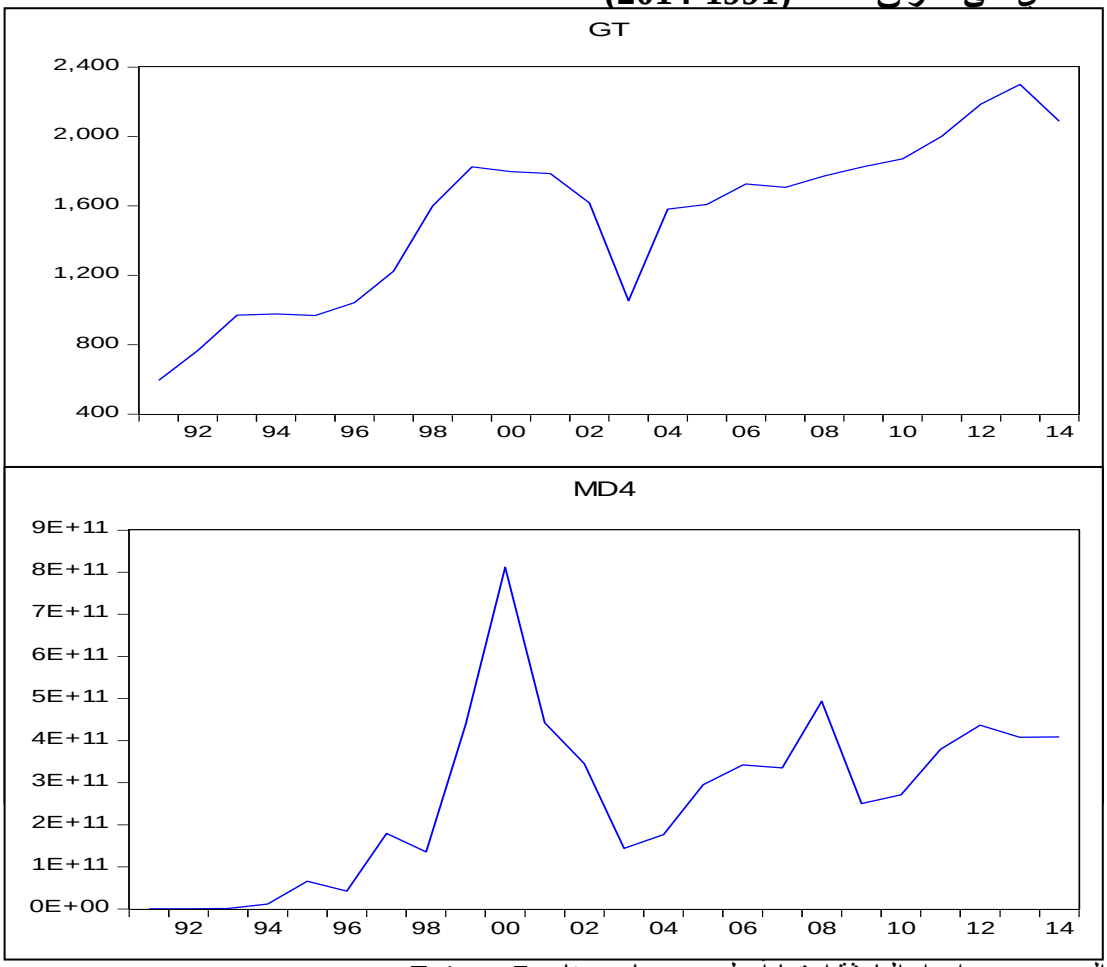

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 7

ب – 2 أختبار التكامل المشترك (Cointegration test)

اشار أختبار جوهانسن –جيسلس (Johansen– Juselius Test) باعتماد اختبار الاثر (Trace test) بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الأنموذج المقدر على المدى الطويل وعدم وجود علاقة توازنية بعيدة المدى بين الطلب النقدي والنمو الاقتصادي في العراق ذلك كون قيمة (Trace) الاحصائية البالغة (13.58) اقل من القيمة الحرجة (15.49) عند مستوى معنوية 5% لذا نقبل فرضية العدم (H_0)، التي تشير إلى عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الأنموذج على المدى الطويل ونرفض الفرضية البديلة (H_1) التي تشير خلاف ذلك ، واكد أختبار القيمة العظمى Maximum Eigenvalue الحقيقة ذاتها بعدم وجود تكامل مشترك بين الطلب النقدي والنمو الاقتصادي كون القيمة الحرجة (critical value) البالغة (14.26) اكبر من القيمة الاحصائية (11.14) عند مستوى المعنوية نفسه الامر الذي يؤكد

قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة ، وكذلك فان قيمة احصاءة (ستودنت) في اختبار (Trace) اكبر من مستوى المعنوية 5% اي 9% وايضا في اختبار القيمة العظمى اذ بلغت قيمة الاحصاءة المذكورة 14% الامر الذي يؤكد حقيقة عدم وجود تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات الأنموذج (Long association relationship).

جدول (71) نتائج أختبارات جوهانسن –جيسلس (Johansen- Juselius Test) المتعدد المتغيرات

القيمة الحرجة Critical Value	القيمة الاحصائية Statistic Value	Prob	الفرضية البديلة	فرضية العدم
اختبار Trace				
15.49	13.58	0.0952	r>1	r=0
اختبار Maximum				
14.26	11.14	0.1475	r=1	r=0

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

أ – 3 تحليل نتائج أنموذج الانحدار الذاتي Vector autoregressive estimates (VAR) :

تم الكشف عن مدّة الابطاء المثلى للأنموذج المقدر قبل اجراء تقدير (VAR) وتبين ان هناك مدّة زمنية واحدة (فجوة زمنية واحدة) كمدّة ابطاء مثلى للأنموذج حسب المعايير (LR) HQ, SC , FPE , وكما مبينة في الجدول الاتي:

جدول (72) أختبار عدد مدّة التباطؤ المثلى لأنموذج متجه الانحدار الذاتي في العراق

Lag	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	NA	2.59e+27	68.79682	68.89639	68.81625
1	22.39818*	1.04e+27*	67.87928	68.17800*	67.93759*
2	3.008379	1.29e+27	68.07872	68.57658	68.17591
3	8.085503	1.08e+27	67.85676	68.55377	67.99282
4	4.591825	1.14e+27	67.83932*	68.73548	68.01426

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

HQ: Hannan-Quinn information criterion
SC: Schwarz information criterion
AIC: Akaike information criterion
FPE: Final prediction error
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

وبعد معرفة مدّة الابطاء المثلى تم تقدير انموذج الانحدار الذاتي واخذت العلاقة الصيغة الاحصائية الاتية:

$$\Delta PCYt = 267.17 + 0.89\ \Delta PCYt_{-1} - 1.84\ \Delta Mdt_{-1} \quad \text{.....(3-39)}$$

(t) [1.55] [5.94] [−0.52]

$R^2 = 0.80$, $R^2\ adj = 0.78$

$F^* = 40.53$

ويتضح من النموذج اعلاه ان زيادة النمو الاقتصادي في السنة السابقة $\Delta(PCYt_{-1})$ بمقدار وحدة واحدة فمن المحتمل ان يؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي في السنة الحالية بمقدار (0.89) (مع ثبات العوامل الاخرى)، وان زيادة الطلب النقدي المتخلف زمنيا (Mdt_{-1}) في السنة السابقة بمقدار وحدة واحدة فمن المحتمل ان يؤدي إلى نقصان في النمو الاقتصادي في السنة الحالية بمقدار (1.84) (مع ثبات العوامل الاخرى) وهي سمة مخالفة لمنطوق النظرية الاقتصادية ، واجتاز الأنموذج اختبار المعنوية الاجمالية حسب اختبار (F-test) كون قيمة (F) المحتسبة البالغة (40.53) اكبر من قيمتها الجدولية (3.46) عند V2=21,V1=2 ومستوى المعنوية 5% ، بينما اشار اختبار (t-test) بمعنوية معلمة النمو الاقتصادي في السنة السابقة $\Delta(PCYt_{-1})$ كون قيمة (t) المحتسبة البالغة (5.94) اكبر من القيمة الجدولية (1.72) عند درجة الحرية (21) ومستوى المعنوية 5% ، في حين كانت معلمة الطلب النقدي في السنة السابقة (Mdt_{-1}) غير معنوية احصائيا كون قيمة (t) المحتسبة البالغة (−0.52) اقل من القيمة الجدولية المذكورة سابقا عند درجة الحرية ومستوى المعنوية نفسهما . وتشير القوة التفسيرية R^2 بان الطلب النقدي في السنة السابقة والنمو الاقتصادي في السنة السابقة يؤثران في النمو الاقتصادي في السنة الحالية بنسبة 80 % تعني ان المتغيرات المستقلة ($\Delta PCYt_{-1}$, Mdt_{-1}) تؤثر في المتغير التابع (النمو الاقتصادي) بنسبة 80 % والباقي 20 % يعود لجملة عوامل اخرى لم تدخل الأنموذج المقدر . اما قيمة معامل التحديد المعدل R^2 وهو ادق من R^2 فهي ذات نسبة مرتفعة ايضا الامر الذي يؤكد الحقيقة ذاتها المتعلقة بتأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع ، اي ان النمو الاقتصادي في السنة السابقة والطلب النقدي في السنة السابقة يفسران النمو الاقتصادي في السنة الحالية بنسبة 78 % والباقي 22 % يعود لتأثير عوامل اخرى خارج الأنموذج .

جدول (73) نتائج تحليل أنموذج الانحدار الذاتي

المتغيرات	ΔPCYt	ΔMdt
C	267.1735 (171.935) [1.55393]	-1.73E+11 (1.1E+11) [-1.60582]
ΔPCYt (-1)	0.898023 (0.15099) [5.94758]	2.67E+08 (9.4E+07) [2.83001]
ΔMdt (-1)	-1.84E-10 (3.5E-10) [-0.52951]	0.181074 (0.21686) [0.83496]
R-squared	0.802125	0.621515
Adj.R-squared	0.782337	0.583666
F-statistic	40.53688	16.42112
Log likelihood	-153.2156	-619.0546
Akaike AIC	13.58396	54.09170
Schwarz SC	13.73207	54.23981

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

( ) تعني Standard errors , [ ] تعني اختبار t

وقامت الباحثة باجراء نموذج تصحيح الخطأ (VECM) للنموذج المقدر وكانت المعادلة التقديرية لنوذج تصحيح الخطأ هي :

$$D(\Delta PCYT) = C(1)*(\Delta PCYT(-1) - 3.67868183217E-09*MD4(-1) - 540.075357494) + C(2)*D(\Delta PCYT(-1)) + C(3)*D(\Delta PCYT(-2)) + C(4)*D(MD4(-1)) + C(5)*D(MD4(-2)) + C(6) \quad .....(3-40)$$

وان c_1 إلى c_2 تمثل العلاقة التوازنية بعيدة المدى او السببية بعيدة المدى (Long run causality) لنموذج تصحيح الخطأ او contigrated model في حين ان من c_2 إلى c_6 تمثل العلاقة السببية قصيرة المدى (short run causality) . ويفترض ان تكون c_1 سالبة ومعنوية احصائيا حصرا للدلالة على وجود علاقة سببية طويلة المدى اي ان تكون (negative) وتسمى c_1 معلمة سرعة التعديل

c_1: speed of adjustment to long run equilibrium

وخلاف ذلك اي اذا كانت موجبة (positive) او غير معنوية او احداهما فان يدل على عدم وجود علاقة سببية طويلة المدى في نموذج تصحيح الخطأ اي ان المتغيرات المستقلة للطلب

النقدي المتخلف زمنيا لاتمارس تاثيرا في المتغير التابع النمو الاقتصادي ، وبما ان c_1 (0.49) في جدول (74) الاتي موجبة الاشارة وقيمة (p–value) 2% وهي اقل من 5% معنى ذلك ان معلمة سرعة التعديل موجبة وغير معنوية يعني ذلك عدم وجود علاقة سببية طويلة الاجل في النموذج اي ان الطلب النقدي المتخلف زمنيا لا يمارس تاثيرا في النمو الاقتصادي في الاجل الطويل ، وهكذا يمكن تتبع بقية المعلمات c_2،c_3، c_4 ،... من ناحية الاشارة والمعنوية والجدول الاتي يوضح نتائج نموذج تصحيح الخطأ .

جدول (74) نتائج نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة بين النمو الاقتصادي والطلب النقدي في العراق للمدة (1991-2014)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
C(1)	0.493201	0.134442	3.668510	0.0023
C(2)	-0.870155	0.274023	-3.175479	0.0063
C(3)	-0.588270	0.238413	-2.467434	0.0261
C(4)	1.47E-09	4.19E-10	3.513546	0.0031
C(5)	1.06E-09	3.33E-10	3.182255	0.0062
C(6)	110.7243	44.57325	2.484099	0.0253

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

وتم التأكد من خلو الأنموذج من مشكلة الارتباط الذاتي (autocorrelation) وذلك باجراء اختبار (Q–statistics) أو (LM–test)حيث كانت قيمة (P–value) لجميع مدّة التخلف الزمني اكبر من مستوى المعنوية (level of significiant) 5 % ، لذا نقبل فرضية العدم H_0 التي تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي ونرفض الفرضية البديلة H_1 التي تشير إلى وجود الارتباط الذاتي .

جدول (75) اختبار (LM test) للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للانموذج المقدر

Prop	LM-Stat	lags
0.1038	7.685596	1
0.0743	8.519160	2
0.0680	8.739332	3
0.7728	1.798222	4
0.0441	9.789203	5
0.6828	2.288661	6
0.9500	0.710352	7
0.8360	1.446977	8
0.8566	1.328201	9
0.5080	3.305748	10
0.8793	1.192795	11
0.8749	1.219310	12

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

ب– 4 أختبار السببية (granger causality test) و أنموذج الانحدار الذاتي (VAR) :

اشار اختبار السببية كرانجر في اطار أنموذج الانحدار الذاتي (VAR) بالاعتماد على احصاءة (ستودنت) (P–value) ان الطلب النقدي (Mdt) لا يسبب النمو الاقتصادي (ΔPCYt) كون قيمة (P–value) 42 % اكبر من مستوى المعنوية 5 %،ولكن النمو الاقتصادي (ΔPCYt) يسبب الطلب النقدي (Mdt) كون قيمة الاحصاءة ستودنت (P– value) 1 % اقل من مستوى المعنوية 5 % وعليه لاتوجد علاقة سببية متبادلة (causality)بين النمو الاقتصادي والطلب النقدي في العراق.

جدول(76)نتائج اختبار السببية (granger–causality) وانموذج الانحدار الذاتي (VAR)

Dependent variable: ΔPCYt			
Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.4237	2	1.717289	Mdt
0.4237	2	1.717289	All
Dependent variable: Mdt			
Prob	df	Chi-sq	Excluded
0.0121	2	8.831568	PCYtΔ
0.0121	2	8.831568	All

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

أ – 5 اختبار السببية (granger – causality) واختبار (F-test) الاحصائية

اشار اختبارالسببية (granger – causality) بواسطة اختبار (F–test) بان الطلب النقدي لا يسبب النمو الاقتصادي كون قيمة (F– cal) المحسوبة (0.85) اقل من القيمة الجدولية (F– table) (4.30) عند مستوى معنوية 5 % ودرجة حرية (V1=1,V2=22) ، بينما النمو الاقتصادي يسبب الطلب النقدي كون قيمة (F– cal) (4.41) اكبر من القيمة الجدولية المذكورة سابقاً عند درجة الحرية ومستوى المعنوية نفسهما وعليه لا توجد سببية وعلاقة تأثير متبادلة بين الطلب النقدي والنمو الاقتصادي في العراق .

جدول (77)اختبار السببية (granger – causality) واختبار (F-test)

Prob	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.4413	0.8586	22	Mdt does not Granger Cause ΔPCYt
0.0285	4.4158		PCYt does not Granger Cause MdtΔ

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

ب – 6 تحليل السلوك الحركي للأنموذج

ب-6-أ تجزئة التباين variance Decomposition (VDCs)

يشير تحليل تجزئة التباين (variance Decomposition) لتفسير السلوك الحركي للأنموذج المقدر وعلى مدى عشر سنوات ان حدوث صدمة نقدية في النمو الاقتصادي في العراق بمقدار انحراف معياري واحد يؤدي إلى احداث تغيرات في المتغير نفسه بنسبة 100% في السنة الأولى ، 99.31 % في السنة الثانية ، 98.86 % في السنة الثالثة وهكذا تتناقص نسب التأثير في المتغير نفسه في الاجل الطويل حتى تصل إلى 98.25 % في السنة العاشرة ، في حين ان حدوث تغير او صدمة في الطلب النقدي بمقدار انحراف معياري واحد تؤدي إلى احداث تغيرات في النمو الاقتصادي بنسبة 0.68 % في السنة الثانية ، 1.13 % في السنة الثالثة ، 1.38 %في السنة الرابعة وهكذا تتزايد نسب التأثير في النمو الاقتصادي حتى تصل إلى 1.74 % في السنة العاشرة .

جدول(78) الانحرافات المعيارية لتجزئة التباين لتفسير التغير في النمو الاقتصادي في العراق

Mdt	ΔPCYt	S.E.	Period
0.000000	100.0000	202.8547	1
0.681954	99.31805	268.9151	2
1.132901	98.86710	306.9520	3
1.387521	98.61248	330.4453	4
1.533849	98.46615	345.4554	5
1.621438	98.37856	355.2370	6
1.675790	98.32421	361.6897	7
1.710430	98.28957	365.9795	8
1.732922	98.26708	368.8457	9
1.747712	98.25229	370.7670	10

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

شكل(61)التمثيل البياني لتجزئة التباين للعلاقة بين الطلب النقدي والنمو الاقتصادي في العراق

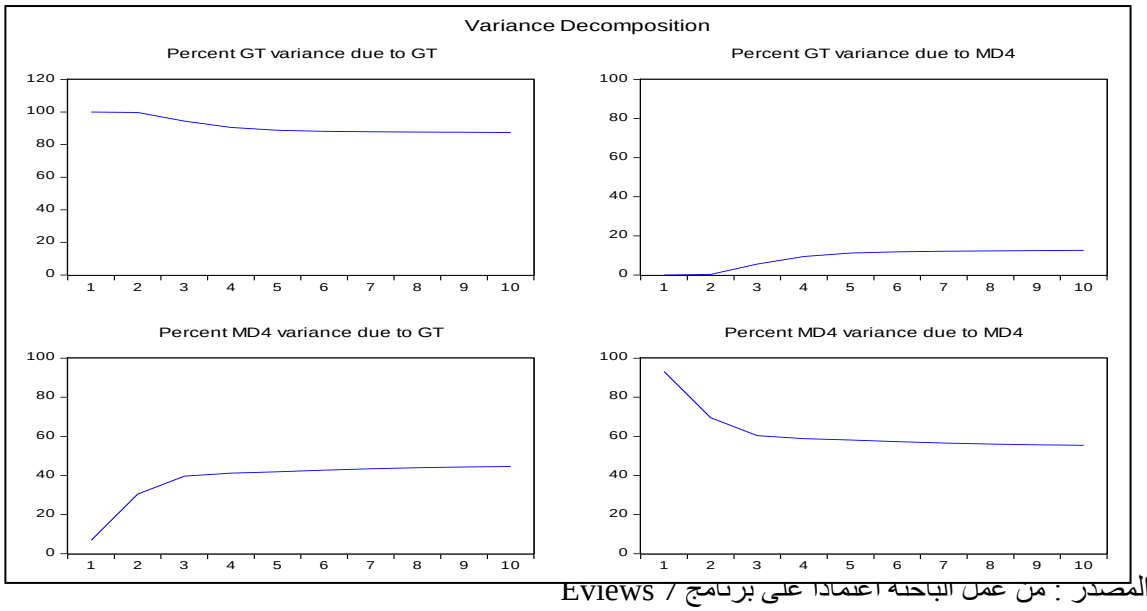

المصدر : من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews 7

ب -6-ب دوال استجابة النبضة impulse Response function(IRFs)

ان الاسلوب الاخر لتفسير السلوك الحركي للأنموذج يكمن في تحليل استجابة النبضات ، حيث ان حدوث صدمة نقدية بمقدار انحراف معياري واحد في النمو الاقتصادي في العراق يؤدي إلى حدوث صدمات ايجابية متناقصة في المتغير نفسه وعلى مدى عشر مدّد زمنية ، اذ ان حدوث صدمة نقدية بمقدار انحراف معياري واحد في النمو الاقتصادي يؤدي إلى حدوث صدمة ايجابية في المتغير نفسه قدرها 210.83 % في السنة الأولى و 162.71 % في السنة الثانية ، 154.40% في السنة الثالثة ... وهكذا تتناقص نسب التأثير في المتغير ذاته حتى

تصل إلى 39.86 % في السنة العاشرة . وكذلك فان حدوث صدمة نقدية في الطلب النقدي بمقدار انحراف معياري واحد يؤدي إلى احداث صدمات سلبية متباينة في النمو الاقتصادي وعلى مدى عشر مدّد زمنية ،تقدر بـ -14.80% في السنة الثانية ، -73.42% في السنة الثالثة ، -75.77% في السنة الرابعة ، -59.21% في السنة الخامسة ، وهكذا حتى تصل نسب التأثير في النمو الاقتصادي إلى -20.76% في السنة العاشرة .

جدول (79) تقديرات نبضات الاستجابة للنمو الاقتصادي في العراق

Mdt	ΔPCYt	Period
0.000000	210.8339	1
-14.80674	162.7198	2
-73.42398	154.4079	3
-75.77209	117.0165	4
-59.21735	94.22455	5
-41.57989	77.82276	6
-32.00851	66.52359	7
-27.38903	56.61964	8
-24.15438	47.68776	9
-20.76703	39.86055	10

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

شكل بياني (62) التمثيل البياني لدوال استجابة النبضات للأنموذج المقدَّر

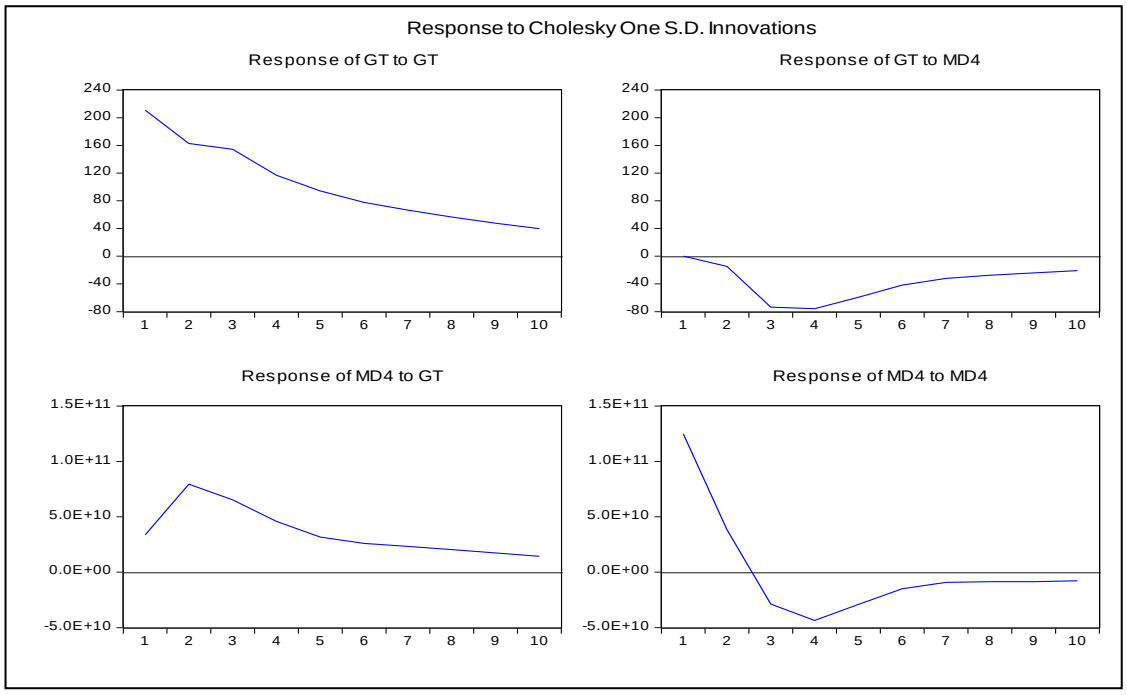

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

جـ- أثر الطلب النقدي(Mdt)في الناتج المحلي الاجمالي (GDP) [(*1)] :

تتناول هذه العلاقة بيان اثر نمو عرض النقد في الناتج المحلي الاجمالي في العراق ، وذلك للوقوف على ابعاد تغيرات عرض النقدو الكتلة النقدية في العراق في الناتج المحلي الاجمالي وتأخذ العلاقة التوصيف الاتي :

$$LogGDPt = f(Mdt) \ldots\ldots\ldots\ldots (3\text{-}41)$$

وتم التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية قبل البدء بالتقدير واجراء التكامل المشترك بين متغيرات النموذج وكما يلي :

جـ-1- إختبار جذر الوحدة (سكون السلاسل الزمنية) unit Root test (stationary)

اشار أختبار ديكي فولر الموسع (ADF) ان السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية (GDPt ,MSt) كانت غير مستقرة عند المستوى جميعها ، حيث لم يكن الناتج المحلي الاجمالي ولا عرض النقدمستقران عند المستوى ، لذلك تم إجراء أختبار جذر الوحدة بالفروق الأولى (First – difference) للسلسلة الاصلية وتبين ان ان المتغيرات جميعها استقرت عند مستوى معنوية (5%) ستكون المتغيرات الاقتصادية مستقرة سواء كان ذلك بوجود قاطع أم قاطع وأتجاه عام ، لذا نرفض فرضية العدم (H_0)التي تشير إلى عدم وجود استقرارية السلاسل الزمنية ونقبل الفرضية البديلة(H_1) التي تشير خلاف ذلك .

جدول (80) نتائج أختبار جذر الوحدة للناتج المحلي الاجمالي وعرض النقد في العراق للمدة (2014-1991)

اختبار ديكي فولر الموسع				
المتغيرات			GDPt	Mdt
المستوى	a	t المحتسبة	-2.418	-2.9673
		t الجدولية	-3.6220	-3.6220
	b	t المحتسبة	-0.6239	-1.9506
		t الجدولية	-2.998	-2.998
الفرق الأول	a	t المحتسبة	-4.5967*	-4.2274*
		t الجدولية	-3.633	-3.633
	b	t المحتسبة	-4.7338*	-4.3337*
		t الجدولية	-3.0049	-3.0049

المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

a : تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام

b : تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط

* :معنوية عند مستوى 5%

[*] لوغارتم الناتج المحلي الاجمالي في العراق .

شكل (63) التمثيل البياني للسلاسل الزمنية عند الفرق الاول للطلب النقدي والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (1991-2014)

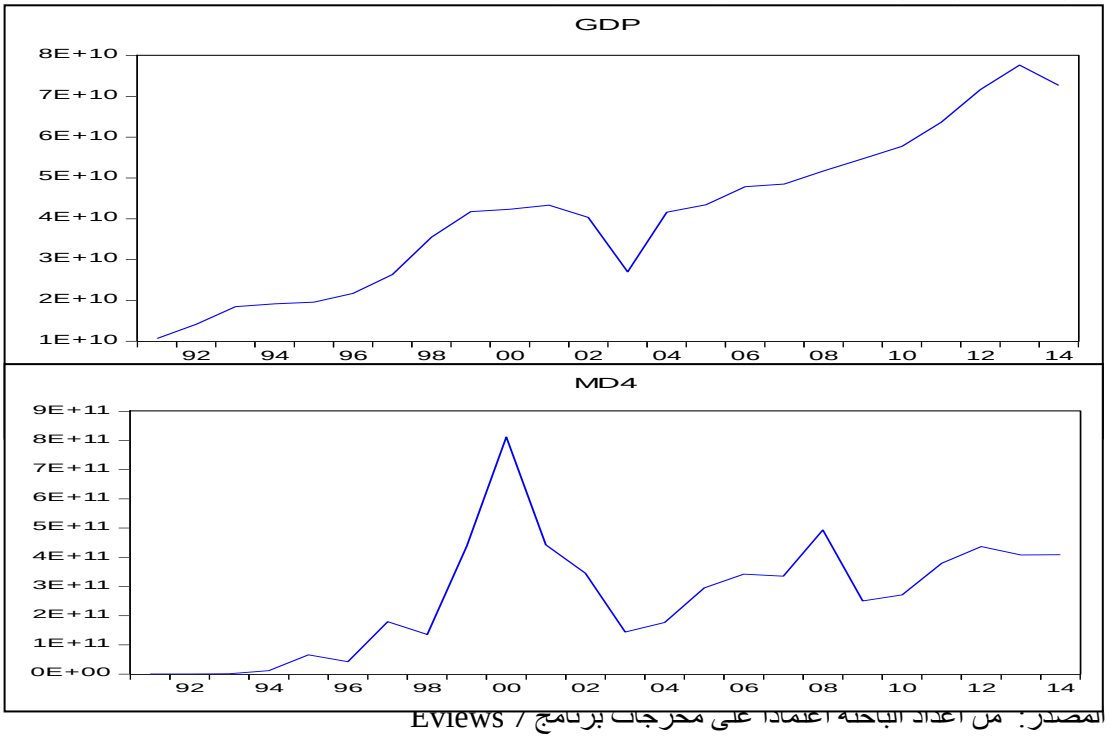

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 7

جـ 2 أختبار التكامل المشترك (Cointegration test)

اشارأختبار جوهانسن –جيسلس (Johansen– Juselius Test) باعتماد اختبار الاثر (Trace test) بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الأنموذج المقدر على المدى الطويل و وجود علاقة توازنية بين الطلب النقدي والناتج المحلي الاجمالي في العراق ذلك كون قيمة (Trace) الاحصائية البالغة (17.09) اكبر من القيمة الحرجة (15.49) عند مستوى المعنوية 5% لذا نرفض فرضية العدم (H_0)، التي تشير إلى عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الأنموذج على المدى الطويل ونقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تشير خلاف ذلك ، الا ان أختبار القيمة العظمى Maximum Eigenvalue اشار بعدم وجود تكامل مشترك بين الطلب النقدي والناتج المحلي الاجمالي كون القيمة الحرجة (critical value) البالغة (14.26) اكبر من القيمة الاحصائية (6.42) عند مستوى المعنوية نفسه ،اما قيمة احصاءة (ستودنت) في اختبار (Trace) اقل من مستوى المعنوية 5% اي 3% ولكن في اختبار القيمة العظمى بلغت قيمة الاحصاءة المذكورة 8% الامر وهي اكبر من مستوى المعنوية 5%وهذا يؤكد عدم وجود تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات النموذج (Long association relationship).

جدول(81)نتائج أختبارات جوهانسن–جيسلس(Johansen- Juselius Test)المتعدد المتغيرات

فرضية العدم	الفرضية البديلة	Prob	القيمة الاحصائية Statistic Value	القيمة الحرجة Critical Value
اختبار Trace				
r=0	r>1	0.03	17.09	15.49
اختبار Maximum				
r=0	r=1	0.08	12.95	14.26

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

جـ – 3 تحليل نتائج أنموذج الانحدار الذاتي Vector autoregressive estimates (VAR) :

تم الكشف عن مدّة الابطاء المثلى للأنموذج قبل اجراء تقدير (VAR) وتبين ان هناك ثلاث المدّة زمنية (ثلاث فجوات زمنية) كمدّة ابطاء مثلى للأنموذج حسب المعاير (LR , FPE , AIC , SC ,HQ وكما مبينة في الجدول الاتي:

جدول (82) أختبار عدد مدّة التباطؤ لأنموذج متجه الانحدار الذاتي

Lag	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	NA	2.06e+27	68.56788	68.66746	68.58732
1	35.30970	3.87e+26	66.89084	67.18956	66.94916
2	5.221982	4.14e+26	66.94271	67.44058	67.03990
3	12.64397*	2.43e+26*	66.37010*	67.06711*	66.50616*
4	3.038548	2.97e+26	66.49387	67.39003	66.66881

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

HQ: Hannan-Quinn information criterion
SC: Schwarz information criterion
AIC: Akaike information criterion
FPE: Final prediction error
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

وبعد معرفة مدّة الابطاء المثلى تم تقدير انموذج الانحدار الذاتي واخذت العلاقة الصيغة الاحصائية الاتية:

LogGDPt= -2.44+ 0.55GDPt-1 + 0.25GDPt-2 + 0.43GDPt-3 – 7.76E-17Mdt-1 – 2.61E-17Mdt-2 – 1.93E-16Mdt-3.. .(3-42)

(t) [-2.23] [3.04] [1.15] [2.44] [-1.55] [-0.50] [-3.90]

$R^2 = 0.95$, $R^2\ adj = 0.93$

$F^* = 46.03$

ويتضح من الأنموذج اعلاه ان زيادة الناتج المحلي الاجمالي في السنة السابقة $GDPt_{-1}$ () بمقدار وحدة واحدة فمن المحتمل ان يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الاجمالي في السنة الحالية بمقدار (0.55) (مع ثبات العوامل الاخرى)، و ان زيادة الناتج المحلي الاجمالي

($GDPt_{-2}$) بمقدار وحدة واحدة من المحتمل ان يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الاجمالي في السنة الحالية بمقدار (0.25) (مع ثبات العوامل الاخرى)، و كذلك ان زيادة الناتج المحلي الاجمالي ($GDPt_{-3}$) بمقدار وحدة واحدة فمن المحتمل ان يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الاجمالي في السنة الحالية بمقدار (0.43) (مع ثبات العوامل الاخرى)، وان زيادة الطلب النقدي المتخلف زمنيا (Mdt_{-1}) في السنة السابقة بمقدار وحدة واحدة فمن المحتمل ان يؤدي إلى نقصان في الناتج المحلي الاجمالي في السنة الحالية بمقدار (7.76) (مع ثبات العوامل الاخرى) وهي سمة مخالفة لمنطوق النظرية الاقتصادية ، وان زيادة الطلب النقدي المتخلف زمنيا (Mdt_{-2}) بمقدار وحدة واحدة فمن المحتمل ان يؤدي إلى نقصان في الناتج المحلي الاجمالي في السنة الحالية بمقدار (2.61) (مع ثبات العوامل الاخرى) ، وان زيادة الطلب النقدي المتخلف زمنيا (Mdt_{-3}) بمقدار وحدة واحدة فمن المحتمل ان يؤدي إلى نقصان في الناتج المحلي الاجمالي في السنة الحالية بمقدار (1.93) (مع ثبات العوامل الاخرى) ، واجتاز النموذج اختبار المعنوية الاجمالية حسب اختبار (F–test) كون قيمة (F) المحتسبة البالغة (46.03) اكبر من قيمتها الجدولية (2.69) عند V2=17,V1=6 ومستوى المعنوية 5% ، كما اشار اختبار (t–test) بمعنوية معلمة الناتج المحلي الاجمالي في السنة السابقة ($GDPt_{-1}$) المقدرة كون قيمة (t) المحتسبة البالغة (3.04) اكبر من القيمة الجدولية (1.74) عند درجة الحرية (17) ومستوى المعنوية 5% ، اما معلمة الناتج المحلي الاجمالي ($GDPt_{-2}$) فكانت غير معنوية كون قيمة (t) المحتسبة البالغة (1.15) اقل من القيمة الجدولية المذكورة سابقة عند درجة الحرية ومستوى المعنوية نفسهما بينما معلمة الناتج المحلي الاجمالي ($GDPt_{-3}$) كانت معنوية كون قيمة (t) المحتسبة البالغة (2.44) اكبر من القيمة الجدولية المذكورة سابقة عند درجة الحرية ومستوى المعنوية نفسهما ،في حين كان الطلب النقدي في السنة السابقة (Mdt_{-1}) غير معنوي احصائيا كون قيمة (t) المحتسبة البالغة (–1.55) اقل من القيمة الجدولية المذكورة سابقا عند درجة الحرية ومستوى المعنوية نفسهما وكذلك الحال بالنسبة للطلب النقدي المتخلف زمنيا (Mdt_{-2}) كون قيمة (t) المحتسبة البالغة (–0.50) اقل من القيمة الجدولية المذكورة سابقا عند درجة الحرية ومستوى المعنوية نفسهما ، اما الطلب النقدي المتخلف زمنيا (Mdt_{-3}) كان معنوي احصائيا كون قيمة (t) المحتسبة البالغة (–3.90) اكبر من القيمة الجدولية المذكورة سابقا عند درجة الحرية ومستوى المعنوية

نفسهما. وتشير القوة التفسيرية R^2 بان الطلب النقدي المتخلف زمنيا والناتج المحلي الاجمالي المتخلف زمنيا يؤثران في الناتج المحلي الاجمالي في السنة الحالية بنسبة 95 % تعني ان المتغيرات المستقلة ($GDPt_{-1}$,$GDPt_{-2}$,$GDPt_{-3}$, Mdt_{-1} , Mdt_{-2}, Mdt_{-3}) تؤثر في المتغير التابع الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 95 % والباقي 5 % يعود لجملة عوامل اخرى لم تدخل بالنموذج المقدر . اما قيمة معامل التحديد المعدل R^2 وهو ادق من R^2 فهي ذات نسبة مرتفعة ايضا الامر الذي يؤكد الحقيقة ذاتها المتعلقة بتأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع ، اي ان الناتج المحلي الاجمالي المتخلف زمنيا والطلب النقدي المتخلف زمنيا ايضا يفسران الناتج المحلي الاجمالي في السنة الحالية بنسبة 93 % والباقي 7 % يعود لتأثير عوامل اخرى خارج النموذج .

جدول (83) نتائج تحليل أنموذج الانحدار الذاتي

المتغيرات	ΔLogGDPt	ΔMdt
C	-2.442644 (1.09613) [-2.22843]	-1.58E+16 (5.7E+15) [-2.77381]
ΔLogGDPt(-1)	0.556156 (0.18316) [3.03644]	1.48E+15 (9.5E+14) [1.55450]
ΔLogGDPt(-2)	0.258475 (0.22486) [1.14949]	6.69E+14 (1.2E+15) [0.57266]
ΔLogGDPt(-3)	0.435117 (0.17810) [2.44306]	-6.02E+14 (9.2E+14) [-0.65145]
ΔMdt (-1)	-7.76E-17 (5.0E-17) [-1.54831]	0.295357 (0.26027) [1.13480]
ΔMdt (-2)	-2.61E-17 (5.2E-17) [-0.50695]	-0.221131 (0.26779) [-0.82575]
ΔMdt (-3)	-1.93E-16 (4.9E-17) [-3.90577]	-0.219250 (0.25673) [-0.85401]
R-squared	0.951757	0.691317
Adj.R-squared	0.931081	0.559024
F-statistic	46.03257	5.225650
Log likelihood	38.45287	-721.4500
Akaike AIC	-2.995511	69.37619
Schwarz SC	-2.647337	69.72436

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

( ) تعني Standard errors , [ ] تعني اختبار t

وقامت الباحثة باجراء نموذج تصحيح الخطأ (VECM) للنموذج المقدر وكانت المعادلة التقديرية لنوذج تصحيح الخطأ هي :

$$D(LOGGDP) = C(1)*(LOGGDP(-1) - 1.04364445404E-15*MDT(-1) -10.0600525784) + C(2)*D(LOGGDP(-1)) + C(3)*D(LOGGDP(-2)) + C(4)*D(MDT(-1)) + C(5)*D(MDT(-2)) + C(6)\ldots(3-43)$$

بما ان c_1 معلمة سرعة التعديل (0.29) موجبة وان قيمة (p-value) 0.02% اقل من مستوى المعنوية 5% فهذا يعني ان c_1 معنوية احصائيا لكنها موجبة (غير سالبة) مما يدل على عدم وجود علاقة سببية طويلة الامد بين المتغير التابع (GDP_t) والمتغيرات المستقلة المتخلفة زمنيا (Md_t,GDP_t) اي ان المتغيرات لا تمارس تاثيرات في الناتج المحلي الاجمالي في العراق في الاجل الطويل ويمكن تتبع معنوية باقي المعلمات c_2، c_3، c_4 ،... المبينة في الجدول (84) من ناحية الاشارة والمعنوية باعتماد التحليل ذاته وكما يلي :

جدول (84) نتائج نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والطلب النقدي في العراق للمدة (1991-2014)

Prob	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	
0.0002	5.023198	0.059190	0.297322	C(1)
0.0023	-3.675018	0.192949	-0.709091	C(2)
0.0270	-2.450599	0.172402	-0.422488	C(3)
0.0008	4.171983	5.34E-17	2.23E-16	C(4)
0.0011	4.040219	4.82E-17	1.95E-16	C(5)
0.0017	3.811625	0.013415	0.051135	C(6)

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

وتم التأكد من خلو الأنموذج من مشكلة الارتباط الذاتي (autocorrelation) وذلك باجراء اختبار (Q-statistics) أو (LM-test) حيث كانت قيمة (P-value) لجميع مدّة التخلف الزمني اكبر من مستوى المعنوية (level of significiant) 5 %، لذا نقبل فرضية العدم (H_0) التي تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي في النموذج ونرفض الفرضية البديلة (H_1) التي تشير خلاف ذلك .

جدول (85) اختبار (LM test) للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للانموذج المقدر

Prop	LM-Stat	lags
0.0074	13.97109	1
0.1059	7.635242	2
0.0478	9.595778	3
0.9816	0.410932	4
0.0515	9.416894	5
0.6277	2.594827	6
0.9066	1.021078	7
0.7544	1.898552	8
0.9343	0.830490	9
0.5212	3.223282	10
0.9231	0.910035	11
0.9609	0.618990	12

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

جـ – 4 أختبار السببية (granger causality test) و أنموذج الانحدار الذاتي (VAR)

اشار اختبار السببية كرانجر في اطار أنموذج الانحدار الذاتي (VAR) بالاعتماد على احصاءة (ستودنت) (P–value) ان الطلب النقدي (Mdt) يسبب الناتج المحلي الاجمالي (GDPt) كون قيمة (P–value) 0 % اقل من مستوى المعنوية 5 % ، وكذلك الناتج المحلي الاجمالي (GDPt) يسبب الطلب النقدي (Mdt) كون قيمة الاحصاءة ستودنت (P–value) 2 % اقل من مستوى المعنوية 5 % وعليه توجد علاقة سببية متبادلة (causality)بين الناتج المحلي الاجمالي والطلب النقدي في العراق.

جدول (86)نتائج اختبار السببية (granger–causality)وانموذج الانحدار الذاتي (VAR)

Dependent variable: GDPt			
Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.0000	2	22.57350	Mdt
0.0000	2	22.57350	All
Dependent variable: Mdt			
Prob	df	Chi-sq	Excluded
0.0226	2	9.570853	GDPt
0.0226	2	9.570853	All

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

جـ – 5 اختبار السببية (granger – causality) واختبار (F-test) الاحصائية

اشار اختبارالسببية (granger – causality) بواسطة اختبار (F–test) بان الطلب النقدي لا يسبب الناتج المحلي الاجمالي كون قيمة (F– cal) المحسوبة (1.41) اقل من القيمة الجدولية (F– table) (4.30) عند مستوى معنوية 5 % ودرجة حرية (V1=1,V2=22) ، واما الناتج المحلي الاجمالي فهو يسبب الطلب النقدي كون قيمة (F– cal) (4.43) اكبر من القيمة الجدولية المذكورة سابقاً عند درجة الحرية ومستوى المعنوية نفسهما ، وعليه لا توجد علاقة سببية وعلاقة تأثير متبادلة بين الطلب النقدي والناتج المحلي الاجمالي في العراق .

جدول (87)اختبار السببية (granger – causality) واختبار (F-test)

Prob	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.2702	1.41461	22	Mdt does not Granger Cause GDPt
0.0281	4.43970		GDPt does not Granger Cause Mdt

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

جـ – 6 تحليل السلوك الحركي للأنموذج

جـ–6-أ تجزئة التباين variance Decomposition (VDCs)

يشير تحليل تجزئة التباين (variance Decomposition) لتفسير السلوك الحركي للأنموذج المقدر وعلى مدى عشر سنوات ان حدوث صدمة نقدية في الناتج المحلي الاجمالي في العراق بمقدار انحراف معياري واحد يؤدي إلى احداث تغيرات في المتغير نفسه بنسبة 100% في السنة الأولى ، 88.83 % في السنة الثانية ، 78.22 % في السنة الثالثة وهكذا تتناقص نسب التأثير في المتغير نفسه في الاجل الطويل حتى تصل إلى 29.36 % في السنة الثامنة ثم تعود لترتفع في السنة التاسعة حيث بلغت 29.87 % , 30.01 % في السنة العاشرة ، في حين ان حدوث تغير او صدمة في الطلب النقدي بمقدار انحراف معياري واحد تؤدي إلى احداث تغيرات في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 11.16 % في السنة الثانية ، 21.77 % في السنة الثالثة ، 58.51 %في السنة الرابعة وهكذا تتزايد نسب التأثير في الناتج المحلي

الاجمالي حتى تصل إلى 71.04 % في السنة السابعة ومن ثم تنخفض في السنوات الآتية حتى تصل إلى 69.98 % في السنة العاشرة .

جدول(88)الانحرافات المعيارية لتجزئة التباين لتفسير التغير في الناتج المحلي الاجمالي في العراق

Mdt	GDPt	S.E.	Period
0.000000	100.0000	0.047487	**1**
11.16045	88.83955	0.055235	**2**
21.77738	78.22262	0.061414	**3**
58.51065	41.48935	0.087080	**4**
68.48166	31.51834	0.099978	**5**
70.64462	29.35538	0.103630	**6**
71.04375	28.95625	0.105496	**7**
70.63531	29.36469	0.106403	**8**
70.12576	29.87424	0.106981	**9**
69.98130	30.01870	0.108472	**10**

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

شكل(64)التمثيل البياني لتجزئة التباين للعلاقة بين الطلب النقدي والناتج المحلي الاجمالي في العراق

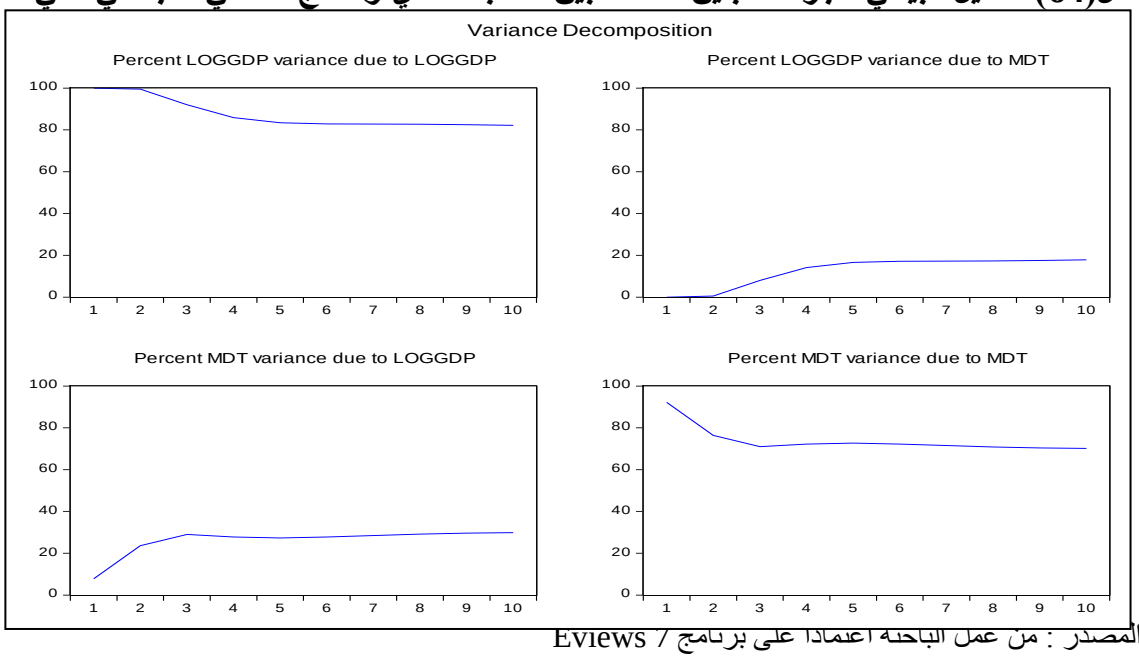

المصدر : من عمل الباحثة اعتماداً على برنامج Eviews 7

جـ -6-ب دوال استجابة النبضة impulse Response function(IRFs)

ان الاسلوب الاخر لتفسير السلوك الحركي للأنموذج المقدر يكمن في تحليل استجابة النبضات ، حيث ان حدوث صدمة نقدية بمقدار انحراف معياري واحد في الناتج المحلي

الاجمالي في العراق يؤدي إلى حدوث صدمات ايجابية متباينة في المتغير نفسه وعلى مدى عشر المدّة زمنية ، اذ ان حدوث صدمة نقدية بمقدار انحراف معياري واحد في الناتج المحلي الاجمالي يؤدي إلى حدوث صدمة ايجابية في المتغير نفسه قدرها 0.047 % في السنة الأولى و 0.02 % في السنة الثانية ، 0.015% في السنة الثالثة ثم تصبح سالبة في السنة السادسة حيث بلغت 0.001- % ومن ثم تعود موجبة في السنوات اللاحقة حتى تصل نسب التأثير في المتغير ذاته إلى 0.01 % في السنة العاشرة . وكذلك فان حدوث صدمة نقدية في الطلب النقدي بمقدار انحراف معياري واحد يؤدي إلى احداث صدمات سلبية متباينة في الناتج المحلي الاجمالي وعلى مدى عشر مدّد زمنية ،تقدر بـ 0.018-% في السنة الثانية ، -0.021% في السنة الثالثة ، 0.060-% في السنة الرابعة ،ثم تنخفض إلى ان تصل إلى -0.005% في السنة التاسعة ، وهكذا حتى تصل نسب التأثير في الناتج المحلي الاجمالي إلى 0.014-% في السنة العاشرة .

جدول (89) تقديرات نبضات الاستجابة للناتج المحلي الاجمالي في العراق

Mdt	GDPt	Period
0.000000	0.047487	**1**
-0.018453	0.021340	**2**
-0.021929	0.015488	**3**
-0.060129	0.013993	**4**
-0.049074	0.002076	**5**
-0.027233	-0.001462	**6**
-0.017889	0.008373	**7**
-0.009500	0.010093	**8**
-0.005377	0.009725	**9**
-0.014430	0.010627	**10**

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

شكل بياني (65) التمثيل البياني لدوال استجابة النبضات للأنموذج المقدَّر

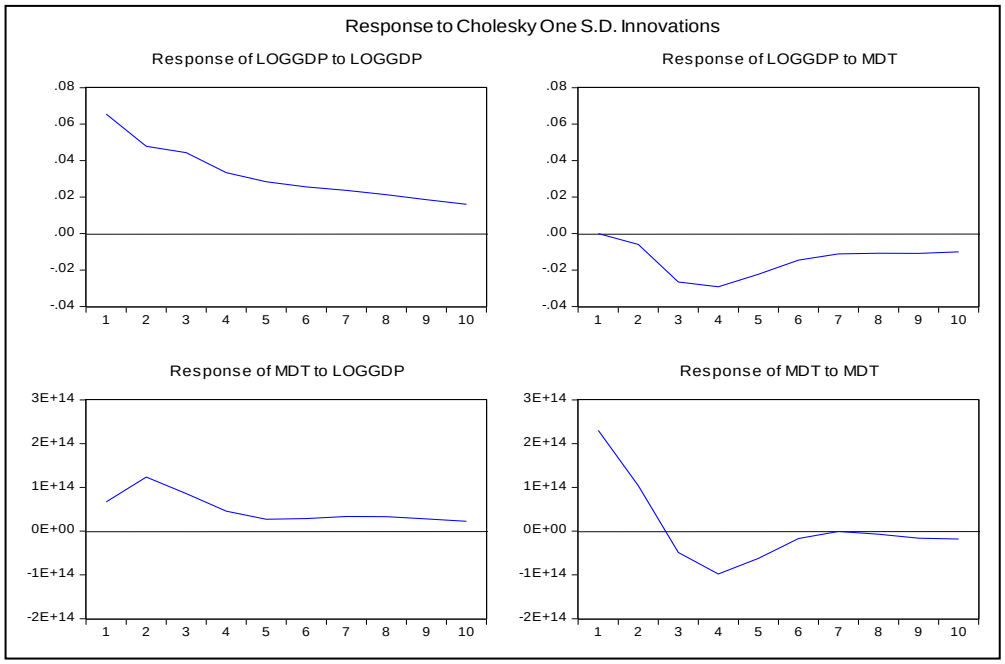

المصدر : من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews 7

المبحث الثالث
تحليل ومقارنة النتائج

تعد الدراسات المقارنة (comparision studies) احدى الطرق العلمية التي اعتمدها الباحثون في كشف اوجه الشبه او الاختلاف في دراسة الظواهر الاقتصادية ، إذ يعتمد الباحث على مجموعة من الادوات والاساليب الاحصائية والقياسية المختلفة مثلا للوصول إلى الحقيقة العلمية المتعلقة بالظاهرة الاقتصادية ودراستها كميا بالزمان والمكان المعنيين حيث قامت الباحثة بأجراء دراسة مقارنة لاظهار تأثير الصدمات النقدية في بعض متغيرات الاستقرار الاقتصادي كالناتج المحلي الاجمالي ، التضخم، النمو الاقتصادي ، البطالة وغيرها في عينة من البلدان المختلفة هي (اليابان ، كوريا ، والعراق) مستعينة بمجموعة من الاساليب والاختبارات الاحصائية الحديثة للوصول إلى صيغة او تقدير احصائي مناسب يقيس تأثير هذه الصدمات النقدية في متغيرات الاستقرار الاقتصادي وعلى النحو الاتي :-

اولا : اليابان

حيث تم التوصل إلى الاتي :-

1 - يمارس عرض النقد(MSt-1) والناتج المحلي الاجمالي (GDPt-1) المتخلفان زمنيا دورا كبيرا في تفسير التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي (GDPt) في اليابان من خلال تحليل أنموذج الانحدار الذاتي (VAR) في المعادلة (25-3). تم الاستدلال عليه من القيمة المرتفعة لمعامل التحديد R^2 البالغة (0.93) وان معلمة عرض النقدالمتخلف زمنيا موجبة ومعنوية احصائيا حسب اختبار (t) الامر الذي يشير إلى ان هناك تأثيراً للعرض النقدي في الناتج المحلي الاجمالي .

2 – ليست هناك علاقة توازنية بعيدة المدى بين الناتج المحلي الاجمالي وعرض النقد(حسب اختبار التكامل المشترك) جوهانسن – جيسلس ، ولا علاقة تأثير متبادلة حسب أختبار (granger – test) .

3- أشار التحليل الحركي للصدمات (تجزئة التباين) وعلى مدى عشر مدّد مستقبلية ان عرض النقديمارس تأثيرا متزايدا في الناتج المحلي الاجمالي على المدى الطويل ، وأكد الحقيقة ذاتها تحليل أستجابة النبضات بأستثناء السنوات الثلاثة الاخيرة .

4- عند ادخال سعر الفائدة إلى جانب عرض النقدفي تأثيرهما في الناتج المحلي الاجمالي في المعادلة (27-3).وفي اطار تحليل السلوك الحركي للانموذج المقدر المذكور لوحظ ان سعر الفائدة يمارس تأثيرا متناقصا في الناتج المحلي الاجمالي (في الاجل القصير) وتأثيرا متزايدا في الاجل الطويل (حسب أختبار تجزئة التباين) واستجابة النبضات ، وان معلمة سعر الفائدة متفقة مع النظرية الاقتصادية في تأثيرها في الناتج المحلي الاجمالي لكنها غير معنوية احصائيا .. وان المتغيرين (lt_{-1} , MSt_{-1}) حسب تحليل متجه الانحدار الذاتي (VAR) ذو تأثير في الناتج المحلي الاجمالي حسب القيمة المرتفعة لمعامل التحديد R^2 البالغة (0.93) .

5- لاتوجد علاقة توازنية بعيدة المدى بين الناتج المحلي الاجمالي وعرض النقدوسعر الفائدة في اليابان حسب أختبار (جوهانسن – جيسلس) ولا علاقة سببية متبادلة حسب أختبار (granger – test) .

6- عند ادخال متغير سعر الصرف إلى جانب سعر الفائدة في التأثير في الناتج المحلي الاجمالي في المعادلة (29-3). لوحظ ان معلمة سعر الصرف غير معنوية احصائيا حسب اختبار (t) إذ بلغت قيمة (t) المحسوبة للمعلمة المذكورة (-1.57) لكنها متفقة مع منطوق النظرية الاقتصادية في تأثيرها في الناتج المحلي الاجمالي ، لكن هناك تأثير للمتغيرات الثلاثة في الناتج المحلي الاجمالي حسب قيمة معامل التحديد R^2 المرتفعة (0.89) .

7- يمارس سعر الصرف حسب تحليل السلوك الحركي للصدمات (تجزئة التباين) تأثيرا متناقصا في الناتج المحلي الاجمالي في الاجل الطويل ، في حين يكون تأثيره متناوبا بين التأثير الايجابي والسلبي في الناتج المحلي الاجمالي حسب تحليل استجابة النبضات (في الاجل القصير والطويل).

8- ليس هناك تكامل مشترك او علاقة توازنية بعيدة المدى بين الناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف وسعر الفائدة حسب أختبار (جوهانسن – جيسلس) ولا علاقة تأثير متبادلة حسب أختبار (granger – test).

ثانيا : كوريا الجنوبية

1 – ان سعر الصرف ذو تأثير متزايد في التضخمفي كوريا في المعادلة (31-3) على المدى الطويل حسب أختبار (تجزئة التباين) لكنه يحدث صدمات سلبية متناقصة التأثير في

التضخمعلى المدى الطويل حسب أختبار أستجابة النبضات ، وان معلمة سعر الصرف المتخلف زمنيا معنوية احصائيا حسب اختبار (t) (2.82−) وغير متفقة ومنطوق النظرية الاقتصادية وتمارس تأثيرا مقبول احصائيا إلى جانب معلمة التضخمالمتخلف زمنيا في التضخمحسب قيمة معامل التحديد R^2 (0.68) .

2 – ليس هناك علاقة توازنية بعيدة المدى بين التضخموسعر الصرف في كوريا حسب أختبار (جوهانسن – جيسلس) ولا علاقة تأثير متبادلة (سببية) حسب أختبار (granger – test).

3 – هناك تأثير للعرض النقدي المتخلف زمنيا (MSt_{-1}) في النمو الاقتصادي ($\Delta PCYt$) حيث ان معلمة (MSt_{-1}) موجبة التأثير في النمو الاقتصادي كما هو واضح في المعادلة (3−33) ومعنوية احصائيا حسب أختبار (t) (2.75) وان(MSt_{-1} ، $\Delta PCYt_{-1}$) يؤثران في النمو الاقتصادي بنسبة كبيرة تم الاستدلال عليها من خلال قيمة R^2 المرتفعة احصائيا (0.93) . ويمارس عرض النقدسلوكا حركيا متزايدا في تأثيره في النمو الاقتصادي على المدى الطويل وعلى مدى عشر مدّد زمنية حسب أختبار (تجزئة التباين) (variance Decomposition) التحليل الحركي للصدمات وتأثيرا متناقصا في تأثيره في النمو الاقتصادي حسب أختبار أستجابة النبضات ((impulse Response function(IRFs)) .

4 – ليس هناك علاقة توازنية بعيدة المدى بين عرض النقدوالنمو الاقتصادي في كوريا حسب أختبار (جوهانسن – جيسلس) ولا علاقة تأثير متبادلة حسب أختبار (granger – test).

5− يمارس سعر الفائدة تأثيرا ايجابيا في البطالة في كوريا كما هو واضح في المعادلة (3−35) حيث ان معلمة سعر الفائدة (It_{-1}) كانت معنوية احصائيا حسب أختبار (t) (3.06) ، اما (It_{-2}) فكانت خلاف ذلك (0.10) وان (سعر الفائدة والبطالة) المتخلفان زمنيا ذو تأثير في البطالة بنسبة مقبولة احصائيا (0.64) ، وهي ذو سلوك حركي متزايد التأثير(تقريبا) في البطالة حسب أختبار تجزئة التباين على المدى الطويل وذو تأثير سلبي (صدمات سلبية) في البطالة على المدى الطويل ، في حين كان تأثيره او سلوكه الحركي ايجابي التأثير (صدمات ايجابية) في البطالة في الاجل القصير .

6 – ليس هناك علاقة توازنية بعيدة المدى بين البطالة وسعر الفائدة في كوريا في الاجل الطويل حسب أختبار (جوهانسن – جيسلس) ولا علاقة تأثير متبادلة (سببية متبادلة) حسب أختبار (granger – test) .

ثالثا : العراق

1 – تبين من تحليل السلوك الحركي ان سعر الفائدة (It) ذو سلوك حركي متناقص التأثير نسبيا في النمو الاقتصادي (PCYtΔ) في العراق كما موضح في المعادلة (37–3) .وهذا امر منطقي في بلد مثل العراق يمتاز بضعف كبير في الجهاز المصرفي وسياسة الائتمان وانعكاساتها على متغيرات الاستقرار النقدي مثل النمو الاقتصادي ، إذ ان حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في سعر الفائدة على مدى عشر مدّد زمنية يؤدي إلى احداث تغيرات ضئيلة ونسبية في التأثير على النمو الاقتصادي حسب أختبار تجزئة التباين variance (Decomposition) ، في حين أكد تحليل او أختبار استجابة النبضات impulse Response function(IRFs)) (إلى ان سعر الفائدة يمارس تأثيرا ايجابيا في النمو الاقتصادي على المدى الطويل وتأثيرا سلبيا في النمو الاقتصادي في الاجل القصير إذ ان حدوث صدمة نقدية في سعر الفائدة تؤدي إلى احداث صدمات ايجابية في النمو الاقتصادي في الاجل الطويل و اخرى سلبية في الاجل القصير . وان معلمة سعر الفائدة (It_{-1}) في العراق غير معنوية احصائيا حسب أختبار (t) لكنها متفقة مع مضمون النظرية الاقتصادية ويؤثر سعر الفائدة مع النمو الاقتصادي المتخلفان زمنيا (It_{-1} ، $\Delta PCYt_{-1}$) تأثيرا مقبول احصائيا في النمو الاقتصادي (PCYtΔ) تم الاستدلال على ذلك من قيمة معامل التحديد R^2 (0.77) .

2 – ليس هناك علاقة توازنية بعيدة المدى بين النمو الاقتصادي وسعر الفائدة حسب أختبار (جوهانسن – جيسلس) ولا توجود علاقة تأثير متبادلة (سببية متبادلة) حسب أختبار (granger – test) .

3 – ان معلمة الطلب النقدي المتخلف زمنيا (Mdt_{-1}) (−1.84E−10) تمارس تأثيرا سالبا في النمو الاقتصادي في العراق كما موضح في المعادلة (3–39) .وهذا مخالف لمنطوق النظرية الاقتصادية الذي يشير إلى ان زيادة الطلب النقدي تؤدي إلى زيادة او تأثير ايجابي في النمو الاقتصادي ، وكانت غير معنوية احصائيا حسب أختبار (t) (−0.52) لكنها ذو تأثير بالاشتراك مع معلمة النمو الاقتصادي المتخلف زمنيا ($\Delta PCYt_{-1}$) في النمو الاقتصادي تم الاستدلال على ذلك من قيمة معامل التحديد R^2 (0.80) وان الطلب النقدي في العراق ذو

سلوك حركي متزايد التأثير في النمو الاقتصادي حسب تحليل تجزئة التباين variance (Decomposition) إذ ان حدوث تغير بمقدار انحراف معياري واحد في الطلب النقدي يؤدي إلى أحداث تغيرات متزايدة التأثير في النمو الاقتصادي وعلى مدى عشر مدّد زمنية . في حين أشار تحليل استجابة النبضات ((impulse Response function(IRFs) إلى ان احداث صدمة نقدية بمقدار انحراف معياري واحد في الطلب النقدي يؤدي إلى احداث صدمات سلبية في النمو الاقتصادي في العراق وعلى مدى عشر مدّد زمنية ايضا وهذا هو التحليل الافضل من تحليل تجزئة التباين الذي لا يوضح اتجاه التأثير في النمو الاقتصادي .

4 – أشار أختبار (جوهانسن – جيسلس) بعدم وجود علاقة توازنية بعيدة المدى بين الطلب النقدي والنمو الاقتصادي في العراق في حين أشار أختبار السببية (granger – test) إلى عدم وجود علاقة تأثير متبادلة بين النمو الاقتصادي والطلب النقدي .

5 – يمارس الطلب النقدي تأثيرا سلبيا في الناتج المحلي الاجمالي في العراق كما هو واضح في المعادلة (42–3) . حيث كانت جميع المعالم المقدرة للطلب النقدي المتخلف زمنيا (لثلاث مدّد زمنية) (سالبة) لكنها معنوية احصائيا حسب أختبار (t) ، وتشترك مع المعالم المقدرة للناتج المحلي الاجمالي المتخلف زمنيا ($GDPt_{-3}$, $GDPt_{-2}$, $GDPt_{-1}$) في التأثير في الناتج المحلي الاجمالي في السنة الحالية (GDPt) بنسبة كبيرة تم الاستدلال عليها من القيمة المرتفعة لمعامل التحديد R^2 (0.95) . وحسب تحليل تجزئة التباين لتفسير السلوك الحركي للطلب النقدي في تأثيره في الناتج المحلي الاجمالي فأنه ذو تأثير متزايد في الناتج المحلي الاجمالي في العراق في الاجل القصير إذ ان حدوث صدمة نقدية بمقدار انحراف معياري واحد في الطلب يؤدي إلى أحداث تغيرات متزايدة في الناتج المحلي الاجمالي في الاجل القصير ومتناقصة التأثير في الناتج المحلي الاجمالي في الاجل الطويل ، وان الطلب النقدي ذو تأثير سلبي في الناتج المحلي الاجمالي على مدى عشر مدّد زمنية حسب تحليل دوال استجابة النبضة إذ ان حدوث صدمة نقدية بمقدار انحراف معياري واحد فيه يؤدي إلى احداث صدمات نقدية سلبية في الناتج المحلي الاجمالي (GDPt) في الاجل الطويل وهذا يتفق مع الواقع الاقتصادي في العراق.

6 – ليس هناك علاقة توازنية بعيدة المدى بين الناتج المحلي الاجمالي (GDPt) والطلب النقدي (Mdt) في العراق حسب أختبار (جوهانسن – جيسلس) ولا علاقة سببية (متبادلة) حسب أختبار (granger – test) .

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً :الاستنتاجات Conclusions

تم التوصل الى الاستنتاجات الاتية :

أ- الاستنتاجات النظرية

1- اضحت المشاكل النقدية اليوم من اهم واخطر المشكلات التي تواجهها الدول والمجتمعات لاسيما بعد التطور النقدي والتوسع المالي الهائل الذي حصل في العقديين الاخيرين من القرن الماضي . فقد تكون المشاكل الاقتصادية متشابهه في ظاهرها الا انها مختلفه في جوهرها, فالصدمات النقدية هي التذبذبات التي تحصل للمتغيرات النقدية خارج سيطرة السلطات النقدية والتي تكون لها اثار مباشرة وغير مباشرة على النشاط الاقتصادي , وهي تختلف عن المشاكل الاقتصادية الاخرى كالازمة والحادثة والكارثة وغيرها . وان الاسباب التي دعت الاقتصادين الى الاهتمام بمسالة الصدمات النقدية هي تلك الاثار التي تتركها الصدمات النقدية على الاقتصاد الكلي سواء كانت تلك الاثار سلبية او ايجابية مما يستدعي تشخيصها ووضع المعالجات لها .

2- تنشأ الصدمات النقدية نتيجة عوامل عشوائية (stochastic factors) وغير مقصودة تؤثر على قرارات السياسة النقدية فضلاً عن اثار العوامل السياسية للبلد والعوامل الفنية المتمثلة في اخطاء القياس (Messure ment error) في استخدام البيانات المتوفرة من قبل صانعي السياسة,و تقسم الصدمات النقدية الى انواع عدة فقد تكون صدمات نقدية كمية او صدمات نقدية سعرية .فالصدمات النقدية الكمية هي الصدمات الناجمة عن التغيرات غير المنتظمة في الكميات المعروضة او المطلوبة من النقود ، اما الصدمات النقدية السعرية فهي الصدمات الناجمة عن التغير غير المنتظم في اسعار الفائدة او اسعار الصرف.

3- يشير الاستقرار الاقتصادي الى غياب التقلبات المفرطة في الاقتصاد الكلي , ويعتبر الاقتصاد مستقرا اذا كان مصحوبا بنمو ثابت للناتج الى حد ما وتضخم منخفضٍ , وغير مستقر اذا كان يعاني من ركود متكرر وتضخم مرتفع جدا او متغير وازمات مالية متكررة. وقد حظي الاستقرار الاقتصادي باهتمام واضح من قبل الاقتصاديين , فقد عكست طروحات الاقتصاديين المحافظين على اهمية التدخل الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال اجراءاتها في السياستين المالية والنقدية للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية الهامة حيث ا ن كل بلدان العالم تسعى الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك لما له من فوائد هامة تنعكس على اقتصادياتها.

4- نتيجة للاثار التي تتركها الصدمات النقدية على الاستقرار الاقتصادي الكلي حاول العديد من الاقتصادييتن اعتماد التحليل الكمي (Quantitive analysis) ووضع نماذج قياسية

تحاول الكشف عن تلك الصدمات من اجل وضع المعالجات لها لما لها من تاثير مباشر على مستوى الرفاه الاقتصادي في البلد .

5- عانى الاقتصاد الياباني من مشكلة الركود الطويل اذ اصاب الاقتصاد الياباني ركود منذ مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي. اما الاقتصاد الكوري الجنوبي فقد عانى لمدد طويلة من التضخم المتزامن مع معدلات نمو حقيقية في الناتج المحلي الاجمالي , كما عانى العراق منذ مطلع التسعينات من تضخم جامح كان نتيجة العقوبات الاقتصادية التي فرضت عليه الامر الذي ادى الى التوقف الشامل لفعاليات التصدير ولا سيما النفط الخام الذي يعد المصدر الاساس في تمويل الانفاق العام وتكوين الناتج المحلي الاجمالي .

6- حاولت السلطات النقدية في اليابان المتمثلة بالبنك المركزي من استخدام وسائل عدة للخروج من هذه المشكلة إذ استخدمت سياسة سعر الفائدة الصفرية وسياسة التيسير الكمي , الا ان سياسة سعر الفائدة الصفرية لم تكن مجدية لان الاقتصاد الياباني يعاني من مشكلة التضخم السالب التي تجعل الافراد يتوقعون انخفاض اكثر في مستويات الاسعار من مما يجعلهم يؤجلون استهلاكهم وهذا ما زاد من حدة المشكلة .اما في كوريا الجنوبية فقد حاولت السلطات النقدية استخدام وسائل نقدية مختلفة لحل هذه المشكلة , ونتيجة التطور المالي الكبير في كوريا الجنوبية حاولت السلطات النقدية الكورية التركيز على الوسائل غير المباشرة وقد ادت هذه الوسائل دورا ايجابيا في تخفيض معدلات التضخم فيها.وفي العراق كان نتيجة تعثر السياسة الاقتصادية في كثير من مفاصلها في التصدي للظاهرة التضخمية وما رافق ذلك من ضعف في اداء القطاع الحقيقي وتدني نموه نتيجة الظروف الاستثنائية التي مر بها العراق اثناء فترة الدراسة فان السياسة النقدية باتت مطالبة بالتصدي للظاهرة التي تخل بالاستقرار الاقتصادي الكلي وقد ركزت السياسة النقدية في العراق منذ عام 2006 على اداتي سعر الفائدة وسعر الصرف وقد كان هناك تأثير ملموس لاداة سعر الصرف في تثبيت التوقعات التضخمية نتيجة زيادة نسبة السلع القابلة للتجارة في مكونات الرقم القياسي لاسعار المستهلك .

7- يلاحظ ان اختبار السلوك الحركي اثبت صحة فرضية البحث التي مفادها ان الصدمات النقدية تمارس تأثيرا سلبيا وايجابيا في متغيرات الاستقرار الاقتصادي لدول العينة (اليابان , كوريا الجنوبية , العراق) تتفاوت من وقت الى اخر حسب طبيعة هذه الصدمات النقدية والوقت الذي تنشأ فيه .

ب- الاستنتاجات العملية

ب-1 الاستنتاجات العملية الخاصة باليابان :

1- شهدت اليابان صدمات عرض نقد اثرت على الناتج المحلي الاجمالي (GDP) حيث يشير التحليل الحركي للانموذج ان نسب تأثير العرض النقدي في الناتج المحلي الاجمالي متزايدة على المدى الطويل , اشارت نتائج التقدير لمتجه الانحدار الذاتي (VAR) ان العرض النقدي والناتج المحلي الاجمالي المتخلفان زمنيا ذو تأثير في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة مرتفعة تم الاستدلال عليها من قيمة معامل التحديد R^2 البالغة 93%.

2- اشار اختبار جوهانسن جسلس (للتكامل المشترك) بان العرض النقدي لا يرتبط بعلاقة توازنية بعيدة المدى مع الناتج المحلي الاجمالي وليس هناك علاقة سببية متبادلة (Causality) بينهما بحسب اختبار كرانجر (Granger test).

3- أشار تحليل تجزئة التباين (Variance Decomposition) في دراسة السلوك الحركي للعلاقة بين العرض النقدي والناتج المحلي الاجمالي وعلى مدى عشر مدد مستقبلية ان العرض النقدي ذو تأثير متزايد في الناتج المحلي الاجمالي على المدى الطويل إذ ان احداث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في العرض النقدي يؤدي الى احداث تغيرات في الناتج المحلي الاجمالي بلغت اقصاه 66.17% في السنة العاشرة , في حين اشار تحليل أستجابة النبضات (Impulse Response function) الحقيقة ذاتها إذ ان حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في العرض النقدي وعلى مدى عشر مدد زمنية مستقبلية يؤدي الى احداث صدمة ايجابية في الناتج المحلي الاجمالي بلغت 3.73% في السنة العاشرة .

4- عند تقدير العلاقة بين سعر الفائدة والعرض النقدي في تأثيرهما في الناتج المحلي الاجمالي اتضح وحسب تحليل تجزئة التباين ان حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في سعر الفائدة وعلى مدى عشر مدد زمنية مستقبلية يؤدي الى احداث تغيرات متزايدة في الناتج المحلي الاجمالي في الاجل الطويل بلغت اقصاه 16.64% في السنة العاشرة ومتناقصة التأثير في الاجل القصير وصلت ادناه الى 9.58% في السنة الرابعة . واشار تحليل استجابة النبضات ان حدوث صدمة نقدية بمقدار انحراف معياري في سعر الفائدة وعلى مدى عشر مدد زمنية الى احداث صدمات سلبية في الناتج المحلي الاجمالي بلغت ادناه 3.54-% في السنة العاشرة , وليس هناك علاقة توازنية بعيدة بين المتغيرات المذكوره حسب اختبار جوهانسن جيسلس ولا علاقة تأثير متبادلة حسب اختبار كرانجر .

5- في دراسة تأثير سعر الصرف الى جانب سعر الفائدة في تأثيرهما في الناتج المحلي الاجمالي اتضح ان حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في سعر الصرف وعلى مدى عشر مدد زمنية مستقبلية يؤدي الى احداث تغيرات متناقصة في الناتج المحلي

الاجمالي على المدى الطويل (حسب تحليل تجزئة التباين) بلغت 5.93% في السنة العاشرة في حين كانت تأثيرات سعر الصرف متناوبة (بالارتفاع والانخفاض) حسب تحليل نبضات الاستجابة , وليس هناك علاقة تأثير متبادلة بين المتغيرات حسب اختبار كرانجر ولا علاقة توازنية بعيدة المدى حسب اختبار (جوهانسن –جيسلس) , وان سعر الفائدة وسعر الصرف يؤثران في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة مرتفعة تم الاستدلال عليها من النسبة المرتفعة لمعامل التحديد R^2 البالغة 0.89

ب-2 الاستنتاجات العملية الخاصة بكوريا الجنوبية :

1- اشار تقدير متجه الانحدار الذاتي (VAR) ان سعر الصرف يمارس تأثيرا مقبولا من الناحية الاحصائية الى جانب التضخم (في السنة الماضية) في التضخم (السنة الحالية) إذ بلغت قيمة معامل التحديد R^2 68% في حين اشار تحليل الصدمات ان احداث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في سعر الصرف وعلى مدى عشر مدد الزمنية مستقبلية يحدث تغيرات متزايدة التأثير في التضخم في كوريا الجنوبية على المدى الطويل(حسب تحليل تجزئة التباين) إذ بلغت اعلى نسبة للتأثير 41.78% في السنة العاشرة .في حين اشار تحليل استجابة النبضات خلاف ذلك.

2- ليس هناك علاقة توازنية بعيدة المدى بين التضخم وسعر الصرف في كوريا الجنوبية حسب اختبار التكامل المشترك (جوهانسن –جيسلس) وليس هناك علاقة سببية متبادلة بينهما حسب اختبار كرانجر (Granger test).

3- يتبين من تقدير متجه الانحدار الذاتي (VAR) للعلاقة بين العرض النقدي والنمو الاقتصادي بان العرض النقدي المتخلف زمنيا يمارس تأثيرا بنسبة كبيره الى جانب النمو الاقتصادي (في السنة الماضية) في النمو الاقتصادي (في السنة الحالية)في كوريا الجنوبية إذ بلغت قيمة R^2 نسبة مرتفعة 93% , وان العلاقة بين النمو الاقتصادي والعرض النقدي علاقة غير توازنية على المدى الطويل حسب اختبار التكامل المشترك (جوهانسن – جيسلس) ولا توجد علاقة سببية متبادلة بينهما حسب اختبار كرانجر .

4- اشارت تقديرات متجه الانحدار الذاتي (VAR) ايضا ان سعر الفائدة والبطالة المتخلفان زمنيا يمارسان تأثيرا مقبولا احصائيا في البطالة في السنة الحالية إذ بلغت قيمة R^2 64% وان العلاقة بين سعر الفائدة والبطالة علاقة غير توازنية على المدى الطويل حسب اختبار (جوهانسن –جيسلس) ولا توجد علاقة تأثير متبادلة بينهما حسب اختبار كرانجر .

5- تبين من دراسة السلوك الحركي للانموذج المقدر للعلاقة بين سعر الفائدة والبطالة ان حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في سعر الفائدة وعلى مدى عشر مدد زمنية مستقبلية

يؤدي الى احداث تغيرات في البطالة على المدى الطويل (حسب تجزئة التباين) بلغت 53.13% في السنة العاشرة , في حين اشار تحليل نبضات الاستجابة الى ان احداث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في سعر الفائدة وعلى مدى عشر مدد زمنية مستقبلية يحدث صدمات سلبية بلغت اقصاها 0.18-% في السنة السابعة وصدمات ايجابية على المدى القصير بلغت 0.63% في السنة الثالثة.

ب-3 الاستنتاجات العملية الخاصة بالعراق :

1- يعد العراق من البلدان التي مرت بظروف اقتصادية صعبة , وعليه فان نتائج التحليل القياسي وان خالفت فروض النظرية الاقتصادية امر منطقي إذ اشار التحليل الحركي (الصدمات) للعلاقة بين النمو الاقتصادي وسعر الفائدة في العراق بان احداث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في سعر الفائدة وعلى مدى عشر مدد زمنية مستقبلية يؤدي الى احداث تغيرات ضئيلة في النمو الاقتصادي في الاجل الطويل وحسب اختبار تجزئة التباين تراوحت بين (0.0001%-0.0004%) في حين بلغت في الاجل القصير نسبة اكبر من ذلك 6.70% واشار تحليل نبضات الاستجابة خلافا لذلك , وان معلمتي سعر الفائدة والنمو الاقتصادي المتخلفان زمنيا يؤثران في النمو الاقتصادي في السنة الحالية بنسبة مقبولة من الناحية الاحصائية بلغت 77% .

2- اشار اختبار (جوهانسن –جيسلس) بعدم وجود علاقة توازنية بعيدة المدى بين النمو الاقتصادي وسعر الفائدة في العراق ولا توجد علاقة تأثير متبادلة بينهما حسب اختبار كرانجر .

3- اتضح من تقدير انموذج الانحدار الذاتي (VAR) ان الطلب النقدي والنمو الاقتصادي المتخلفان زمنيا يؤثران في النمو الاقتصادي في السنة الحالية بنسبة كبيرة , إذ بلغت قيمة R^2 80% , في حين اشار تحليل الصدمات (التحليل الحركي) حسب اختبار (تجزئة التباين) الى ان احداث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في الطلب النقدي وعلى مدى عشر مدد زمنية مستقبلية يؤدي الى احداث تغيرات (متزايدة) في النمو الاقتصادي بلغت اقصاه 1.74% في السنة العاشرة في حين اشار تحليل نبضات الاستجابة خلاف ذلك.

4- ليس هناك علاقة توازنية بعيدة المدى بين الطلب النقدي والنمو الاقتصادي في العراق حسب اختبار (جوهانسن – جيسلس) ولا علاقة تأثير متبادلة بينهما حسب اختبار كرانجر.

5- تمارس معلمة الطلب النقدي تأثيرا عكسيا في الناتج المحلي الاجمالي وهذا مخالف لمنطوق النظرية الاقتصادية إذ اشارت تقديرات متجه الانحدار الذاتي (VAR) الى ان معظم معالم الطلب النقدي المتخلفه زمنيا كانت سالبة (7.76- , .612- , 1.93-), واتضح من

تحليل السلوك الحركي للانموذج المقدر (تجزئة التباين) ان الطلب النقدي يمارس تأثيرا متزايدا في الناتج المحلي الاجمالي في الاجل القصير إذ ان احداث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في الطلب النقدي وعلى مدى عشر مدد زمنية مستقبلية يؤدي الى احداث تغيرات متزايدة في الناتج المحلي الاجمالي بلغت اقصاه 71.04% في السنة السابعة بينما تتلاشى نسب التأثير في الناتج المحلي الاجمالي في الاجل الطويل حتى تصل الى 69.98% في السنة العاشرة في حين اشار تحليل نبضات الاستجابة خلاف ذلك اي ان حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في الطلب النقدي وعلى مدى عشر مدد زمنية مستقبلية يؤدي الى احداث صدمات سلبية بلغت 0.06-% في السنة الرابعة و 0.01-% في السنة العاشرة وعليه فان تحليل دوال نبضات الاستجابة هو المعول عليه في التحليل كونه يوضح نوع التأثير ايجابيا كان ام سلبيا .

6- ليس هناك علاقة توازنية بعيدة المدى بين الطلب النقدي والناتج المحلي الاجمالي وحسب اختبار التكامل المشترك لـ (جوهانسن –جيسلس) ولا علاقة تأثير متبادلة حسب اختبار كرانجر .

ثانيا : التوصيات Recommendations

توصي الباحثة بالآتي :

1- على دول العالم الاهتمام بمشكلة الصدمات النقدية لما لها من اثار مباشرة وغير مباشرة طويلة المدى في متغيرات الاستقرار الاقتصادي من خلال تطوير الادوات والوسائل التي تمكنها من كشف الصدمات النقدية فضلا عن تطوير كوادر فنية تستطيع العمل على هذه الادوات والوسائل .

2- انشاء قاعدة بيانات ذات صلة بالبيانات الاحصائية والمؤشرات الاقتصادية والنقدية ومراقبتها بشكل مستمر تاهيل الكوادر الفنية العاملة عليها من اجل ضمان الحصول على بيانات دقيقة يمكن تشخيص المشاكل الاقتصادية من خلالها بدقة لوضع حلول فاعلة بعد تحليلها واختبارها والتنبؤ بها .

3- تحتاج كل من اليابان , كوريا والعراق لزيادة استقلالية البنوك المركزية فيها لتكون السياسة النقدية فيها اكثر فاعلية , اذ بالرغم من حصول البنوك المركزية فيها على استقلالها الا انها بقيت مرتبطة بالحكومة وهذا ما يحد من فاعلية استقلالية البنوك المركزية فيها .

4- بغية ان يستفاد العراق من تجربتي اليابان وكوريا في معالجة الصدمات النقدية لابد من تنويع القاعدة الانتاجية فيه وتقليص دور النفط في الاقتصاد من اجل الاستفادة من اداة

التيسير الكمي و الفائدة الصفرية التي استخدمتها اليابان , وكذلك ادوات السياسة النقدية غير المباشرة التي استخدمتها كوريا , كما يحتاج الى تبني ستراتيجة شاملة و زيادة استقلالية البنك المركزي ولا يتم ذلك إلاّ من خلال العمل بشكل جدي في تقليل مساهمة القطاع النفطي في الموازنة العامة الى ادنى حد ممكن .

5- بغية زيادة استقلالية السياسة النقدية يحتاج العراق الى حزمة من التشريعات الخاصة لتفعيل القطاع الخاص الذي يسهم بشكل كبير في زيادة استقلالية البنك المركزي من خلال زيادة نسبة ودائع القطاع الخاص في البنوك التجارية والتي بدورها تزيد من نسبة الاحتياطيات لدى البنك المركزي غير النفطية , ومن خلال ذلك يستطيع البنك المركزي السيطرة على ادواته الكمية .

6- ينبغي على العراق ان يقوم بتاهيل وتطوير النظام المصرفي من اجل النهوض بواقع القطاع الخاص لاسيما في وقت اصبحت العولمة تسيطر على العالم مما يؤهله للعمل بشكل جيد من خلال ربط القطاع المصرفي العراقي بالعالم ولا يتم ذلك الا من خلال تطوير النظام المصرفي.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

اولا :الكتب العربية

1. ابو سريع احمد عبد الرحمن علي , المنظومة المتكاملة لادارة الازمات والكوارث بناء المنظومة ,الطبعة الاولى ,مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر , القاهرة ,مصر ,2008.
2. احمد بريهي العلي , الاقتصاد المالي الدولي والسياسة النقدية , الطبعة الاولى ,مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية , بغداد , 2012 .
3. احمد بريهي العلي , الاقتصاد النقدي وقائع ونظريات وسياسات , الطبعة الاولى ,دار الكتب للنشر , كربلاء –العراق , 2015.
4. احمد مختار عمر ، معجم اللغة العربية المعاصرة , المجلد الاول , الطبعة الاولى , عالم الكتب , القاهرة , 2008.
5. السيد متولي عبد القادر , اقتصاديات النقود والبنوك , الطبعة الاولى , دار الفكر , عمان , الاردن , 2010.
6. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية نظرية وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر،عمان، 2011.
7. عبد المنعم السيد علي، مدخل في علم الاقتصاد، مبادئ الاقتصاد الكلي، مطابع جامعة الموصل، 1984.
8. عبد المنعم السيد علي , نزار سعد الدين العيسى , النقود والمصارف والاسواق المالية , الطبعة الاولى ,عمان ,الاردن, 2004.
9. عوض فاضل الدليمي , النقود والبنوك , دار الحكمة , الموصل , العراق , 1990 .
10. كامل علاوي الفتلاوي ، حسن لطيف الزبيدي ، القياس الاقتصادي النظرية والتحليل ،الطبعة الاولى ،دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ،الاردن ، 2011.

ثانيا: الكتب المترجمة

1. باري سيجل ، النقود والبنوك والاقتصاد , ترجمة طه عبد الله منصور واخرون , دارالمريخ للنشر , السعودية , 1986.

2. توماس ماير , جيمس س. دوسينبري , واخرون , النقود والبنوك والاقتصاد , ترجمة السيد احمد عبد الخالق , مراجعة احمد بديع بليح , الطبعة الاولى , دار المريخ للنشر , المملكة العربية السعودية , 2002.
3. جوزيف دانيلز , ديفيد فانهوز , تعريب د. محمود حسن حسني , اقتصاديات النقود والتمويل الدولي , دار المريخ , الرياض , المملكة العربية السعودية , 2010.
4. جون ماينرد كينز , النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود, ترجمة إلهام عيداروس , الطبعة الاولى ,هيئة ابو ظبي للثقافة والتراث , ابو ظبي , الامارات العربية المتحدة , 2010.
5. جي هولتن ولسن , الاقتصاد الجزئي المفاهيم والتطبيقات , ترجمة الدكتور كامل سلمان العاني , دار المريخ للنشر , المملكة العربية السعودية , 2011.
6. جيمس جوارتيني , ريجارداستورب, الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص , ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن , عبد العظيم محمد , دار المريخ للنشر , الرياض السعودية , 1999.
7. ساموبلسن،نودرهاوس، علم الاقتصاد ، الطبعة الاولى، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت–لبنان ، 2006.
8. كينئيشيأونو , ترجمة د. خليل درويش , مراجعة هيروشي شيوجيري ,د. منى البردعي , التنمية الاقتصادية في اليابان الطريق الذي قطعته اليابان كدولة نامية , دار الشروق , 2007.
9. مايكل ابدجمان , ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور , مراجعة عبد الفتاح عبد الرحمن , الاقتصاد الكلي النظرية و السياسة , دار المريخ للنشر , الرياض , السعودية , 1999.
10. ميشيل تودارو , التنمية الاقتصادية , تعريب ومراجعة محمود حسن حسني , محمود حامد محمود , دار المريخ , الرياض و السعودية, 2009.

ثالثا : البحوث والدراسات

1. احمد اسماعيل المشهداني , حيدر حسين ال طعمه, دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة 2003–2009 , المجلة العراقية للعلوم ا لاقتصادية , كلية الادارة والاقتصاد , الجامعة المستنصرية ,السنة العاشرة , العدد ثلاثة وثلاثون , 2012 .
2. احمد حسين الهيتي , فاطمة ابراهيم خلف , عدي سالم علي الطائي , التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 1990–2007 الاسباب والاثار , ودور السياسة المالية في معالجته,مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية , المجلد 2 , الاصدار 3, الانبار , 2010

3. احمد حسين الهيتي , واخرون ,العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي والخاص والعوامل المحددة للنوعين – الاردن حالة دراسية 1970–2007, الانبار , مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 3, العدد 5، 2010
4. احمد سلامي , محمد شيخي , اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011) , الجزائر , مجلة الباحث , العدد 13 – 2013.
5. أديب قاسم شندي , سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية, العدد الحادي عشر , 2006.
6. اكرام عبد العزيز، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، بيت الحكمة، بغداد ,2002.
7. ثريا عبد الرحيم الخزرجي، تقييم اداء السياسة النقدية في العراق واثرها على التضخم دراسة تحليلية للمدة 1980-2003، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية , جامعة بغداد , المجلد - 13العدد 48 , 2007.
8. جليل كامل غيدان , استبرق اسماعيل حمه, اثر السياسة النقدية على استقرار سعر الصرف الاجنبي في العراق للمدة 1990-2012 , مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الادارية, العدد(17), 2015 .
9. حمد بن سليمان البازعي و علي زاوي ديابي ، السياسة النقدية وكفاءة سوق الاسهم : دليل قياسي من سوق الاسهم السعودية , مجلة جامعة الملك عبد العزيز :الاقتصاد والادارة , م11, السعودية ,1998.
10. سامي فاضل عطو، دور السياسة النقدية خلال فترة الحصار الاقتصادي والإصلاح النقدي بعد رفع الحصار، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد الثاني ، 1999.
11. سعيد طراونة , التأثيرات المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية في الاردن , تقديرها وتحليلها باستخدام متجه الانحدار الذاتي (VAR) , الاردن , مجلة دراسات العلوم الادارية , المجلد 35, العدد 1, 2008.
12. شفيق عريش , واخرون , اختبار السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية , جامعة تشرين , سوريا , مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية , المجلد (33) العدد 5, 2011.

13. صفاء يونس الصفاوي ومزاحم محمد يحيى , تحليل العلاقة بين الاسعار العالمية للنفط , اليورو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي(VAR) , جامعة الموصل , المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية , العدد 14 , 2008.

14. عبد الجبار عبود الحلفي , السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في استهداف التضخم, مجلة العلوم الاقتصادية,المجلد الثامن , العدد(31), 2012 .

15. عثمان نقار , منذر العواد , استخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي و إجمالي التكوين الرأسمالي في سورية , سورية , مجلة جامعة دمشق للعلوم الأقتصادية والقانونية – المجلد 28- العدد الثاني ,2012

16. علي عبد الزهرة حسن , عبد اللطيف حسن شومان , تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء (ARDL)، كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد ,مجلة العلوم الاقتصادية , العدد الرابع والثلاثون , المجلد التاسع , 2013.

17. عيادة سعيد حسين , البطالة في الاقتصاد العراقي : اسبابها –وسبل معالجتها , مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية , المجلد 4, العدد 8, الانبار , 2012.

18. فارس كريم بريهي , الاقتصاد العراقي ..فرص وتحديات دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد السابع والعشرون , 2011.

19. كامل علاوي . محمد غالي راهي , تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 1970-2010 , جامعة الكوفة , النجف ' مجلة الغري ,2015.

20. كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق , انسام خالد حسن , دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي , الجامعة المستنصرية,المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية , السنة العاشرة , العدد الثالث والثلاثون , 2012

21. محمد صالح سلمان , قياس وتحليل الصدمة النقدية في الاقتصاد العراقي للمدة (1980-2005) ,مجلة العلوم الاقتصادية والادارية , جامعة بغداد , المجلد 16, العدد58, 2010.

22. محمود محمد داغر , السياسة النقدية في العراق من التبعية الى الاستقلال غير الفعال , بحوث اقتصادية عربية , العدد 65, 2014

23. مصطفى مهدي حسين , ازمات سوق المال والاثار المحتملة على اقطار مجلس التعاون الخليجي والدور الوقائي للمصارف المركزية , مجلة العلوم الاقتصادية , جامعة البصرة ، العدد 14 , البصرة , العراق , 2004

24.مظهر محمد صالح , السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي , البنك المركزي العراقي , بغداد , تموز 2008
25.ممدوح الخطيب الكسواني , العلاقة بين عجزي الموازنة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية , السعودية ,دراسات اقتصادية : السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية , المجلد الثالث , ع 6 , 2001
26.ندوى خزعل رشاد , استخدام اختبار كرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة , المجلة العراقية للعلوم الاحصائية , (الموصل) جامعة الموصل 2001
27.نوال محمود حمود ، استخدام منهج تحليل التكامل المشترك لبيان اثر المتغيرات النقدية والحقيقية في التضخم ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية , المجلد 4, العدد 7, 2011
28.هجير عدنان زكي، دراسة في فرضية تعادل القوة الشرائية وإمكانية استخدامها في تحديد أسعار الصرف مع إشارة لسعر صرف الدينار العراقي، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، العدد الأول، السنة الثالثة، 2001
29.وشاح رزاق , ملاحظات حول استقلالية ومركزية البنوك المركزية , جسر التنمية, العدد (112), الكويت , 2012
30.يحيى حمود حسن , حسام الدين زكي , تحليل العلاقة بين اسواق النفط والسياسة النفطية العراقية بالاعتماد على السلاسل الزمنية , مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية , جامعة الكوفة , العراق , السنة الثامنة , العدد الخامس والعشرون, 2012
31.يوسف الاسدي ,نعيم صباح جراح, الفاعلية النقدية للبنك المركزي العراقي , البصرة , مجلة العلوم الاقتصادية, المجلد الثامن , العدد الخامس عشر , 2015

رابعا : الرسائل والاطاريح

1. سمير فخري، أهمية أسعار الصرف ودورها في تجاوز بعض الأزمات الاقتصادية، العراق حالة دراسية للمدة من (1980-2001)، رسالة ماجستيراقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2002.
2. ليلى بديوي خضير , الصدمات النقدية واثرها في اسعار الصرف لمصر والعراق دراسة تحليلية , اطروحة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد في جامعة الكوفة لنيل درجة الدكتوراه في الفلسفة الاقتصادية , جامعة الكوفة , 2013.

خامسا : المؤتمرات والندوات

1. البشير عبد الكريم , معدل الربح كبديل لمعدل الفائدة في علاج الازمة المالية الاقتصادية دراسة نظرية وقياسية , جامعة فرحات عباس –سطيف ,كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير , الملتقى العلمي الدولي حول – الازمة المالية والاقتصادية الدولية ,ايار 20–21 اكتوبر 2009

سادسا :المصادر الاجنبية

1. Analysis , US Department of Commerce ,BEA, Bureau of Economic . "Bureau of Economic Analysis " .www.bea . gov . Retrieved 2015-11-25
2. Andrew B.Abel, Ben S.Bernanke , et, "Macroeconomics ", sixth edition , pearson Addison – Wesly, USA,2008
3. Arther ; Steven M.Sheffrin , Economics : Principles in action . Upper Saddle River , New Jersey,Pearson Prentice Hall,2003
4. Arthur O. Sullivan and others, Economics Principles, Applications, and Tools, 6th Ed, Pearson, New York, 2010 ,
5. Bank of Japan, New Procedures for Money Market Operations and Monetary Easing, Japan, 19 March 2001.
6. Calin-Vlad Demian and Filippo di Mauro, The Exchange rate, asymmetric shocks and asymmetric distributions, ECB Working Paper 1801, June 2015.
7. Campbell R. McConnell and Stanley L. Brue, Economics Principles, Problems and Policies, 15th Ed, McGraw Hill, New York, 2002
8. Central Bank of Trinidad and Tobago, Public Education Pamphlet Series No.2 , July 2006
9. Ceyda Oner , What Is Inflation ? ,Finance & Development March 2010
10. Charles Siegel , The End of Economic Growth ,published by the preservation Institute,Berkeley K 2006
11. Charles Van Marrewijk, " Basic exchange rate theories" , CIES Discussion paper 0501, University of Adelaide, 5005 Australia
12. Chrlstina D. Romer and David H. Romer, , Anew Measure of Monetary shock Derivation and Implication the American Economic Review Vol.94.No.4 september (2004)
13. David Andolfatto," Macroeconomic Theory andPolicy", Simon Fraser University, canada, August 2005

14. David Byrne and Eric Strobl , " Defining Unemployment in DevelopingCountries: The Case of Trinidad andTobago" , Centre for Research in Economic Development and International Trade,University of Nottingham , No.01/09, May 2001
15. Defintion and types of shocks and strategies to Bemonitored", Angelo King Institute for Economic and Business Studies ,PEP- CBMS Network coordinating team , Technical Workshop on "Monitoring Household Coping Strategies during Complex Crises" , Sommerset Millennium Hotel, March 21,2011
16. Dennis R.Appleyard, Alfred J.Field , JR.,Steven L.Cobb ," International Economics " , fifth Edition ,McGraw-HillmAmericasm New York , 2006
17. Edward S. Knotek , How Useful is Okun's Law?,Fedral Reserve Bank , of Kansas City , Economic Review ,USA, Foruth Quarter , 2007.
18. Ekaterina V. Peneva, Effects of Monetary policy shocks across time and across sectors , Finance and economics discussion series Division of Research & Statistics and Monetary Affairs Federal Reserve Board , Washington , D.C., 2013.
19. Elke Hahn, The impact of exchange rate shocks on sectoral activity and prices in the Euro Area , working paper series No 796, European Central Bank, Augst 2007
20. Eric mayer , Johann scharler .Noisy information interest rate shocks and the Great moderation , 2010
21. Erick Lahura , Measuring the Effects of Monetary Policy using Market Expectations , Central Reserve Bank of peru 2012
22. Erlat, Guzin and Arslaner ,"Measuring Annual Real Exchange Rate Series for Turkey " Yapi Kredi Economic Review 2(8),1997
23. ESCWA: exploratory study and approach to the social impact of structural adjustment policies , united nation New York ,1997
24. Frederic S. Mishkin , The Economics of Money , Banking , and Financial Markets,Eighth Edithon , America, 2007
25. Frederic S.Mishkin ,"The Economics of Money , Banking , and Financial Markets" , Tenth Edition ,McGraw Hill,Americas,New York,2013
26. G.W.Evans and G.Ramey, Adaptive Expctation .Under parameterization and the Lucas critique. Journal of Monetary Economics .vol.53.
27. Georgios Karras and Houston H. Stokes, Why are the effects of money – supply shocks ? Evidence from Prices, Consumption, and Investment,

Journal of Macroeconomics Volume 21, Issue 4, Autumn 1999, Pages 713-727, USA,1999.

28. Giuseppe De Arcangelis and Giorgio Di Giorgio, Monetary Policy Shocks and Transmission in Italy: A VAR Analysis, Paper presented at the 9th edition of the Conference "Ricerche Quantitative perla Politica Economica", sponsored by the Bank of Italy and CIDE, Perugia, Italy, 15th-18th December 1999.
29. Giuseppe De Arcangelis and Giorgio Di Giorgio, Measuring Monetary Policy Shock in a Small Open Economy, 2000
30. Gormes , Yuksel and Serkan Yigit the economic and Financial stability in Turkey , Historical Perspective , Central Bank of Turkey, 2009
31. Guido Lorezoni , A Theory of Demand Shocks ,Department of Economics, Massachusetts Institute of Technology, 50 Memorial Drive, Cambridge,MA 02142 and National Bureau of Economic Research, November ,2008
32. Harun Alp, Selim Elekdag, and Subir Lall, Did Korean Monetary Policy Help Soften the Impact of the Global Financial Crisis of 2008–09?, International Monetary Fund(IMF), WP/12/5,2011.
33. Harun Alp, Selim Elekdag, and Subir Lall," Did Korean Monetary Policy Help Soften the Impact of the Global Financial Crisis of 2008–09? ",International Monetary Fund,2011
34. Hye Jin Zumkehr, Edo Andriesse, Malaysia and South Korea: A Decade after the Asian Financial Crisis, Chulalongkorn Journal of Economics 20(1), April 2008.
35. Iris Claus,Paul Conway , Alasdair Scott, Theout put Gap : measurement ,comparisons assessment , Reserve Bank of New Zealand, New Zealand ,No .44, 2000
36. Isabet Correia and Juan ,P.Nicolini , optimal fiscal and monetary policy : equivalence rssult , university of teiia, 2001
37. ISMAILA, Mohammed," Monetary Policy and Balance of Payments Stability in Nigeria", International Journal of Academic Research in Public Policy and Governance ,Januaruy 2015, Vol. 2 , No. 1 ISSN 2312 – 4040, Nigeria
38. J.Bradford Delong , Martha L.Olney,"Macroeconomics" , Second Edition ,McGraw Hill,Americas,New York,2006
39. J.Broaddus , 2001 , Transparncy ,in the practice of Monetary policy , Federal Resve Bank of Richmond Economic Quartery, V.82,No,3.

40. Jean Boivin, Michael T. Kiley, and Frederic S. Mishkin, How Has the Monetary Transmission Mechanism Evolved Over Time?, Finance and Economics Discussion Series Divisions of Research & Statistics and Monetary Affairs Federal Reserve Board, Washington, D.C.,2010.

41. JESÚS HUERTA DE SOTO TRANSLATED BY MELINDA A. STROUP," Money, Bank Credit, and Economic Cycles", First English edition, Ludwig von Mises Institute, 518 West Magnolia Avenue Auburn, Alabama, Austria ,2006.
42. Jinyoung Kim, Jong-Wha Lee and Kwanho Shin, Gender Inequality and Economic Growth in Korea, Asian Development Bank (ADB), Tokyo-Japan, November, 2014.
43. Jong-Wha Lee, The Republic of Korea's Economic Growth and Catch-Up : Implications for the People's Republic of China, Asian Development Bank Institute, Tokyo- Japan,No. 571 April 2016.
44. Jordi Galí and Pau Rabanal, Technology Shocks and Aggregate Fluctuations:How Well Does the Real Business Cycle Model Fit Postwar U.S. Data?, IMF Working Paper, WP/04/234,USA, December 2004
45. Joseph G.Nellis , David Parker , " Principles of Macroeconomics" , Pearson Education Limited , London , 2004
46. Josh Bivens; Kathryn Edwards. "Cheaper Than You Think: Why Smart Efforts to Spur Jobs Cost Less Than Advertised" Economic Policy Institute. Retrieved 14 November 2013
47. Keshab R Bhattarai , "Keynesian Models for Analysis of Macroeconomic Policy , University of Hull,Hu6,7RX ,UK , September 2005
48. Keshab R Bhattarai , "Keynesian Models for Analysis of Macroeconomic Policy , University of Hull , September 2005.
49. Keynote Speech by John B. Taylor, Low Inflation, Deflation ,and Policies for Future Price Stability,Monetary and Economic Studies (Special Edition), Stanford University,U.S.A,February 2001.
50. Kiley, Michael J. (July 2008).Estimating the common trend rate of inflation for consumer prices and consumer prices excluding food and energy prices ,Finance and Economic Discussion Series (Federal Reserve Board)., USA, Retrieved May 13.2015.

51. Kim Kihwan, The 1997-98 Korean Financial Crisis:Causes, Policy Response, and Lessons, The High-Level Seminar on Crisis Prevention in

Emerging Markets Organized by The International Monetary Fund and The Government of Singapore Singapore , July 10-11, 2006.

52. Kliman, Andrew The Great Recession and Marx's Crisis Theory. American Journal of Economics and Sociology, 2015, USA , 74
53. Kristin J. Forbes and Robert Rigobon , No Contagion , Only Interddependence : Measuring Stock Market Comovements , The Journal of Finance , **New York**, Vol . 57, No 5, , 2002
54. Kyungsoo Kim , Jaewoo Lee," Monetary Policy of the Bank of Korea during the First 60 Years", Seoul Journal of Economics , 11 November 2010
55. Lars E.O. Svensson, Monetary Policy and Japan's Liquidity Trap, Prepared for the ESRI International Conference on Policy Options for Sustainable Economic Growth in Japan,Cabinet Office, Tokyo, September 14, 2005
56. Lawernce J. Ghristiano , Martin Eichenbaum and Charles L.Evans , Monetary Policy Shocks: What Have we Learned and to what End ? , , national bureau of economic research 1050 massachusetts Avenue cambridge february 1998
57. Lawrence J. Christiano and Martin Eichenbaum, Charles L. Evans, Nominal Rigidities and the Dynamic Effects of a Shock to Monetary Policy, Journal of Political Economy, vol. 113, no. by The University of Chicago, 2005.
58. LIANG,Fang , HUANG,Weiya ,The relationship between Money supply and the GDP of United States, Hong Kong Baptist University , Hong Kong, 2011
59. Maintaining Economic Stability, Convergence Programme for the United Kingdom , Submitted in line with the Stability and Growth Pact,December 2001
60. Marcel Kasumovich, Interpreting Money-Supply and Interest-Rate Shocks as Monetary-Policy Shocks, Bank of Canada Working Paper 96-8, Canada, July 1996.
61. Marc Labonte ," Inflaion : Causes , Cost and Current Status ", Congressional Research Service , July 2011
62. Michael Melvin ,William Boyes ,Principles of Macroeconomics , south – western ,cengage Learning ,USA, 2011
63. N.Gregory mankiw , Macroeconomics ,modified for , Worth publishers , 2016.

64. N.Gregory Mankiw, Macroeconomics , Modified for Econ 2204,Worth publishers all rights , reserved, 2010
65. N.GregoryMankiw, Macroeconomics,7th Ed , Worth Publishers , New York, 2010
66. Olivier Blanchard , Macroeconomics , Fourth Edition , Person Education , Inc,India, 2006
67. Pami Dua , Anirvan Banerji , Business Cycles in India, Economic Cycle Research Institute Centre for Development Economics Department of Economics, Delhi School of Economics, India, Working Paper No. 146, August 2006
68. Petra M.Geraats, and others,"Does Central Bank Transparency Reduce Interest Rates? " University of Oxford and at the CEPR/Bancode Espana European Summer Symposium in International Macroeconomics (ESSIM) in Tarragona for helpful commentsy Faculty of Economics United Kingdom.April 2006
69. Quarantelli E.l (editor) "where Have Been and Where we Might Go" What is a Dsaster? : A Dozen perspectives on the Question, Routledge 1 edition, London , 1998
70. Richard Ashley. "Fact sheet on the impact of unemployment"Virginia Tech, Department of Economics. Retrieved 11 October 2007
71. *Richard G. Lipsey," Economics" , (Eleventh ed.). Oxford University Press. Chrystal, Alec,U.K, (2007).*
72. Richard T.Froyen , Macroeconomics Theories and Policies , Ninth Edition , Person Education ,Inc.,Upper saddle River , New Jersy , 2009
73. Robert Hall ,Marc Lieberman Economics: Principles and Applications , sixth edition ,Cengage Learning, South-Western,U.S.A , (2012),
74. Robert J. Gordon , "Macroeconomics" Eleventh. Edition Boston : pearson .Addisn , Wesley,(2009)
75. Robert Kollmann ."International Financial Contagion: The Role of Banks" ,Working papers ECARES 2011-001 , Universite Librede Bruxelles , London , 2011
76. Robert M.Dunn Jr.& John H. Mutti , International Economics , 6th Edition , Roultedge , London and New York , 2004.
77. Robin Grier, Kevin B. Grier, On the real effects of inflation and inflation uncertainty in Mexico, Journal of Development Economics 80 (2006) 478 – 500,2006.

78. Romer and Romer , Anew Measure of Monetary shock Derivation and Implication the American Economic Review Vol.94.No.4 september (2004)
79. Soyoung Kim , Yung Chul Park, Inflation targeting in Korea: a model of success? ,Programme - BIS Papers No 31, December 2006
80. statistics on the Growth of the Global Gross Domestic product (GDP) from 2003 to 2013 , IMF, USA, october 2012
81. Takatoshi Ito, Frederic S. Mishkin, Monetary Policy in Japan:Problems and Solutions, For the Solutions conference, June 19-20, 2004, Roppongi,Tokyo Conference Version, Japan, 2004
82. Takatoshi Ito, Frederic S. Mishkin, Two Decades of Japanese Monetary Policy and the Deflation Problem, University of Chicago Press,USA, September 2006
83. The implementation of monetary policy in the euro area. European Central Bank. 2008
84. Thomas F. Cargill, Central Bank Independence in Korea,The Journal of The Korean Economy , Korea, Vol. 2, No. 1(Spring2001),
85. Thomas I. Palley,Milton Friedman's economics and political economy: an old Keynesian critique, Oxford University Press, forthcoming,U.K, 2015.
86. Thomas M. Humphrey, Fisher and Wicksell on the Quantity Theory, Federal Reserve Bank of Richmond Economic Quarterly Volume 83/4 Fall 1997.
87. Uwe Vollmer,Ralf Bebenroth, The Financial Crisis in Japan: Causes and Policy Reactions by the Bank of Japan, The European Journal of Comparative Economics, Vol. 9, n. 1, 2012
88. Varian , Hal R. Microeconomic Analysis (third ed.) New York.(1992)
89. Vlad Demian and Filippo di Mauro," The Exchange rate, asymmetric shocks and asymmetric distributions Calin" , European Central Bank (ECB), No 1801/June 2015
90. Wataru Takahashi , Japanese Monetary Policy, : Experience from the Lost Decades , International Journal of Bussiness, 18(4) , 2013
91. What Is Gross Domestic Product ? IMF , Finance & Development , December 2008
92. Why price stability ? Centeral Bank of Iceland , Accessed on September , 11, Iceland 2008.

93. Yamden Pandok Bitrus, The determinants of the demand for money in developed and developing countries, Journal of Economics and International Finance Vol. 3 (15) , 7 December, 2011.

سابعا : شبكة المعلومات الدولية

1. مجدي الشوربجي أثر الصدمات الخارجية على الصادرات المصرية , كلية الادارة والاقتصاد جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا ,ص 10. faculty. kfupm . edu

2. http://www.data.albankaldawli.org
3. Monetary Policy: Transmission Mechanism, The Monetary Policy Committee Bank of England, http://www.bankofengland.co.uk
4. OECD Economic Surveys JAPAN APRIL 2015 OVERVIEW, OECD work on Japan: www.oecd.org.
5. Roberson ,ls , Insury Epidemiology : Fourth Edition Rebert 2015.Free online at: www.nanlee .net .
6. The money supply , Federal Reserve Bank of New York .https://www.**newyorkfed.org**
7. The World Bank GFDR Report. https://www.gfdrr.org.
8. Types of Unemployment - Reserve Bank Of Fiji . http://www.rbf.gov

الملاحق القياسية

1- التقديرات القياسية للنماذج التي تم اهمالها في اليابان

	اسم الدالة	b_0	b_1	b_2	b_3	b_4	b_5	b_6	R^2	f
1	Pt=f(,MSt-1)	-0.21 [-0.32]	0.53 [2.32]	9.07 [0.56]					0.23	3.01
2	$G_t=f(,Ms_{t-1})$	2688088 [3.94]	0.21 [1.05]	9.42E-10 [3.79]					0.90	100.02
3	$P_t=f(Ex_t)$	2.35 [1.55]	0.43 [1.70]	0.13 [0.61]	0.04 [2.24]	-0.06 [-3.31]			0.47	3.78
4	$P_t=f(Md_t)$	0.33 [0.12]	0.46 [2.11]	-1.83E-16 [-0.07]					0.21	2.80
5	$G_t=f(Md_t)$	284403. 7 [0.81]	0.92 [9.58]	4.31E-11 [0.21]					0.84	54.13
6	$P_t=f(i_t)$	0.30 [0.35]	0.48 [2.30]	-0.05 [-0.19]					0.22	2.82
7	$P_t=f(Ex_t, i_t)$	1.50 [0.87]	0.42 [1.62]	0.19 [0.86]	0.05 [2.83]	-0.08 [-3.75]	0.51 [1.53]	-0.01 [-0.04]	0.55	3.15

t-statistics in [ ]

اسباب اهمال المعادلات :

1- اهملت المعادلة Pt=f(,MSt-1) لان معامل التحديد منخفض جدا.
2- اهملت المعادلة $G_t=f(,Ms_{t-1})$ لان الحد الثابت (b_0) مرتفع جدا .
3- اهملت المعادلة $P_t=f(Ex_t)$ لان معامل التحديد منخفض .
4- اهملت المعادلة $P_t=f(Md_t)$ لان معامل التحديد منخفض جدا .
5- اهملت المعادلة $G_t=f(Md_t)$ لان الحد الثابت (b_0) مرتفع جدا .
6- اهملت المعادلة $P_t=f(i_t)$ لان معامل التحديد منخفض جدا .
7- اهملت المعادلة $P_t=f(Ex_t, i_t)$ لان مخالف للنظرية الاقتصادية .

2- التقديرات القياسية للنماذج التي تم اهمالها في كوريا الجنوبية

	اسم الدالة	b_0	b_1	b_2	b_3	b_4	b_5	b_6	b_7	b_8	R^2	f
1	GDPt=f(MSt,i_t)	1.46E+14 [2.21]	0.64 [2.91]	0.16 [0.72]	0.27 [1.39]	0.05 [0.27]	-2.82E+12 [-0.79]	6.88E+12 [1.97]			0.99	498.77
2	P_t=f (Ms_t)	5.22 [2.98]	-0.06 [-0.27]	-0.04 [-0.20]	-1.14E-14 [-1.15]	6.12E-15 [0.61]					0.28	1.68
3	P_t=f(Md_t)	5.65 [2.98]	-0.07 [-0.33]	-0.07 [-0.34]	-4.34E-15 [-0.80]	2.82E-15 [0.51]					0.29	1.76
4	G_t=f (Md_t)	11594.32 [3.87]	0.53 [2.01]	-0.69 [-2.33]	0.300 [0.96]	-0.33 [-1.54]	1.13E-12 [0.22]	-2.90E-12 [-0.33]	5.25E-12 [0.61]	8.14E-12 [1.29]	0.96	38.63
5	P_t=f(i_t)	2.94 [1.86]	0.12 [0.48]	0.16 [0.71]	-0.08 [-0.37]	-0.04 [-0.17]					0.12	0.59
6	G_t=f(Ex_t,i_t)	7.40E+13 [1.95]	-0.03 [-0.09]	1.01 [2.80]	1.42E+11 [-1.94]	1.71E+11 [2.74]	-6.16E+12 [-2.33]	6.20E+12 [2.08]			0.99	649.005
7	P_t=f(Ex_t, i_t)	8.96 [2.64]	0.08 [0.24]	0.05 [0.25]	-0.004 [-1.15]	-0.001 [-0.27]	-0.09 [-0.41]	0.14 [0.62]			0.35	1.37
8	U_t=f(Ms_t)	2.60 [2.25]	0.74 [2.82]	-0.48 [-1.64]	0.100 [0.36]	-7.40E-15 [-1.04]	1.12E-14 [1.16]	-4.89E-15 [-0.73]			0.43	1.81

t-statistics in [ ]

اسباب اهمال المعادلات :

1- اهملت المعادلة GDPt=f(MSt,i_t) لان الحد الثابت (b_0) مرتفع جدا .
2- اهملت المعادلة P_t=f (Ms_t) لان معامل التحديد منخفض جدا.
3- اهملت المعادلة P_t=f(Md_t) لان معامل التحديد منخفض.
4- اهملت المعادلة G_t=f (Md_t) لان الحد الثابت (b_0) مرتفع جدا .
5- اهملت المعادلة P_t=f(i_t) لان معامل التحديد منخفض .
6- اهملت المعادلة G_t=f(Ex_t,i_t) لان الحد الثابت (b_0) مرتفع جدا.
7- اهملت المعادلة P_t=f(Ex_t, i_t) لان معامل التحديد منخفض.
8- اهملت المعادلة U_t=f(Ms_t) لان معامل التحديد منخفض, و F المحتسبة اقل من الجدولية .

3- التقديرات القياسية للنماذج التي تم اهمالها في العراق

	اسم الدالة	b_0	b_1	b_2	b_3	b_4	b_3	b_3	b_3	b_3	R^2	f
1	$P_t=f(Md_t)$	58.76 [1.36]	0.49 [2.47]	-6.87E-14 [-1.10]							0.41	7.10
2	$P_t=f(i_t)$	29.16 [0.96]	-0.22 [-0.14]	-0.82 [-0.55]							0.38	6.36
3	$G_t=f(Ex_t,i_t)$	7.00E+09 [2.13]	0.82 [10.57]	4751337. [2.59]	6868013. [0.68]						0.94	100.80
4	$P_t=f(Ex_t)$	37.92 [1.08]	0.55 [2.99]	-0.02 [-0.74]							0.39	6.56
5	$P_t=f(Ex_t, i_t)$	41.18 [1.10]	0.05 [0.03]	-0.02 [-0.57]	-0.50 [-0.31]						0.39	4.21
6	$G_t=f(Ms_t)$	654.59 [2.03]	0.64 [2.22]	0.01 [0.03]	-0.12 [-0.32]	0.018 [0.06]	8.53E-12 [0.30]	9.62E-12 [0.16]	4.78E-12 [0.06]	-2.84E-11 [-0.49]	0.76	4.48
7	$GDP_t=f(Ms_t)$[1]	9.85E+09 [2.94]	0.71 [6.17]	0.71 [6.17]	14592181 [2.48]						0.93	147.63
8	$U_t=f(md_t)$	9.45 [1.92]	0.70 [2.86]	-0.22 [-0.89]	-2.42E-15 [-0.86]	2.59E-15 [0.93]					0.45	3.57

t-statistics in [ ]

اسباب اهمال المعادلات :

1- اهملت المعادلة $P_t=f(Md_t)$ لان معامل التحديد منخفض.
2- اهملت المعادلة $P_t=f(i_t)$لان معامل التحديد منخفض جدا.
3- اهملت المعادلة $G_t=f(Ex_t,i_t)$ لان الحد الثابت $(\mathbf{b_0})$ مرتفع جدا .
4- اهملت المعادلة $P_t=f(Ex_t)$لان معامل التحديد منخفض.
5- اهملت المعادلة $P_t=f(Ex_t, i_t)$لان معامل التحديد منخفض .
6- اهملت المعادلة $G_t=f(Ms_t)$ لان الحد الثابت $(\mathbf{b_0})$ مرتفع .
7- اهملت المعادلة $GDP_t=f(Ms_t)$[2] لان الحد الثابت $(\mathbf{b_0})$ مرتفع جدا.
8- اهملت المعادلة $U_t=f(md_t)$ لان معامل التحديد منخفض .

[1] . اثر نسبة عرض النقد الى الناتج في الناتج
[2] . اثر نسبة عرض النقد الى الناتج في الناتج

Abstract

The monetary shocks is an important indicator of the quality of performance of monetary policy in any country, the smaller the exposure of the national economy of the state to shocks cash whenever indicates that the clarity of future visions for the makers of monetary policy and to study and know the state of the economy, and can decision-makers monetary intervention by many monetary variables and achieve control monetary stability, but the failure to monetary stability cause monetary shocks and therefore the effects on output and prices and use. It includes monetary shocks on several types of shocks, including shocks offer cash and demand shocks cash and interest and exchange rates of price shocks. This reflects the impact of monetary shocks on the market has some of the participants to amend the cash their funds through the markets of goods and services, while others amended their assets through stocks and bonds in the stock market. The contrasting impact of these shocks on output and prices and use of the fact that these variables are affected disproportionately by monetary shock and a time when the monetary shock from the public speaking as well as on the independence of monetary policy.

The study came to the main monetary problems in the economies of the sample countries (Japan, Korea, Iraq) is a monetary shock and its impact on GDP The study concluded that shocks the money supply and interest rate and exchange rate occurring fluctuations in GDP in Japan. But in Korea, it was clear that the exchange rate shocks occur fluctuations in inflation, interest rate shocks occur fluctuations in unemployment, money supply shocks occur fluctuations in economic growth. While in Iraq turned out that the demand shocks occur Monetary fluctuations in economic and GDP growth, shocks and interest rates occur fluctuations in economic growth.

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education & Scientific Research
University of Krbala
College of Administration & Economics
Department of Economics

The Impact of Monetary Shocks in the Economic Stability of the Experiences of Select Countries

A Dissertation Submitted to the council of the college of Administration and Economics – University of Krbala in partial fulfillment of the requirements for the degree of philosophy in Economical Sciences

BY

IMAN ABDULRAHEEM KADHIM

Supervision by

Prof.Dr. **HASHIM AL- SHAMMARY**

Prof.Dr. **Monadel abas Goware**

2016 A.D. **1437 A.H**